مدثر عبد الرحيم

الامبريالية والقومية في السودان

دراسة للتطور الدستوري والسياسي

١٨٩٩ - ١٩٥٦

دار النهار للنشر ش م ل
بيروت لبنان

إلى أهلي وأبناء وطني

نقل عن الانكليزية
Imperialism and Nationalism in the Sudan
by Muddathir 'Abd Al-Rahim

دار النهار للنشر ش.م.ل.
بيروت ١٩٧١

تمهيد

السودان اكبر بلاد افريقيا ، وقد كان اول بلد فيها نال استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية . انه صورة مصغرة عن افريقيا جغرافياً واجتماعياً وثقافياً ، حتى لتكاد تكون فترة استعماره ومشاكله الراهنة وامكاناته للمستقبل نموذجاً ، في العديد من النواحي ، للبلاد الافريقية أو الافريقية ــ الآسيوية الأخرى .

لذلك كان لا بد لدراسة التطور الدستوري والسياسي في السودان من أن نلقي بعض الضوء على طبيعة الحكومات الاستعمارية واساليبها بصورة عامة ، وعلى التفاعل بينها وبين القومية التحررية التي اكتسحت العالم الثالث ، في العقدين الاخيرين او العقود الثلاثة الاخيرة خاصة ، واخيراً على العمليات التي بموجبها حصل عدد متزايد من البلاد الافريقية ــ الآسيوية على السيادة الوطنية .

الا ان السودان قد امتاز ، في نواح عديدة ، بمعالم خاصة افردته عن البلاد الاخرى وصيرته موضع اهتمام واغراء خاصين . منها الاجراء الدستوري الخاص الذي على اساسه حكم السودان كبلد تابع طوال تاريخه الحديث من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٦ .

فالاتفاقية الانكلو ــ مصرية ، التي شاعت تسميتها ، ولو خطأ ، « اتفاقية الكوندومنيوم » ، اي شركة بين دولتين في السيادة على بلد آخر تابع لهما ، وقعها في كانون الثاني ١٨٩٩ ممثلون عن الحكومتين المصرية والبريطانية لتنظيم ادارة السودان المقبلة وذلك بعد ان احتلته قوات البلدين المشتركة . وكان فتح السودان قد تم باسم خديوي مصر أحد اتباع السلطان العثماني الذي كان يعتبر آنذاك نظرياً صاحب السيادة على السودان ، فاعترف بالخديوي حاكماً على مصر والسودان حتى ١٨٨٥ عندما أدت ثورة المهدي في السودان والسياسة البريطانية في مصر ، إلى سحب القوات العثمانية والمصرية الباقية . على الرغم من ان مسألة السيادة لم تذكر في الاتفاقية الا ان الحكومة البريطانية ادعت فيما بعد ، ان الاتفاقية أقامت سيادة انكلو ــ مصرية مشتركة في السودان ، ومضمون ذلك أن مصر وبريطانيا اصبحتا معاً صاحبتي السلطة على الأرض المحتلة . غير

ان مصر الخاضعة هي نفسها للاحتلال البريطاني لم تقبل بهذا التفسير لما كان في رأيها اتفاقاً حول ادارة مقاطعة مصرية خاضعة لسيادة الخديوي ولسيادة ملك مصر في ما بعد .

اما السودانيون الذين لم يستشاروا في شأن الاتفاقية فانهم ، حين اصبحوا قادرين على التعبير عن ارادتهم ، رفضوا كلا من التأويلين وطالبوا بدل ذلك باعادة السيادة على السودان إلى السودانيين انفسهم . ومع انهم كانوا متفقين على الاستقلال كهدف اخير ، الا ان بعض قطاعات الرأي العام السوداني فضل تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع بريطانيا ، بينما فضل آخرون التعاون مع مصر . وكانت نتيجة ذلك ان ازداد نمط العلاقات السياسية تعقيداً ، وذلك بوجود خلافات اخرى في السودان اهمها الخلافات الاقليمية بين اجزاء البلد الشمالية والجنوبية وبين سكان المدن والبدو او شبه البدو من ناحية ، وبالخطط السياسية التي ادخلتها الحكومة البريطانية في السودان عمداً ونفذتها سنوات عديدة من ناحية اخرى فزادت هذه الخلافات وجعلتها اكثر حدة .

ان تفاعل هذه القوى هو موضع دراستنا في الصفحات التالية من حيث تأثيرها في التطورات الدستورية في البلد وتأثرها بها ، تلك التطورات التي جرت بين ١٨٩٩ ، عندما اقيم هذا النظام ، و ١٩٥٦ عندما استعاد السودان استقلاله . وسآتي إلى بحث العلاقات الانكلو — مصرية والتطورات الاخرى في الميدان الدولي كلما اقتضى الأمر ، الا ان التوكيد في هذه الدراسة كلها هو على التطور الداخلي في السودان . كذلك لخصت في مقدمة الكتاب البيئة الطبيعية والبشرية التي تمت فيها هذه التطورات . اما القسم الأول من الكتاب ففيه محاولة لتحليل القوى التي ادت إلى قيام النظام الانكلو — مصري في السودان . ثم تأتي دراسة بنود الاتفاقية والبحث في طبيعة النظام الذي اقيم على اساسها وتطوراته حتى ١٩٥٦ . وقد خصصت الفصل الرابع لتحليل القومية السودانية ونمو التجمعات السياسية الرئيسة في البلد . وسأتناول في الفصل الخامس المحاولة الأولى التي قامت بها الحكومة السودانية لربط السودانيين بالحكم المركزي ، وفي الفصل السادس تجربة الجمعية التشريعية . ويشمل الفصل السابع تلخيصاً لتطور الحكم المحلي كما يتميز من الادارة المحلية في الفترة السابقة . واخيراً أخلص إلى بحث الخطوات التي ادت إلى انهاء النظام الانكلو — مصري ونقل السلطة إلى السودانيين . اما المشكلات الدستورية والسياسية والتطورات في السودان بعد ١٩٥٥ فستكون موضوع دراسة لاحقة عن الحكم والسياسة في السودان المستقل .

لندن ، ١٩ تموز ١٩٦٧ — **مدثر عبد الرحيم**

المحتويات

مقدمة : السودان والسودانيون

« السودان » كلمة عربية مشتقة من تعبير « بلاد السودان » اي « بلاد السود » الذي كان يطلقه العرب في القرون الوسطى كتسمية عرقية على الاقاليم الممتدة إلى جنوب الصحراء الكبرى من البحر الاحمر والمحيط الهندي إلى المحيط الاطلسي (١) . ولا يزال هذا الاصطلاح يستعمله العلماء الغربيون بهذا المعنى — وخصوصاً المستشرقين والانتربولوجيين — لكن قلما يستعمله الكتاب العرب المعاصرون .

على ان السودان ، بالمعنى المعاصر والأكثر تحديداً ، يعني « جمهورية السودان » التي كانت تدعى سابقاً السودان الانكليزي المصري . الا ان هذا كان احياناً موضع تساؤل . مثل ذلك انه عندما نالت المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا استقلالها سنة ١٩٦٠ ، كان من الطبيعي ان تتخذ اسم « الجمهورية السودانية » ، فنشأ التباس بين جمهورية السودان والجمهورية السودانية دعا بعض الناس في الخرطوم (وقد جرى بحث هذه الفكرة فترة وبصورة جادة في الصحافة المحلية) إلى اقتراح عودة البلد إلى الاسم الاقدم «سنّار» ، أو حتى إلى الاسم الذي كان لها قبل الاسلام « نوبيا »، على غرار ما فعل شاطئ الذهب مثلا عندما عاد إلى اسمه التاريخي « غانا » ، وما فعلته الحبشة عندما عادت إلى اسمها القديم « اثيوبيا » ، الا ان الجدل حول هذا الموضوع لم يلبث ان طوي عندما تبنت الجمهورية السودانية اسم « مالي » (٢).

وثمة التباس مشابه ، لا يمكن اعتباره غير طبيعي ، في ما يتعلق بتحديد الارض التي تشكل السودان خاصة . فالحدود الراهنة سويت فعلا بقيام النظام الانكلو — مصري في سنة ١٨٩٨ واستقراره في البلد (٣) . وفي خلال عهد المهدي (١٨٨٥ — ١٨٩٨) تغيرت حدود البلد تبعاً لتغير قوة الحكومة وقدرتها على انتزاع طاعة الشعب الذي ادعت الحكومة ممارسة سلطتها عليه (٤) . وقد توطدت سلطة هذه الحكومة بقوة في اواسط السودان من حلفا في الشمال إلى

رجاف في الجنوب ومن سواكن على البحر الاحمر إلى دارفور في الغرب ، الا انها مالت إلى التناقص أو حتى إلى انعدام الفعالية كلياً في الاطراف الخارجية من البلد وخصوصاً حيث لم توضع حاميات دائمة اي في الجنوب وعلى حدود الحبشة حيث (على حد وصف جيبون للاسلام والمسيحية في القرون الوسطى على وجه العموم) كان يقوم نزاع مسلح متقطع بين البلدين .

خلال المرحلة الاخيرة من الادارة العثمانية — المصرية في عهد محمد علي باشا (١٨٢١ — ١٨٨٥) شكل السودان جزءاً من امبراطورية كبيرة امتدت من البحر المتوسط إلى البحيرات الكبرى في اواسط افريقيا واشتملت على اجزاء واسعة مما هو اليوم اثيوبيا والصومال (٥) . على انه كما كان الحال في ايام المهدية ، لم تكن هناك حدود معينة بالمعنى الاوروبي الحديث لهذه الكلمة (٦) ، فكانت الحدود بين مد وجزر بسبب ارتفاع فعالية سلطة الدولة وهبوطها . لكن قبل مجيء الاتراك (٧) ، الذي يعتبر عموماً بداية المرحلة الحديثة في تاريخ السودان ، لم يكن البلد وحدة ادارية واحدة ، فكان الجنوب جزءاً من افريقيا السوداء ، ما يعرف عنه قليل (٨) ، يجتاحه الغزو بين الحين والآخر طلباً للاسلاب والعبيد . اما الشمال فكان موزعاً بين عدد من القبائل المتنافسة التي يمكن تقسيمها بصورة عامة إلى ثلاث من سلطنات العصور الوسطى مراكزها في سنار وحلفاية الملوك والفاشر .

ان السودان كما هو اليوم بلد واسع جداً ، اكبر بلد في افريقيا ، يمتد من خط العرض ٢٢ شمالا إلى خط العرض ٤ قرب خط الاستواء ، ومن البحر الاحمر إلى تشاد في افريقيا الغربية الاستوائية ، وتبلغ مساحته نحو مليون ميل مربع (٩٦٧ ٥٠٠) او ما يزيد على مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع ، وهي مساحة تعادل مساحة المملكة المتحدة والسويد والنروج والدانمرك وبلجيكا وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ، او اكثر من عشرة اضعاف مساحة بريطانيا . وللسودان حدود مشتركة مع مصر وليبيا في الشمال ، ومع الحبشة في الشرق ، وكينيا واوغندا والكونغو في الجنوب ، وجمهورية تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى في الغرب .

اما من حيث المناخ ، فيقع السودان كله ضمن المنطقة الاستوائية ، وباستثناء السهل الضيق على البحر الاحمر حيث تبدأ المعالم البحرية ، فان البلد بأسره مطوق باليابسة ويغلب عليه المناخ القاري (٩) . وفي ما عدا اقليم « السد » في الجنوب حيث المستنقعات الواسعة وبعض المناطق على البحر الاحمر في الغرب والغرب الاوسط حيث يرتفع بعض التلال ذوات المناخ المجلي ، فان ارض السودان على اتساعها تكاد تتألف كلياً من سهل متسع واحد (٩) . وبالامكان تقسيم السودان

إلى ثلاث مناطق متميزة تماماً . تبدأ المنطقة الشمالية من خط العرض ٢٢ إلى الخط ١٨ شمالا . تتألف من ارض صحراوية تشكل جزءاً من الصحراء الكبرى ، وترتفع حرارتها إلى ما معدله ٣٨ درجة مئوية . وبما ان الرياح الشمالية تهب عليها من الصحراء طوال السنة فانها من اكثر اجزاء العالم حرارة وجفافاً (١٠) . اما الحزام الاوسط الذي يمتد من خط العرض ١٨ تقريباً إلى الخط ١٢ في الشمال فيشتمل على اغنى الاراضي الزراعية والمراعي في البلد ومن بينها الجزيرة (يعني شبه الجزيرة) الواقعة بين النيل الابيض والنيل الازرق وهي المنطقة التي كانت تعتبر تقليدياً اهراء السودان ، وينبت فيها الآن اهم منتوجاته للتصدير وكسب العملات الاجنبية ، أي القطن . ان المناخ هنا الطف قليلا منه في المنطقة الشمالية ، غير انه قد يكون في بعض المناسبات حاراً وتزداد نسبة هطول الامطار تدريجاً من مليمترات قليلة في الشمال إلى ما يزيد على ١٢٥٠ مليمتراً في الجنوب مما يسبب هبوطاً تدريجياً في درجة الحرارة وارتفاعاً موازياً في الرطوبة من اطراف الصحراء إلى خط الاستواء . وينتج عن ذلك ان النبات يتغير من شجيرات الصحراء الشوكية في الشمال إلى المرابع الخضراء الاغنى في الوسط فالى الادغال الكثيفة في اقصى الجنوب من البلد .

يخترق نهر النيل وفروعه هذه المناطق الثلاث عاملا على توحيدها بعضها ببعض وبالبلاد المجاورة في الجنوب والشرق والشمال أيضاً . واهم هذه الفروع هو النيل الازرق الذي ينبع من بحيرة تانا في الهضبة الاثيوبية ، والذي يتحرك بسرعة نحو السودان عندما يصل الفيضان فيه إلى حده الاقصى حاملا معه الماء الكثير والطمي (١١) اللذين يبعثان الحياة في الوادي حتى الاسكندرية وروزيتا . وفي الخرطوم ينضم اليه فرع آخر يسير وئيداً ، هو النيل الابيض الذي ينبع من البحيرات الكبرى في شرق افريقيا ووسطها وتغذيه في طريقه روافد عديدة اهمها نهر العرب من الغرب ونهر سوباط من الشرق . ومن نقطة التقاء النيل الابيض بسوباط على بعد بضعة اميال إلى الجنوب من الملاكال يسير وئيداً إلى الخرطوم منتشراً في نقاط يراوح عرضه فيها بين ميلين وثلاثة اميال . وليس من فروع مهمة بعد الخرطوم حيث ينضم النيل الازرق إلى النيل الابيض سوى نهر اتبارا الذي ينبع من شمال اثيوبيا ويلتقي النيل الرئيس نحو ٢٠٠ ميل إلى الشمال من الخرطوم . ومن هذه النقطة إلى البحر المتوسط ، اي مسافة تبلغ نحو ١٧٠٠ ميل ، لا توجد أي روافد . ونتيجة تناقص هطول الامطار تغدو حياة كل من الانسان والحيوان اكثر اعتماداً على النيل .

في مثل هذه الاحوال ، لا عجب ان يكون سكان السودان خليطاً من مختلف

الاجناس والالوان ، مع ما يتبع ذلك من تنوع في اللغات والتقاليد .

لقد قدر مجموع سكان السودان في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٦ (وهو تاريخ اول احصاء اجري لهم) بـ ١٠,٢٦٢,٥٣٦ نسمة (١٢) ، ومن هؤلاء ما يزيد على نصف مليون (اي نحو ثلاثة في المئة) كانوا من الاجانب وبصورة رئيسة من غرب افريقيا ومصر واليونان . اما الباقون فيمثلون على الاقل ٥٧٢ قبيلة سودانية (معظمهم من الجنوب) تتفرع منها قبائل اصغر (١٣) . وفي وقت الاحصاء ادعى ٣٩ في المئة من مجموع السكان انهم ينتسبون إلى قبائل عربية (١٤)، وكان ٣٠ في المئة آخرون من الجنوبيين ، اكثرهم سكان وادي النيل وسكان الوادي من الحاميين ، و ١٣ في المئة غربيين (من غرب افريقيا) وقد طالبوا باعتبارهم سودانيين . اما الباقون فكانوا ينتسبون إلى قبائل نوبا من المغرب الاوسط وقبائل بيجا من تلال البحر الاحمر (الفوزى ووزى الذين ذكرهم الشاعر رديارد كيبلنغ) والنوبيين أو بربر شمال السودان ومصر العليا .

على الرغم من ان القبائل العربية تسيطر في ولايات الخرطوم والنيل الازرق وكوردوفان والولاية الشمالية ، والبيجا يسيطرون في كسلا ، والغربيين في دارفور ، والنيليين الحاميين في المنطقة الاستوائية ، فمن الواضح ان امتزاجاً عرقياً واسعاً قد حدث ولاسيما في المناطق الوسطى من البلد . ومن الدلائل الواضحة على ذلك هذا التنوع الواسع في الالوان والملامح بين السودانيين العرب (الذين يزيدون على نصف مجموع السكان) ، وهم على العموم اشد سمرة من سواهم من الشعوب الناطقة بالضاد إلى شمال الصحراء الكبرى وعبر البحر في شبه جزيرة العرب . وكما يشير تقرير الاحصاء المذكور اعلاه فان المقاطعتين الجنوبيتين في بحر الغزال والنيل الاعلى لا يكاد يسكنهما سوى النيليين (١٥) مما يظهر نسبة اعلى من العزلة العربية عما هو معتاد في انحاء البلد الاخرى .

ان السودان اكثر انسجاماً ثقافياً منه عرقياً . فمع ان الذين يدعون التحدر من اصول عربية لا يزيدون الا قليلا على ثلث مجموع السكان نجد ان اكثر من نصف السكان يتكلمون العربية كلغتهم الام (١٦) بينما معظم السكان الباقين ومن ضمنهم السودانيون الجنوبيون يستخدمون العربية او رطانة مبسطة منها كلغتهم المشتركة .

ومن السهل ايضاح ذلك . اولا لأن اكثرية السودانيين من المسلمين ، والمعروف تاريخياً ان انتشار الاسلام سار جنباً إلى جنب مع انتشار لغة القرآن ، وثانياً لان العربية هي اللغة القومية وهي المستخدمة في التجارة والتربية والصحافة والاذاعة وفي دواوين الحكومة — حيث المفروض ان تحل الآن رسمياً

محل الانكليزية — ويفسر ذلك كله سبب انتشار اللغة العربية في طول البلاد وعرضها . اما في ما يتعلق بالمقاطعات الجنوبية خاصة فقد سهل الامر منذ سنة ١٩٤٧ على اثر قلب « السياسة الجنوبية » للحكومة البريطانية التي كانت تهدف ، في جملة ما تهدف ، إلى مناهضة انتشار الاسلام واللغة العربية بكل وسيلة ممكنة واحلال المسيحية واللغة الانكليزية محلها (١٧). واخيراً ، كما يبين التقرير المشار اليه اعلاه ، فان قوة العربية الموحدة يرجح ان تنمو تبعاً لتحسن وسائل المواصلات وتزايد اختلاط السكان (١٨) . اما في الوقت الحاضر فان اكثر من اربعين في المئة من السودانيين ، واكثرهم متمركز في ثلاث مقاطعات جنوبية وبنسب اقل من تلال البحر الاحمر ومنطقتي دنقله وحلفا في السودان الشمالي وبعض اجزاء السودان الغربي ، يتكلمون لغات غير العربية في بيوتهم ويقتصر استعمالهم العربية كلغة مشتركة فقط .

ان ايضاح مدى الاستعراب وحدوده في السودان يخضع لتطور البلد التاريخي الذي بدوره تأثر إلى حد بعيد بالاعتبارات الجغرافية المشار اليها اعلاه . فمن المتعارف عليه عموماً ان العلاقات بين الشواطىء الشرقية والغربية للبحر الاحمر قامت منذ ان بنى الانسان الطرق والقوارب . غير ان تعريب شمال السودان وكل شمال افريقيا طبعاً ، لم يحدث الا عند ظهور الاسلام في القرن السابع للميلاد وانتشاره في ما بعد . والعملية المزدوجة : اعتناق الاسلام والاستعراب قد حققها بالدرجة الاولى المهاجرون العرب المسلمون الوافدون من الجزيرة العربية عبر البحر الاحمر ومن مصر ، وفي مرحلة لاحقة من المغرب والذين اخذوا يتسللون تدريجاً إلى ممالك نوبيا المسيحية . وقد استطاعوا بفضل تحررهم من العقدة العنصرية ان يمتزجوا بالسكان الاصليين ويتزاوجوا معهم بحرية (١٩) ، فأدى ذلك في اواخر القرن الرابع عشر إلى ثورة اجتماعية وثقافية بدلت نوبيا تبديلاً شاملا واقامت في سنة ١٥٠٤ مملكة الفونج الاسلامية التي استمرت حتى سنة ١٨٢١ . وعندما تم بسط السيطرة السياسية على اواسط السودان كان ذلك ميزة لهم مكنتهم من التغلغل في كل تلك الانحاء التي وجدوها ، بسبب مشابهتها لشبه الجزيرة العربية ، ملائمة لهم . وكانوا كلما توغلوا ازداد سلطانهم واندفاعهم بالاستيعاب العنصري من جهة ، وانتشار الاسلام الذي تم إلى حد بعيد بفضل « الطرق » الصوفية (٢٠) من جهة أخرى . الا ان المستنقعات والذباب والرطوبة الاستوائية حالت دون دخولهم الجنوب باعتبارها عوامل غير ملائمة لتربية الجمال ولا جذابة لأهل الصحراء . لهذا اتجه بعضهم شرقاً فدخل الحبشة واستقر فيها ، بينما اتجه آخرون غرباً إلى سهول كوردوفان ودارفور

العظيمة. واذ ابتعدوا في اتجاه الغرب وصلوا إلى بحيرة تشاد وإلى بورنو في اواسط افريقيا الغربية (٢١) .

وكانت النتيجة المهمة لهذه الحوادث بالنسبة إلى السودان المعاصر انه بينما عم الاسلام شمال السودان واستعرب ولو بنسبة تقل قليلا عن انتشار الاسلام فيه ، بقي الجنوب عملياً بعيداً عن هذه المؤثرات حتى القرن التاسع عشر . وكان ان الشمال والجنوب في السودان ، على غرار الاقاليم الشمالية والجنوبية في سلسلة الدول الافريقية المنتشرة من البحر الاحمر إلى الاطلسي والتي يشار اليها غالباً بالدول السودانية ، اتجها في مناسبات عديدة إلى الظهور بمظهر التنافر والغربة بدلا من الانسجام والوحدة على الرغم من قوميتهما المشتركة وهويتهما الافريقية (٢٢) .

وقد عزز هذا الاتجاه في الماضي عاملان رئيسان : تجارة الرقيق التي قامت في اعقاب فتح محمد علي باشا للسودان (٢٣) ، والسياسة الجنوبية المشار اليها اعلاه والتي انتهجتها بنشاط الادارة البريطانية في السودان حتى سنة ١٩٤٧ . ولقد هدفت هذه السياسة الأخيرة إلى فصل الولايات الجنوبية عن بقية البلد وذلك لضمها إلى الممتلكات المجاورة في سبيل اقامة اتحاد افريقي شرقي تحت السيطرة البريطانية . ان تجارة الرقيق اليوم مسألة عفى عليها الزمن ، بيد ان ذلك لم يمنع مروجي الدعايات المعادين لوحدة السودان من استخدامها .

ثم ان السياسة البريطانية ، من جهة اخرى ، قد ارهقت السودان المستقل بأعسر مشاكله ، وذلك بخلق نوع من الوطنية الاقليمية في الجنوب وان كانت غير مقبولة من جميع سكانه ، الا انها سعت للنطق باسم الاقليم كله ، وطالب بعض اشد فئاتها تطرفاً باتخاذ العنف وسيلة لاقامة دولة جنوبية منفصلة ، على ما يقال ، بمساعدة اسرائيل ودول أجنبية أخرى (٢٤) . ولقد زاد الامر تعقيداً عدد من العوامل الاخرى — منها الاخطاء التي ارتكبتها الحكومات التي تعاقبت على السودان المستقل وخصوصاً العهد العسكري الذي اقامه الفريق عبود (١٩٥٨ — ١٩٦٤) . ولذلك ليس مستغرباً ان ينصرف الجمهور المستنير ومختلف الحكومات التي توالت على الحكم منذ ثورة تشرين الأول ١٩٦٤ (التي اسفرت عن اعادة الحكم المدني إلى السودان) إلى تكريس افكارهم وجهودهم لتسوية هذه المشكلة بالوسائل السلمية والديموقراطية . ومن حسن الحظ ان هذه الجهود لاقت حتى الان نجاحاً كبيراً وان لم يكن كاملا . والاعتقاد السائد هو ان البحث عن دستور دائم ، وهو البحث الذي بدأ بعد تحقيق الاستقلال رأساً ، اي منذ ما يزيد على عشر سنوات ، سيكون غير مجد وبلا معنى اذا لم تحل هذه

المشكلة حلا ناجحاً ، وستتضاءل امكانات بقاء الاقليمين متحدين بسبب ذلك .

واذا كان تعطيل مفعول السياسة الانفصالية « السياسة الجنوبية » التي اتبعتها الادارة البريطانية جزءاً مهماً واساسياً في كفاح السودان من اجل الاستقلال ، فان توطيد اتحاد اكمل بين اقليميه قد اصبح المهمة الرئيسة للسودانيين في فترة ما بعد الاستقلال ، وقد يثبت انه اكثر اهمية في المستقبل . ولا حاجة إلى القول ان تحقيق هذا الهدف ليس مجرد امر اداري او دستوري مهم بالنسبة إلى السودانيين اذ انه عامل رئيس في نظرتهم إلى انفسهم كحلقة اتصال خلاقة بين عالمي افريقيا والشرق الاوسط . واذا نظرنا إلى الاهمية المتزايدة ، على صعيد عالمي ، لانماء روابط افضل واكثر انسانية بين مختلف اجناس البشر ، وجدنا ان لذلك الهدف اهمية رئيسة ايضاً بالنسبة إلى الدور الذي يطمع السودانيون في القيام به في العالم اجمع .

القسم الاول

المعاهدة البريطانية - المصرية

والادارة حتى ١٩٣٦

١. الاطار السياسي لاتفاقية ١٨٩٩ الأنكلو – مصرية

ان موقع السودان الجغرافي بين عالمي البحر المتوسط والشرق الاوسط من جهة وبين افريقيا الوسطى من جهة اخرى ، مضافاً إليه جريان النيل وروافده في ارض السودان على مئات الاميال قبل وصوله الى مصر ، قد مثلا دوماً دوراً رئيساً في تقرير طابع البلد وسياساته منذ ايام التوراة حتى يومنا الحاضر . وفي جميع حالات الاحتكاك تقريباً بين السودان والعالم الخارجي ، ولا سيما منذ قيام الاسلام ، وهو اعظم المؤثرات في السودان ، كانت مصر همزة الوصل الأهم . فالفراعنة والفرس والاغريق والرومان والعرب والاتراك والبريطانيون ، اي جميع الذين حكموا مصر في الماضي او احتلوها ، وجد كل منهم بدوره انه من الضروري أو الملائم ، اذا لم يستطع بسط سلطانه ، ان يحاول بسط نفوذه (وعلى نسب متفاوتة من النجاح) الى ما بعد حدود مصر التقليدية بين الشلالين الاول والثاني حتى الارض التي تكون الآن جمهورية السودان . ومن جهة اخرى ، فان سكان هذه الاراضي ، او على الاقل الذين منهم يقطنون الاجزاء الشمالية من البلد ، كانوا دائماً مضطرين الى الخيار بين ثلاث سياسات بديلة : إما أن يرضخوا لسيطرة مصر عليهم وعلى اراضيهم او لاي سلطة تسود مصر ، واما ان يقفوا كل طاقاتهم ومواردهم على قضية الاستقلال التام مع الحفاظ بصورة طبيعية على علاقات ودية بجيرانهم ، او ان يحاولوا فتح مصر وبسط سلطانهم عليها . ولقد تحقق كل من هذه الامكانات بالفعل في وقت من الاوقات . على انه لم يكن بامكان اي من البلدين في اي زمن تجاهل الآخر او التقليل من اهميته بالنسبة الى وجوده الذاتي وقد اصبحت هذه الحقيقة لدى المواطنين المصريين المعاصرين من اهم الحجج في دعوتهم الى وحدة وادي النيل ، والمبرر لوجود سياسة مصر الخارجية سنوات عديدة .

١ – الجذور العثمانية – المصرية للنظام الأنكلو – مصري

لكي يتيسر لنا تقدير سليم للتطور الدستوري في السودان خلال الفترة موضوع هذه الدراسة – وبالتأكيد لتاريخ البلاد المعاصر بصورة عامة – فانه من الضروري الاشارة الى فتح القوات العثمانية–المصرية للسودان بقيادة محمد علي باشا سنة ١٨٢١.

لا نملك دليلا على ان نائب السلطان قد حصل على اذن من الباب العالي لفتح السودان ، أو انه بحث دوافعه للاضطلاع بهذا المشروع (١) . الا ان خططه السياسية اللاحقة ، وخصوصاً في ما يتصل بانشاء جيش واسطول قويين وعصريين وتأسيس امبراطورية مصرية عربية مستقلة عن السلطان في استنبول (٢) ، لا تترك مجالا للريبة في انه كان له هدفان رئيسان ، اولهما توهم اكتشاف الذهب وغيره من المعادن الثمينة في البلد، اما الثاني فقد ورد في رسالة منه الى احد قواده في السودان «الدفتردار» ، قال فيها : «انك لتدرك ان القصد من كل جهودنا ومن هذه النفقات هو الحصول على العبيد . رجائي ان تظهر الحمية في تنفيذ رغباتنا في هذا الامر الرئيس» (٣) . ولما لم يكن مسموحاً للمسلمين باستعباد المسلمين فان الغزوات للحصول على العبيد كان لا بد من ان تشن على الاراضي الداخلية التي يقطنها الوثنيون على ضفاف النيل الأبيض وفي جبال النوبا التي تصدر الى مصر سنوياً نحو ١٠ الاف عبد (٤) . ولقد اقيم معسكر كبير في اسوان لاستقبال الاسرى حيث كانوا يلقحون ويكسون ويلقنون مبادىء الاسلام . ولقد امتص الاستخدام المحلي نسبة معينة من العبيد ، الا ان الذكور الاقوياء جسدياً كانوا ، وفقاً لتعليمات محمد علي باشا، يضمون الى جيشه الذي يشرف على تدريبه الفرنسيون . وفي هذا المجال برز عدد منهم في الحملات على سوريا وشبه جزيرة العرب ، وفي المكسيك في عهد الخديوي سعيد باشا حيث حاربوا الى جانب صديقه نابليون الثالث (٥) .
على ان ضروب النجاح التي اصابها محمد علي ، وخصوصاً حين أخذت تهدد بتقويض سلطة الباب العالي واستبدالها بدولة مسلمة جديدة قوية على طريق الهند ، يصعب مراسها ، لم يرق بريطانيا التي كانت سياستها تهدف الى الاحتفاظ بالسيطرة التركية على المضائق وبإدارة مستقلة غير فعالة في مصر (٦) . ولهذا ارغم محمد علي ، وكان ذلك الى حد بعيد بسبب التدخل البريطاني ، على الانسحاب من سوريا والتخلي عن خططه في تأسيس دولة عربية – افريقية – اسيوية (٧) ، واعطي ولاية مصر وراثة كتعويض له من ذلك . والفرمان الرقم ١٣ الصادر في شباط ١٨٤١ ، الذي اسبغ هذا المركز على نائب السلطان ، اعترف به ايضاً حاكماً على مقاطعات النوبا ودارفور وكوردوفان وسنار وجميع توابعها خارج حدود مصر ولكن من

دون انتقال هذا الحق بالارث (٨) . ان اشتمال هذه اللائحة على دارفور له مغزاه نظراً الى انها لم تكن قد فتحت بعد ، وعندما حدث ذلك لم تقم به القوات المصرية بل قام به جيش خاص يقوده المغامر السوداني الزبير باشا ولد رحمة الذي تمرد على نائب السلطان ، وهزم ممثله في بحر الغزال ، واقام نفسه منافساً له في جنوب السودان . وفي حزيران ١٨٧٦ ذهب الزبير باشا الى القاهرة لتسوية الخلافات مع الخديوي اسماعيل باشا (٩) ، وعندما انتهت المحادثات وجد الزبير نفسه اسيراً مكرماً لدى مضيفه ، فنشبت ثورة في دارفور بقيادة ابنه سليمان لكنها قمعت على يدي رومولو غيسي احد المرتزقة الطليان وكان قد حارب تحت قيادة غاريبالدي قبل ان يلتحق بخدمة الخديوي (١٠) . استخدم الخديوي اسماعيل مرتزقة ومنفيين آخرين من بينهم البريطانيان السير صموئيل بيكر والجنرال شارل غوردون لتنفيذ سياسته المستنيرة في الغاء تجارة الرقيق والسيطرة على حوض النيل كله . وقد نجح اسماعيل في مد حدود امبراطوريته حتى البحيرات الكبرى في اواسط افريقيا بمساعدة امثال هؤلاء الرجال ، وبأساليب الحرب الحديثة واعتدتها (١١).
واذ ادرك اهمية البحر الاحمر بعد فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ وجه الخديوي اهتمامه نحو رأس افريقيا ، فتم في سنة ١٨٧٧ الاعتراف بشاطىء الصومال حتى رأس هوفان ارضاً مصرية خاضعة لسيادة السلطان (١٢) . وبموجب الفرمان الصادر في ٢٧ ايار ١٨٦٦ سلم الى مصر ميناءا سواكن ومصوع على البحر الاحمر اللذان كانا في السابق خاضعين لادارة الوالي العثماني في الحجاز . كذلك عدل هذا الفرمان ذاته فرمان سنة ١٨٤١ بأن خلع على الخديوي مبدأ وراثة السودان فاصبحت حكومة مصر من الآن فصاعداً ، بالاضافة الى الارض التي الحقت بها ، وتوابعها ، وقائمقاميتي سواكن ومصوع ، تنتقل الى الاكبر من ابناء الخديوي الذكور ، وبالطريقة نفسها الى اكبر الابناء من خلفائه (١٣) .

اصبحت للسودان ، ضمن هذه الامبراطورية المترامية الاطراف والمنظمة تنظيماً غير محكم ، مكانة مهمة نظراً الى قربه من مصر. وانطلاقاً من تصنيفه ولاية مصرية ، وضع في البداية ، تحت سيطرة قواد المنطقة العسكريين المسؤولين تجاه المدير (الحاكم) الذي كان بدوره ضابطاً في الجيش اتخذ مقراً له في الخرطوم ، القرية الصغيرة آنذاك التي اصبحت عاصمة السودان منذ سنة ١٨٣٣ . الا انه في سنة ١٨٣٥ رفع مدير السودان الى منصب حاكمدار (الحاكم العام) الذي جمع في شخصه السلطة المدنية والعسكرية على السودان . وفي الوقت نفسه اطلق على القادة العسكريين في المقاطعات ، المعروفين حتى ذلك الحين بالمآمير (اي المنفذين) ، اسم المديرين (١٤) . وقسمت المقاطعات ذاتها الى وحدات اصغر غلب عليها

الآخذ بالحدود القبلية والجغرافية التقليدية التي كانت سائدة في عهد « الفونج » .

كان موظفو النظام الجديد مزيجاً من الضباط الشراكسة والاتراك والاوروبيين والأرمن العاملين في الجيش العثماني المصري يعاونهم في المستويات الدنيا من الادارة شيوخ سودانيون وزعماء القبائل . واذ كان هؤلاء مسلمين ويعرفون البلد معرفة جيدة ، فانهم لم يستثنوا على اي حال من الوظائف العليا في ادارة كانت ادارة اسلامية متعددة الاجناس . وهكذا عين في الوقت الملائم عدد من السودانيين حكاماً على المقاطعات أو منحوا الباشاوية (١٥) .

بيد ان الادارة اخضعت باستمرار لتدخل من القاهرة ، قسري غالباً . ولم يكن هناك نظام ثابت للدفع . وكان الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً ينفون عادة إلى السودان حيث يعينون في مناصب عسكرية وادارية . وفي مثل هذه الظروف اتخذ عدم الكفاءة والتعسف تدريجاً ، ولاسيما في فرض الضرائب وجمعها ، نسباً غير اعتيادية . وبذلك زرعت بذور النقمة ، كما تفاقمت صعوبات الامبراطورية نتيجة السياسة التي اتبعها خلفاء محمد علي ، وخصوصاً الخديوي اسماعيل ، والتي كانت قائمة على التوسع السريع المصحوب بسوء التنظيم . واخذت الامبراطورية العثمانية — المصرية تتداعى وقد انهكها التدخل الاوروبي من جهة ، والعجز عن حل مشاكلها الداخلية المالية والادارية من جهة أخرى . وكان غوردون ، الذي دعاه اسماعيل إلى العمل في بعثة للتحقيق في وضع مصر المالي سنة ١٨٧٨ ، سريعاً إلى فهم ذلك الوضع . ففي رسالة مثيرة وجهها إلى بيكر سجل انطباعاته في ما يلي :

« ان زيارتي للقاهرة قد فتحت عيني على ضعف اسماعيل البالغ . فليس لديه من يرشده بأي طريقة ، ووزراؤه مجرد خدم عنده . انه رجل رائع ، بيد ان وطأة الوضع أشد مما يستطيع حمله ، ولا بد من حدوث انهيار ... ان واحدة من القصبات مثل زيلا وتاجورة وبربر وحرار ، حتى دارفور ، لم تدفع نفقاتها . ان احكم خطوة هي الجلاء عنها جميعاً . وهذا أمر محزن بعد الاموال الكثيرة التي انفقت والارواح التي ازهقت . لا بد ان دارفور كلفت ما لا يقل عن مصرع ثلاثين الفاً ... انني استطيع بقيادة سيد اجنبي في القاهرة وباعانة مالية قدرها ٨٠ الف جنيه انكليزي ، وبمساعدة ٢٠ ضابطاً ، ان ادير هذا البلد ، الا انني قد أخلي قسماً كبيراً منه . ترى ما الفائدة الاخيرة من المنطقة الاستوائية ؟ » (١٦) .

ان اساليب بيكر وغوردون العنيفة وغير الفعالة في الغاء تجارة الرقيق وفق رغبات اسماعيل ، نفرت قطاعات كبيرة من السكان ، وتسببت في تزعزع

اجتماعي واقتصادي شديد ، مما أدى إلى اضعاف سيطرة الحكومة على البلد (١٧) . ومما زاد الأمر سوءاً ان الخديوي الذي اعتمدت الادارة بصورة طبيعية على معونته المالية ، كان هو نفسه يخوض غمار معركة خاسرة ضد دائنيه الأوروبيين . وفي ضربة يائسة أمر الحاكم العام ان يستولي على عائدات دنقلة وبربر ، وان يجمع مبلغ ١٥٠ الف جنيه استرليني اضافي في السنة لمصلحة الخزانة المصرية . وجد الحاكم العام المهمة مستحيلة ، فاستدعي إلى القاهرة ليفسر اسباب فشله في تلبية اوامر الخديوي (١٨) . وفي سنة ١٨٧٩ قام السلطان بعزل الخديوي ذاته بعدما وجد انه لا بد من حدوث ذلك نتيجة ضغط الدول الاوروبية ، ففضل صدور الأمر عنه على التعرض لتدخل مكشوف آخر في شؤون الامبراطورية تقوم به بريطانيا وفرنسا (١٩) .

وفي الوقت نفسه كان التذمر يتصاعد في السودان . غير انه عندما ادعى الزعيم الديني السوداني محمد احمد عبدالله بأنه المهدي (اي الذي يهديه الله) في آذار ١٨٨١ ، ودعا الشعب إلى الالتفاف حوله ضد الاتراك وإلى اصلاح الاسلام ، لم ينظر رؤوف باشا ، الحاكم العام الجديد ، إلى الامر بجد بل اقدم ، في محاولة يائسة لحصر النفقات وفقاً لتعليمات القاهرة ، على حل عدة تشكيلات عسكرية ، وبذلك اضعف مركزه كحاكم وعزز في الوقت ذاته صفوف الناقمين (٢٠) . اما المهدي فقد اظهر في الطرف الآخر ، مقدرة فائقة على المناورة والتنظيم ، فما لبثت ان تحولت الانتفاضة الصغرى بقيادته إلى « جهاد » وثورة شعبية ، وكانت نتائج ذلك بالنسبة إلى كل من مصر والسودان عظيمة .

٢ — توريط بريطانيا في مصر والسودان

ان سوء ادارة اسماعيل لمالية مصر لم تكلفه فقدان مركزه كنائب السلطان ، ولم تؤد إلى تفاقم الوضع في الامبراطورية فحسب ، بل مهدت ايضاً لقيام بريطانيا باحتلال مصر في سنة ١٨٨٢ ، وذلك بعد عام واحد من اندلاع ثورة المهدي في السودان . وقد اتخذ الاحتلال ذريعته من الثورة التي قادها عرابي باشا ضد تدخل الدول الاوروبية في الشؤون المصرية — وبصورة رئيسة ضد تدخل بريطانيا وفرنسا — الذي حدث في اعقاب اقامة السيطرة الثنائية على عائدات مصر ونفقاتها على اساس حماية مصالح الدول الدائنة ورعاياها . لكن الثورة سحقت في ايلول ، وسيطرت بريطانيا على البلد . وفي البدء اعتبر الامر موقتاً (٢١) ، الا انه استمر حتى سنة ١٩٢٢ ، عندما منحت مصر الاستقلال الشكلي في ظل نظام ملكي على

رأسه فؤاد الأول سادس ابناء إسماعيل .

لم يعد بامكان بريطانيا ، وقد اصبحت متورطة في مصر ، تجنب الاهتمام بكل ما يحدث في السودان ، لانه كان يستحيل ، في ذلك الوقت ، على حد تعبير الممثل البريطاني والقنصل العام في مصر ، السير افلين بارينغ (اللورد كرومر فيما بعد) فصل السودان عن بقية المسألة المصرية (٢٢) سواء على الصعيد المالي او الاستراتيجي .

وفي ضوء ما كان يعتبر في ذلك الحين احتلالا موقتاً لمصر ، اتخذ الاهتمام البريطاني بالسودان طابع سياسة « انتظر وانظر » التي لم تكن ترى داعياً الى اي تدخل مباشر في البلد ، رافضة في الوقت نفسه تحمل اي مسؤولية عن العمليات التي كانت تقوم بها في السودان الحكومة المصرية وعملاؤها . وكان وزير الخارجية البريطانية آنذاك اللورد غرانفيل ، يجد صعوبة في تفسير موقف حكومته من هذا الشأن ، مكرراً جوهر هذه السياسة في اكثر من رسالة من رسائله إلى الممثل البريطاني في القاهرة . وعندما اصر الجنرال هيكز — وكان يقود اكبر جيش مصري زحف ضد المهدي — على طرح الصعوبات المالية التي تواجهها حملته على الممثل البريطاني في مصر ، سارع غرانفيل إلى تذكير هذا الاخير بان الحكومة البريطانية ترفض تحمل اي مسؤولية نحو سير الامور في السودان ، مضيفاً ان على الجنرال هيكز ان يعلم انه وان كان يسر حكومة صاحبة الجلالة تلقي المعلومات الا انها لا تريد التورط في ما تفعله الحكومة المصرية في تلك الانحاء (٢٣) . وفي اواخر تشرين الأول ١٨٨٣ كانت تعليمات بارينغ لا تزال تدعو إلى « عدم التدخل في شؤون السودان لاننا لن نتحمل اي مسؤولية ... ولن نرسل في اي ظرف قواتنا إلى السودان » (٢٤) .

الا ان سلسلة الحوادث ، لم تلبث ان توالت فأدت إلى تحولات شاملة في السياسة البريطانية في كل من مصر والسودان .

كانت اولاها الاخبار التي لم تلبث ان تأكدت في القاهرة في ٢٢ تشرين الثاني (٢٥) وهي ان جيش الجنرال هيكز لم يمن بهزيمة نكراء على ايدي الثوار المهديين فحسب، بل كاد يفنى عن بكرة ابيه في شيقان قرب الأبيض في كوردوفان. ومنذ ذلك الحين بات واضحاً ان سقوط الخرطوم في ايدي المهدي اصبح مسألة وقت ، وان وجود النظام المصري كله في السودان تكتنفه شكوك خطيرة . وفي رسالة شخصية إلى اللورد غرانفيل قال بارينغ ان الرأي المحلي في الخرطوم ورأي العسكريين في القاهرة متفقان على هذه النقطة (٢٦) . اما رأيه الخاص في الأمر ، فيقول بارينغ (٢٧) انه يتفق كلياً مع الكولونيل ستيوارت الذي رفع

تقريراً من السودان يقول فيه : « انا مقتنع تماماً بان المصريين غير مؤهلين باي طريقة لتحمل مثل هذه المسؤولية ، مسؤولية حكم بلاد في مثل هذا الاتساع وعلى اساس العمل لخيرها ، وانه لمن المستحسن ، لمصلحتهم ومصلحة الشعب الذي يحاولون حكمه ، التخلي عن اجزاء كبرى منها . ان حقيقة انعدام قدرتهم العامة على الحكم امر معترف به عموماً ، فلا ضرورة هناك الى بحثه » (٢٨).

ثم تابع بارينغ شرح اهمية الوضع الجديد ، فاشار إلى انه فضلا عما يسببه التخلي عن السودان من صدمة عنيفة لسلطة الخديوي وحكومته اللتين سبق ان زعزعتهما بقوة « ثورة عرابي » ، فان وجود جماعات بشرية على الحدود المصرية تملأها حمياً الحماسة الدينية والنجاح العسكري من شأنه تعريض مصر نفسها للخطر ، وقد يشعل في ولاياتها الجنوبية شرارة ثورة مهدية . ثم قال بارينغ « وربما تضطر حكومة صاحبة الجلالة ، في ضوء تطور الظروف ، إلى اعادة النظر في بعض اقسام سياستها المصرية ... وقد كان املي ان يتيسّر خلال نحو عام جلاء الحامية البريطانية عن مصر ، بينما علي الآن الاقرار ، كارها ، بان احتلالا اطول قد يغدو ، على الأرجح ، الضرورة التي لا مندوحة عنها » (٢٩).

كانت الطريقة الوحيدة لتجنب ذلك قلب العملية بأسرها ، وذلك بوقف تقدم المهدي ، وتحويل انتصاراته إلى هزائم ، واعادة تثبيت سلطان مصر في السودان على الاقل حتى الخرطوم ، وهذا ما كانت تعتزم حكومة شريف باشا المصرية القيام به ، او تحاوله ، مهما يكن الثمن (٣٠) ، باعتباره الطريق الوحيد اللائق بكرامتها واستقلال بلدها (٣١) . ولما كانت الحكومة المصرية مقتنعة بعجزها عن حمل اعباء هذه المهمة ، فقد اقترحت طلب مساعدة الحكومة البريطانية او التركية . اما رد الحكومة البريطانية على طلب شريف القوات البريطانية او الهندية ، فقد كان انها ، على العموم ، لا يسعها ذلك لان شأن مثل هذا التدخل ان يحملها اعباء العمليات في السودان (٣٢) . وانها بصورة خاصة لا تقصد استخدام اي من القوات البريطانية او الهندية في البلد . واما بصدد اقتراح شريف دعوة قوات السلطان كبديل من ذلك ، فقد اعلم غرانفيل بارينغ بما يأتي : « ليس لدى حكومة صاحبة الجلالة اي اعتراض على استخدام القوات التركية شرط ان تتولى الحكومة التركية الانفاق عليها وان يكون استخدام هذه القوات مقصوراً على السودان وتكون قاعدتها في سواكن » (٣٣) .

وهذه الشروط ، كما قال كرومر بعد نحو عشرين سنة ، كانت من الناحية العملية زاجرة (٣٤) . وقطعاً لاي التباس حول معناها الحقيقي فان الرسالة تتابع قولها : « وفيما عدا تأمين الانسحاب السليم للحاميات المحتفظة بمراكزها في

السودان ، فان حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع الموافقة على زيادة العبء على العائدات المصرية بالانفاق على عمليات لن تعود على مصر بفائدة حتى لو قيّض لها النجاح ، وهذا ليس مرجحاً . ان حكومة صاحبة الجلالة توصي وزير الخديوي بالتوصل إلى قرار عاجل بالتخلي عن كل الارض الواقعة جنوب اسوان ، او على الاقل وادي حلفا . وهي مستعدة للتعاون في المحافظة على النظام في مصر خاصة والدفاع عنها وعن الموانيء على البحر الاحمر » (٣٥) .

رفض شريف قبول سياسة التخلي الموصى بها . وكان بذلك ، كما كتب بارينغ إلى غرانفيل حول ذلك يقول « مدفوعاً بما رآه من خطر على استقلال مصر في المستقبل . وحجته ، بحق ، ان سياسة التخلي من المؤكد ان تؤدي إلى زيادة الحامية البريطانية ... ومن المستحيل ان ننكر انه مهما يكن الحل الذي سيتم تبنيه فان استقلال مصر في المستقبل معرض للخطر » (٣٦) . على ان النقطة الاخيرة بالنسبة إلى شريف ، كانت واضحة تماماً . ذلك بانه كان يرى ان استقلال مصر يمكن ان يصان افضل ما تكون الصيانة إذا ما اتبعت سياسة اعادة سلطة الخديوي إلى السودان — على اساس استعارة عشرة آلاف رجل من دولة أجنبية — بدل سياسة التخلي . ثم أشار شريف إلى ان الفرمان الصادر في ٧ آب ١٨٧٩ يمنع الخديوي من التنازل عن اي ارض عهد اليه السلطان فيها (٣٧) . ولهذا كانت توصية حكومة صاحبة الجلالة غير حكيمة وغير دستورية .

في تجربة القوة التي تلت ذلك ، القى الخديوي بثقله في كفة شريف . عندها استنتج بارينغ انه لا الاقناع ولا الحوار ، مهما بلغا ، يمكن ان يحملا الوزارة الحالية على القبول بسياسة التخلي ، وان الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ هذه السياسة هي ان يخبر الخديوي ان الحكومة البريطانية تصر على هذا النهج (٣٨) . وقد اضاف في ما بعد في برقية شخصية إلى غرانفيل انه يرى ان الخروج من مثل هذا الوضع الخطير مستحيل من دون بعض التدخل الجاد من قبله . «عندما أتكلم في ذلك فمن المرغوب فيه جداً ان تكون الأزمة الوزارية قصيرة، وحادة وحاسمة» (٣٩) . وافق وزير الخارجية على الاقتراح ، وكلفه اعلام الحكومة المصرية ان من الاساسي في قضايا تؤثر في ادارة مصر وسلامتها ، ان تتبع مشورة حكومة صاحبة الجلالة ، وان على الوزراء والمستشارين تنفيذ هذه المشورة او خسارة مناصبهم (٤٠) .

وبعد انقضاء اربعة ايام ، تمكن بارينغ من اخبار غرانفيل بما يلي : « لقد كسبت الخديوي كلياً إلى جانبي ... ارسل لي شيئاً مرضياً حتى اطلعه عليه . انه مستعد لتنفيذ كل ما يطلب منه » (٤١) . أما نوبار باشا ، الذي خلف شريف

على اثر استقالته ، فقد كان هو ايضاً مستعداً لتنفيذ كل ما يطلب منه (٤٢) ، وقد اراد ان يعين وزيراً انكليزياً او اكثر في وزارته (٤٣) . في عهد نوبار لم يعد التخلي مسألة سياسية بل شأناً ادارياً ، فعهد في المهمة إلى الجنرال شارلز غوردون الذي توجه إلى السودان وأخذ يقوم بالترتيبات لجلاء القوات المصرية والاوروبية والمدنيين . على ان الثورة المهدية كانت قد بلغت في ذلك الحين من القوة ما حال حتى دون تنفيذ هذه المهمة المحدودة ، فسقطت الخرطوم في يدي المهدي في ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٥ ، وقتل غوردون ، فسبب مصرعه احتجاجاً عنيفاً في بريطانيا ، وترك أثراً عميقاً في عقول الناس ، الا انه لم يطرأ تبديل على السياسة ، واستمرت بريطانيا طوال العقد الثاني قانعة بالبقاء في مصر ومراقبة الحوادث في السودان .

٣ — السياسة الامبريالية وولادة النظام الجديد

ان بارينغ الذي كان يعتبر حاكم مصر الفعلي ، هو الذي قرر هذا الخط من السياسة ودافع عنه حتى سنة ١٨٩٦ ، ونجح في حمل الحكومات البريطانية المتتالية على القبول به ، معتمداً على قوة حجج ثلاث . الحجة الأولى هي انه ما دامت القوات البريطانية او المصرية بامرة ضباط بريطانيين متوافرة فلن يشكل نظام المهدي في السودان خطراً حقيقياً على مصر ، اذ ان كل المحاولات لغزو هذا البلد ستصد بالتأكيد (٤٤) — وهذا ما حدث فعلا في سنة ١٨٩٩ عندما هزم الجنرال غرانفيل حيش الخليفة (٤٥) بقيادة الامير عبد الرحمن النجيمي في ارغن وطوشكي — مضيّعاً بذلك على المهدي هدفاً رئيساً من اهدافه باحتلال مصر وبعث العالم الاسلامي . والحجة الثانية هي انه ما دام أمن مصر مصوناً على هذا النحو ، فيجب صرف النظر عن اي محاولة لاعادة احتلال السودان إلى ان تتيح موارد مصر العسكرية والمالية مثل هذه الخطوة، على ان يتم اتخاذها بحصافة (٤٦) والا فان ضغطاً لا ضرورة له سيفرض ، بحسب تقدير بارينغ ، على الخزانة المصرية ، فيعرقل انتعاش البلد ويقلل من قدرته على استعادة السودان عندما يحين الوقت . وفي ضوء هذه الحجة تقرر في ١٨٩٥ اعطاء الاولوية لبناء سد اسوان على المضي في محاولات غير ناضجة لاستعادة السودان ، وعلى اساس ان تزايد العائدات نتيجة التوسع الزراعي سيوفر الاعتمادات الضرورية لحملة السودان المنتظرة (٤٧) . واخيراً ، فحجة بارينغ الثالثة تقول انه ما دام خير مصر يعتمد على النيل ، فيجب ألا يسبب استيلاء جماعة المهدي على السودان من القلق ،

ما يسببه استيلاء دولة اوروبية كفرنسا مثلا . ذلك بأن المهديين لا يملكون الموارد ولا المهارة الهندسية لالحاق اي ضرر حقيقي بمصر (٤٨) .

حتى ١٨٩٦ كانت جميع هذه الحجج لا تزال قائمة . غير انه في ١٢ آذار ، من تلك السنة ، قررت الحكومة البريطانية فجأة — وإلى حد ما بصورة غير ناضجة ، كما خشي ذلك كل من كرومر وساليزبري (٤٩) — الاقدام على احتلال السودان . وكان السبب المباشر لهذا الانقلاب في السياسة ما حل بالطليان في اليوم الأول من آذار ١٨٩٦ على ايدي الاحباش في عدوا ، من هزيمة مذلة وغير متوقعة . وكان وجود الايطاليين في رأس افريقيا امراً تؤيده بريطانيا آنذاك . وشاع يومها ان الاحباش يسعون لعقد تحالف مع الخليفة الذي كان بدوره يهيىء لشن هجوم على الايطاليين في كسلا شرق السودان . وقد طلب السفير الايطالي في لندن من الحكومة البريطانية ان تتدخل ، فتقرر على الاثر احتلال دنقلة (٥٠) . وفي رسالة شخصية إلى كرومر في اليوم التالي ، اوضح ساليزبري ان القرار قد اوحت به الرغبة في مساعدة الايطاليين في كسلا والحيلولة دون انتصار ساحق يحققه الدراويش وتكون له نتائجه البعيدة (٥١) .

واهم من هذا كله ان التنافس في افريقيا الذي طبع الثمانينات في القرن التاسع عشر ، كان قد بدأ ، وطرح وادى النيل « في السوق الديبلوماسية » ، وكانت فرنسا وبلجيكا الطرفين الرئيسين في المزايدة القائمة فضلا عن بريطانيا (٥٢).

قبل عام واحد من صدور قرار الوزارة ، كان كرومر قد حذر الحكومة البريطانية من مغبة الاحتفاظ كلياً بموقف سلبي ازاء السودان بينما الفرنسيون يشقّون طريقهم من افريقيا الوسطى في اتجاه النيل ، وارتأى ان على بريطانيا ان تختار أحد اتجاهين بالامكان ان تثار ضد اي منهما اعتراضات كبرى ، فهي اما ان تستسلم للفرنسيين وتتحمل النتائج ، واما ان تجازف بحرب مع فرنسا اذا ما سعت لتثبيت سلطتها عبر وادي النيل . وقد فضّل كرومر الاتجاه الثاني . وتجنباً لإمكانات الحرب الكامنة في مثل هذا السعي ، وتجريداً لفرنسا من اي سلاح على الصعيد الديبلوماسي ، فقد اقترح في حال وقوع الحرب ان تتذرع بريطانيا بحق دولي دقيق هو قيام حملة لاعادة احتلال السودان باسم مصر ، وبالتوجيه البريطاني :

« ان البلد يخص مصر بحق الفتح ، وقد وافق السلطان على هذا الحق الذي اعترفت به فرنسا . ولقد اضطر المصريون إلى التراجع موقتاً ، فاذا افترضنا انهم قادرون الآن وراغبون في استعادة ما ملكوا ، فلماذا لا يسمح لهم بذلك؟ ويبدو لي ان هذه الحجة ستفحم الفرنسيين » (٥٣) .

اصبحت مقترحات كرومر السياسة الرسمية المتبعة . وآراؤه في ما يختص

بالموقف الديبلوماسي الذي على بريطانيا اتخاذه قد قبلت أيضاً . الا ان المصريين كانوا مترددين في «استعادة ممتلكاتهم» في مثل هذه الظروف ، ولم يكن السلطان مستعداً ايضاً — وربما بتحريض من الروس والفرنسيين — (٥٤) للموافقة من دون مزيد من الأسئلة .

وفي مصر كان الخديوي الحاكم عباس الثاني ، على نقيض ابيه ، مبغضاً للانكليز ، ويحمل في صدره مقتاً للأوروبيين وللتدخل الأوروبي في مصر (٥٥). فعارض بشدة حملة دنقلة واعتبرها بصورة رئيسة خدمة للمصالح الايطالية (٥٦) . وقد ادانها الوطنيون بعنف اشد باعتبارها لم تستوح المصالح المصرية (٥٧) . وعندما تقرر ألا تتوقف الحملة في دنقلة سنتين او ثلاث سنوات كما كان اصلا يرتجى (٥٨) بل ان عليها ان تمتد إلى هجوم عام على الخليفة ، لم يستطع الخديوي الا الاحساس بان اي فائدة تجنى في السودان تشكل نجاحاً انكليزياً لا مصرياً . اما الوطنيون فقد اعتبروا انتصارات كيتشنر مصائب تحل بالاسلام . بل ذهبوا إلى تمني هزيمة الجيش المصري بقيادة كيتشنر واحتلال رجال المهدي للقاهرة (٥٩) .

لكن الخديوي قد عرف ، على الرغم من مشاعره ، انه لا يستطيع ، لا في مصر ولا في السودان ، اتخاذ اي خطوة تتعارض مع رغبات الحكومة البريطانية او تكون من دون موافقتها . وكان بالامكان اسقاط عداوة هذه الفئة القليلة من الوطنيين ذات الفعالية والتي كانت تنتظر الارشاد من الخديوي ما دام جمهور السكان في حالة ازدهار مادي نسبي (٦٠) .

ولم تكن احتجاجات السلطان اكثر فعالية . مثال ذلك ان الصدر الاعظم وجه في ٢٧ آذار ١٨٩٦ برقية إلى الخديوي مذكراً اياه بان القوة العسكرية في مصر هي جزء من الجيش الامبراطوري وان استخدامها ، ولاسيما عندما توجه ضد المسلمين ، كما كان الحال مع المهديين ، يعتمد بصورة مطلقة وكلية على ارادة صاحب الجلالة الامبراطورية واذنه ، وان مثل هذا الاذن لم يطلب ولم يمنح في حالة حملة دنقلة ، وان العملية كلها ليست في مصلحة مصر . لذلك كان من المستحيل اطلاقاً ان تقترن الحملة بموافقة الحكومة الامبراطورية (٦١) .

اما جواب الخديوي الذي جرت صياغته بعد التشاور مع كرومر ، فقد انكر اي انتهاك للفرمانات الامبراطورية ، وقال ان السلطان لم يخبر بالحملة لمجرد كونها مشابهة للحملات التي سبق ارسالها إلى السودان حتى قبل ظهور المهديين الذين كانوا هراطقة اساءوا إلى المسلمين . وعلى اي حال ، تابعت الرسالة قولها :

« ان الحملة العسكرية ضد دنقلة لم تكن عملية خططت لها اصلا الحكومة المصرية ، بل كانت نتيجة توافق مع آراء الحكومة الانكليزية ومقترحاتها ، وهي

الحكومة التي تحتل الآن مصر عسكرياً » (٦٢) . وبعد يومين اعرب صاحب الجلالة الامبراطوري عن اصدق تحياته للخديوي وأخبره ان جوابه قد ترك في نفسه بالغ الرضا والحبور (٦٣) . وعلى الرغم من تكرار مثل هذه الحوادث على درجات متفاوتة من الاحتجاج والصبر خلال مراحل مختلفة من الحرب الا ان اثرها كان طفيفاً في السياسة البريطانية في وادي النيل ، واعتبرتها الحكومة البريطانية كعامل ازعاج لا كتحد حقيقي (٦٤) ، وعملت على تجاهلها حتى حان الوقت الذي « ازيلت فيه ادعاءات السيادة التركية الهزيلة بضربة قلم » (٦٥) .

اما المعارضة الفرنسية فكان مفروضاً ان تكون اقوى واكثر واقعية من معارضة مصر او تركيا . ونظراً إلى اسباب عديدة ، منها احباط المعارضة الفرنسية ، ومنها ايضاً ارضاء المصريين الذين باسمهم ودعمهم المادي أعيد فتح السودان ، ولكي يعطى الفرنسيون اشارة كافية إلى ان السيطرة على النيل مسألة انكليزية اكثر منها مصرية (٦٦) ، لهذا كله صدرت التعليمات إلى كيتشنر عندما سقطت الخرطوم في قبضته ان يرفع العلمين البريطاني والمصري جنباً إلى جنب (٦٧) .

كان آخر المعارك بين كيتشنر والخليفة في كاراري ، على بعد بضعة اميال شمال ام درمان ، في ٢ ايلول ١٨٩٨ . دخلت قوات كيتشنر عاصمة المهدي في ذلك اليوم ، وفي اليوم الرابع رفعت الاعلام البريطانية والمصرية على جدران القصر في الخرطوم في احتفال لائق بذلك (٦٨) . واتجه كيتشنر على الاثر نحو الجنوب في النيل الابيض ، ووصل في التاسع عشر إلى فاشودا ، وهي نقطة تبعد الف ميل عن الخرطوم حيث وجد قوة فرنسية مؤلفة من ١٣٠ رجلا بقيادة الكابتن مارشاند ترفع العلم الفرنسي (٦٩) ، فما كان من كيتشنر الا ان رفع ، بدهاء ، العلم المصري لا البريطاني . واحتج باعنف ما يكون الاحتجاج على احتلال الفرنسيين لفاشودا ورفعهم علمهم في ممتلكات سمو الخديوي ، واعلم مارشاند ان هذا يعتبر انتهاكاً مباشراً لحقوق مصر وبريطانيا العظمى (٧٠) .

قال مارشاند انه لا يعترض على رفع العلم المصري ، ولكنه اضاف ان لديه اوامر من الحكومة الفرنسية تقضي باحتلال بحر الغزال حتى فاشودا ، وعلى هذا الاساس ليس في وسعه الانسحاب من دون اوامر جديدة (٧١) . وهكذا انفجرت ازمة ديبلوماسية حادة كادت تدفع بريطانيا وفرنسا إلى شفير الحرب . وخلال المشادة التي تلت كانت حجج الفرنسيين الرئيسة تدور حول كون البلاد المتاخمة للنيل الابيض ، على الرغم من انها تابعة رسمياً للحكومة المصرية ، الا انه بتخلي الحكومة المصرية عنها اصبح للفرنسيين الحق في مركز على النيل بقدر

ما للألمان او البلجيكيين ، وانهم قد احتفظوا بهذا الحق في احتلال ضفاف النيل متى وجدوا ذلك ملائماً . وجواباً عن ذلك احتجت الحكومة البريطانية بان الحق في ضفاف النيل قد اصبح مجمداً نتيجة الانتصارات العسكرية التي حققها المهدي ، وان القسط من الحق الذي حرمت منه مصر قد انتقل كلياً إلى الفاتح . اما كم من الحق بقي لمصر وكم انتقل منه إلى المهدي والخليفة فقد تقرر كله في ساح المعركة . الا ان الخلاف لم يخول طرفاً ثالثاً الادعاء بأن الأرض المختلف عليها مهجورة (٧٢) .

وقد جرى حسم المشكلة نهائياً بتقسيم افريقيا الوسطى إلى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية بحسب بنود التصريح الموقع في ٢١ آذار ١٨٩٩ (٧٣) الذي ترك السودان لمصر تحكمه — « في ظل الارشاد الانكليزي » (٧٤) .

٢. بنود الاتفاقية

١ – بعض الاعتبارات الأساسية

يقول ساليزبري في كتاب وجهه إلى كرومر واشتمل على قرار الحكومة البريطانية رفع العلمين البريطاني والمصري في الخرطوم جنباً إلى جنب :

« ان هذا القرار لا علاقة له بالطريقة التي ستتبع في ادارة البلاد المحتلة في المستقبل . ذلك بانه ليس ضرورياً في الوقت الحاضر تعيين وضعها السياسي بدقة بالغة . فمثل هذه المسائل بالامكان درسها في فترة لاحقة . على انه يطلب منك أن توضح للخديوي ووزرائه ان القصد الذي أشرت اليه هو التأكيد على ان حكومة صاحبة الجلالة ترى ان لها رأياً نافذاً في كل الشؤون المتعلقة بالسودان ، وانها تنتظر اتباع اي مشورة ترى من الملائم اسداءها إلى الحكومة المصرية في الشؤون السودانية » (١) .

في ضوء هذه التوجيهات درس كرومر ، فترة ، امكان ترك الامور على غاربها ، بحيث يسوى كل امر موضوعياً « على حدة » (٢) . الا انه ما لبث ان استنتج ان مثل هذا الاسلوب – على الرغم من انه يبدو معقولا لحكم السودانيين انفسهم – غير ملائم لتنظيم علاقة البلد بالعالم الخارجي ، وخصوصاً بالنسبة إلى اولئك الاوروبيين الراغبين في الاستقرار ، وتوظيف رؤوس الاموال ، والمتاجرة ، وحيازة الاملاك في السودان . وما لم يقم في السودان نظام مميز منفصل يجعله في منعة من اساءة الاستعمال والتصرف التي درج عليها الاوروبيين في مصر في ظل نظام الامتيازات (٣) ، فان الاوروبيين ، بحسب رأي كرومر ، سيعتبرون انفسهم متمتعين في السودان بالامتيازات نفسها التي مكنت المهربين منهم من المضي في حرفتهم تحت سمع القانون وبصره ، « وانتقلوا إلى ممارسات دنيئة بحيث حموا جحيم القمار وباعة الخمرة المغشوشة ، والمتعاملين بالسلع المسروقة ، والصيدلي اللامبالي الذي يزود زبائنه بالسم بدل الترياق الشافي » (٤) . وكان

مؤكداً ، في ظل الامتيازات ، ان تدخل إلى السودان جميع « مباذل الاممية المتعفنة » التي صيرت مصر قضائياً وتشريعياً بابل جديدة (٥) ، فيصبح حكم السودان – دون أي لزوم – صعباً ، وخصوصاً من وجهة نظر الإداري البريطاني الذي بدلا من ان يكون « صاحب الرأي المسيطر في كل شؤون السودان » (٦) ، سيجد نفسه في تنافس مع عملاء وممثلي « الدول الاخرى التي قد يصبح بعضها في مستقبل الايام عدواً لانكلترا » (٧) .

من هنا اقتضى الأمر ، تجنباً لهذه الاحتمالات وكي يثبت مركز بريطانيا في البلد بصورة نهائية وواضحة ، وضع وثيقة دستورية للسودان .

وبعد درس مختلف الامكانات المطروحة امامه لهذا الغرض ، قرر كرومر الوقوف ضد الحاق السودان ببريطانيا الحاقاً مباشراً لأن ذلك يعني القاء عبء مالي على البرلمان البريطاني غير الراغب في تحمله (٨) ، فضلا عن ان الالحاق سيوقظ ، من دون داع إلى ذلك ، العداوة الفرنسية والتركية والمصرية (٩) . على انه ، في الوقت نفسه ، لم يكن مستعداً للاعتراف بالسودان كجزء من مصر او الامبراطورية العثمانية . لذلك قرر كرومر ، في ظل هذه الظروف ، ان يخلق « نوعاً هجيناً من الحكم » (١٠) يمكن بريطانيا من ان تصبح الحاكم الفعلي للبلد من دون ان تتحمل اعباء اكلاف ادارته ، ويعطي المصريين ترضية إذ يرون انفسهم شركاء في حكم السودان ، الامر الذي سيقنعهم اكثر من اي شيء آخر بتحمل مسؤولية دفع اكلاف ادارة البلد ، كما فعلوا من قبل في تمويل إعادة فتحه (١١) . ثم ان مثل هذا التدبير الهجين يمكن كرومر من ان يقول في آثاره المنشورة ان الحاق السودان ببريطانيا قد صرف النظر عنه بناء على قواعد المساواة والسياسة ، وبما ان الحملة كلها قد تمت باسم الخديوي « فسيكون تجاهل مطاليب المصريين بان يقرروا مستقبل السودان السياسي بعيداً جداً عن الانصاف » .

وقد كانت حصيلة ملاحظات كرومر « إتفاقية بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وبين حكومة سمو خديوي مصر حول مستقبل ادارة السودان » جرى توقيعها في القاهرة ، في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ .

٢ – تحليل الاتفاقية

ان الاتفاقية الانكلو – مصرية لادارة السودان التي شاع اعتبارها اتفاقية كوندومنيوم (التي تتضمن خطأ اقامة نظام سيادة مشتركة في السودان بين الحكومتين المعنيتين) قد تجاهلت في الواقع تجاهلا كلياً مسألة السيادة على هذا

النحو ، ولم ترد فيها اي اشارة إلى السلطان العثماني الذي كان لا يزال ، نظرياً ، صاحب السيادة على السودان . وبدلا من ذلك عقدت الاتفاقية مع حكومة الخديوي الذي كان من وجهة نظر حقوقية ، مجرد تابع للسلطان . وبهذه الصفة تحرم عليه الفرمانات الامبراطورية عقد الاتفاقات مع اي دولة اجنبية خلا المواثيق التجارية والجمركية (١٢) .

على ان الامبراطورية العثمانية لم تكن ، منذ امد بعيد ، سوى « رجل اوروبا المريض » ، وكانت مصر « منطقة نفوذ » بريطانية ، وكان كرومر (الذي اطلق عليه الموظفون التابعون له فيما بينهم (١٣) لقب «اللورد») مقتنعاً طبعاً بوجوب تثبيت السلطة البريطانية في السودان ، وانه لا يجوز ان يمنح المصريون « حرية زائفة » فتتكرر حالة الحكم السابق (١٤) . هذه الحقائق والاقتناعات اعطيت تعبيراً رسمياً في مقدمة الاتفاقية كما في نصوصها الرئيسة . ففي المقدمة وردت « عرضاً واستدلالا » (١٥) اشارة إلى حقوق الخديوي في السودان — قبل ثورة المهديين — من دون اي ذكر لمثل هذه الحقوق بعد اعادة الاحتلال . لقد تجوهل بصورة مشابهة قيام الحملة السودانية باسم الخديوي ، ووصفت اعادة الاحتلال على انها نتيجة الجهود العسكرية والمالية المشتركة بين الحكومتين البريطانية والمصرية من دون اي اشارة إلى نسب مشاركة الحكومتين في مجموع نفقات الحملات .

مقابل ذلك وردت في المقدمة بوضوح الادعاءات التي اصبحت حقاً شرعياً لبريطانيا بحكم دورها في استعادة السودان ، أما الرغبة في تنفيذ هذه الادعاءات فقد عرضت كأحد اهداف الاتفاقية . ولذلك اضيف بيان آخر وهو ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية مخولة بموجب « حق الفتح » ان تشارك في عمل نظام الادارة والتشريع السوداني حاضراً ومستقبلا ، وفي تطويره (١٦) . ونصت المادة الثالثة على ان يرئس ذلك ، كما كان الأمر في العهد التركي — المصري ، ضابط واحد يعرف «بالحاكم العام للسودان» ، يعهد اليه في القيادة العليا في المجالين العسكرية والمدني في البلد ، على ان يكون موظفاً مصرياً ، يعين ويصرف بمرسوم خديوي فقط . على انه لا يمكن تعيينه الا بتوصية من الحكومة البريطانية ، ولا يمكن صرفه الا بعد موافقتها . وهذا يعني بوضوح ان حاكم السودان العام وان كان اسمياً ورسمياً موظفاً مصرياً الا انه كان في الواقع موظفاً بريطانياً . ولم يرد في الاتفاقية اي نص حول جنسيته ولكن لا عجب ، في ضوء ما سبق ذكره ، ان يكون جميع الذين تقلدوا هذا المنصب في ظل الادارة الانكلو — مصرية بريطانيين ، من دون استثناء .

وانسجاماً مع بنود المادة الثالثة التي عهدت إلى الحاكم العام في السودان في القيادة

العليا عسكرياً ومدنياً ، فان المادة الرابعة خولته ان يضع أو يعدّل أو يلغي ، ببلاغ ، القوانين والأوامر والأنظمة بكامل سلطة القانون ، وذلك لحسن سير الحكم في السودان ، ولتنظيم الاحتفاظ بالممتلكات والتصرف بها والتنازل عنها ضمن حدوده . وقد كان القيد الوحيد الذي فرض عليه في هذا الصدد وجوب اعلام حكومة صاحبة الجلالة بهذه البلاغات التي يصدرها بين الحين والآخر عن طريق الممثل البريطاني والقنصل العام في القاهرة — وكذلك اعلام رئيس مجلس وزراء الخديوي .

ادى اهتمام كرومر بايجاد طريقة يخضع بها الحاكم العام لرقابة فعالة من معاونيه إلى جعل مسألة صدور هذه البلاغات عنه مشروطة بموافقة سابقة من الحكومتين البريطانية والمصرية إلا حيث تتفقان بصورة معينة على اعفاء البلاغات من هذا الالتزام ، وفي هذه الحال لا بد من اعلامهما بالبلاغات المعنية خلال فترة محددة من الزمن بعد تاريخ صدورها (١٧) . بيد أن كرومر رأى من الخطأ الفاحش تركيز الادارة في يدي اي سلطة في القاهرة سواء أكانت بريطانية أم مصرية (١٨) . كذلك شعر بأن الحاكم العام يجب أن يظهر امام سكان السودان بمظهر السيد المطلق . لهذه الأسباب ، وبما أن سير العمل بصورة فعالة يقضي بأن تكون يد الحاكم العام ، الذي هو ممثل الحكومتين الموثوق به ، مطلقة في حكم البلد ، فقد اسقط (١٩) من النص النهائي للاتفاقية الشرط القاضي بالحصول على موافقة سابقة على البلاغات ، واكتفي باعلام الحكومتين بها بعد صدورها .

في ضوء هذه الاعتبارات نفسها ، وتأميناً لحرية الحاكم العام المطلقة من قيود التدخل الدولي (بما في ذلك التدخل المصري) ، نصت المادة الخامسة على ألاّ يجري في المستقبل تطبيق أي قانون او مرسوم وزاري او تشريع مصري على السودان او على اي جزء منه الا اذا اصدر الحاكم العام بلاغاً صريحاً وافق فيه على ذلك . وشبيه بهذا ما نصت عليه المادة الثامنة من ان سلطة المحاكم المختلطة القضائية (وهي المحاكم التي كانت تنظر في الدعاوى المدنية بين المصريين والاوروبيين في مصر) لا يمكن ان تمتد ويعترف بها لأي غرض كان ، في أي جزء من السودان ، الا في بلدة سواكن التي استمرّ لها وضع خاص حتى شهر تموز سنة ١٨٩٩ .

نصّت المادة السادسة من الاتفاقية بوضوح على مضامين هاتين المادتين بالنسبة إلى الاوروبيين. وقد اوضح هذا في التحديد الوارد في البلاغ للحالات التي يكون فيها الاوروبيون احراراً في المتاجرة او السكن في السودان ، او

الاحتفاظ بملك ضمن حدوده ، أنه « لا تمنح امتيازات خاصة لرعاية اي دولة او اكثر » . واحس كرومر بان هذا ، شأن النصوص الأخرى في الاتفاقية ، سيكون بالتأكيد عرضة للتحدي على اساس ان السودان جزء من الامبراطورية العثمانية وانه لا يمكن ان يعامل شرعاً بطريقة تختلف عما هو قائم في مصر مثلا (٢٠) الا انه كان مصمماً على تجنيب البلد نتائج الأممية الكريهة والتشريع الديبلوماسي (الذي اعتبره اسوأ انواع التشريع في العالم) (٢١) . وامعاناً منه في التثبت من تحقيق هذا الهدف ، اضاف كرومر إلى الاتفاقية بنداً عاشراً حال فيه دون تقديم القناصل ونوابهم والممثلين القنصليين اوراق اعتمادهم إلى السودان او سكناهم فيه الا بعد توافر موافقة سابقة من الحكومة البريطانية . وارتأى انه يمكن استرضاء الاوروبيين الذين لا يستسيغون ذلك ، باعلان سياسة « الباب المفتوح » التجارية في السودان (٢٢) وبضمان معاملة عادلة تماماً لهم في ظل العلم البريطاني مهما غالت حكوماتهم في كرهها للانكليز (٢٣) . اما اولئك الاجانب الذين لا تستهويهم فوائد التجارة الحرة والعدالة البريطانية ، وبصورة خاصة اولئك الذين يعتبرون امراً اساسياً شهادة ممثلي بلادهم القنصليين على عقود زواجهم ومراسم دفنهم ، فلم يكن لدى كرومر بالنسبة اليهم سوى جواب واحد بسيط وهو : « لا تأتوا إلى السودان ، بل ابقوا في الارض الواقعة شمال خط العرض ٢٢ وفي موازاته » (٢٤) .

لقد نصت المادة الأولى على ذلك لتعيين خط العرض ٢٢ حداً شمالياً للبلد ، أما الحدود الأخرى في الشرق أو الغرب أو الجنوب فلم يتم تعيينها ، في الوقت الحاضر على الأقل ، بشيء قريب من الدقة ولا بالتعسف الذي تقررت بموجبه الحدود السودانية ـ المصرية . على ان « السودان » وفقاً لهذه المادة قد حدّد بدقة بحيث يشتمل على ثلاث فئات من الأرض تقع كلها جنوب خط العرض ٢٢ وفي موازاته .

اشتملت الفئة الأولى على ارض لم تجل عنها القوات المصرية قط منذ سنة ١٨٨٢ ، اي منذ السنة الثانية لاندلاع الثورة المهدية . وقد اعتمدت هذه الصيغة لتشمل وادي حلفا وسواكن ، وكلاهما كان تقليدياً ينتسب إلى السودان ، وكما ورد في مقدمة الاتفاقية ، اقتضى حسن الادارة بسبب التلاصق الجغرافي ان يضما إلى بقية المقاطعات التي اعيد فتحها . غير ان مرفأ سواكن القديم استمر ، خلافاً لحلفا ، حتى تموز ١٨٩٩ يدار على اعتباره جزءاً من مصر وليس من السودان . لذلك استمر سلطان المحاكم المختلطة خلال الاشهر الستة الانتقالية ، معمولا به في سواكن ، وارتفع العلم المصري وحده فيها . ولقد تسامح كرومر

موقتاً تجاه هذا الوضع الشاذ نظراً إلى الارتباط العاطفي الذي احس به المصريون نحو هذا المخفر الامامي القديم من امبراطوريتهم المتلاشية ، وتجنباً لما كان يخشاه من اندلاع معارضة شديدة غير مرغوب فيها في مصر (٢٥) في حال الاقدام على تبديل مفاجيء في وضع سواكن . الا انه بعد بضعة اشهر وجد كرومر انه بالغ في الحذر بصدد هذا الموضوع ، فكان ان رتّب عقد « اتفاقية مكمّلة » في ١٩ تموز ١٨٩٩ الحقت سواكن ببقية البلد .

اما الفئة الثانية فقد اشارت إلى اراض « كانت قبل الثورة في السودان تدار من قبل حكومة سمو الخديوي وفقدتها مصر موقتاً ثم استعادتها حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية بعملهما المشترك » . وبكلام آخر ، لم يقصد موقعو الاتفاقية ان يكون السودان الانكلو ـ مصري مطابقاً للامبراطورية العثمانية المصرية كما كانت اوضاعها في سنة ١٨٨١ ، بل ان تقتصر الادارة الجديدة على تلك الأجزاء من الامبراطورية المذكورة التي ثارت على سلطة الخديوي ، واعيد الآن فتحها بجهد اشتركت فيه مصر وبريطانيا . وإلا فإن مناطق واسعة على خط الاستواء وفي ساحل الصومال يجب ، كما اوضح كرومر لسالزبري ، ان تضم إلى السودان الانكليزي المصري ، وذلك لا يتلاءم مع مصالح بريطانيا الامبريالية في شرق افريقيا ووسطها (٢٦) .

عبر كرومر بوضوح عن آرائه في هذا الصدد بتعليقه على الفئة الثالثة من الارض التي اعتبرت جزءاً من السودان الجديد . وقد وصفت هذه بالاراضي « التي يمكن من الآن فصاعداً إعادة احتلالها من قبل الحكومتين بعمل مشترك » . واشار كرومر إلى مغزى هذه الكلمات فقال انه في ما عدا الدلالة على امكان توسع السودان جنوباً او غرباً ، فقد قصد بها « استثناء التوسع من يوغندا شمالا ، وهو الذي قامت به الحكومة الانكليزية منفردة » (٢٧) .

كان العلمان البريطاني والمصري سيرتفعان جنباً إلى جنب في السودان الذي حدد على هذا النحو ، ذلك بحسب المادة الثانية ، براً وبحراً (الا في بلدة سواكن حيث رفع العلم المصري وحده حتى تموز ١٨٩٩) بحيث عمّ التدبير الذي كان حتى ذلك الحين مقصوراً على الخرطوم .

اما المواد الأربع الباقية فكانت ذوات طابع اداري لا سياسي . فالمادة السابعة استثنت البضائع الواردة من الارض المصرية من ضرائب الاستيراد . وبموجب المادة التاسعة وضع البلد كله (باستثناء سواكن) تحت الحكم العرفي . واعتبر هذا التدبير ملائماً نظراً إلى ان البلد كان لا يزال بعيداً عن الاستقرار . ونصت المادة الحادية عشرة على تحريم تصدير الارقاء واستيرادهم ، لكن لم تذكر شيئاً

عن كيفية معالجة المشكلة الاصعب ، مشكلة الرق المحلي . اما المادة الثانية عشرة ، وهي خاتمة هذه المواد ، فقد اعلنت ان اهتماماً خاصاً سيوجه إلى تطبيق قانون بروكسيل الصادر في تموز ١٨٩٠ فيما يتعلق ببيع الاسلحة النارية والمشروبات الروحية وانتاجها .

كان لهذه الاتفاقية ، كما كان منتظراً ، وقع مزدوج . فالديبلوماسيون المحافظون ، كما يخبرنا كرومر ، صدموا « بخلق وضع سياسي لم يعرف قانون اوروبا له مثيلا » (٢٨) ، كما صدرت عن السلطان كذلك بعض همهمات الاحتجاج العقيمة . اما في مصر ، فقد اعتبر الوطنيون ، كما سنرى في الفصل التالي ، هذه الاتفاقية خيانة لبلدهم . وبعد سنوات قليلة ، وصفها كرومر نفسه بانها « مولود الانتهازية » مضيفاً إلى ذلك انه «في حال انتهاء أجلها والفسح في المجال لمخلوق سياسي اقوى واكثر واقعية ، فعلى واضعيها ألا يندبوها » (٢٩).

وانطلاقاً من وعي الحكومة البريطانية وعياً تاماً على مختلف مواطن الضعف في هذه الاتفاقية وخصوصاً المطاعن في شرعيتها — وهذا ألطف ما يقال فيها — وكون استمرارها رهناً ببقاء بريطانيا مسيطرة على كل من مصر والسودان ، فقد أخذت الحكومة البريطانية ، كما سنرى في الفصل الثالث ، تدرس بجد امر استبدالها بعد اندلاع الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ ، « بمخلوق سياسي أقوى واكثر واقعيّة » كما اقترح كرومر . الا ان الذي حال دون ذلك هو اندلاع الثورة ثم استقلال مصر في اعقابها ، الامر الذي جعل التغيير من وجهة نظر بريطانيا ، ضرورياً او على الاقل مرغوباً فيه جداً . ونتيجة ذلك اضطرت الحكومتان المصرية والسودانية إلى خوض مباحثات قانونية طويلة ومعقدة حول معنى الاتفاقية وغرضها الحقيقي ، وما اذا كانت قد انشأت سيادة انكلو — مصرية مزدوجة في السودان كما كانت وجهة نظر بريطانيا ، أم انها انشأت ادارة انكلو — مصرية ، تاركة مسألة السيادة في يد التاج المصري كما ادعى المصريون . وكلما طال الجدل حول هذا الموضوع ، ظهر بجلاء اكثر ضعف الاتفاقية وكونها قانونياً وسياسياً غير مرضية من وجهتي نظر مصر وبريطانيا .

ومهما يكن الأمر ، فقد استمرت الاتفاقية أكثر من نصف قرن ، وفرّت خلاله الاطار الدستوري الذي تمت ضمنه كل الاجراءات القانونية والعملية في السودان . فلننتقل الآن إلى ذلك .

٣. تطور الادارة حتى ١٩٣٦

١ — أسس النظام الإداري الجديد

ما ان تحطمت القوى المهدية الرئيسة في ٢ أيلول ١٨٩٨ (١) حتى صرف كيتشنر (٢) ومعاونوه — العاملون تحت ادارة كرومر العامة — اهتمامهم الى تأسيس ادارة جديدة للسودان .

وقد قسم البلد ، وفقاً لسابقات تركية ومهدية ، الى عدد من المقاطعات جرى تقسيمها بدورها الى مناطق ؛ وهذه اعيد تقسيمها الى وحدات اصغر كل واحدة منها تكون مسؤولة ازاء التقسيم الاعلى مروراً بالمناطق والمقاطعات حتى الرئاسة العامة في الخرطوم (٣) .

وارتكز التشريع المالي كذلك على « القاعدة التي لا جدال في سلامتها ، وهي انه في تقدير الضرائب وجمعها لا يجوز ادخال اي ابتكار مبني على الافكار الغربية الا اذا كان لا مناص من ذلك اطلاقاً »(٤) . ولقد اوضح كرومر موقفه في هذا الصدد بما يأتي :

« كان الخطأ الرئيس في الادارة المالية الشرقية عموماً لا في عدم سلامة المبادىء التي يرتكز عليها تقدير الضرائب بقدر ما كان النقص الكبير في طريقة تطبيقها . واذا استعرضنا لائحة الضرائب التي كانت تجمع في عهد حكم الخليفة ، وجدنا انه على الرغم مما كان في طريقة جمعها من قسوة وابتزاز بلغا الدرجة القصوى الا انها كانت تستند الى مبادىء معترف بها بصورة عامة في جميع البلاد الاسلامية . لذلك لم تكن هناك حاجة الى تبديل جذري في النظام. وكل ما كان مطلوباً هو تعيين نسب الضرائب في كل حالة بالقانون ، وان تكون الضرائب معتدلة في مقدارها (٥)، وان يهتم جداً بألا يطلب من دافع الضريبة سوى المبلغ الذي يسمح به القانون (٦).

بناء على ذلك لم تفرض الضرائب في البداية الا على الارض والقطعان والنخيل . ونصت القاعدة العامة على وجوب احترام العرف المحلي في طرق جباية الضرائب

واستردادها في حال التخلف عن الدفع (٧) .

وسمح في الاحوال الشخصية ، كالزواج والطلاق والارث ، باتباع الشريعة الاسلامية التقليدية . اما مجموعات قوانين الجزاء والعقوبات التي ادخلت في سنة ١٨٩٩ ، فقد بنيت على النظام البريطاني الامبراطوري كما طبق وطور في الهند وزنجبار ومحميات شرق افريقيا (٨) . وبينما كان من الطبيعي ترك ادارة المحاكم الشرعية للمدنيين السودانيين والمصريين المسلمين ، فان المحاكم المدنية والجزائية — وجميع دوائر الحكم — وقعت في البداية ، تحت سيطرة ضباط بريطانيين يعملون في الجيش المصري (٩) .

كان الحاكم البريطاني العام على رأس الادارة، باعتباره القائد الاعلى عسكرياً ومدنياً في السودان وكان حتى ١٩٢٥ لا يزال ايضاً «السردار» او القائد الاعلى للجيش المصري ، اما معاونوه الرئيسون فكان معظمهم ضباطاً بريطانيين في الجيش المصري (١٠) يعاونهم ضباط مصريون ، وهؤلاء بدورهم يستعينون بسودانيين في القوات المسلحة ادنى رتبة منهم (١١) .

الا انه لم يكن يستغنى عن المدنيين وخصوصاً في المناطق الريفية حيث يتعذر على اي حاكم ان يعمل ما لم يتعاون معه شيوخ القبائل . وفضلا عن ذلك فقد كانت الحاجة الى ملاك من الحرفيين والكتبة والأكفاء لملء الوظائف الدنيا في الادارة سواء في الخرطوم او في مراكز الادارة المحلية في المقاطعات . ونظراً الى عجز طبقة شيوخ القبائل عن تقديم النوع المطلوب من الحرفيين والموظفين الصغار ، والى ان استيراد العدد الكافي من هؤلاء يكلف نفقات باهظة ، فقد انشئت (١٢) كلية غوردون (١٣) لمواجهة هذه الحاجة (١٤)، غير ان ضباط الجيش استمروا يسيطرون على المراتب العليا في الادارة (سواء في الخرطوم ام في المقاطعات) واستمر البلد حتى ١٩٢٦ خاضعاً للاحكام العرفية (١٥) . وعلى هذا الاساس ، كان افضل وصف يطلق على نظام الحكم في مراحله الاولى، هو انه « اوتوقراطي ذو نهج عسكري لأغراض مدنية » (١٦) .

وكان كرومر لا يجد التعامل مع الاداريين العسكريين دوماً أمراً يوافق مزاجه وذلك انطلاقاً من تقويمة المهنة الجندية على انها «بالاضافة الى كل ما تشتمل عليه مما هو جدير بالتقدير ، الا انها تتجه الى اثاره اسوأ المشاعر في صدر الانسان» (١٧).ويقول في رسالة خاصة وجهها الى اللورد لانسدون انه كان يصاب بالرعدة عندما يبدأ الجنود بحث المسائل شبه السياسية « اذ يبدو أنهم يعاملون سكان مختلف البلاد وحكوماتها كأنها مجرد بيادق عديمة الحياة على لوحة الشطرنج في مكتب دائرة الاستخبارات . والامر ليس كذلك تماماً» (١٨). واحياناً كما أخبر

ساليزبري ، كان ذلك مصدر تسلية لا نهاية لها . « في احد الايام ، « مثلا » قلت له (لكيتشنر) ان الذين يعملون في المضاربات العقارية يرسلون اموالا الى اليونانيين في السودان حتى يقوموا بالشراء ، وان الامر يحتاج الى بعض العناية ، نظراً الى انعدام الوسائل القانونية للحصول على الحق في التملك . فكان ان اجاب بأنه يلتزم رأيي . ثم سألني هل ارغب في طرد كل يوناني يشتري او يبيع شيئاً من دون موافقته ؟ (١٩).

الا انه مراراً كانت نتائج هذه الاساليب المتطرفة والمتعجرفة مرعبة . ففي سنة ١٨٩٩ ، مثلا ، كاد عدم سماح السردار لعدد كاف من الناس في العمل في الحرف الخاصة (٢٠) ان يحدث في البلد مجاعة . وفي السنة التالية ادى نظام كيتشنر « الشديد القسوة » الى قيام تذمر (٢١) شديد في الكتيبة السودانية الرابعة عشرة في ام درمان ، اسفر عن تمرد لم يتم اخماده الا بصعوبة (٢٢) . وفضلا عن ذلك كان الضباط الانكليز ، باستثناء البعض يجهلون اللغة العربية ولذلك كانوا يعتمدون اعتماداً كلياً على الضباط المصريين التابعين لهم»(٢٣) . وخلص كرومر الى ان «العلاج الوحيد» هو في «ان يجري تدريجاً تدريب عدد من المدنيين الانكليز الشبان المستعدين للبقاء في البلد والحصول على معرفة عميقة بلغته» (٢٤). ولقد توصل الجنرال ريجينالد وينغيت ، خلف كيتشنر ، الى النتيجة نفسها بمعاينة الوضع من زاوية مختلفة،فكتب في تقريره السنوي الاول: « ثمة نقص خطير واحد في هذا النظام: ان الضباط العسكريين باعتبارهم مسجلين على لائحة الجيش البريطاني (٢٥) في الخدمة الفعلية ، معرضون للاستدعاء لاسباب شتى او انهم قد يرغبون ، تحت وطأة التعب من عملهم الشاق هنا ، في العودة الى خدمتهم الاولى والى المحيط الاكثر الفة ووداً في الوطن او في الخارج . وباختصار لا يمكن الاعتماد على الضباط البريطانيين في وجود دائم ، ولذلك لا بد من اتخاذ تدبير تدريجي لادخال عنصر اكثر ديمومة الى الة الحكم المدني على صورة مجموعة مختارة ، بعناية ، من الشباب المدنيين ، الذين يدخلون السودان بقصد العمل فيه مدى الحياة » (٢٦) .

بناء على ذلك تم تعيين عدد قليل من « الشبان المدنيين الانكليز الذين تم اختيارهم بعناية » على سبيل التجربة في سنة ١٩٠١ (٢٧) ، كما انه بدأ من سنة ١٩٠٢ تعيين عدد قليل منهم كل سنة ، وذلك حين حرمت حرب البوير حكومة السودان مزيداً من اداريها العسكريين — ومن ضمنهم كيتشنر . وكان المتطوعون الجدد يختارون من بين الخريجين الشبان، لا على اساس تفوقهم الاكاديمي ، ولكن على اساس مبدأ « العقل السليم في الجسم السليم » . وفي الايام الاولى كانوا يرسلون الى الجامعات حتى يدرسوا العربية لمدة سنة قبل انتقالهم الى السودان ، حيث كان يطلب منهم بعد بضعة اشهر اجتياز امتحان آخر في العربية ، وبعد

شهرين امتحان ثان في القانون (٢٨) . غير انه عندما تزايد في ما بعد عدد الاداريين الناطقين بالعربية ، صار تعليم العربية في السودان متيسراً . وكما كان متوقعاً ، فان استبدال الضباط بمدنيين ، وخصوصاً في اعلى مستويات الادارة ، كان عملية بطيئة . وهكذا حتى سنة ١٩٠٩ جرى تعيين حاكم المقاطعة المدني الاول ، وفي ١٩١٢ عين حاكمان مدنيان من اصل ١٢ حاكماً (٢٩) . ومن الجدير بالملاحظة،ان بطء استبدال الضباط العسكريين بمدنيين لم يكن خالياً كلياً من اي قصد . ذلك بأنه في السنوات الاولى ، ادرك كرومر نفسه ضرورة استخدام العسكريين في الادارة نظراً الى ان البلد كان قد افتتح حديثاً ، ولم تتكامل عملية التهدئة فيه ، واستمر اعتبار المهدية ، حتى بعد موت الخليفة ، قوة يحسب حسابها ، وخصوصاً لأنه خلال عقدين لم تكد تمر سنة تقريباً من دون بروز ثائر يزعم انه المهدي او النبي عيسى محاولا تأليب الناس حوله ضد النظام (٣٠) . ولم يتم اخضاع المقاطعات الجنوبية ، التي كانت لا تزال جزءاً من « افريقيا السوداء » الا في سنة ١٩٢٨ . حتى ذلك التاريخ ، لم تمر سنة تقريباً منذ قيام الفتح،من دون بروز الحاجة الى شن حملة تأديبية ضد هذه او تلك من قبائل الجنوب . وفي سنة ١٩٢٨ اعتبرت الغارات المتقطعة من الجو ضرورية لتطويع جماعات من البشر « الهائجين المحاربين ، الذين يصعب الوصول اليهم » (٣١) . وفي غرب السودان استمر السلطان علي دينار حاكماً على دارفور — وهي منطقة تعادل مساحتها مساحة فرنسا — حتى الحرب العالمية الاولى ، عندما اتصل بواسطة السنوسي في ليبيا بالاتراك الشبان ، وانضم الى المحور لمهاجمة الادارة البريطانية في السودان . الا انه قتل في سنة ١٩١٦ واعيدت دارفور الى السودان . في ظل هذه الظروف ، كان واضحاً ان قيام ادارة فعالة تعزز بملاك عسكري وتساس على قواعد عسكرية ، هو الوسيلة الفضلى لصيانة مصالح النظام الانكلو — مصري في السودان .

بدا واضحاً وتدريجاً ان سلطة النظام قد توطدت ، وان التشديد على الادارة يمكن ان ينتقل بصورة مأمونة من « التهدئة » إلى إعادة البناء . ان هذا الوضع مقروناً بنشوب الحرب التي ادت الى انقاص عدد من الضباط في الادارة ، قد عزز الاتجاه النامي والرامي الى استبدال العسكريين بالمدنيين والفصل بين فروع الحكم العسكرية والمدنية . وهكذا ارتفع عدد الحكام المدنيين من اثنين في ١٩١٢ الى خمسة في ١٩١٤ والى اربعة عشر في ١٩٣٣ (٣٢) .

وفي سبيل الحفاظ على مستويات الفعالية العليا المعروفة في الايام الاولى والتحسب لامكانات الفساد في ظل الظروف المتغيرة ، اصر كرومر منذ البدء على تعيين الطبقة الصالحة من الانكليز فقط (٣٣) . وفي تشرين الثاني ١٩٠٠

كتب في رسالة شخصية الى اللورد لانسدن : « ان القاعدة التي اعتمدتها هنا هي انه اذا لم يتيسر لي دفع رواتب الرجال الذين اريدهم ، افضل ان استغني عن البديل . ان اللقطاء والمشردين الانكليز ، هم اسوأ من كونهم غير مفيدين . ويمكنني ان اضيف انني وجدت في الجامعات لا في الجيش الأرض الأخصب لايجاد المتطوعين » (٣٤) . وهذه الفكرة تتكرر في مراسلاته الشخصية والرسمية . « لقد بينت مراراً لوزارة الخارجية خطورة تعيين انكليز من الدرجة الثالثة وبمرتبات متدنية جدا ... واذا كان من نقطة اقنعتني بذلك اكثر من سواها خلال تجربتي المشرقية ، فهي الاعتراض الكبير على محاولة حكم العناصر التابعة بطبقة دنيا من الاوروبيين ... ذلك بأن شخصية الاوروبيين،جازفت بقيام معاملة قاسية وغير متعاطفة مع القوم المغلوبين على امرهم ، وبزحف نمط من الفساد او اخر على الخدمة العامة . ولقد كنت واقعاً بشدة تحت هذا الانطباع بما له علاقة بالسودان حيث انه على الرغم من تردي الوضع المالي فقد رفضت دوماً استخدام الشبان الانكليز الا اذا امنت الراتب الحسن ، كذلك حاولت ان احصل على زهرة شبان الخدمات العسكرية والجامعات ، واعتقد انني الى حد ما اصبت نجاحاً ... »(٣٥) .

اما العامل الذي ساهم في انشاء خدمة مدنية ناجحة في السودان فيعود الى سخاء شروط الاستخدام وملاءمتها لظروف البلد . فقد كان التقاعد ممكناً بعد عشرين سنة (٣٦) ، وكانت الخدمة في المناطق الحارة والرطبة الى جنوب خط العرض ١٢ تعتبر خدمة مزدوجة (٣٧) . ثم ان نظام الخدمة في السودان ، خلافاً لنظام الخدمة المدنية في الهند الذي كان يفرض على المستخدمين وجوب البقاء حتى التقاعد ، قد امتاز بصفة لها جاذبية خاصة ، اذ ان الحكومة السودانية جعلت الاجازة السنوية الى اوروبا اجبارية لمدة ثلاثة اشهر (٣٨) فاتاحت بذلك للموظفين البريطانيين فرصة استعادة نشاطهم والابقاء على اتصالهم بالعالم الخارجي . وقد عبر ونغيت عن ارتياحه الى هذه التدابير في كتاب له الى كرومر في سنة ١٩٠٥ : « ... مما لا ريب فيه ان المناخ الافريقي — وخصوصاً خطوط العرض الدنيا — يترك اثراً بالغاً في الجهاز العصبي . ومهما بلغت عند امرىء سلامة التقدير الا انه لا يكون طبيعياً على الاطلاق في الطقس الحار هنا . وعلى هذا الاساس لم تكن في يوم من الايام مصيباً بقدر ما كنت عند اصرارك على الضباط والموظفين البريطانيين بأخذ فرصهم سنوياً . فاذا حافظنا على ذلك وحلنا دون ان تجرفنا وفرة المشاغل ، اوجدنا الضمان الاكيد للنجاح » (٣٩) .

في ظل هذه الظروف ، اخذت الخدمة السياسية للسودان ، كما عرفت في ذلك الحين ، تنمو باطراد ، وانتقلت الادارة تدريجاً من ادارة عسكرية الى ادارة مدنية

ذات شهرة واسعة في التنظيم الفعال . غير انها استمرت حتى هذا اليوم ذات لون عسكري ينبري في الزي الكاكي وشارات الرتب الملونة الذي يرتديه الاداريون المدنيون في السودان المستقل وفي شارات رتبهم الملونة .

٢ ـ مجلس الحاكم العام

كانت النتيجة الثانية المهمة لنقل الاهتمام من التهدئة الى البناء ، ومن حالة الطوارىء التي لازمت الايام الاولى إلى حالة تكاد تكون طبيعية ، تبدل مركز الحاكم العام من ديكتاتور فعلي إلى مركز يشبه في بعض الجوانب المحدودة مركز رئيس الوزراء في النظام الوزاري البريطاني المعاصر . ذلك بأنه مع نمو الادارة اخذت المسائل التقنية تزداد اهمية ، كما ازداد زحم اندفاع الاعمال الذي اشار اليه ونغيت في اوائل سنة ١٩٠٥ (في رسالته المشار اليها اعلاه) فاخذت آلة الحكم تتطور على أسس مهنية (٤٠) ، واخذ الحاكم العام تدريجاً ، وربما بتشجيع الموظفين المدنيين التابعين له الآخذين في التزايد ، يجمع معاونيه الرئيسين ـ العسكريين والمدنيين ـ لمشاورات غير رسمية قبل اتخاذ القرارات النهائية . وفي ١٩١٠ ، بعد ان اصبح هذا التقليد ثابتاً تقرر اضفاء الصفة الرسمية عليه وجعله اكثر انتظاماً (٤١) . يقول سير إلدون غورست خلف كرومر :

« لقد استقر الرأي على انه قد حان الأوان واصبح من المستحسن التقدم خطوة أخرى وانشاء مجلس يعمل مع الحاكم العام في ممارسة سلطاته التنفيذية والتشريعية . وكان الرأي ان مثل هذه الهيئة تجري مباحثاتها بشعور بالمسؤولية اقوى مما ينتظر في الحالات غير الرسمية التي كانت هي الغالبة حتى ذلك الحين ، وان هذه الهيئة ستكون صمام امان ثميناً ضد التصرفات المتسرعة التي يمكن ان تصدر عن السلطة التشريعية ، او ضد اعتماد تدابير لم تدرس درساً كافياً » .

وقد ختم القنصل العام رسالته بقوله : « نتوقع انا والسير ونغيت ان يتجه النظام الجديد نحو تعزيز الاستقرار والاستمرار الاداريين في الشؤون السودانية مثبتاً انه جزء ثمين من آلة الحكم » (٤٢) .

ان « النظام الجديد » المستوحى في بعض الوجوه من المجلس التنفيذي لحاكم الهند العام كانت قد أقرته الحكومتان البريطانية والمصرية باكراً في اوائل كانون الثاني ١٩١٠ ، وعقد الاجتماع الاول للمجلس في الخرطوم في ٢٧ كانون الثاني (٤٣) . ونص القانون الذي انشىء المجلس بموجبه (٤٤) على ان يرئس الحاكم العام اجتماعاته . وكان المفتش العام وامينا سر العدلية والمالية والسكرتير

المدني ، بحكم مناصبهم ، اعضاء في المجلس . كما كان للحاكم العام بالاضافة إلى ذلك ان يعين لا اقل من عضوين ولا اكثر من اربعة اعضاء كما يرى ذلك ملائماً ، ويبقى كل من هؤلاء الاعضاء الاضافيين في منصبه مدة ثلاث سنوات ، وهو مؤهل لاعادة التعيين . اما القرارات فتتخذ بحسب الاكثرية ، ولكن الحاكم العام ، شأن زميله في الهند ، له سلطة تجاوز قرارات الاكثرية . الا ان المفروض في مثل هذه الحالات ان يدون الاسباب ويرفع القضية إلى كل من الحكومتين البريطانية والمصرية . كما كان لكل عضو يرغب في معارضة قرار الاكثرية الحق نفسه في تسجيل اسباب معارضته في المحاضر . ومن بين الأمور التي كان مفروضاً عرضها على المجلس لتقترن بموافقة الحاكم العام في المجلس ، الأوامر والقوانين والتنظيمات التي تصدر ببلاغ عن الحاكم العام بموجب نصوص المادة الرابعة من الاتفاقية الانكلو ـ مصرية ، فضلا عن الموازنة السنوية والسلف الاضافية ، سواء كانت من الاحتياط او من العائدات الجارية ، والقضايا الادارية والتشريعية التي اعتبرها مدراء الدوائر او الحاكم العام نفسه ذوات اهمية كافية لرفعها إلى المجلس (٤٥) .

اما مسائل الدفاع والشؤون العسكرية والشؤون المتعلقة بالتعيينات والترفيعات فالمجلس يستطيع النظر فيها بصفة استشارية فقط بناء على طلب الحاكم العام الذي له ان يغفل رأي المجلس من دون تعليل (٤٦) . وفي هذه الشؤون كما في الشؤون الخاصة بالسياسة الاساسية والمسائل المتعلقة بالرعايا الأجانب والمشتملة على تغييرات اساسية في الضرائب او نظام العائدات ، فللحاكم العام ان يتصرف ـ الا في حالات الطوارىء على اساس استشارة صاحبة الجلالة والقنصل العام في القاهرة . وللقنصل العام ، فضلا عن ذلك ، ان ترسل اليه تفاصيل كافية عن سير الادارة الروتيني تمكنه من متابعة التطورات في السودان، وان ترسل اليه ايضاً بصورة منتظمة وقائع جلسات مجلس الحاكم العام . وبصورة عامة ، كان لا يجوز الاقدام على اي تصرف يتعلق بسياسة رئيسة سواء من قبل الحاكم العام منفرداً او من الحاكم العام في المجلس قبل استشارة القنصل العام في القاهرة . وذلك ليتسنى له تمثيل ، واذا لزم الأمر ، تثبيت وجهتي نظر الحكومتين البريطانية والمصرية ، وتأكيدهما اذا ما اقتضى الأمر ذلك (٤٧) .

بناء على هذا التشكيل ، استمر مجلس الحاكم العام ـ مع بعض التعديلات ـ في القيام بدور الهيئة المركزية في حكومة السودان وذلك حتى سنة ١٩٤٨ عندما تقرر في ١٥ حزيران استبداله بمجلس تنفيذي عين له ، اول مرة ، اعضاء سودانيون (٤٨) . وبين التعديلات التي ادخلت في ذلك الحين كانت تلك التي

تمت في سنة ١٩١٩ عندما تقرر في اعقاب تقاعد سلاطين باشا وما تلاه من الغاء منصب المفتش العام (٤٩) ، الاقتصار على السكرتير المدني وأميني سر المالية والعدلية في عضوية المجلس بحكم وظائفهم بينما زيد عدد الاعضاء الاضافيين من اربعة إلى خمسة (٥٠) . وجعل تعديل آخر صدر في ١٩٢٦ القائد العام لقوة الدفاع السودانية الجديدة عضواً في المجلس بحكم الوظيفة ايضاً (٥١) .

٣ ـ الإدارة المحلية

قبل بحث التطورات الأخرى في تنظيم الحكم المركزي ، لا بد من درس الحكم المحلي وما كان للتطورات السياسية التي تلت الحرب العالمية الأولى في مصر من تأثير فيه ، بل في تركيب حكومة السودان وسياساتها بأسرها .

وكما سبقت الاشارة ، قسم السودان بعد فتحه إلى عدد من المقاطعات (المديريات) وضع كل منها تحت ادارة حاكم عسكري بريطاني مباشرة . وكان يعاون الحاكم في المناطق (المراكز) مفتشون كانوا هم ايضاً ضباطاً بريطانيين من الجيش . وفي المستويات الادنى كان يعاونهم مآمير مصريون وشيوخ سودانيون ورؤساء قبائل .

ارتفع عدد المديريات من ست في سنة ١٨٩٨ (٥٢) إلى اربع عشرة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى (٥٣) ، ثم خفض إلى تسع . كانت مساحة بعض المديريات اكبر من مساحة فرنسا .

ثم ان ازدياد عدد المديريات في الفترة الأولى جاء في بعض الحالات ، نتيجة توسع اقليمي كذلك الذي تبع فتح دارفور في سنة ١٩١٦ او استعادة مقاطعة « لادو » من الكونغو البلجيكي في ١٩١٠ بعد موت الملك ليوبولد (ومساحتها ١٧ الف ميل مربع) . كما ساهم في زيادة عدد المديريات في العقدين الأولين من قيام النظام، إدماج المديريات الصغرى مثل مديريتي كوردوفان (القديمة) وجبال النوبا في سنة ١٩٢٨ ، ويعود ذلك في الاكثر إلى تحسن المواصلات (٥٤) .

ان هذه الاندماجات ، وبالتالي خفض عدد المديريات ، لم تكن طبعاً ، دوماً أو وحدها نتيجة تحسن المواصلات ووسائل النقل . فان انشاء مديرية كوردوفان الموسعة ، مثلا ، المشتملة على مديرية جبال النوبا السابقة ، كان كذلك مرتكزاً على اعتبارات سياسية مهمة تعود إلى انه جرى قبل سنوات قليلة اعتماد مبادىء الادارة المحلية التي استهدفت ، بين اشياء اخرى ، احياء النظام القبلي وتثبيته . ولهذا السبب نفسه ألغيت مديرية البحر الاحمر في شرق السودان ،

وقامت على الاثر مديرية كسلا الموسعة المشتملة على نواة قبائل البيجا . كذلك كان للاعتبارات المالية والاقتصادية دور مهم في خلق المديريات الجديدة . ففي سنة ١٩٢٤ مثلا جمعت مديريات حلفا ونقله وبربر في مديرية شمالية واحدة عاصمتها الدامار . وكان الدافع إلى هذه الخطوة التي تلت الضائقة الكبرى ، الاتجاه العام « لوقف تزايد النفقات الادارية ، ولتأمين افضل استخدام من الوجهة الاقتصادية للموظفين الحاليين ، ولتوفير متطلبات التطورات الأخرى بابخس طريقة ممكنة » (٥٥) فى تلك السنة بالذات انشئت مديرية كسلا الموسعة وخفض عدد المديريات من ١٤ إلى ١١ (٥٦) .

واهم من عدد هذه المديريات ومساحتها طريقة ادارتها . وقد اقر في هذا الصدد منذ البداية مبدآن (متباينان) ، اولهما مبدأ اللامركزية على اساس المديرية ازاء الرئاسة في الخرطوم ، اذ اطلقت يد كل حاكم في ادارة مديريته ضمن الاطار العام للقوانين المرعية ، وذلك من أجل الفعالية ونظراً إلى اتساع مساحة البلد وسوء وسائل النقل فيه وخصوصاً في الاجزاء الغربية والجنوبية . وفي ما عدا المتطلبات البديهية في وجوب رفع الحاكم تقارير منتظمة إلى الحاكم العام لاحاطته علماً بسير الامور وباعتباره ممثله العامل ضمن الحدود التي يرسمها القانون ، فان الحاكم كان باستطاعته ، فعلا ، اعتبار مديريته مملكته الخاصة .

غير ان الادارة الداخلية للمديريات كانت ترتكز على المبدأ المضاد . ويمكن القول بصورة عامة ، انه كلما انحدرنا إلى المستويات الدنيا من الادارة وجدنا نسبة الاشراف من اعلى تزداد . وهكذا بينما كان كبار المفتشين في المناطق (او مفوضو المراكز كما سموا في ما بعد) يتصرفون ، في بعض الحالات ، وكأنهم حكام ذاتيون (٥٧) ، فان الموظفين الأدنى ، اي المآمير ، كانوا يخضعون لاشراف اشد من اعلى ، كما انهم بدورهم كانوا يخضعون الشيوخ ورؤساء القبائل التابعين لرقابة أدق .

أما التنظيم القبلي ورؤساء القبائل فعلى الرغم من دورهم المحدد والنافع في النظام الا انهم في العقدين الاولين ، لم يعتبروا ممثلين رئيسين للحكومة ، وكان موضعهم في ما يمكن وصفه بالفلسفة الادارية السائدة في تلك الايام ، صغيراً نسبياً (٥٨) . ذلك بأن المبدأ الموجه للفلسفة السائدة كان الحكم المباشر . وكان يجسد هذا المبدأ مفوض المنطقة (المركز) الذي كان يشغل مسؤوليات القاضي والاداري والناظر العام ، ومفتش التربية ، ومدير البوليس ، والحاكم العسكري ، فكان رمز الابوة في النظام الأبوي الجديد واستحق ان يوصف « بمسبّع الكارات » . الاّ ان هذه الحال تبدّلت جذرياً في العشرينات ، ولاسيما بعد نشر كتاب

لو جارد « الانتداب الثنائي في افريقيا الاستوائية البريطانية » الذي جعل من « الادارة المحلية » او « الحاكم غير المباشر » عقيدة لا في السودان فحسب بل في الامبراطورية البريطانية كلها .

من الضروري ، لرؤية هذا التبدل في مجاله الصحيح ، ولتقدير القوى التي تحكمت في التوقيت المباشر لمراحله المختلفة بصورة خاصة ، مراجعة علاقات البلد بمصر وأثر ثورة ١٩١٩ المصرية في السودان .

٤ – أثر الثورة المصرية : العلاقات بمصر

كان لكرومر باعتباره منظّم اتفاقية ١٨٩٩ آراء واضحة جداً في العلاقات بين مصر والسودان ، وقد دافع عنها بقوة حتى تقاعد في سنة ١٩٠٧ . وباختصار كان يرى ان السودان ولاية مصرية (٥٩) . الاّ انه نظراً الى اتساع هذه الولاية ، وبغية صيانتها من الفرنسيين ومما كان يصفه بضيق ، بمباذل الاممية ، كان لا بد من حكم السودان لا من القاهرة ولا من لندن ، بل من الخرطوم بواسطة حاكم عام يكون المرجع الاخير في كل التفاصيل والشؤون ذوات الاهمية المحلية . اما في شؤون السياسة والشؤون ذوات الاهمية الرئيسة ، فكان على ادارة السودان اتباع ارشاد ممثل الحكومة البريطانية ، القنصل العام في القاهرة الذي يتصرف بالنيابة عن الحكومة البريطانية . وكان كرومر يرى ، طبعاً ، بناء على وجهة النظر هذه ان مصر والسودان يشكلان بلداً واحداً ، و « يرتعب » لدى سماعه اقتراحاً معاكساً . « لن اصغي الى اي شيء في غير هذا الاتجاه... ان السبب الوحيد لرفع العلم البريطاني في السودان ، ولوجود حاكم عام وقوانين خاصة ، هو تجنب حالة الامتيازات ومباذل الاممية ...»(٦٠) . وكان يضيق بالموظفين الذين يميلون الى اعتبار مصر والسودان بلدين مختلفين لهما حكومتان منفصلتان ، ولهذا نراه يقول في رسالة خاصة الى ونغيت في ١٩٠٤ :

« ... ان مذكرة المستر ستيري كانت في رأيي دليلاً مؤكداً قوياً على ان العديد من الموظفين السودانيين يعتنقون فكرة خاطئة كلياً عن اوضاع الحكومة السودانية . فالمستر ستيري ، وهو المحامي المجرب والبالغ الأربعين يتكلم خلال التقرير وكأن السودان حكومة مستقلة . ان السودان ليس شيئاً من ذلك على الاطلاق . ومن الافضل انتزاع هذه الفكرة من رؤوس موظفيكم بأسرع ما يمكن » (٦١) .

هناك سببان رئيسان دعيا كرومر الى اعتناق هذا الرأي والى التشديد في

الدفاع عنه . اولهما تأصل شكوكه وفقدانه الايمان بالاداريين العسكريين الذين كانوا يمثلونه في السودان (٦٢) . قال في رسالة خاصة الى سالينربري « لا بد من ايجاد نوع من الاشراف العام على الجنود وإلاّ فقد يورطوننا في شتّى انواع المتاعب » (٦٣). وفي ضوء هذا الاعتقاد اقترح كرومر في المادة الرابعة من مسودة الاتفاقية الانكلو – مصرية ألاّ تصدر بلاغات الحاكم العام الا بعد موافقة صاحب السمو الخديوي بناء على مشورة مجلس وزرائه ، وبعد موافقة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية التي يمثلها القنصل العام في القاهرة (٦٤) ، وان تكون العائدات السودانية كلها في تصرف « الحكومة المصرية » (٦٥) . الاّ ان كيتشنر اعترض على هذه النصوص واقترح تعديلاً للمادة الرابعة بحيث تصبح كالآتي :

« يعلم رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الخديوي وممثل صاحبة الجلالة البريطانية القنصل العام في القاهرة بجميع البلاغات او الأوامر الصادرة عن الحاكم العام بعد ابرامها » (٦٦) . اما فيما يتعلق بالمادة الرابعة المقترحة في مسودة الاتفاقية فقد كتب كيتشنر :

« لا افهم هدف هذا التصريح الا ان كان يقصد منه ان تصبح مالية السودان كلياً تحت ادارة وزارة المال المصرية في القاهرة . ويبدو لي ان مثل هذه المركزية غير مرغوب فيه على الاطلاق . ذلك بان كل شيء تقريباً في ادارة البلد له جانب مالي مما يؤدي ، اذا ما فهم نص هذا التصريح على انه يعني جعل عائدات السودان جزءاً لا يتجزأ من عائدات مصر ، الى امكان تدخل القاهرة في كل تفاصيل القوانين والادارة في السودان . امّا اذا لم يكن هذا هو المقصود ، فلا ارى مبرراً لهذا التصريح اذ ان اصداره قد يغدو غير ملائم أبداً ...» (٦٦) .

ثم تقدم باقتراح صيغة بديلة ، الا انها معقدة تهدف الى جعل ادارة مالية السودان تحت ادارة الحاكم العام يعاونه السكرتير المالي في السودان الذي يعينه الخديوي بمرسوم على نحو شبيه بتعيين الحاكم العام . امّا الاشراف المركزي على هذه الاموال فيكون مرجعه وزير المال في القاهرة ، وتكون الحكومة المصرية مسؤولة فقط عن النفقات المدنية والعسكرية العادية في السودان بينما تأخذ الحكومة البريطانية على مسؤوليتها جميع اكلاف القوات البريطانية المتمركزة في السودان . اما بصدد ارسال حملات بريطانية خاصة او اضافية الى السودان ، فان مسألة اقتسام الاكلاف تخضع لتدبير خاص بين الحكومتين (٦٧) . وكان لا بد لساليزبري ازاء هذا الاختلاف في الاجتهادين من ان يتدخل . وبعد بحث مسودة الاتفاقية مع كيتشنر ، اعلم كرومر في رسالة خاصة ، انه يشعر بأن كيتشنر من المرجح ان يكون على صواب في مسألتين رئيستين :

« ... هما ان على حاكم السودان العام ان يحكم وان يتفقد المال الذي تحت تصرفه . ولكن عليه في الحالين اطاعة الاوامر التي يتلقاها ، بحيث يمكن اعادة النظر في الاجراءات وتعديلها من قبلكم ، ولكن لا يجوز ، بموجب وثيقة رسمية ، ان يمنع من اصدار أمر او انفاق ١٠٠ جنيه استرليني من دون موافقة سابقة ... المفروض ان يفسح دستوركم في المجال المقبول للعمل في غياب اشرافكم وغياب السردار» (٦٨) .

بناء على ذلك أسقط الشرط القاضي باقتران البلاغات والأوامر بموافقة القنصل العام في القاهرة قبل اصدارها ، من النص النهائي للاتفاقية . وبدل ذلك اقتصر على طلب اعلام ممثل صاحبة الجلالة البريطانية والقنصل العام في القاهرة ، ورئيس مجلس وزراء الخديوي بهذه البلاغات .

كما اتفق على ألاّ تكون الشؤون المالية جزءاً من الاتفاقية ، بل ان تجرى تسويتها بوسائل ادارية مستقلة عن هذه النصوص .

وهذا يقودنا الى السبب الآخر الذي دعا كرومر الى الاعتقاد ان مصر والسودان في كل شؤون السياسة يجب اعتبارهما بلداً واحداً . وهذا السبب يعود الى ان الخزانة المصرية كانت تتحمل العجز في موازنة السودان حتى سنة ١٩١٣ بينما لم تكن مصر تحصل في المقابل على اي شيء سوى حصتها الاسمية من الحكم في السودان .

وكان الوطنيون المصريون الذين لم يوافقوا على النظام الجديد في السودان كما سبقت الاشارة الى ذلك ، لا يعتبرون هذا التدبير مرضياً .

حاول كرومر ان يبرر هذه السياسة لهم وللعالم بصورة عامة على اساس انه ما دام السودان من ممتلكات مصر ، فالعدل يقضي بان تتحمل الخزانة المصرية اكلاف ادارته . وبعد ان وجد كرومر ان هذه الحجة لم تكن وحدها كافية لتهدئة الوطنيين الذين كان بعضهم على حد تعبيره « لا يقنع بأي شيء أقوله » (٦٩) عاد فتقدم بنقطة اخرى (٧٠) مآلها انه كان في مصلحة مصر فتح السودان والشروع في تطويره تدريجاً . ولولا اعادة احتلال السودان ، لكان على مصر دفع نفقات الاحتفاظ بقوات كبيرة ودائمة لحماية حدودها الشمالية ضد غزو المهدي . ولا يقتصر الأمر على ان ذلك لم يعد ضرورياً الآن بفضل استعادة السودان بل ان مصادر مياه مصر الكلية الاهمية ، قد اصبحت في مأمن أيضاً . وفضلاً عن الفوائد المادية التي تعود على مصر من اعادة احتلال السودان وتطويره ، فقد اصر كرومر على « انه نظراً الى حالة الازدهار الحالية التي تتمتع بها مصر ، سيتعذر عليها ادبياً ان تدافع عن ترك الاعداد الكبرى

من سكان السودان المسلمين في وضعهم الحالي من دون اي مسعى لمعونتهم »(٧١) . ولذلك كان على الخزانة المصرية ، التي هي بدورها خاضعة للاشراف البريطاني ، ان تسدّد عجز موازنة السودان حتى سنة ١٩١٣ عندما بلغ الفائض (٤٠ الف جنيه استرليني) — كان الدخل ١،٦٥٤،٠٠٠ جنيه والمصروف ١،٦١٤،٠٠٠ جنيه . يضاف الى ذلك ان مصر كانت تقدم ، من دون فائدة ، رأس المال الضروري للاشغال العامة — وقد بلغت مساهمتها حتى ١٩١٣ نحو ٥،٣٤٠،٠٠٠ جنيه(٧٢) ، بينما كان التزام « انكلترا الوحيد فيلقاً واحداً وبطارية مدفعية متمركزة في الخرطوم » (٧٣) . وفي ما عدا ذلك لم تدفع انكلترا قرشاً واحداً لادارة اعادة تعمير السودان (٧٤) حتى سنة ١٩١٣ عندما ضمنت الخزانة البريطانية ، بضغط من رجال لانكشير (٧٥) ، قرضاً قدره ثلاثة ملايين جنيه استرليني لتطوير السودان كبلد منتج للقطن .

الجدول الرقم ١

عائدات حكومة السودان ومصروفاتها للسنوات ١٨٩٩—١٩١٣ ، و ١٩٣٦ ، و ١٩٤٦ ، و ١٩٥٦—١٩٥٧

السنة	العائدات بالجنيه الاسترليني	المصروفات بالجنيه الاسترليني
١٨٩٩	١٢٦,٥٦٩	٢٣٠,٢٣٨
١٩٠٠	١٥٦,٨٨٨	٣٣١,٩١٨
١٩٠١	٢٤٢,٣٠٩	٤٠٧,٣٣٥
١٩٠٢	٢٧٠,٢٢٦	٥١٦,٩٤٥
١٩٠٣	٤٦٢,٦٠٥	٦١٦,٣٦١
١٩٠٤	٥٧٩,١١٣	٦٢٨,٩٣١
١٩٠٥	٦٦٥,٤١١	٦٨١,٨٨١
١٩٠٦	٨١٧,٩٢١	٨٢٧,٩٦١
١٩٠٧	٩٧٥,٩٧٣	١,٠١٢,٣٥٧
١٩٠٨	٩٧٩,٣٤٣	١,١٦٣,٦٥٧
١٩٠٩	١,١٠٤,٥٩٩	١,١٥٣,٥١٩
١٩١٠	١,١٧١,٠٠٧	١,٢١٤,٦٧٦
١٩١١	١,٣١١,٢١٨	١,٣٥٠,٨٥٤
١٩١٢	١,٤٢٨,٦٠٥	١,٤٩٠,٦٦٨

السنة	العائدات بالجنيه الاسترليني	المصروفات بالجنيه الاسترليني
١٩١٣	١,٦٥٤,١٤٩	١,٦١٤,٠٠٧
١٩٣٦	٤,٤٦٢,٣٠٩	٤,٢٠٤,٩١٧
١٩٤٦	٨,٢٨٨,٩٨٥	٨,٢٠٧,٨٠٢
١٩٥٦–١٩٥٧	٤٥,٨٦٩,٤٠١	٣٢,٦٩٨,٦٥٧

في مثل هذا الوضع ، كان كرومر يعتقد ان اي اقتراح حول استقلال السودان عن مصر من شأنه تقويض حججه غير القائمة على اساس وطيد في تبرير انفاق الاموال المصرية على السودان . ونقتبس هنا مرة ثانية من اقواله :

« ... ان التبرير الوحيد لدفع مبالغ كبرى من الخزانة المصرية لحكومة السودان هو ان السودان ليس مستقلاً عن مصر . ولقد بات صعباً بما فيه الكفاية حمل الناس هنا على الموافقة على هذا الانفاق . فاذا ما انتشرت افكار الاستقلال عبر البحار عندكم ، فان الارض تميد تحت اقدامنا » (٧٦) . وقال ايضاً : « الواقع أني لا استطيع ان اقول للمصريين وان كنت معتاداً بعض الشيء الشذوذ عن القياس المألوف : عليكم ان تدفعوا العجز الكبير في موازنة السودان ، ان كل الفائض من عائداتكم الذي تنوون تثميره في مصر يجب ارساله الى السودان لمدّ خطوط السكك الحديد فيه ، وانني اعرف اعتقادكم ان هذه الخطوط تؤذيكم ، ولكنني اعرف افضل منكم ان عليكم ألاّ تكون لكم عملياً ادنى علاقة بالادارة ، بعد هذا كله ، واذا اردتم الحصول على الماشية من السودان فعليكم ان تدفعوا الضرائب الجمركية لاستيرادها (٧٧) .

«ان مثل هذا الوضع لا يمكن وصفه بأنه غير عادل ويفتقر الى الاصول السياسية فحسب ، لأنه اكثر من ذلك ، ان له طابع المهزلة . ففي السياسة كالموسيقى الذين يدفعون للعازف لهم الحق في اختيار اللحن .

« رجائي اليكم ان تنزعوا كل هذه الافكار حول الاستقلال من رؤوس موظفيكم . ان نتيجة طرح هذه الافكار هي جعل الناس هنا يفكرون — وبشيء من الحق — ان الحاجة تدعو الى اشراف اكثر تشدداً » .

لهذا لا يمكن التسليم رسمياً باستقلال السودان عن مصر . وانسجاماً مع هذا الموقف كان الممثل البريطاني والقنصل العام في القاهرة يشرف على التخطيط السياسي وعلى ادارة الحكم في السودان ويخضعهما لرقابته . وكان كرومر دوما يحرص على نفي الاتهام الموجه الى هذه السياسة بأنها مفرطة في مركزيتها وذلك

بقوله ان ما يبغيه يقتصر على « الاشراف على القضايا الكبرى مع ترك كل التفاصيل والتنفيذ لتعالج محلياً » (٧٨) . وكان يعني بكلمة «كبرى» جميع الاجراءات المتعلقة بأي تدخل خطير في مصادر مياه النيل او في اي من الامتيازات الكبرى التي تمنح للاوروبيين أو سواها . وقد اقر اللورد ساليزبري والحكومة البريطانية هذا التدبير ، وصدر الأمر الى حاكم السودان العام « بإطاعة اي تعليمات يتلقاها بين الحين والآخر من الممثل البريطاني والقنصل العام في القاهرة ، وان ... يحيط هذا الاخير دوماً بكل الحوادث المهمة المتعلقة بشوون السودان » (٧٩) .

وكان الغرض الرئيس من الاتفاقية ، بحسب تعليق كرومر ، تمكين الحكومتين البريطانية والمصرية من اشراف كاف على كل الشؤون المهمة ذوات العلاقة بالسودان ، مع اعطاء الحاكم العام في الوقت ذاته السلطات الكافية لتسوية الشؤون ذوات الطابع المحلي التفصيلي فوراً من دون الرجوع الى القاهرة . ولم يكن كرومر يتعب من تكرار هذه النقاط كلما سنحت الفرصة ودعت الحاجة . وفي توصيته الاخيرة قبل تقاعده في سنة ١٩٠٧ ، نراه يدعو الى ألاّ يسمح للاشراف الصارم على ادارة السودان بالانحراف ، مضيفاً الى انه لم يكن الاشراف على حكومة في العالم باقل منه على حكومة السودان (٨٠) . وكان قد حصر اشرافه في الاطلاع السنوي على التقارير وبعض الاشراف المالي . وكان برلمان وستمنستر قلما يعنى بشؤون السودان قاصراً ذلك على المناسبات . ثم لم تكن في البلد صحافة حرّة ، ولا مراسلو صحف أوروبية ، ولا أقلّ اثر للمؤسسات الحرة . ولكن كرومر تابع تحذيره قائلاً : « ان الوقت لا محالة آت عندما يتضاعف الاهتمام بشؤون ذلك البلد ، وفي هذه الحال علي ونغيت ان يختار إمّا الاشراف الخفيف الظل الذي يمارس هنا ، او اشرافاً اكثر تشدداً يمارس من مكتب في لندن . فاذا كان يتصف بالحكمة كفّ عن مقاومة الاول تجنباً للوقوع في شرور الاخير » (٨٠) .

استمرت العلاقات في ظل خلف كرومر ، سير إلدون غورست ، بين القنصل العام وحكومة السودان كالسابق . وعندما انشئ مجلس الحاكم العام في سنة ١٩١٠ تثبت مبدأ الرقابة والاشراف العام من القاهرة . وقد كان التغيير الوحيد هو انه بدلاً من ان يمارس القنصل العام سلطاته كالسابق ، « بعلاقات وثيقة غير رسمية » بينه وبين الحاكم العام ، فقد جرى النص على الشؤون التي يتوقع ان يستشار فيها القنصل العام بتعابير عامة (نصها غورست) : « لإعلام اعضاء المجلس وارشادهم » ، (٨١) ولتعطيل مفعول عملية المد والجزر التي كان يسببها في بعض الاحيان انشاء المجلس .

وبعد مرور ثلاث سنوات انقطع العون المالي المصري لحكومة السودان . الا ان ذلك لم يؤد الى افتراق جذري عن السياسات الراهنة . اذ استمر اعتبار مصر والسودان وحدتين مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ضمن دولة واحدة . ولقد تأكد هذا الاتجاه في سنة ١٩١٤ بعد اعلان تركيا وحلفائها الحرب على بريطانيا، وهي – اي تركيا – التي كانت سيادتها على مصر لا تزال قائمة نظرياً، اذ اعلنت مصر بصورة رسمية محمية بريطانيا ، فتم التوفيق بين النظرية والممارسة القائمة . وكان قد جرى استئصال اي معارضة فرنسية ممكنة لمثل هذه الخطوة منذ سنة ١٩٠٤ بموجب « اتفاق ودي » اطلق يد فرنسا في المغرب بينما اعترفت فرنسا لبريطانيا بالسيادة على مصر . واستبدل هذا الاتفاق الودي بسبب الحرب ، بموافقة ربما انتزعت من فرنسا بشيء من الامتعاض . وهكذا ففي سنة ١٩١٤ اتضح ان مركز بريطانيا في وادي النيل قد أصبح اقوى منه في اي وقت مضى .

الا ان نشوب الحرب واستنكار المصريين للاعلان الرسمي القاضي بجعل بلدهم محمية بريطانيا ، والنجاح الظاهر الذي اصابته الثورة العربية في سنة ١٩١٦، وبنود ولسن الأربعة عشر حول تقرير المصير ، كانت كلها عوامل حفزت المشاعر القومية النامية في مصر ، فانفجرت ثورة اذار – نيسان ١٩١٩ المصرية . وكان ان تضافرت عوامل عدة ، منها هذه ، ومنها تزايد خطر انتشار الروح القومية في السودان على اعتبار ان اكثرية سكانه تميل الى المصريين بفعل روابط اللغة والدين والتجربة الاخيرة المشتركة ، ونظراً الى ما يؤدي ذلك كله من تهديد خطر للمصالح البريطانية ، قامت الحكومة البريطانية باعادة النظر في سياستها السابقة حول علاقة مصر بالسودان التي كان كرومر واضعها والمناضل عنها فتوصلت الى قلبها رأساً على عقب . أمّا اسباب هذا التبدل الجذري فتوضحها رسالة من السير ريجينالد ونغيت الذي كان قد نقل من حاكم عام للسودان الى المقر البريطاني في القاهرة ، وموجهة الى اللورد هاردنغ في كانون الاول ١٩١٨ ، اي ثلاثة اشهر قبل اندلاع الثورة . ان هذه الرسالة التي كانت في الاصل خاصة ثم اعتبرت فيما بعد وثيقة رسمية اوضحت اتجاه التطورات المقبلة للسياسة البريطانية في السودان . وان الحجج التي تضمنتها والاستنتاجات التي توصلت اليها ترددت بصورة او باخرى ، في البيانات اللاحقة حول السياسة ومن بينها تقرير اللورد ميلنر في سنة ١٩٢٠ . وفي هذه الرسالة اكدّ ونغيت « باقوى اسلوب ممكن اهمية المحافظة على الفصل بين المسألتين المصرية والسودانية من وجهة نظر الامبراطورية البريطانية » . وتابع يقول :

« ما دمنا نحتفظ بالسودان فاننا نحتفظ بمفتاح مصر لاننا نسيطر على منابع

مياهها . لذلك فأياً كان مصير مصر السياسي ارجو ان يبقى السودان مستثنى منه . ان السودان كما هو الآن ، ذو اهمية استراتيجية كبرى لنا – فضلاً عن انه من الموجودات للمستقبل الغالية الثمن . بينما لو بقي مرتبطاً بمصر بعلاقة التبعية يشكل خطراً مباشراً علينا – اذ يتحول الى مرتع للمؤتمرات المصرية والاجنبية ويشدّ الى نطاقه المضطرب الممتلكات المتلاصقة في أواسط افريقيا والحبشة واريتريا الخ ... انا لا استطيع ان ازيد في التوكيد على هذا الخطر ، كما لا استطيع ان ادعو بتوكيد حكومة صاحبة الجلالة الى اهمية الاحتفاظ بالوضع الراهن في السودان . انني اصل الى حد اقتراح انه اذا سنحت فرصة ملائمة يغدو فصل السودان عن مصر بصورة اشمل ممكناً على اساس الحصول على موافقة الدول الكبرى في مؤتمر السلام على ضمه الى بريطانيا العظمى ... » (٨٢).

وكان يدعم ونغيت بقوة في رأيه هذا ، الرأي العام المحلي البريطاني هنا ، بما في ذلك خلفه في الحاكمية العامة السير لي ستاك (٨٣) . غير ان ستاك اذ كان اكثر عناية بالجوانب العملية من المسألة ، وجد من الضروري تحذير ونغيت من التسرع في تنفيذ سياسة فصل السودان عن مصر ، وذلك « اولاً » ، كما أشار ستاك ، « لتعذر وجود عدد كاف من الافراد المثقفين في البلد الذين بامكانهم الحلول محل المصريين الذين يحتلون المناصب في الادارة . ان المصريين اكثر فائدة من ان يستغنى عنهم بسرعة ... وثانياً ، يصبح من الضروري توفير الحاجات العسكرية للبلد من دون استخدام القوات المصرية ... وثالثاً المشكلة المالية التي هي اصعب هذه المشاكل . ذلك بان عائدات السودان تكفي حاجات البلد المدنية ، غير اننا لا نستطيع دفع نفقات قوة عسكرية كافية من دون مساعدة من الخارج . وانه لمن سوء التدبير ، حتى لو تيسّر ذلك ، تحميل السودان عبء الضرائب الضرورية للاحتفاظ بقوة عسكرية ملائمة » (٨٤) .

فطالما لم يتمّ الحصول على مساعدات من الامبراطورية لا يجوز القيام بعمل مباشر لفصل السودان عن مصر سواء أكان مالياً ام عسكرياً ، كما انه لم يكن مستحسناً في تلك المرحلة فصل وظيفة السردار عن الحاكم العام (٨٥) . الا انه يتيسّر في مدى انتقالي معقول ان تكيّف حكومة السودان نفسها تبعاً للظروف الجديدة الناتجة عن فترة ما بعد الحرب ، واتخاذ تدابير لزيادة طاقة الادارة المالية ، واستبدال الموظفين المصريين باعداد مناسبة من السودانيين المدربين على اعمال البيروقراطية الحكومية ، ومن الشيوخ ورؤساء القبائل الذين يستخدمون في المستويات الدنيا من القضاء ، وقد زودوا بصلاحيات النظر في الحالات المدنية والجنائية الصغرى (٨٦) .

الاّ ان الزمن كان ، على كل حال ، يسير في اتجاه معاكس للحاكم العام ، اذ ان الحاكم العام وحكومة السودان فوجئا بعد شهر باندلاع الثورة المصرية (٨٧). فاضطر الحاكم الى التخلي عن موقفه الحذر والدعوة بدلاً من ذلك الى اصدار بلاغ محدد ، عندما تمت تسوية وضع مصر ، يؤول الى ابعاد السودان عن السلطة التشريعية للبرلمان المصري « وإلاّ فان الهيبة البريطانية في السودان ستتعرض لنكسة كبرى وستتقوض مكانة الحاكم العام فيكون ذلك تمهيداً اما للدعوة الاسلامية السياسية او للاخوة القومية المصرية » (٨٨) .

وهكذا عندما وصلت البعثة الخاصة في كانون الاول ١٩١٩ برئاسة اللورد ميلنر الى مصر ، كان قد تم الاتفاق سلفاً بين الذين كانوا هناك ، على انه مهما تكن توصيات البعثة بصدد مصر ، فالمسألة السودانية يجب ان تعالج علاجاً مختلفاً .

اما بصدد الاسلوب الذي كان سيتبع في تنفيذ هذه السياسة ، فقد نقل بصورة سرية الى اللورد ميلنر ما يلي :

« من وجهة نظر حكومة السودان ، الحل الامثل هو في انفصال مباشر عن مصر ، بحيث تعلن معاهدة السلام التركية نقل جميع الحقوق التركية في مصر والسودان (حوض النيل) الى بريطانيا . ان تقرير اللورد ميلنر يوصي بمثل هذا التدبير من الحكم الذاتي الداخلي لمصر بالقدر الذي يرى مناسباً ، إلاّ انه يظهر بطلان المزاعم التي تصنعها مصر باسم القومية المصرية حول السودان . وهو يبيّن في الوقت نفسه كيف يختلف السودان في العرق ، والتقليد ، والمشاعر عن مصر ، وكيف ان مصالح مصر الوحيدة المشروعة في السودان تقتصر على حماية مصادر مياهها وحماية حدودها من العدوان الخارجي . وان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لان تتحمل في سبيل هذه الحقوق المسؤولية الكاملة ، وتتولى كامل التبعات في السودان الذي سيجرى تطويره على اساس القومية السودانية وفي ظل الارشاد البريطاني الذي سيدرب ويرعى مؤسساته ويشرف على مصالح شعبه .

« ان مقاصدنا ستشرح بدقة لرؤساء القبائل والرؤساء الدينيين في طول البلد وعرضه ولا يخامرنا شك في انهم سيكونون جميعاً معنا . والواقع ان الخطر الوحيد هو ان ينتج عن حماستهم متى حان الوقت بعض الازعاج للموظفين المصريين غير المحبوبين ، عندها لا بد من اتخاذ تدابير متعلقة بالجيش بحيث اذا ما تم جلاء آخر جندي مصري جرى انزال علم مصر . وثمة اقتراح بديل وهو انه اذا لم يذكر تقرير اللورد ميلنر شيئاً عن السودان ، ولم تستطع حكومة صاحبة الجلالة نشر اي تصريح عنه ، فان منهج تحرير السودان من كل نفوذ مصري يطبق تدريجاً

وعلى مراحل الى ان يأتي الوقت الملائم للاتفاق مع مصر حول هذا الشأن (٨٩) . وفي ضوء هذا التحليل لم يكن مستهجناً ان يصف تقرير (٩٠) البعثة المنشور (عضوان منها زارا السودان بضعة اسابيع) (٩١) السودان على انه بلد يختلف كلياً عن مصر في الطابع والتركيب (٩٢) . وعلى هذا الاساس جرى استثناؤه من توصيات البعثة الحكومية البريطانية » .

وانه من المفيد ملاحظة الاسباب التي بحسب التقرير (المنشور) جعلت « من المستحيل كلياً التأمل في حالة السودان ، بتسوية على الاسس التي اقترحتها مصر » ، وبالطريقة التي عبر عنها . فقد سلم التقرير « ان عرب السودان يتكلمون لهجات من اللغة نفسها التي يتكلمها سكان مصر ، وانهم متحدون معهم برابطة الدين . الا ان الاسلام فضلا عن ذلك اخذ في الانتشار بين الاجناس غير العربية في السودان . وان هذه التأثيرات تراوح بنسب مختلفة ، غير انها لم تستطع التغلب على العداوة بين البلدين التي اذكتها كثيراً ذكريات الحكم المصري السيىء على الماضي . وان الروابط السياسية التي عملت في فترات من الماضي على توحيد مصر والسودان كانت دوماً واهية . وان الفاتحين المصريين قد اجتاحوا في مرات عديدة اجزاء من السودان ، واحياناً اجتاحوه كله ، الا ان السودان لم يخضع بصورة حقيقية ولا مرة لمصر ولا تم إدماجه فيها بأي صورة . ولقد كان الفتح المصري للسودان في القرن الماضي بصورة خاصة له وقع الكارثة على البلدين وانتهى الى قيام الثورة المهدية التي آلت الى خلع السلطة المصرية كلياً في مطلع الثلاثينات . ولم يبق ، خلال فترة تجاوزت عشر سنوات من معالم السلطة المصرية اي اثر الا في منطقة صغرى تحيط بسواكن . ونتيجة ذلك الانهيار اضطرت بريطانيا الى القيام بعدة حملات كبدتها اكلافاً باهظة لانقاذ الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت في خطر الاجتياح من الجحافل المهدية » (٩٣) .

ان الفارق بين هذا الخط من الجدل وبين الخط السابق الذي اعتمد ضد الفرنسيين والدول الاخرى – وخصوصاً حول مسألة فاشودا وتبريراً لفتح السودان (او اعادة فتحه كما دعي ذلك في ما بعد) وللاتفاقية الانكلو – مصرية – واضح الى حد انتفاء الحاجة الى التعايق عليه. ولقد وجد المصريون ، كما سبق التهكن ، هذا الاتجاه مؤذياً وكريهاً . لذلك اصرت البعثة ، مراعاة لشعورهم (٩٤) ، على ان لمصر « حقاً غير قابل للابطال في كميات وافرة ومضمونة من المياه لري الارض المزروعة حالياً ، وفي نصيب عادل من الكميات المتزايدة التي تستطيع المهارة الهندسية توفيرها . وان تصريحاً رسمياً من جانب بريطانيا العظمى بأنها تعترف بهذا الحق ، وانها مصممة في كل الظروف على الدفاع عنه ، يعمل كثيراً على تهدئة حالة عدم الارتياح السائدة

حالياً في مصر حول هذا الموضوع ».

ان لب المسألة كما عرضتها البعثة هو كيفية « تأمين تطوير السودان المستقل بينما يحافظ على المصالح الحيوية لمصر في مياه النيل » . الا ان هذه المصالح في نظر الوطنيين المصريين كانت ابعد من مسألة بسيطة كحماية حصة عادلة من مياه النيل باتت معرضة للشبهات نظراً الى خضوع السودان للسيطرة البريطانية والى عدم الاعتراف بالسيادة المصرية عليه . ولذلك استمر الوطنيون المصريون في حالة عدم الرضا ، واعتبروا ، عن ادراك سليم ، توصيات البعثة (التي كانوا قد قاطعوها بقوة منذ البداية) مذلة وفي الوقت نفسه ضد مصالح البلاد . وفي مثل هذه الظروف استمر تعثر المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والمصرية من شباط ١٩٢٢ عندما اعلنت بريطانيا من طرف واحد انهاء الحماية واستقلال مصر خاضعاً لبعض التحفظات ، احدها مستقبل السودان ، اما الباقية فتتعلق بالدفاع عن مصر وسلامة خطوط المواصلات الامبراطورية وحماية المصالح الاجنبية . وقد اصبحت تسوية هذه المسائل موضوع سلسلة طويلة من المؤتمرات والمفاوضات تمسكت الحكومات المصرية المتتابعة خلالها ، بثبات ، بوجهة نظرها التقليدية حول الاتفاقية : اي انها ، كما يدل عنوانها ، استهدفت اقامة ادارة انكلو ــ مصرية في السودان ، وان مسألة السيادة الشرعية على البلد قد تركت جانباً نظراً الى ان هذه السيادة قد اعترف بأنها ــ من قبل الحكومة البريطانية وسواها ــ مجسدة في التاج المصري . لذلك كان السودان ارضاً مصرية ، وبما ان مصر اصبحت الآن بلداً مستقلا ، فلم يبق للبريطانيين حق مشروع في البقاء في السودان . لقد فقدت الحكومة البريطانية السيطرة على مصر المستقلة (ضمناً) ولم يعد لها ما يبرر مركزها في السودان على اسس الحجة الشرعية التي ابتدعها كرومر . والواقع ان هذه الحجج كما بين المصريون ذلك باسهاب ، يمكن استخدامها لتقويض مركز البريطانيين . وبما ان الحكومات البريطانية قد اتخذت قرارها ضد الالحاق المباشر كما اقترح مرة ثانية في زمن الثورة المصرية ، فانها لم تجد بديلا من حجتها غير التمسك بثبات بما قد اصبح من الآن فصاعداً ، وجهة نظرها التقليدية نحو الاتفاقية التي لم تقم في السودان مجرد ادارة انكلو ــ مصرية بل اقامت حكماً ثنائياً للبلدين يشترك بموجبه البريطانيون والمصريون في السيادة الشرعية على البلد . وعلى هذا الاساس اصبح يحق لهم شرعاً البقاء فيه .

وايا كانت نواحي القوة والضعف في هذه الحجج (وقد كانت غالباً تصل الى حد الاتقان بحيث توصف بلاهوت قانوني) فقد كان بمقدور بريطانيا ، باعتبارها تتولى قيادة القوة الاكبر ، تطبيق خططها السياسية الجديدة لا في السودان فحسب بل ايضاً في مصر المستقلة شكلا ــ كما كانت تفعل في السابق .

٥ ــ أثر التجربة المصرية : التجربة والخطأ في التكييف

اتبعت في السودان بنشاط ابتداءً من سنة ١٩١٩ ، سياسة احلال السودانيين في الادارة محل المصريين وذلك ضمن حدود الاعتمادات المالية المتوافرة . وفتحت في تلك السنة دورة خاصة لتدريب المآمير السودانيين الصغار ، وزيد العدد الى نحو عشرة في كل سنة . وهكذا اصبح هناك خلال خمس سنوات ١٠٢ من صغار المآمير السودانيين في مقابل ٣٥ مأموراً مصرياً ومأمور سوري واحد (٩٥) . أما تدريب المساعدين الطبيين السودانيين فقد بدأ في سنة ١٩٢٢ ، وبعد سنتين افتتحت كلية كيتشنر الطبية (التي تبرع لها بسخاء عبد اللطيف بك البغدادي ، المحسن العراقي الذي كان قد استقر في السودان) . واخذت الكلية العسكرية تزيد في عدد طلابها من السودانيين . كما جرى تدريب اعداد كبيرة من الحرفيين والمهندسين والزراعيين وعمال البريد والبرق . وفي القصبات الثلاث ، الخرطوم ، وخرطوم الشمال ، وام درمان ، اقيم مجلس بلدي استشاري في سنة ١٩٢١ وعين لعضويته عدد من السودانيين (٩٦) ، كما انشىء مجلس بلدي مشابه في بور سودان كان ثلث اعضائه من السودانيين . وفي قصبات المديريات الأخرى ، بدأ منذ ١٩٢٠ تعيين الأعيان السودانيين قضاة من الدرجة الثالثة (٩٧) . ثم ان المشكلة المالية التي اشتدت وطأتها منذ سنة ١٩١٣ عندما توقفت المساعدات المصرية ، اخذت تخف نتيجة المضي في تطوير دلتا غاش ومشروع الجزيرة . وفي تقريره السنوي لتلك السنة وصف الحاكم العام بدقة ما حدث من توفير الاعتمادات لهذا الغرض (على اساس قرض ضمنته الحكومة البريطانية) وذلك كخطوة قد تبرهن على انها نقطة تحول في تاريخ اقتصاد البلد (٩٨) .

واذ تزايدت الموارد المالية (نظراً الى ارتفاع انتاج القطن وارتفاع اثمانه في السنوات التالية) كان من المتوقع ان يطرأ تبدل على تاريخ السودان الاداري وذلك باطراد نسبة تدريب السودانيين على الخدمة في مختلف فروع البيروقراطية الحكومية . الا ان ذلك لم يحدث ، وعانت السياسة التي كان قد شرع بها لتدريب السودانيين وتعليمهم ، نكسة خطيرة ابتداءً من سنة ١٩٢٤ .

٦ ــ سياسات رد الفعل : الحكم غير المباشر

لقد عجل في انهاء التجربة المحدودة القصيرة العمر في « السودنة » التي تقدمت الإشارة اليها اندلاع الثورة القومية التي اتخذت طابعاً مسرحياً مأساوياً في صمود كتيبة

سودانية قاتلت حتى آخر رجل – وذلك في ١٩٢٤ ، كتعبير عن التضامن مع القومية المصرية . وان فجائية الثورة وعنفها فضلا عما كشفته التحقيقات اللاحقة من انها كانت الى حد بعيد موحى بها من مصر حيث قتل (٩٩) في الوقت نفسه السير لي ستاك ، السردار والحاكم العام ، خلفت كلها اثراً عميقاً في الحكومة . وبحسب تعبير السير جيمز كوري ، وهو مدير سابق للتعليم في السودان : اصاب الحكومة الفزع (١٠٠) وردت بعنف لم يسبق له مثيل . وفي هذه الظروف تدهورت بسرعة العلاقات بين الحكومة وبين الطبقة الصغرى من السودانيين المثقفين الذين اعتبروا العدو الجماعي للبريطانيين ، وبدأت فترة من العداوات الضارية استمرت حتى الثلاثينات وزادت حدتها كثيراً الضائقة المالية وما تبعها من خفض الرواتب . ان تطور هذه الحوادث ونتائجها ستدرس في الصفحات التالية وخصوصاً في الفصل الرابع ، اما الآن فسنكتفي بالاشارة الى ان كوري عندما زار السودان في سنة ١٩٢٦ وجد ان « الحماسة (بين الموظفين الانكليز) للتعليم قد تبخرت الى حد كبير ، وبات « الحكم غير المباشر » هو الشعار الاداري السائد » (١٠١) .

وعلى اساس ملاحظة الدور الذي مثله العهدان التركي والمهدي في توحيد البلد وتحطيم حواجز القبلية في السودان ، يتابع السير جيمز تعليقه بقوله: « ... انه على الرغم من ولاء السودانيين المثقفين للحكومة الذي اتاح لهم الفرص ، فان بالامكان مشاهدة الاداريين الشبان وهم يبحثون بجد عن القبائل الضائعة ورؤسائها الذين تلاشوا وذلك لإعادة بناء نظام اجتماعي كان قد لفظ انفاسه الى الأبد »(١٠٢).

ومع ان الحكم المباشر لم يصبح عقيدة معمولا بها حتى ما بعد سنة ١٩٢٤ ، الا انه كان سياسة مقبولة منذ سنة ١٩٢٠ عندما اوصت بعثة ميلنر ، متجاوبة مع مقترحات الحاكم العام (١٠٣) ، بان تترك ادارة السودان ، « قدر الامكان» في ايدي السلطات المحلية ، حيث تكون قائمة وتحت الاشراف البريطاني . واستمر التقرير يقول ان « بيروقراطية مركزية لا تناسب السودان ابداً . ان اللامركزية واستخدام الوكالات المحلية حيث امكن ذلك ، تلبية لحاجات البلد الادارية البسيطة في مرحلتها الحالية من التطور ، من شأنهما تأمين الاقتصاد والفعالية » (١٠٤) . وفي ضوء هذا التحليل جرى اعتماد القانون المحلي لسلطات شيوخ البدو في سنة ١٩٢٢ . وتنص مقدمة القانون على ما يلي : « بما ان العادة جرت منذ زمن بعيد ان يمارس شيوخ القبائل البدو سلطتهم في معاقبة رجال القبائل وحسم الخلافات التي تقع فيما بينهم ، وبما انه من النافع تنظيم هذه السلطات .... الخ ... » (١٠٥) . ويمكن في هذا المجال ابداء ثلاث ملاحظات : اولا ان القانون عني بسلطات شيوخ قبائل البدو ، بينما لم تشمل نصوصه اي اشارة الى القبائل المستقرة

او شبه المستقرة وشبه البدوية (ناهيك بسكان القرى والمدن الذين استقروا وتركوا البداوة) . ثانياً ، ان صلاحيات شيوخ القبائل البدوية الموصوفة هنا قضائية محصنة . ولم ينص على اي وظائف ادارية كتقدير الضرائب ، مثلا ، وصيانة الطرق . ثالثاً ، ان القانون المحلي المشار اليه لم يوسع صلاحيات الشيوخ بل اكتفى بتنظيمها . وعلى هذا الاساس عددت المخالفات التي تستحق العقاب في لائحة وقسمت الى مخالفات « رئيسة » و « بسيطة » ، على ان يقرر حاكم المديرية طبيعة كل منها في حالة الشك . ويقضي في المخالفات الرئيسة الشيخ مترئساً مجلساً من كبار القبيلة ، بينما يستطيع الشيخ بت المخالفات البسيطة منفرداً ، أذا حولها عليه حاكم المديرية . ثم ان الغرامة القصوى التي يمكن فرضها بموجب هذا القانون حددت بمبلغ ٢٥ جنيهاً استرلينياً اوما يعادلها نوعاً ، ولكن في حال السرقة او اتلاف الممتلكات فالشيخ مخول ، علاوة على الغرامة المفروضة ، ان يصدر اوامره بتعويض يعادل قيمة الخسارة او التلف الواقع ، على ألا تزيد القيمة على ٥٠ جنيهاً استرلينياً . وكان العرف المحلي يتبع في كل الحالات بقدر الامكان . كما نص القانون على ان المخالفات الصغرى غير المذكورة في لائحة العقوبات بالامكان اصدار احكام بصددها وفقاً للقانون .

في ١٩٢٣ كان ثمة ثلاثمئة شيخ من قبائل بدوية او شبه بدوية ، بحسب ما ورد في التقرير السنوي ، يتمتعون وفقاً للقانون المحلي بسلطات تحظى بدعم الحكومة الكامل (١٠٦) . وفي الوقت نفسه جرى درس (١٠٧) امكان انشاء محاكم قروية بين سكان السودان الشمالي الريفيين ولكن لم يتخذ اي اجراء في هذا الصدد الى ما بعد انتفاضة سنة ١٩٢٤ . والواقع انه لم ينظر الى الادارة الوطنية المحلية حتى سنة ١٩٢٤ الا كجزء متمم لسياسة تدريب السودانيين المثقفين على الخدمة في سلم الوظائف في الحكومة المركزية . وقد كان ستاك بالتحديد يفكر في هذين النوعين من « السودنة » كأن احدهما يكمل الآخر (١٠٨) . واقتفت بعثة ميلنر اثره ، على الرغم من كل ما قالته عن عدم ملاءمة البيروقراطية المركزية لأوضاع السودان ، فلم تميز بين هذين النوعين تمييزاً كافياً (١٠٩) . وكان الاعتبار الاهم في الحالتين كيفية احلال السودانيين محل المصريين .الا انه بعد سنة ١٩٢٤ اعتبرت الادارة المحلية (يعني ادارة الشيوخ ورؤساء القبائل) كبديل من توظيف السودانيين المثقفين في البيروقراطية الحكومية . وعلى هذا الاساس جرى السعي بقوة لاعتمادها ابتداء من سنة ١٩٢٦ فصاعداً . ولقد اكد الحاكم العام في تقريره السنوي لتلك السنة اتفاقه مع الاهداف المحددة في تقرير ميلنر بصدد المركزية مضيفاً الى ذلك انه نظراً إلى ان الادارة المحلية ادارة توزع السلطات فان اختيار الموظفين السودانيين

التنفيذيين للخدمة العامة هو بيروقراطية باهظة، يتعذر التوسع فيها على أساس متزن . على انه بحافز الافكار الجديدة ونهوض جيل جديد لا بد من ان ينهار النظام القبلي والعقوبات القبلية والتقاليد القديمة « مالم تكن محصنة قبل فوات الاوان » . لذلك كان عامل الزمن مهماً ولازماً لنجاح الادارة المحلية. وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم، « الا انه من الضروري اجراء تجارب اوسع مدى بينما يتم جعل الهدف اسهل تحقيقاً نظراً الى بقاء الشخصيات الاقدم ... وبتطبيق اجراءات حكيمة وتدرجية في التنازل عن السلطة في المناطق حيث الاوضاع موأتية وبتأمين تعويض الوكالات المحلية المسؤولة عن تنفيذ هذه الاجراءات بصورة تكفي اعطاءها الحد المطلوب من المكانة والكرامة ، يصبح بالامكان لا مجرد تعزيز بناء التنظيم المحلي فحسب بل ايضاً ، مع الاحتفاظ بقوة جهاز رقابتنا ، خفض عدد المآمير تدريجاً والكتبة والمحاسبين وسواهم من البيروقراطيين المعاونين في المناطق الخارجية . ولقد اتفق على ان الخط الاوضح للتقدم نحو تحقيق هذا الهدف هو بصورة عامة في تقوية سلطة رؤساء القبائل على قومهم بصفتهم قضاة في القضايا الجنائية والمدنية . ذلك بأن السلطة والمكانة اللازمتين لرئيس القبيلة كقاض سواء جلس منفرداً او كرئيس جمع من المتقدمين في السن ، لا بد ان تتجها بصورة طبيعية الى تعزيز سلطته كرئيس اداري وتنفيذي لقبيلته او منطقته » (١١٠) .

لذلك انهيت دورات تدريب المآمير الصغار في سنة ١٩٢٧ ، وصدر قانون محلي (١١١) عزز الى حد كبير مكانة القبيلة وشيوخ القبائل وسلطانهم . ان مقدمة القانون المحلي ، وهو خلافاً لقانون ١٩٢٢ لم يقتصر على البدو بل طبق على شيوخ جميع القبائل ، قد نصت على ان هدفها توسيع سلطة الشيوخ وتنظيمها فاختلفت عن القانون السابق القاضي بالاقتصار على مجرد التنظيم . وبينما كان حاكم المديرية مصدر السلطات في سنة ١٩٢٢ ، أصبح مصدرها الحاكم العام نفسه الذي منح الشيوخ هذه السلطات في قانون ١٩٢٧ ، والمتقدمون في السن المؤهلون للجلوس كأعضاء في المحاكم الذين وردت اسماؤهم في الترخيص بالتفويض اليهم.

كان القانون القديم قد سمح لشيوخ القبائل البدوية بممارسة سلطتهم في اصدار احكام العقوبات في بعض المخالفات الواردة في اللائحة (كالسرقة ، والاذى ، واساءة التصرف) على افراد قبائلهم الخاضعين لسلطانهم . أما قانون ١٩٢٧ فقد خول الشيوخ النظر في اي قضية ما عدا بعض الجرائم (كالقتل والجرائم ضد الدولة او المتعلقة بالقوات المسلحة) التي يرتكبها افراد خاضعون لسلطة القضاء القبلي او المحلي . كانت العقوبة القصوى بموجب قانون ١٩٢٢ غرامة قدرها ٢٥ جنيهاً ما لم تكن المخالفة سرقة او اتلاف ممتلكات فيعتمد عندها مبدأ التعويض الى حد يشمل الخسارة

او التلف الواقع على الا يزيد عادة عى مبلغ ٥٠ جنيهاً . أما العقوبة القصوى بموجب قانون ١٩٢٧ فقد كانت غرامة قدرها ١٠٠ جنية وحبساً مدته سنتان(١١٢). وقد دفعت للشيوخ ورؤساء القبائل ، اول مرة ، رواتب من الأموال العامة ، تعويضاً من خدماتهم وذلك لاعطائهم الحد الضروري من المكانة والكرامة (١١٣) . ليس غريباً في هذه الظروف ، ملاحظة اتجاه واضح في ١٩٢٧ في الوحدات القبلية الاصغر سواء بارادتها او على مضض ، نحو الاتحاد او الاندماج بالوحدات القبلية الاكبر النازلة في جوارها (١١٤) . وانه من الطبيعي ايضاً ان ينظر الى هذه الظاهرة على انها « ظاهرة صحية اصلا ويجب تشجيعها » . وانطلاقاً من هذا الهدف أقرّ قانون محلي آخر في سنة ١٩٢٨ لتعزيز الصلاحيات بين مجالس القبائل والمناطق خاصة وتوسيعها وذلك لفض الخلافات الداخلية (١١٥) . وعلاوة على توسيع الصلاحيات القضائية لشيوخ القبائل والمحاكم التابعة لهم على هذا النحو ، فقد تقرر ايضاً اعطاؤهم بعض المسؤوليات الادارية كي يمارسوها في الوقت نفسه مع وظائفهم القضائية ، على اساس ان الفصل بين الوظيفتين اعتبر في مثل تلك الظروف مصطنعاً وفاسداً (١١٦) . لذلك اعطي عدد قليل من رؤساء قبائل مختارة الحق في الاشراف على المدفوعات لوكلائهم واتباعهم . فكان هناك،وعلى الاقل، رئيس واحد له موازنته القبلية الخاصة في ١٩٢٨ (١١٧) . ان المثل الاوضح لهذا التوزع المالي في تلك الايام ذلك الذي كان في توكار ، في شرق السودان ، حيث عهد في جمعية تعاونية تمولها الحكومة المركزية الى محكمة قبلية محلية تديرها وتنظم مدها بالاعتمادات للقروض الزراعية الممنوحة للمزارعين في دلتا توكار (١١٨) . وكان قد عهد الى رؤساء القبائل على مدى سنوات عديدة في السابق في جمع الضرائب المباشرة ولكنهم منحوا الان سلطات تقدير الضرائب ايضاً (١١٩) . وفضلا عن ذلك ، فقد اعتبر الشيوخ في مديريات عديدة مسؤولين عن صيانة الطرق والابار ومشاريع خزن المياه في مناطق سلطانهم القضائي المختلفة . كما اعطوا في بعض الحالات مسؤولية الملاك المشرف على توفير الخدمات الصحية والطب البيطري . كذلك عهد الى الشيوخ (والنظار كما كان يسمى الاهم منهم) ومحاكمهم، علاوة على ما يتمتعون به من سلطات جرى ترسيخها ، في قسط وافر من المحافظة على الامن العام (١٢٠) .

وفي نهاية سنة ١٩٢٩ كان قد أنشىء ما لا يقل عن ٧٢ محكمة (وفق قانون ١٩٢٨) في جميع انحاء السودان الشمالي بما فيها الجزيرة حيث ادى التحضر وما ينتج منه من امتزاج السكان الى بروز ما كان يفضل الحاكم العام وصفه بالمجتمعات « الاصطناعية وغير القبلية » . ان مدى نشاط هذه المحاكم

تمكن ملاحظته في كونها في نهاية تلك السنة كانت قد نظرت في ١٠٢٠٥ قضايا لا تشتمل على تلك التي نظر فيها ٢٢٠ شيخاً خولوا بموجب القانون المحلي ، النظر في القضايا «منفردين» اي من دون تحديد المساعدين (١٢١) . وكما مر معنا فان العديد منهم اعطوا سلطات مالية وادارية يمارسونها علاوة على وظائفهم القضائية .

٧ – سياسة رد الفعل : « السياسة الجنوبية »

في المديريات الجنوبية (منغالا وبحر الغزال والنيل الأعلى) حيث كان العمل بسياسة العودة إلى الحالة الطبيعية قد انجز مؤخراً ، اتخذت الخطوة الأولى المهمة نحو انشاء ادارة محلية في سنة ١٩٣١ عندما ووفق على قانون رؤساء القبائل . وقد جاء على لسان الحاكم العام في تقريره السنوي للسنة ذاتها « ان القبائل الزنجية البدائية هنا تخضع لهذا القانون الذي يعين الغرض الذي نستهدفه اكثر من ادخال الاجراءات القائمة غير المتجانسة في النصوص القانونية » (١٢٢) .

حتى يتيسر لنا التقدير الكلي للغرض المقصود والنظام الاداري المقرر لتحقيقه لا بد من تفحص هاتين المسألتين في اطار « السياسة الجنوبية » الأوسع الذي اتبعته الادارة البريطانية في السودان بقوة حتى سنة ١٩٤٧، وكانت له نتائج خطيرة على البلد باسره .

وبصورة عامة ، يمكن القول ان هذه السياسة مرت بمرحلتين رئيستين . ففي المرحلة الأولى الممتدة من ١٨٩٩ إلى ١٩١٩ كانت سياسة حكومة السودان نحو المديريات الجنوبية – فضلا عن الحفاظ على القانون والنظام وتوفير مختلف انواع المساعدات للجمعيات المسيحية التبشيرية – سياسة سلبية في اكثرها تتبع مبدأ حرية العمل . اما في المرحلة الثانية ، التي تلت الثورة المصرية ، فقد تزايدت فعالية الحكومة وتدخلها ، وخصوصاً – كما كان الحال في ما يتعلق بالادارة المحلية في المديريات الشمالية – بعد انتفاضة سنة ١٩٢٤ (التي قادها ضابط من دنكا ، اي من اصل جنوبي) . وعلى الرغم من ان الفروق الجغرافية بين المديريات الجنوبية والشمالية كانت دوماً عاملا مهماً ، فان الاعتبارات الرئيسة التي املت السياسة الجنوبية ، كانت في كلا المرحلتين ، المصالح الاستعمارية للامبراطورية البريطانية في السودان وشرق افريقيا . كان كرومر ، في ما يتعلق بالفترة الأولى من النظام الانكلو – مصري ، مقتنعاً كلياً بان من أول متطلبات « البرابرة الذين يقطنون هذا الاقليم » (١٢٣) القانون والنظام ، وان هذا يمكن

بلوغه بحكم عسكري قوي ومباشر .

« اعتقد ان اكثر المكافحين حماسة عن الامية او المساواة في الحرية لجميع العقائد والاجناس ، ليس امكانهم الدفاع بجد عن امكان اعتماد نظام يحاكم بموجبه كوات ود آدينج وشيلوك اللذان قتلا اجوك واد دنج لان الاخير سحر ابنه وتسبب في افتراس التمساح له ، وفق اجراءات تشبه كثيراً ما هو متبع في باريس وليون » (١٢٤) .

في مثل هذه الاحوال ، ارتأى كرومر أن تبني نظام حكم متمدن ، لا ينتج منه سوى خلق « مخاطر جدية » لجميع من يعنيهم الأمر .

واذا كان الأمر كذلك ، وكانت حكومة السودان ، في مطلق الاحوال ، تعتمد لافتقارها إلى المال على الخزانة المصرية في اقامة توازن في موازنتها المتواضعة فقد تعذر القيام بأي من اعمال البناء او توفير الخدمات في الجنوب سوى ما هو ضروري للحفاظ على الملاك الحكومي وبالتالي الحفاظ على القانون والنظام . ولم يكن بالامكان ، بالتحسينات المحدودة في الحالة المالية ابان العقد التالي ، توسيع اعمال الادارة الا بصعوبة ، إلى ابعد من الاهداف المحدودة في الدفاع عن مراكز الحكومة وقمع الانتفاضات القبلية الطارئة . وهكذا عندما انسلخت مقاطعة لادو عن الكونغو وانضمت إلى السودان على اثر وفاة الملك ليوبولد البلجيكي في سنة ١٩١٠ ، اعتبرت حماية هذه الأرض الاضافية وادارتها « ضريبة خطرة على موارد الحكومة الضئيلة » . ولا تمكن مواجهة النفقات الاضافية الا بزيادة المساهمة المصرية في حساب النفقات العسكرية في السودان بمبلغ ٤٥ الف جنيه استرليني (١٢٥) . في مثل هذه الظروف ، اعتبرت الخطوة الأجدى والوحيدة في مجال التحسين العام ، السماح للجمعيات التبشيرية المسيحية بمزاولة نشاطها في ذلك الاقليم على امل ان يؤدي ذلك إلى كسب ثقة السكان بالنظام الجديد وان يكون له ايضاً اثر تمديني بينهم (١٢٦) . الا انه كانت للارساليات خططها الخاصة ، وبما انها كانت تجهل « الفرق الكبير بين السودان وبين تلك الانحاء من افريقيا التي يقطنها غير المسلمين » (١٢٧) فقد ارادت المضي في اغراء البلد بأسره باعتناق المسيحية . وقد وصف اللورد كرومر في رسالة خاصة إلى اللورد لانزدون الحال بالعبارات التالية : « لقد هوجمت بعنف من كل الجهات كي أسمح بالتبشير الفعّال في السودان . فالكاثوليك تدعمهم الحكومة النمساوية ، وحزب الكنيسة العليا يدعمه مطارنة مختلفون اصحاب نفوذ ، وارسالية الكنيسة وجمعيات اخرى ، كلها تشترك في هذا النداء » . ثم يمضي في شرح موقفه : « لا مانع عندي من اعطاء الارساليات

حقلا واسعاً بين السكان السود الوثنيين في المناطق الاستوائية ، أما ان نتركهم على غاربهم في الوقت الحاضر بين المسلمين المتعصبين في السودان فلا يعدو في رأيي أن يكون موقفاً اخرق » (١٢٨) . كان هذا في النتيجة اساس الاتفاق النهائي الذي تم التوصل اليه في الموضوع — وكان الاستثناء الرئيس في السنوات الاولى فتح مدارس الارساليات وبناء الكاتدرائية الانجليكانية في الخرطوم ، وقد برر ذلك بوجود غير المسلمين في المدينة . واذ حصلت الارساليات على الحرية في العمل في المديريات الجنوبية ، فان كل واحدة منها ، كل كنيسة وكل طائفة ، اخذت تعمل في قطاعها المحدد في هداية السكان وتعليم هؤلاء البرابرة عناصر الادراك العام ، والسلوك الحسن وطاعة الحكومة (١٢٩) . وكان مقياس نجاحها ان الحاكم العام عندما طاف في الاقاليم في سنة ١٩٠٨ قد « ادهشته الثقة التي اخذ السكان يبدونها نحو الحكومة » (١٣٠) .

في الوقت نفسه ، كانت سياسة الحكومة في جعل كل مديرية « معتمدة على نفسها ومستقلة قدر الامكان » (١٣١) تتبع في جميع انحاء البلد ، ولكن بنجاح خاص في المديريات الجنوبية ، حيث كان يدعمها نشاط الارساليات ، والادخال التدريجي للدين ، ونظرة مختلفة عما هو سائد في البلد بأسره . اما العامل الآخر الذي لا يزال (ولو إلى حد ادنى ودرجة متناقصة بسرعة) بادياً اليوم ولكنه كان ذا اهمية خاصة في سنوات النظام الأولى ، فقد كان سوء حالة المواصلات بين المديريات الجنوبية وبقية البلد . وهكذا أدت النتيجة العامة للسياسة الادارية ، ولنشاط الارساليات المسيحية ، والمواصلات الضعيفة ، إلى تعميق الخلافات بين الاجزاء الجنوبية والشمالية في السودان وتشجيعها .

لكن هذه الحقيقة ، على الرغم من وضوحها منذ البدء ، لم تتخذ اهمية سياسية محددة حتى اندلاع الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ عندما وجدت الادارة البريطانية في السودان من الحكمة بعد مواجهتها بحالة سياسية جديدة في مصر ، اعادة النظر في سياستها في البلد كما اعادت النظر في علاقة مصر بالسودان . لا ريب في ان المسألتين كانتا متصلتين مباشرة بالمذكرات التي رفعت إلى بعثة ميلنر . فقد اوضحت احداها ان « سياسة الحكومة استهدفت الابقاء على السودان الجنوبي متحرراً قدر الامكان من التأثيرات المحمدية . فالمآمير السود يستخدمون هناك ، وحيث تدعو الحاجة إلى ارسال كتبة مصريين يجري اختيارهم ، اذا امكن ، من الاقباط ، ويعتبر يوم الاحد يوم عطلة بدل الجمعة الذي هو يوم العطلة في الشمال ، ويشجع عمل الارساليات » . وتتابع المذكرة قولها : « ان امكانات عزل القسم الجنوبي (الاسود) من السودان عن القسم الشمالي (العربي) ، ووصله بنظام

شرقي افريقي لامر وارد في الذهن » (١٣٢) . وبحثت مذكرة ثانية في فصل السودان عن مصر « بتفصيل اوفى » لامركزية حكومة السودان وذلك لفصل المناطق الزنجية عن المناطق العربية . وبعد ان اشارت المذكرة بملاحظة واقعية إلى انه من « الصعوبة البالغة رسم حدود واضحة بين العنصرين » الا انها اقترحت « خطاً من الشرق إلى الغرب يتبع انهر بارو وسوبات والنيل الأبيض وبحر الجبل واعتبرته حداً ملائماً بينهما » (١٣٣) . وجاءت مذكرة ثالثة اكثر تحديداً في النبرة فقالت : « ان على حكومة السودان في النتيجة ان تندمج بحكومة ممتلكات افريقية اخرى ، مثل أوغندا وافريقيا الشرقية ، وذلك فيما يتعلق بالزنوج . اما المديريات العربية فتتطلب معالجة مختلفة . لذلك ادرسوا مسألة اتحاد افريقي اوسط في ظل السيطرة البريطانية ، وافصلوا الزنوج عن حكومة السودان على مرّ الزمن » (١٣٤) . الا ان تقرير ميلنر ، لم يقدم توصيات رسمية حول السودان الجنوبي بحد ذاته ، مع ان سياسة اللامركزية التي اقترحت « على اساس فصل الزنوج عن المناطق العربية » ، كما هو مشار اليه اعلاه ، كانت تستهدف طبعاً هذا الاتجاه . وانسجاماً مع ذلك ، تقرر ألا يحضر حكام المديريات الجنوبية ، إلا اذا طلب منهم ذلك ، الاجتماعات السنوية لحكام المديريات في الخرطوم . وتقرر ان يعقدوا اجتماعاتهم في الجنوب وان يحافظوا على الاتصال بحكام كينيا واوغندا . الا ان الطريقة التي عبر بها عن ذلك في القرير السنوي تبعث على الاهتمام وجديرة بالملاحظة . فبعد التعليق على عدم جدوى الاجراء الجديد (الاسلوب) في عقد اجتماع المديرين الدوري العادي في الخرطوم يشيد الحاكم العام بما يبعث على الاهتمام بأن « انقساماً طبيعياً قد برز بين المديريات التي يسهل الوصول اليها والتي لا يسهل الوصول اليها ، بحيث لم يتيسسر سوى جمع المديريات السابقة في الخرطوم . ووجد ان هذا التقسيم يتطابق بصورة تقريبية تماماً بين الاجزاء العربية والزنجية في السودان ، نظر الى ان جميع المديريات السابقة وهي حلفا ، ونقلة ، وبربر ، والبحر الاحمر ، والنيل الازرق ، وسنار ، والنيل الابيض ، والخرطوم ، باستثناء كسلا ، متصلة بالخرطوم بالسكة الحديد بينما اقرب المديريات الزنجية لا يتصل بها الا عن طريق النهر وهو يبعد خمسة ايام على الاقل . فعلى حكام المديريات الاخيرة ، اذاً ان يجتمعوا منفردين في مكان ملائم على النهر جنوب الخرطوم » (١٣٥) .

وكي يتم استثناء المصريين والسودانيين الجنوبيين وسواهم من المسلمين الذين كان من المحتمل اشتغالهم في نشاطات منافية لسياسة فصل المديريات الجنوبية وجعلها في وضع مختلف عن بقية البلد ، صدر في تشرين الاول ١٩٢٢

قانون الجوازات وتصاريح دخول البلد . فقد وضع هذا القانون نظاماً صارماً للتصاريح واصبح بالامكان بموجبه منع غير السودانيين من دخول السودان او سحب التصاريح «من دون سبب» (١٣٦) . يضاف الى ذلك ان القانون خول الحاكم العام (وممثليه المفوضين) اعلان اي جزء من السودان «منطقة مغلقة» . والمنطقة المغلقة بالامكان «اغلاقها بصورة مطلقة» بحيث تصبح كلياً من دون سؤال خارج نطاق اتصال السودانيين الشماليين وغير السودانيين على حد سواء ، او بالامكان اعلانها «منطقة مغلقة» عادية بحيث يسمح بدخولها على ان يخضع ذلك لشروط واغراض كما يعينها القانون ويحدد الحاكم العام تطبيق مثل ذلك القانون او الشروط بالنسبة الى الاشخاص او طبقات الاشخاص كما يرى ذلك ملائماً . يضاف الى هذا ان السلطات التي لها صلاحية منح التصاريح بموجب هذا القانون كان لها مطلق السلطة في منع منحها أو تجديدها عند انتهائها لاي طالب من دون ذكر السبب ، ويحق لها كذلك بالطريقة ذاتها ومن دون انذار سابق إلغاء اي تصاريح سبق منحها ، ولذلك فإن على حامل التصريح الملغى او الذي رفض تجديده ان يبادر خلال فترة معقولة من ابلاغه الى تصفية اعماله والتوقف عن المتاجرة في المنطقة التي ينطبق عليها التصريح . يضاف الى ذلك ان مثل هذا الشخص يفقد البدل الذي يطلب منه ايداعه عند طلب التصريح وقدره خمسون جنيهاً .

ان طريقة وضع نواحي هذا القانون المحلي موضع التطبيق تبدو بصورة افضل في كتاب تعميم يشتمل على اعادة عرض لسياسة الحكومة الجنوبية التي اعدها سكرتير الداخلية السير رولد ماك ميتشل ، بناء على طلب الحاكم العام ، وارسلها الى حكام المديريات الجنوبية الثلاث ومدراء الدوائر في كانون الثاني ١٩٣٠ (١٣٧) . ان هذا الكتاب الذي بقي البيان الرئيس للسياسة الرسمية حتى سنة ١٩٤٧ ، ينص على ما يلي :

«ان هدف الحكومة ان تشجع ما أمكن التجار اليونانيين والسوريين (المسيحيين) بدل الجلابة (اي العرب المسلمين من السودان الشمالي) . ويجب انقاص التصاريح للأخيرين بصورة مطردة والا يسمح لأي منهم الا من كانت مصالحه تجارية محضة ويتبع طريقاً مشروعاً . ان حصر تجارة الجلابة في المدن والطرق العامة امر ضروري» .

الا ان الجوازات والتصاريح بحسب القانون المحلي الصادر في سنة ١٩٢٢ ، استهدفت وقف ، او في مطلق الاحوال ، انقاص عدد من الجنوبيين الذين يميلون الى التطلع شمالا ، بحثاً عن الاستخدام او عن امكانات مستوى ارفع من

المعيشة . وعلى هذا الاساس حرم القانون التعاقد مع العمال في اي من انحاء السودان للعمل خارج البلد في اي ناحية منه الا بموجب تصريح . وفضلا عن هذا ، فقد طلب من ارباب العمل قبل الحصول على التصريح ان يودعوا مبلغ جنيه واحد عن كل عامل يصرح له بالعمل وفق شروط التصريح . وكل مخالفة للشروط التي منحت بموجبها التصاريح لا تؤدي الى خسارة المبلغ المودع فحسب بل الى العقاب بالسجن الذي قد يمتد الى ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على مئة جنيه او بكليهما . واخيراً نص القانون على ان الشخص الذي تقرر السلطة ذات الصلاحية انه قد خالف نصوص التصاريح او اي امر صدر بموجب شروطه «يتعرض فضلا عن اي عقاب ينص عليه القانون ، الى الطرد من المنطقة التي سمح له بدخولها ... والى المصادرة الكلية والجزئية للبضائع التي في حوزته» .

ان الاتصالات بين الشماليين والجنوبيين ، على اي حال ، لم تحصر في علاقة المشتري والبائع او العامل ورب العمل ، بل كان بالامكان حصولها على مستوى شخصي بين موظفي الحكومة وافراد الشعب . لذلك أمر السكرتير المدني ايضاً بوجوب استئصال وجود الموظفين الشماليين تدريجاً من المديريات الجنوبية (١٣٨) . صحيح ، انه قال ان «الشبان المحليين» لم يكونوا جديرين بملء شواغر المراكز الحكومية ، وان التزود بامثال هؤلاء يتوقف على السرعة التي تخرجهم بها مدارس الارساليات ، ولكن نظراً إلى ان تعيينهم في وظائف الحكومة كان مظهراً حيوياً من مظاهر السياسة العامة ، لذلك يجب ان يقدم كل تشجيع إلى اولئك المسؤولين عن مدارس الارساليات للتعاون على ارسال الشباب إلى الخدمات الحكومية . وتابع السكرتير المدني قوله : «يلاحظ في مراكز مثل «واو» نفسها ، انه قد شاع استعمال العربية إلى حد ان اللغات المحلية قد استثنيت كلياً تقريباً ... لذلك يجب بذل كل المساعي لجعل الانكليزية وسيلة التخاطب . وعلى الموظف الذي لا يستطيع التكلم باللهجة المحلية ان يستعمل الانكليزية عند مخاطبته الموظفين الحكوميين والخدم ، حتى عند مخاطبة رؤساء القبائل والسكان المحليين ان امكن ذلك . وعلى كل حال فان استخدام المترجم يفضل على استخدام العربية ، حتى يتيسر استخدام اللغة المحلية . وباختصار بينما العربية تعتبر حالياً من قبل العديد من سكان الجنوب اللغة الرسمية وبالتالي اللغة الشائعة المعتمدة فان هدف الجميع هو مواجهة هذه الفكرة بوسائل عملية» (١٣٩) .

على ان ادخال مثل هذه التغييرات الجذرية ، كان لا بد من ان يواجه الصعوبات ويثير الشكوك والريب حتى في اذهان بعض الموظفين البريطانيين الذين

عهد اليهم في التنفيذ . مثال ذلك مفوض منطقة راجا الذي ادان في ما بعد السياسة
الجنوبية لانها « مصطنعة إلى حد المهزلة » ، وانها « سياسة لا يستطيع اي امرىء
اتباعها باخلاص » (١٤٠) . فقد اعترض على انه ليس من الملائم في شيء الاصرار
على «الجنوبيين» في استخدام اسمائهم الاصلية القبلية واسقاط اسمائهم الاجنبية
(العربية) بينما يسمح للارساليات بتعميدهم باسماء اجنبية جديدة (ايطالية) (١٤١) .

الا ان هذه الاعتراضات على التزام السياسة الرسمية قوبلت بالحذر ، واظهرت
حماسة أشد في محاربة النفوذ الاسلامي العربي وحض الناس على الاستمرار
في استعمال اللغة الانكليزية والتقاليد القبلية . « ارجو الانتباه » كتب حاكم
« بحر الغزال » إلى الموظفين التابعين له :

« علينا ان نمضي في سياسة تشجيع اللغات المحلية والوعي القبلي ونشر
الانكليزية وقمع استخدام العربية وعمل اي شيء يساهم في تحقيق ذلك .
يجب التوقف عن استخدام تعابير عربية ، مثل « شيخ » و « سلطان » ، واستبدالها
بما يقابلها من الالفاظ المحلية (مثل « بينغ » في مناطق « دنكا») . ويجب اقناع
الرؤساء والناس بعدم تبديل اسمائهم المحلية . والذين اعتمدوا الاسماء العربية
يجب تشجيعهم على العدول عن استخدامها» (١٤٢) .وفي التعليق على هذه القضية ،
بعد بضعة أسابيع ، اشار السكرتير المدني على الحاكم العام انها قضية دقيقة
تستدعي لباقة فائقة . وعلى اي حال « ... في الاحاديث الودية مع رؤساء القبائل
قد يقتضي الامر ، من حين إلى آخر ، اظهار ان الحب الذاتي يتطلب التمسك
بالتقاليد القبلية بالنسبة إلى قضايا اللباس وما شابهها » (١٤٣) .

فاذا ما اعترض بان هذا يعني حدب الحكومة او حتى تشجيعها ، مثلا ،
التعري الشائع بين القبائل في المديريات الجنوبية ، فالجواب الجاهز يكون ان
« سياسة الحكومة في السودان الجنوبي هي في بناء مجموعة من الوحدات العرقية
او القبلية ذرات بنية او تنظيم يرتكز على التقاليد القبلية إلى الحد الذي تستدعيه
متطلبات المساواة والحكم الصالح» (١٤٤) . اما حيث التعرّي يهجر للبس ،
فيجب ان يبذل الجهد للتثبت من استعمال الازياء الاوروبية لا العربية .

ولقد كان المفوض كما ثبت ، مستعداً لان يكون متشدداً جداً مع اولئك
اليونانيين وسواهم من التجار الذين يبيعون الازياء العربية . ففي كانون الثاني
١٩٣٥ ، مثلا ، كتب إلي احدهم قائلا :

« الاحظ انك على الرغم من الطلبات المتكررة لا تزال تصنع كميات كبيرة
من الثياب العربية وتبيعها . ارجو ان تأخذ علماً بأنه ممنوع في المستقبل ، صنع مثل
هذه الثياب أو بيعها ، يجب صنع القمصان قصيرة وذوات قبة وفتحة حتى الصدر

بحسب الزي الاوروبي لا على اساس قبة مفتوحة كالتي يلبسها البحارة في
دارفور . كما يحظر في المستقبل بيع الطاقية التي يلف العرب العمامة حولها .
ويحظر منذ اليوم صنع الثياب العربية . معك مهلة حتى آخر شباط للتخلص من
الكميات الحالية التي لديك . ان هذا الامر ينطبق على جميع العملاء واصحاب
آلات الخياطة» (١٤٥) .

واننا لنجد مفوض منطقة راجا ، حتى شباط ١٩٣٥ ، ليّناً اذا ما قارناه
بمفوضي المناطق الذين كانوا حتى ١٩٤١ ، اي طوال عشر سنوات ... «يحرقون
الثياب العربية ...» (١٤٦) . كان المسعى المشترك للجميع ، على اي حال ،
استئصال جميع معالم الثقافة الاسلامية والعربية في الجنوب ، واستبدالها بالمسيحية
واللغة الانكليزية . وفوق ذلك كله في زمن لوغارد والادارة المحلية كان الاتجاه
إلى احياء القبلية كأداة للحكم .

اننا اذا اخذنا هذا الهدف بعين الاعتبار ، وجدنا ان محاولات انشاء محاكم
رؤساء القبائل (لوكيكوس) لمعالجة قضايا ذوات اهمية دنيا ، قد جرت في
اوائل سنة ١٩٢٢ — وهي السنة التي ووفق فيها على سلطات شيوخ البدو في
القانون المحلي — وطبقت في بادىء الأمر على السودان الشمالي . وقد انشئت
اربع محاكم من هذا النوع في خلال تلك السنة في مديريتي منغالا والنيل الاعلى .
وتركت الادارة الداخلية قدر الامكان في ايدي رؤساء القبائل تحت رقابة المليك ،
ومن فوقه مفوض المنطقة وحاكم المديرية . ان التقارير عن النجاح المبكر التام
وصلت إلى الخرطوم (١٤٧) ، حيث بدأوا يتوقعون نجاحاً أكبر .

سرعان ما ظهر بعد ذلك ان مثل هذا التفاؤل غير الحذر لم يكن له ما يبرره ،
ووجد الحاكم العام من الضروري تحذير جميع من يعنيهم الامر ان المؤسسات
المحلية تحتاج إلى « رعاية صبورة وحريصة » قبل ان تصبح ذوات قيمة ادارية
عملية (١٤٨) . وكان هناك سببان رئيسان لذلك ، الاول انه على الرغم من
وجود « آثار منظمة حاكمة قديمة » في كل قبيلة الا ان هذه المنظمات كانت
قد انحطت كثيراً على مر الزمن « نتيجة عمليات الثأر المتتابعة ، أو الهجرات
أو المجاعة » (١٤٨) . اما السبب الثاني فهو ان عملية العودة إلى الحياة الطبيعية
لم تكن قد أكملت في الجنوب ، فاستمرت الانتفاضات العشائرية المتقطعة
تشغل الحكومة على الاقل حتى سنة ١٩٢٨ (١٤٩) . فكان تقدم الادارة المحلية
بالضرورة ، في مثل هذه الظروف ، في حالة ركود . وللتغلب على الصعوبة
الثانية ، وبالتالي اخضاع القبائل المتمردة للسلطة ، تقرر في سنة ١٩٢٨
على ان الدوريات الدورية — حتى لو ساندها القذف الجوي — لم تكن كافية .

فكان لا بد من شق الطرقات الصالحة في كل الفصول وانشاء المناطق الحيادية بين القبائل المتعادية كقبائل نوير ودنكا (١٥٠) .

اما بصدد التقاليد والمؤسسات القبلية ، فقد تقرر في سنة ١٩٢٨ ايضاً طلب المشورة من متخصصين مدربين . وهكذا بمعونة البروفسور وستمرمان مدير المؤسسة الدولية للغات والثقافات الافريقية جرى الدرس التصنيفي للفئات اللغوية الرئيسة في الجنوب (١٥١) ، واعد افانس بريتشارد الدروس الكلاسيكية للنوير والأزندي والقبائل الجنوبية الأخرى وهي الدروس التي كانت ذوات قيمة كبرى للاداريين ومخططي السياسة في السودان ، فضلا عن فائدتها لطلاب علم السلالات البشرية في العالم كله (١٥٢) . استطاعت الحكومة ، مزودة بفهم افضل ومدعومة بنظام من الطرقات ووسائل النقل الآلية السريعة التحسن ان تمد نظام اللوكيكوس إلى مديرية النيل الأعلى خلال السنة التالية (١٥٣) . وفي ١٩٣٠ استطاع نظام المحاكم القبلية في مديريات الجنوب الثلاث ان يستمع ويبت ما لا يقل عن ١٤،٠٤٦ قضية (١٥٤) . ولكن لا حاجة إلى القول ان هذه كانت ذوات اهمية اقل وان المحاكم نفسها قد وضعها مفوضو المناطق وحكام المديريات تحت رقابة شديدة . حتى بعد صدور القانون المحلي لمحاكم القبائل في سنة ١٩٣١ لم تعتبر تحقيقات المحاكم القبلية ولا احكامها نهائية ما لم يوافق عليها الحاكم (١٥٥) . وعندما وضع قانون المحاكم المحلية في سنة ١٩٣٢ موضع التنفيذ وهو الذي بلور نظام الادارة المحلية في السودان كله ، فان مديريات النيل الاعلى والاستوائية استثنيت من نصوصه (١٥٦) .

الا انه اياً كانت حدوده فان نظاماً للمحاكم القبلية كان قد تركز بصورة فعالة ، واعفى مفوض المنطقة من العديد من الواجبات الروتينية الاولية ، وكان على العموم مقبولا شعبياً من السكان حتى انه كان في بعض المناطق يطلب رسم زهيد من المتقاضين لصرفهم عن رفع شكاوى تافهة (١٥٧) .

غير انه في الشؤون الادارية ، تمييزاً لها من الشؤون القضائية ، كانت الوكالات المحلية في مديريات الجنوب ، بمقابلتها بمديريات الشمال ، اقل نجاحاً . وفي سنة ١٩٣٦ عندما كان العديد من الشيوخ ومحاكمهم في الشمال يمارسون السلطات القضائية والادارية وكان لا اقل من ثماني ادارات تسيطر سيطرة تامة على موازنتها ، فان رؤساء القبائل ومحاكمهم في مديريات الجنوب ، استمروا مقتصرين على التقاضي في المرحلة البدائية من المحاكمات التي تفوض اليهم من قبل السلطات القضائية (١٥٨) وتمارس تحت رقابة شديدة من مفوضي المناطق وحكام المديريات .

وهناك تقارير شبيهة بهذا الاختلاف القضائي الاداري بين الاقليمين في سياسة التعليم (الذي كان في ظل النظام الانكلو — مصري متصلا دوماً بالادارة وموافقاً للاغراض الادارية) في قسمي البلد . فبينما كانت السنوات الواقعة بعد ١٩٢٤ من الناحية التربوية ، « فترة جمود كامل » (١٥٩) في الشمال ، نجد هذه السياسة في الجنوب ، حيث اخذت الحكومة تعنى أول مرة بأمور التربية ، تتجه نحو توسع سريع كان كما هو متوقعاً ، يتم بالتعاون الوثيق مع الارساليات المسيحية . ولقد كان هناك عاملان قاما بدور بارز في تبني هذا الاتجاه ازاء التعليم في الجنوب ، اولهما سياسة استبدال الموظفين الشماليين « بشبان محليين » وهي السياسة التي سبق وصفها . ان وجه الشبه بين هذه السياسة وبين احلال الموظفين السودانيين محل الموظفين المصريين بعد سنة ١٩١٩ ، هو ولا ريب امر واضح . الا ان ثمة اختلافاً مهماً واحداً يتلخص في انه بينما توقف توسع التعليم في النودان الشمالي (وبالتالي التوظيف في السلم الحكومي) بسرعة في اعقاب انتفاضة سنة ١٩٢٤ فان نمو التعليم في المديريات الجنوبية لم يصبه توقف مماثل . وقد كان هذا إلى حد كبير ناتجاً من تصعيد الجهود في تطوير السياسة الجنوبية التي اعقبت ١٩٢٤ وتنفيذها ، وخصوصاً في ما يتعلق باستئصال الثقافة العربية الاسلامية واستبدالها باللغة الانكليزية والديانة المسيحية ، كما انه كان ناتجاً من عدم كفاءة الادارة المحلية في الجنوب ، وهو العامل الثاني المسؤول عن توسع التعليم الجنوبي بعد سنة ١٩٢٤ . ذلك بأنه في غياب نظام اداري يركن اليه في الاجهزة القبلية ، لم يكن هناك بديل من الحكم البيروقراطي ، وهذا يعتمد على النظام التربوي لتوفير التدريب الاولي للمعينين في ملاكه . وبناء على كلمات الحاكم العام في تقريره السنوي للسنة ١٩٢٥ جرى الاقرار بان « تزايد النمو الاقتصادي والاداري في السودان الجنوبي يتطلب مرافق تعليمية اضافية » (١٦٠) .

كان توفير التعليم في المديريات الجنوبية حتى ذلك الحين مقتصراً على الجمعيات التبشيرية وحدها ، ولم يظهر ذلك في اي من التقارير السنوية بهذه الصفة بل اقتصر ذكره في مجرى البيانات عن احوال الارساليات . الا ان تحولا طرأ على الوضع في سنة ١٩٢٥ عندما اعدت الحكومة أول مرة خطة شاملة للتعليم في الجنوب ، بالتعاون مع الارساليات التي تلقت « منحاً هائلة » (١٦١) عن طريق اعانة مالية حكومية لتنفيذ هذه الخطة . وقد عبر عن هذا الأمر في ما بعد « بان الجمع الموفق بين مشاريع الارساليات وخبراتها من جهة ، وبين معونات الحكومة من جهة ثانية ، لا بد من ان يوفر اساساً سليماً وفرصة صالحة

لتطوير هذه الشعوب الزنجية الوثنية » (١٦١) . وفي سنة ١٩٢٦ ، عين مفتش للتربية والتعليم في الجنوب وباشر عمله في زيارة اوغندا « بقصد درس الاساليب المتبناة هناك ، بين سكان اوضاعهم مشابهة نوعاً » لسكان السودان الجنوبي (١٦٢) .

ان نظام التربية والتعليم الذي برز اخيراً قد ارتكز على نوعين من المدارس : مدارس ابتدائية وطنية مدة التعليم فيها اربع سنوات وهو تعليم بسيط يرتبط مباشرة بحاجات الناس ، ومدارس متوسطة حيث الانكليزية هي لغة التعليم ومدة الدراسة ست سنوات ، وهدفها تخريج المدرسين والكتبة وسواهم من صغار الموظفين (١٦٣) . ان المشكلة التي سببها « التنوع اللامتناهي من اللغات المحلية وضبط تهجئتها » (١٦٤) عولجت في مؤتمر اللغات الذي عقد في راجا في نيسان ١٩٢٨ . وقد حضره مدير التعليم في أوغندا ، ومفوض المنطقة الشمالية ، وممثل عن اوغندا ، وممثل عن ادارة الكونغو البلجيكي ، وممثلون عديدون لمدارس الارساليات في السودان والكونغو البلجيكي وأوغندا ، فضلا عن البروفسور وسترمان . وكانت نتيجة اعمال هذا المؤتمر اختيار بعض الفئات اللغوية لانمائها بحسب الاغراض التربوية كما جرى تبني نظام املائي موحد (١٦٥) .

وهكذا مضت الارساليات في عملها مزودة بالمال وبمشورة الخبراء وفي ظل اشراف الحكومة ، وافتتح العديد من المدارس في السنوات اللاحقة ، فكانت هناك في سنة ١٩٣٠ ثلاث مدارس متوسطة تضم ١٧٧ صبياً (بالاضافة إلى ١٥ في مدرسة ستاك التذكارية في واو) و ٣٢ مدرسة ابتدائية بلدية تضم ٢٠٢٤ طالباً (١٦٦) وارتفع عدد الطلاب في سنة ١٩٣٦ في المدارس المتوسطة إلى ٢٤٦ (وكان قد وصل إلى ٢٦١ في السنة السابقة) ، كما ان عدد المدارس الابتدائية للصبيان بلغ ٣٦ يحضرها ٢٩٧٧ طالباً . تضاف إلى هذه ١٨ مدرسة للبنات تضم ٧٦٠ طالبة وثلاث مدارس تجارية تضم ١٠٠ طالب . وكانت الكتب المدرسية قد اخذت تصدر باللغات المحلية فضلا عن الانكليزية ، كما اخذ مستوى التعليم العام يرتفع تدريجاً (١٦٧) . وفي اثناء ذلك لم يستثن الدين الاسلامي واللغة العربية كلياً فحسب ، بل جرى محو منظم لهما في المديريات الجنوبية .

وما ان حل منتصف الثلاثينات حتى اصبحت السياسة الجنوبية في طوفان كامل ، وكانت الادارة المحلية التي تقابلها في الشمال لم تزل قائمة .

٨ ـ رياح التغيير

على انه ، خلال ذلك ، كانت قوى جديدة محلية ودولية ، آخذة في التجمع

وكانت النتائج المباشرة لذلك استعادة مصر جزئياً لمكانتها في السودان وانهاء الادارة المحلية كفلسفة شائعة للحكم في البلد . وبعد عشر سنوات ادت هذه القوى عينها إلى قلب السياسة الجنوبية وكل ما كانت تمثله . وفي نهاية العقد التالي جلبت هذه القوى نهاية النظام الانكلو–مصري . اما بالنسبة إلى اول هذه التغييرات ، فان العلاقات بين مصر وبريطانيا لم تتخلص كلياً من صدمات سنة ١٩١٩ . ان التصريح البريطاني من طرف واحد لاستقلال مملكة مصر في سنة ١٩٢٢ لم يرض الوطنيين . لهذه الاسباب ، فان الاحتفاظ ببعض المواضيع (بما في ذلك السودان والدفاع عن مصر) الذي رافق التصريح قد شكّل رفضاً كاملا للاستقلال ، كما ان استثناء المصريين من السودان بعد سنة ١٩٢٤ كان تدبيراً مكروهاً على الصعيد الشعبي . وضاعفت الضائقة الاقتصادية عدم الاستقرار السياسي واسباب الشكوى في مصر إلى حد قضى على الجهود المبذولة لتسوية المسائل البارزة بين بريطانيا ومصر . الا ان الضائقة مهدت كذلك الطريق لقيام النازية والفاشية في اوروبا . وادى ذلك تدريجاً إلى اتجاه الحكومتين البريطانية والمصرية نحو السعي للتوصل إلى نوع من التسوية مقبول بينهما . وقد اصبح امر الاتفاق مطلبا مباشراً لكليهما بعد غزو الطليان للحبشة (وكان الطليان في ليبيا منذ ١٩١١) في سنة ١٩٣٥ وما تسبب ذلك من تهديد للمصالح البريطانية في افريقيا الشرقية من جهة وللمصالح المصرية في النيل من جهة ثانية ، وأدى إلى توقيع معاهدة تحالف بينهما على الاثر في ٢٦ آب ١٩٣٦ (١٦٨) .

اما امر السودان فقد عولج في المادة ١١ من الاتفاقية ، التي لم تمس مشكلة السيادة على البلد التي كانت على الدوام سبباً في المفاوضات الانكلو – مصرية . وقد اتفق كذلك على استمرار الادارة الحالية للسودان كسابق عهدها . على انه ضُمن النص ، بقصد استرضاء مصر بعض الشيء ، مادة تضمن الاحتفاظ بالقوات المصرية في السودان وعدم تقييد الهجرة المصرية اليه « الا لأسباب تتعلق بالأمن العام او الصحة العامة » ، وجاءت في النص فقرة اخرى تمنع تعيين اي شخص يحمل الجنسية المصرية او البريطانية في مراكز جديدة يتوافر لها سودانيون أكفاء الا بموافقة الحاكم العام . ونصت ملاحظة ملحقة بالاتفاقية على السماح لخبير اقتصادي مصري بالعمل في الخرطوم ، كما نصت على دعوة المفتش العام لمصلحة الري المصرية في السودان الى حضور مجلس الحاكم العام عندما تطرح على المجلس قضايا متصلة بدائرته .

من الواضح ان واحدة من مواد الاتفاقية هذه لم تكن ربحاً كافياً لمصر . الا انه في مثل هذه الظروف ، وخصوصاً بعد مذلة سنة ١٩٢٤ ، قوبلت

الاتفاقية في مصر بالترحاب على انها انتصار قومي كبير .

اما في السودان ، حيث جرى تتبع المفاوضات المؤدية إلى الاتفاقية « باهتمام شديد وببعض الحذر » (١٦٩) فقد ساد موقف آخر . ذلك بأن السودانيين لم تؤخذ مشورتهم في الاتفاقية ، وكانت الاشارة الرئيسة اليهم هي بصدد اتفاق بريطانيا ومصر على « ان الغرض الرئيس من ادارتهما في السودان يجب ان يستهدف خير السودانيين » . وقد استاء السودانيون كثيراً من ذلك نظراً إلى طابعه الابوي الرعائي وإلى شعورهم بوجوب استشارتهم في قضايا تخصهم . لقد كان هناك اختمار قومي اخذت معالمه في الظهور ، وكان توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ الانكلو – مصرية نقطة تحول في تطوره .

القسم الثاني

الطريق نحو الاستقلال

٤ . يقظة القومية السودانية

١ – المقاومة : المهدية وغير المهدية

وضع البروفسور ولفرد كانتول سميث في دراسته الممتازة « الاسلام في العالم الحديث » وصفاً رائعاً صادقاً في ادراكه شعور الضياع والفوضى الشديدة الذي يعانيه شعب مسلم اذا ما قضي عليه بأن يخضع لحكم اجنبي . وفي عملية استقصاء الاحساس النفساني الداخلي الذي يلي مثل هذه الكارثة يكون النظر الى الوضع الذي يسفر عنه ذلك الاستقصاء لا مجرد حالة ادت الى ضياع السيادة او الى تكبيل الكيان السياسي القومي بالسلاسل بل حالة شط فيها التاريخ ذاته عن طريق الصواب وانقلب حكم الكون رأساً على عقب (١) .

وفي هذا وصف صادق لشعور الشعب السوداني بعد معركة ام درمان الحاسمة . وكان ما عناه انصار المهدي باعتبارهم العمود الفقري لنظام الحكم الذي اندثر ، اشد كثيراً ، من دون ريب ، مما عاناه باقي الشعب الذي شعر بعضه بخيبة الامل او بالنفور من حكم الخليفة وكان بذلك مدفوعاً الى شعور يختلف عن شعور الانصار . لقد كان انصار المهدي ، كالوهابيين في الجزيرة العربية ، يأملون في ان يفتحوا العالم الاسلامي ومناطق اخرى (٢) ويعملوا لبعث الاسلام . غير ان هذه الامال اصيبت بصدمة قاسية في معركة توشكي سنة ١٨٨٩ التي تبعتها هزائم عديدة . اما الآن وقد سحقت المهدية في عقر دارها ، وهدمت قنابل الكفار ضريح المهدي ، فقد كانت النكبة اشد مما يمكن احتماله فحدثت سلسلة من الانتفاضات اليائسة غير انها كانت كلها مفتقرة الى حسن التنظيم ، سيئة التجهيز الى حد لا يترك مجالا للامل بالصمود امام الاسلحة والقوات المصرية والبريطانية المتفوقة عليها . وعلى الرغم من ذلك فإن انتفاضات المهديين استمرت في الوقوع على الاقل مرة كل عام لمدة تزيد على عشرين عاماً ازاء ما ادت اليه التجارب الاخيرة من إحباط عزائمهم من ناحية وبوحي ايمانهم بأنه بعد المهدي لا بد من ان يأتي النبي عيسى

لينقذ المؤمنين و« يملأ الأرض عدلا بعد ان ملئت جوراً » . ولم يكن ضعفهم المادي الذي يجعلهم دون كفاءة الحكم الجديد ، ليثبط عزم اولئك الرجال عن السعي لاحراز احدى الحسنيين : النصر أو الاستشهاد (٣) ، وقد كانت الحسنى الثانية عادة نصيبهم إما في ميدان القتال اوعلى اعواد المشانق. ولم تكن اشد الانتقاضات خطورة ، تلك التي قام بها عبد القادر ود حبوب في الجزيرة سنة ١٩٠٨ ، مستثناة مما تقدم ، وفوق ذلك فقد احرقت قرى مؤيديه (٤) .

كان رأي ونغيت في الموضوع (ويرجح انه كان في ذلك متأثراً برأي المفتش العام سلاطين باشا صديقه الشخصي) « انه يكون من الالطف في النهاية معاملة العصاة بقسوة » (٥) . وقد كتب الى غورست يقول : ان « مهما طال الموضوع او قصر فالمهدية في هذا البلد لم تمت فعلا . لقد كبتت ولكن لا يزال هناك الكثير من الحيوية فيها ولا تحتاج الا الى فرصة تعيدها الى الظهور ، كما انه ليس هنالك ما يدعو الى الدهشة عندما نذكر ان اكثر ابناء الجيل الحالي قد ولدوا ونشأوا على تلك العقيدة (٦) ... ويجمل لذالك بنا ألا نتراخى لحظة واحدة في الاحتياطات التي نتخذها ضد انتشار مثل تلك الحركات. والوسيلة الوحيدة للقيام بذلك ، مع مواردنا الضئيلة ، هي سحقها — من دون رحمة — وهي في مهدها » (٧) .

وفي هذه الاحوال ، لم يكن من المستغرب الا تنجح واحدة من هذه الانتقاضات وقد عومل الانصار باعتبارهم خطراً أكيداً على الأمن ، فمنع بيع «راتب» المهدي وتداوله (مختارات من قراءات يومية كانت ايضاً بمثابة بيان رسمي سياسي) ، ووضع نجله الذي ولد بعد وفاته ، عبد الرحمن ، تحت رقابة دقيقة . ومن اجل مواجهة الشكليات الاسلامية المألوفة — التي تمثلها « الطرق » الصوفية التي كان المهدي نفسه قد نشأ عليها — انشئت سنة ١٩٠١ هيئة رسمية مؤلفة من سبعة من العلماء . وفي تلك المناسبة كتب ونغيت الى كرومر يقول ان الطرق آخذة في الازدياد ، « غير انني آمل ان نتمكن بمساعدة مجلس العلماء من معالجتها بهدوء ولكن بحزم » (٨) . واذ كان كرومر ، كما قد رأينا (٩) ، على معرفة تامة بالعلاقة بين شعور الشعب الديني وبين مقاومته لنظام الحكم الجديد ، فقد اهتم بمنع التخريب من داخل المؤسسات الحكومية . وقد كتب الى ونغيت يقول : « ابلغني احدهم ان الكتب المدرسية التاريخية التي تدرس في المدارس كلها من النوع الذي يستحث الشعور الاسلامي ، فاذا كانت كذلك فمن الواجب ابدالها » (١٠) .

على ان أهم المؤسسات الحكومية ، والعضد الرئيس للنظام ، اي الجيش ، كان متبعاً ايضاً بروح مشابهة . فالكتائب السودانية في الجيش المصري كانت

قطعاً غير مهدية اذ كانت تابعة لطريقة منافسة بطبيعتها للمهدية ، وهي الختمية التي يتزعمها السيد علي الميرغني (١١) ، او غير تابعة لاي طريقة على الاطلاق ، لكنها كانت ايضاً ، وبنسب مختلفة ، تشعر بالامتعاض من الوجود البريطاني في السودان . وبات مع السنين اكثر وضوحاً ان المشاعر المعادية لبريطانيا بين غير المهديين او المعادين للمهدية كانت تترعرع وتنمو في تعاون وثيق مع ضباط وجنود مصريين او مع مدنيين مصريين في السودان . وكانت اول ظاهرة لهذه الروح التمرد الذي وقع في سنة ١٩٠٠ ولما يمض على الحكم الجديد سوى عام واحد . وكما قال كرومر لساليزبري : « انه لمن المستحيل الحصول على دليل مباشر عن منشأ التمرد ... لكن تسرب بالتدريج ما يكفي لتكوين فكرة صحيحة نوعاً ما عما حدث . ويبدو انه كان هنالك الكثير من الاستياء والحديث عن القيام بعمل مشترك منذ زمن طويل » (١٢) . وكان الاستياء ناتجاً الى حد كبير عن صرامة كيتشنر في فرض النظام وعن قسوته في معاملة الجنود . يضاف الى ذلك فيما يختص بالضباط والجنود المصريين ، الامتعاض من الاحتلال البريطاني لمصر والاتفاق الانكليزي — المصري الذي وقع اخيراً والذي وضع ادارة السودان في ايدي البريطانيين . وقد عبرت عن وجهة النظر المصرية في هذا الموضوع بوضوح ، وان لم يكن بالدقة المطلوبة ، جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطني المصري الذي يرئسه مصطفى كامل بقولها : « لقد اظهر الجنود والضباط المصريون شجاعة بطولية في اعادة احتلال السودان — كما اعترف بذلك الانكليز انفسهم . على انهم لم يلبثوا ان تعرضوا لأهانة عظيمة، اهانة لم يكن اي جيش آخر في العالم ليتوقعها لانهم رأوا العلم البريطاني يخفق فوق الخرطوم ... وقد شوهد ايضاً ان اتفاقاً قد عقد بين انكلترا ومصر من شأنه ان يجعل السودان ملكاً مشتركاً لكليهما ... وكان الاسف اعظم كثيراً عندما لوحظ بعد ذلك ان الحاكم العام كان انكليزياً وليس مصرياً » (١٣) .

تضاف الى ما تقدم اشاعة قالت ان هنالك تدابير يجري اتخاذها لارسال جنود سودانيين ومصريين الى الترنسفال لمحاربة البوير ، فتمردت الكتيبتان الحادية عشرة والرابعة عشرة في كانون الثاني سنة ١٩٠٠ ، واتخذ التمرد صورة خطيرة قبل ان تم في النهاية قمعه . وقد كتب كرومر عن ذلك يقول :

«لم تكن الفكرة قتل الضباط الانكليز — باستثناء ، ربما ، كيشنر — بل ابقاءهم محجوزين في ام درمان او ارسالهم الى القاهرة . وكان المفروض ان ينضم الجيش بكامله الى الحملة ، وان يتبع احد برنامجين: اما ان يبلغ الخديوي ان هناك ٢٠ الف جندي في تصرفه ينتظرون اوامره والا من دون انتظار التعبير عن

وجهة نظر الخديوي تزحف القوة كلها الى مصر » (١٤) .

هناك أوجه شبه جديرة بالملاحظة بين حركة التمرد في سنة ١٩٠٠ وبين تمرد سنة ١٩٢٤ ، فقد أوحى في كليهما الحلم برؤية وادي النيل مستقلا بزعامة مصر ، وخطط لكل منهما ضباط وجنود الجيشين المصري والسوداني العاملون معاً ، وكان مصير كل منهما الفشل . كذلك كانت ردود فعل حكومة السودان سنة ١٩٠٠ تشبه بصورة جديرة بالملاحظة ما اتخذ بعد ذلك بربع قرن من الزمن . مثال ذلك ان كتشنر بعد تمرد ١٩٠٠ ، اقترح تشكيل فرقة امبراطورية من وحدات سودانية محضة لتحل محل الكتائب المصرية الموجودة في السودان . وللاسباب ذاتها انشئت قوة الدفاع السودانية سنة ١٩٢٥ ، عقب انسحاب الوحدات المصرية من البلد . ولكن على الرغم من ان اقتراح كيتشنر جرت دراسته بصورة جادة في حينه فأنه لم يتم جلاء شامل للقوات المصرية بل تقرر وجوب خفض الجيش واحلال ضباط سودانيين محل عدد من الضباط المصريين (١٥) . ثم ان الرواتب جرت زيادتها مع الزمن ، وازيلت اسباب الشكاوى التي اعتبرت صحيحة ، كما ادركت بصورة تامة حاجة الحكم القائم الى الاحتفاظ بكتائب بريطانية في السودان . وبعد ذلك بسنين قليلة كتب ونغيت الى غورست يقول : « لدي دليل كاف على ان الروح القومية قد اصبحت لها جذور عميقة في الجيش وان كان العسكريون حتى الآن ، في ما عدا الاهتمام الشديد بالقضايا الشخصية المتعلقة بالراتب والعلاوات ومعاشات التقاعد، لم يفعلوا شيئاً يدعوا الى الانحاء باللائمة عليهم » (١٦) . لذلك لم يكن في مثل هذه الظروف ما يدعو الى الدهشة من انه ، باستثناء الانتفاضة المهدية التي قام بها ود حبوب في سنة ١٩٠٨ (والتي سحقها بصورة ظاهرة جنود سودانيون وكذلك بريطانيون ومصريون) ، لم يقع نزاع مسلح خطير حتى سنة ١٩٢٤ .

على ان الشؤون السياسية استمرت في استرعاء اهتمام فئات المفكرين والمستنيرين من السكان . ومع ان البلد قد تخلص تدريجاً من الخراب الذي اصابه في اثناء الايام الأخيرة من حكم الخليفة ونتيجة الفتح والتهدئة ، فقد بدأ عدد المهتمين بالقضايا الوطنية يتزايد واخذت روح القومية تنشر تدريجاً (١٧) . ثم ان التحسن الاقتصادي وتحسن احوال المعيشة ساعدا في نمو الوعي القومي وخصوصاً بعد ان حولت دلتا « القاش » واراضي الجزيرة واجزاء اخرى من البلد الى مناطق لزراعة القطن على نطاق واسع يكفي لتلبية حاجات لانكستر ويمكّن الحكومة السودانية من الاستمرار بعد وقف الاعانة المصرية في سنة ١٩١٣ . غير ان التوسع التدريجي في التعليم والمدارس العصرية ، وان كان موجهاً بدقة لأغراض ادارية بحتة (١٨) ، الا انه ربما كان اهم عامل في تطور هذه العملية . يضاف الى هذا ان نفوذ مصر استمر عن

طريق صحفها ونشراتها العربية وعن طريق موظفيها العاملين في السودان والتجار السودانيين والطلبة (وخصوصاً طلبة الازهر) والزوار في مصر ، وفوق ذلك كله عن طريق امثولة الحركة القومية المصرية .

٢ ـ تأثير الحرب العالمية الأولى

كانت الحرب العالمية الاولى نقطة تحول في نمو القومية السودانية ، فقد حفزت جيل الشباب الذين كانوا قد تخرجوا في المدارس الحكومية واحرزوا فكرة معينة عن اساليب الادارة العصرية بالعمل في مكاتب الحكومة . كما ان نشوب الثورة العربية في سنة ١٩١٦ اثار اهتمامهم ، غير ان الحافز الاكبر ربما كان ذلك الذي نتج عن النقاط الاربع عشرة التي اعلنها الرئيس ولسون والتي كان يدور بحثها على نطاق واسع في الصحف المصرية . وفي سنة ١٩١٨ افتتح المتخرجون (طلبة كلية غوردون السابقون) نادي المتخرجين في ام درمان . وفي خطاب الافتتاح الذي القاه في تلك المناسبة المستر سيمسون نائب مدير المعارف واول رئيس للنادي المذكور ، قال ان النادي سيمثل دوراً ملهماً في مستقبل تطور البلد .

ثم ان نشوب الحرب كان ايضاً نقطة تحول بالنسبة الى زعماء « الطرق » وخصوصاً الانصار (١٩) . وكان السيد علي الميرغني ، حتى ذلك الحين ، الزعيم الديني العظيم الوحيد الذي وضعت فيه الحكومة ثقتها ، في حين ان السيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي (٢٠) كانا دائماً موضع الشبهة وكانا يعرفان ذلك تمام المعرفة (٢١) . غير ان الحرب وضعت الانصار والسيد عبد الرحمن في وضع آخر وقد كان العامل الرئيس الذي ادى الى هذا التبديل اعلان تركيا الحرب على بريطانيا والحلفاء ، ومحاولاتها التي تلت ذلك لاقناع علي دينار ، سلطان دارفور ، بمهاجمة حكومة السودان البريطانية مع اقتراح مماثل لذلك بأن يهاجم السنوسي مصر من ليبيا في الوقت ذاته . وان القلق الذي ساور الحكومة من الاثر الذي يحتمل ان تتركه في السودان دعوة تركيا لمسلمي العالم الى ان يثوروا على مضطهديهم الكفار ، ظهر جلياً في خطاب القاه الحاكم العام على « مشايخ الدين » (٢٢) ورجال التعليم والمعرفة « الذين دعوا الى السرايا بصورة خاصة» ، وقال ونغيت فيه للأعيان المجتمعين : « ليشهد الله على ما اقوله ، اننا لم نتدخل قط او نعترض اي رجل في ممارسة شعائره الدينية . لقد جعلنا الاماكن المقدسة قيد رحلة ايام قليلة من الخرطوم ، وقدمنا اعانات الى رجال الدين وساعدناهم ... ولم يكن لدى بريطانيا شيء سوى حسن النية والصداقة نحو المسلمين في العالم. وهي ليست على

خصام مع الاسلام او مع زعمائه الروحيين ،ولم تدخل بلادي الحرب بقصد اكتساب اراض على حساب اي دولة مسلمة — ان نقمتها موجهة ضد الالمان وحلفائهم الاتراك . ان حكومة تركيا الفتاة لم تسقط السلطان عبد الحميد فقط ، ولم تخلق — بادارتها السيئة المتهورة — الاستياء بين الشعوب غير التركية في الامبراطورية العثمانية ، بل تصرفت ايضاً كما يتصرف المقامر المفلس بالمجازفة بآخر قطعة من النقود لديه ، وذلك بدخولها في الحرب ضد بريطانيا الدولة التي كانت دوماً بتصرفاتها وبعواطف شعبها صديقة مخلصة متعاطفة مع المسلمين والاسلام . وانتم في السودان وقد خبرتم مرارة شرور الحكم التركي ، باستطاعتكم ان تحكموا على ذلك اكثر من تلك الشعوب التي كان من حسن حظها انها لم تكن ابداً تحت حكم الامبراطورية التركية . ولكن باستطاعتكم ان تشعروا — وصدقوني انني اشعر معكم صادقاً في هذا الموضوع — بحزن حقيقي على قيام هذه الحرب . انكم قد تشعرون ، وقد يشعر البعض منكم ، بأن نتيجة هذه الحرب قد يكون لها على نحو ما اثر في وضع المحمديين في انحاء اخرى من العالم ، غير انني اؤكد لكم امام الله ان مخاوفكم لا اساس لها ، وانه في الامبراطورية البريطانية لن يطرأ اي تبدل على وضع اي فرد من المحمديين ، وان اي امتياز ممنوح للاسلام لن يلغى او يبطل العمل به » . ثم ختم الحاكم العام خطابه مناشداً الحاضرين ان يوجهوا النصائح الحكيمة الى الشعب وبذلك ينقذون اتباعهم من ان تضللهم الاقوال الطائشة المجردة من المسؤولية : « لأن الأغبياء هنا في السودان كما في اماكن اخرى من العالم ، يصغون لأقوال الحكماء ، والجهلة لأقوال العلماء والعامة لأصحاب الحكمة والمتعلمين » (٢٣). واضح ان الحكومة كانت شديدة القلق على الحالة ، وانها كانت تبذل ما في جهدها لتكسب تأييد — او على الأقل حياد — السكان المسلمين عن طريق زعمائهم . لذلك كان النظر في هذه الظروف يتجه ، بطبيعة الحال ، الى السيد عبد الرحمن والى الانصار بعين العطف . ذلك بأن المهديين كانوا الاعداء التقليديين لا للاتراك فحسب بل للمصريين ايضاً . وهم ، في نظر الانصار المتصلبين في تمسكهم بتقاليدهم الدينية ، يتصفون بالميوعة والفساد ، كما كانوا يرون انهم مسؤولون عن تأخر الاسلام في الازمنة الاخيرة وعن الشرور والمظالم الكثيرة في معاملة رعاياهم السودانيين في اثناء حكم محمد علي واسماعيل التركي — المصري . يضاف الى هذا ان المصريين كانوا المذنبين بجلبهم البريطانيين الى السودان والقضاء على حكم المهدي فيه آملين ان يعيدوا يوماً ما سيطرتهم على البلد . صحيح ان البريطانيين كفرة ، وقد ارتكبوا جرائم يعجز اللسان عن وصفها (٢٤)، ولكن كان هناك شعور بان لا مناص لهم من مغادرة البلد يوماً ما ، او ربما

ارغامهم على مغادرته. غير ان التخلص من المصريين ، ولو لم يكن هناك من سبب سوى قرب بلدهم من السودان ، اكثر صعوبة اذا ما استتب لهم المقام . لذلك فإن التحالف الانتهازي مع السلطات البريطانية التي هي على كل حال مسيطرة على السودان ومصر يعتبر في الوقت الحاضر مقبولا من وجهة نظر المهديين .

وقد تم التوصل الى عقد اتفاق سمح بمقتضاه للسيد عبد الرحمن — بغية التمكن من مكافحة الدعاوة الاسلامية التي كانت تبثها دول المحور — أول مرة بزيارة جزيرة ابا والعيش فيها ، وهي المكان الذي بدأت منه ثورة والده ، وكانت تعتبر بصورة عامة مهد المهدية ، كما سمح له بأن يوطد مركزه ومركز اتباعه بالعمل في زراعة القطن على نطاق واسع . وهكذا فان القيود الصارمة التي كانت قد فرضت حتى الآن على الانصار بمنتهى القسوة قد خفضت تدريجاً ، وبدت الامور في نظرهم عموماً اكثر بهجة بعد اختفاء سلاطين باشا ، المفتش العام ، عن المسرح . وعند حلول سنة ١٩١٦ جاء في تقرير وضعته ادارة الاستخبارات ان السيد عبد الرحمن قد اخذ « يكتسب نفوذاً كبيراً لدى الشعب ، وانه يعتبر في نظر الكثيرين خليفة والده ». لذلك كان من الضروري فرض رقابة يومية عليه (٢٥). كذلك رُئي من الضروري مراقبة لا ابن المهدي فحسب بل الزعماء الآخرين جميعاً سواء اكانوا زعماء قبائل ام زعماء دينيين — حتى في اعقاب الثورة المصرية حين كانت الحاجة الى تاييدهم اشد ما تكون . وفي ما يلي ما ورد في تقرير آخر لادارة الاستخبارات :

« ان طول الحبل الذي يمكن ان يسمح به للشيوخ الدينيين وشيوخ القبائل يجب ان يحدد مع المراعاة الواجبة لجهل الشعب الذي يرغبون في نشر نفوذهم بينه ، وقابليته للاشتعال ، والوسائل التي في تصرف الحكومة لمعالجة ما يمكن ان يحدث من الاخلال بالقانون والنظام مما يجوز توقعه مع تطور العملية . وانه لمن الصعب تعيين الحد الوسط . والقمع الذي يكون في غير محله ولو اعتبر توسعاً مشروعاً لسلطة الشيوخ الدينيين والزمنيين يمكن ان تكون حصيلته الوحيدة اغضابهم . كما ان ترك الحبل على غاربه قد يؤدي الى متاعب خطيرة . اما نتيجة اضفاء المرء على نفسه اهمية مبالغاً فيها فيغريه ذلك بمحاولة التخلص من الرقابة الى حد غير مسموح به ، او لان (وهذه هي الصعوبة الارجح وقوعها) دوافعه غير الضاره في حد ذاتها قد يسيء وكلاؤه عرضها ويسيء أتباعه تفسيرها » (٢٦) .

ضمن مثل هذه الحدود التي قد ترغب الحكومة في فرضها ، كان سيسمح للاسياد ومشايخ القبائل ولغيرهم من ارباب النفوذ بالحرية الكاملة في التصرف ، وحيث يحدث ان تتفق وجهات نظرهم مع وجهات نظر الحكومة على الادارة ان تشجعهم او تؤيدهم بقوة . لقد كان النجاح الاول المهم لهذه السياسة هو

تحييد شعور السكان الاسلامي في اثناء الحرب ، باستثناء فترة قصيرة في دارفور التي ضمت في النهاية الى السودان سنة ١٩١٦ ، « ولم يحدث نشوب القتال فعلا مع تركيا اي هياج . وقد وردت رسائل من جميع انحاء البلد يؤكد فيها الشعب ولاءه للحكومة وثقته بها» (٢٧) . ان تأثير الجامعة الاسلامية القليل في اثناء الحرب صارت له اهمية اكثر ، كما كتب ستاك بارتياح ظاهر ، « لأن النتيجة البارزة التي اسفرت عنها الحرب في البلاد المجاورة للسودان كانت تأسيس مملكة عربية عبر البحر الاحمر تماماً ... وهذه الحركة لم تثر في السودان سوى اهتمام ودي على الرغم من الجهود الجلية التي بذلها الملك حسين شخصياً لاكتساب عطف العرب هنا » (٢٨) .

وفي الفترة التي تلت نهاية الحرب مباشرة كانت أهم المسائل التي واجهت الحكومة السودانية كيف تنفذ سياستها (٢٩) الرامية الى فصل البلد عن مصر واظهار ذلك في الوقت ذاته لمصر وللعالم بأنه قد جرى وفقاً لرغبة الشعب السوداني. لذلك يمكن الافتراض أن التشجيع الرسمي لم يتأخر تقديمه عندما عبر الزعماء الدينيون الثلاثة في محادثات غير رسمية: «عن رغبة اكيدة في ان تتخذ الحكومة خطاً اقوى من الخط المعتمد حالياً (شباط ١٩١٩) لتأكيد حقيقة كون السودان ضمن الامبراطورية البريطانية وان مستقبله هو مع السيطرة البريطانية (وخصوصاً عندما) تكلم السيد علي الميرغني بصورة خاصة عن طموحه الى ان يرى الشعب السوداني ينمو تحت نفوذ بريطانيا العظمى ويصبح شعبا موحداً له قوانينه وعاداته وحكومته الخاصة القادرة على الحكم والقتال في سبيل كيانه » (٣٠) . ذلك بأن حاكم السودان العام تلقى بعد اسابيع قليلة الكتاب التالي : « نرجو ان تنقلوا الى سعادة المندوب السامي في مصر والى حكومة صاحب الجلالة الملك في لندن ما يلي : نقرأ يومياً الأنباء الواردة في الصحف المصرية عن التظاهرات التي جرت في مصر ضد السلطات البريطانية هناك ، وعن مطالبة المصريين الاحتلال البريطاني بمغادرة وادي النيل . وقد كنا دائماً واثقين بأنه بالمشورة الحكيمة التي يسديها الموظفون البريطانيون في مصر والموظفون المصريون سوف تتم تسوية كل شيء بصورة مرضية . ولكي لايتصل شيء بمسامع السلطات البريطانية في مصر وفي لندن من شأنه حملها على الاعتقاد اننا هنا متفقون مع الحركة القائمة الآن في مصر ، فنحن الموقعين أدناه ، بالاصالة عن انفسنا وبالنيابة عن جميع سكان السودان قد بادرنا الى الاعراب للحكومة البريطانية عما يلي :

اولا — اننا شاكرون جداً كل ما فعله الموظفون البريطانيون في السودان لخير السودان مما قد ادى الى تقدم البلد ورقيه .

ثانياً — ان ولاءنا واخلاصنا العظيمين للحكومة البريطانية لا يمكن تغييرهما.

ثالثاً — تأكيدنا الخالص والتام على انه لا يد لنا في الحركة القائمة الان في مصر أو علاقة لنا بها ، وعلى ان الحركة لا تتفق مع رغائبنا .

التواقيع :

السيد علي الميرغني .

السيد عبد الرحمن المهدي .

الطيب هاشم مفتي السودان .

ابو القاسم احمد هاشم (رئيس مجلس العلماء) .

اسماعيل الازهري (القاضي الاكبر ، دارفور) .

السيد ميرغني السيد المكي (رئيس الطريقة الاسماعيلية في السودان) .

ام درمان ، ٢٣—٤—١٩١٩ » (٣١) .

وارسل الشريف يوسف الهندي رسالة مماثلة لهذه في ٢١ نيسان (٣٢) . وفي الوقت ذاته تم الاتفاق على ارسال وفد من وجوه السودانيين يضم شيوخ القبائل وموظفي الحكومة وكذلك زعماء الطرق الدينية (٣٣) الى انكلترا ليرفع رسمياً التهاني الى الملك بتوقيع الصلح . وقد وصل هذا الوفد برئاسة الميرغني الى لندن في تموز ١٩١٩ واستقبله الملك . وكانت قمة هذه المناسبة التاريخية ، كما بدت في نظر ونغيت ، ان قدم السيد عبد الرحمن المهدي « سيف النصر » الذي كان لوالده هدية الى الملك جورج الخامس « كرمز اكيد لصدق ولائي وخضوعي لعرشكم الرفيع » (٣٤) . وقد شعر ونغيت بأن هذا « كان مبرراً صادقاً وتقديراً عظيم الشأن لطريقتنا في حكم السودان » (٣٥). غير ان اهم عمل تم في تلك المناسبة كان من دون ريب ، موافقة صاحب الجلالة الملك وكبار رجال الحكومة الرسميين على السياسة التي جرى العمل بها منذ اعادة فتح السودان في عام ١٨٩٨ — ١٨٩٩ ، وهي الا يسمح لمصر ابداً بأن تحكم البلد مرة اخرى (٣٦) . وقد كان هذا هو الاساس المتفق عليه بين السياسة البريطانية في وادي النيل بعد الثورة المصرية وبين مصالح السودان كما تصورها اعضاء الوفد . انه ، كما قال ونغيت مختتماً حديثه ، «حجر الاساس الذي قام عليه مركزنا في السودان . غير ان دقة الوضع الناتج عن اعلان كرومر — بطرس في كانون الثاني ١٨٩٩ والذي قضى بانشاء سيطرة مشتركة انكليزية — مصرية ورفع علمي البلدين على السودان أقتضت أشد الحذر » (٣٧) .

قبل خمسة اشهر من سفر الوفد الى بريطانيا كان السيدان ومعهما الشريف يوسف الهندي قد طلبوا من الحاكم العام ان يسمح لهم بأن « ينشروا بين اتباعهم وعاً من الدعاوة التي تعمل لتشجيع الولاء والتعاون مع الفكرة الامبريالية البريطانية ؛والتوصل في النهاية الى زرع روح الوحدة القومية بين السودانيين » . غير ان الاذن

لم يمنح في ذلك الوقت . وكان بعض السبب في ذلك خطة الحذر التي تتبعها الحكومة ازاء اي زيادة في قوة زعماء الطرق الرئيسة ونفوذهم. غير ان السبب الحقيقي هو ان الحكومة حتى ذلك الحين كانت ترى ان منح الاذن للعمل في نشر دعاوة فعالة في سبيل سياسة قومية للسودان لم يكن مرغوباً فيه ... «اذ انه لا يتفق مع روح اداوتنا ولا يكون منصفاً للمصريين الذين لا بد ان ينسبوا عملنا الى الرغبة في الكيد لهم ونسف نفوذهم. ثم اذا كان الشعور القومي ينمو فليتم ذلك بصورة طبيعية أما تعهده بطريق الدعاوة فسيكون خطوة زائفة » (٣٨) .

بعد اسبوعين من تقدم الزعماء الدينيين بطلبهم المار ذكره نشبت الثورة المصرية فانعكس بذلك منطق الحكومة السودانية في صدد القومية السودانية (٣٩) . وكانت زيارة وفد كبار الوجهاء السودانيين للندن في شهر تموز نتيجة مباشرة لهذا الانعكاس في السياسة . وقد ادت الزيارة بدورها إلى انشاء تفاهم وعلاقات اكثر وثوقاً بين الاسياد والحكومة البريطانية . على ان هذا التحالف غير المقدس بين بريطانيا والمندوبين قد أصبح كما توقع الحاكم العام هدفاً لهجوم وانتقاد عنيفين من قبل الوطنيين المصريين ، وارتفعت موجة الشتائم الساخطة إلى ذروة عالية بصورة واضحة بعد عودة الوفد إلى السودان (٤٠) . وفي سبيل الرد على هذه الهجمات ، وفي سبيل ما هو اهم من ذلك ، الا وهو الدعاوة لقضية الهوية السودانية المنفصلة ، سمح للزعماء الدينيين الثلاثة باصدار اول جريدة سياسية في تاريخ السودان ، وهي جريدة « حضارة السودان » (او « الحضارة » على سبيل الاختصار) التي اسسها كجريدة ادبية السيد محمد الخليفة الشريف ، ابن اخ السيد عبد الرحمن المهدي في سنة ١٩١٩ . على انه اعلن في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٠ ان « الحضارة » قد صارت جريدة سياسية يملكها ويديرها بالاشتراك السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي (٤١) . ثم ان محرر «الحضارة» السيد محمد الخليفة شريف (وهو واحد من اقدر الكتاب والخطباء في عصره) شرع في نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان عام هو « القضية السودانية » وقد كان موضوع تلك المقالات ان مصر والسودان هما في الحقيقة بلدان شقيقان تربطهما روابط كثيرة ، غير ان لكل منهما حقوقاً ومصالح معينة ينبغي احترامها وصيانتها بصرف النظر عن الاعتبارات العاطفية . ان السودانيين في الوقت الحاضر ، غير قادرين على ان يحكموا انفسهم ، وهم بحاجة إلى مساعدة خارجية . وقد كان بالامكان تقديم هذه المساعدة ، بصورة ما ، من قبل نظام الحكم الثنائي الموجود حالياً . غير ان «الحكم الثنائي» ، كان تدبيراً شاذاً مرهقاً ، وكان مسيئاً للسودانيين ايضاً لانه يجعلهم شبه « عظمة »

تتنازعها قوتان متناقضتان . لذلك ينبغي ان ينهى هذا الحكم الثنائي ، وان تحكم البلد بدلا منه دولة واحدة . لا ريب في ان مصر واحدة من اكثر بلاد الشرق تقدماً ولكنها ما زالت بعيدة عن ان تكون قادرة على حكم ذاتها ، ناهيك عن حكم السودان او مساعدة شعبه . « وهكذا لم يبق امامنا سوى الانكليز . ولا ينكر أنهم اكثر قدرة وكفاءة من جميع الدول الاستعمارية » ، لذلك ينبغي ان يكونوا الأوصياء على السودان . ومتى تعلم السودانيون ادارة شؤونهم ادارة صحيحة فان حاجتهم إلى الارشاد تبطل وعندئذ يصير السودان للسودانيين . وهذه الحجة ذاتها استعملها كل من السيد علي الميرغني ، والسيد عبد الرحمن المهدي ، والشريف يوسف الهندي ، والشيخ الطيب هاشم ، والشيخ اسماعيل الازهري ، والشيخ ابو القاسم احمد هاشم (٤٢) .

٣ — ثورة ١٩٢٤

كان شعار « السودان للسودانيين » قد صار اليوم ، بطبيعة الحال ، قضية مسلّماً بها . ولكن في سنة ١٩٢٠ (وطوال الخمس والثلاثين سنة التي تلت ذلك تقريباً) كان هذا الشعار موضوع جدل حاد سواء في مصر حيث ساد شعور قوي بان السودان جزء غير قابل للانفصال عن مصر او في السودان ذاته . وفيما يختص بالسودانيين كان هناك سببان رئيسان للشك والجدل . اولهما ان اكثرية المتخرجين (في كلية غوردون وفي الكلية الحربية) كانوا مقتنعين بأن « السودان للسودانيين » لم يكن شعاراً قومياً صحيحاً ولكنه شعار اوحى به البريطانيون بقصد ابعاد المصريين عن السودان وترك بريطانيا مطلقة اليد في ادارته على نحو يتفق مع غاياتها الخاصة . وان مجرد سماح حكومة السودان بالدعاوة لهذا الشعار ، في حين انها كانت تقمع ، او على الأقل ، تعارض انتشار الدعاوة لوجهة النظر المعاكسة ، كان في حد ذاته كافياً لاستنكار ذلك الشعار في نظر اكثرية القطاعات المستنيرة من السكان الذين كان الشك في كل شيء رسمي تحبذه الحكومة بالنسبة إلى بعضهم ، مبدأ أساسياً من مبادىء التفكير القومي السليم (٤٣) .

اما السبب الثاني لمعارضة اكثرية المتخرجين فقد كان شعورهم بان الاستقلال ، حتى إذا كان مرغوباً فيه باخلاص من قبل الداعين اليه ، لا يمكن تحقيقه الا بتحالف السودان مع مصر التي هي ليست مجرد جارة مسلمة ذات لسان عربي فحسب بل هي ايضاً بلد يعاني ما يعانيه سواه من الحكم الاجنبي على ايدي

الاستعمار البريطاني . وكانوا يقولون انه متى تم طرد العدو المشترك فان مصر – التي لم تكن سوى شريك اسمي في الحكم – يمكن بسهولة اقناعها بترك السودان للسودانيين (٤٤) . وبناء على ذلك فان الدعاوة العلنية التي كانت تقوم بها جريدة « الحضارة » للتعاون مع فكرة الامبريالية البريطانية بقصد التوصل في النهاية إلى زرع روح الوحدة القومية في ما بين السودانيين (٤٥) ، قد قوبلت بدعاوة سرية ، ولكن صادقة العزيمة ، في سبيل « وحدة وادي النيل » . في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، مثلا ، ارسل « ناصح صادق » رسالة مشهورة إلى مئات العناوين في جميع انحاء السودان. وتلك الرسالة التي ارسل ستاك ترجمة لها ، ضعيفة نوعاً ، إلى اللورد اللنبي في مصر ، وارسلت من هناك إلى بريطانيا حيث وزعت على اعضاء الوزارة ، هي مثل صحيح للشعور المؤيد للمصريين المضاد للبريطانيين الذي كان سائداً في ذلك العهد . وهذا هو نصها :

« واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا .

«ان هدف هذه السياسة (البريطانية) خلق انقسامات بين مختلف القبائل لاكتساب مساعدة الواحدة ضد الاخرى ... وهي تهدف ايضاً إلى خلق انقسامات بين كبار رجال الدين المعروفين . حيناً تقرب احدهم اليها وتبعد الآخرين ، واحياناً تؤيد بالمال واحداً منهم وتسجن آخر . إنهم (الانكليز) قد جردوكم من اراضيكم التي تملكونها بحقوق قانونية والتي آلت اليكم من آبائكم واجدادكم ، بغية إعطائها إلى الشركات الانكليزية لتنتفع بها (٤٦) . وهم يحرمونكم حريتكم وحقوقكم ويرغمونكم على بيع محصولاتكم من شركاتهم الانكليزية بأدنى الاسعار . لقد استعبدوا الكبار والصغار، وسدوا طريق التقدم والتعلم ، فلو كانت الحكومة ، محمدية ، لما نفذت بالقوة انظمة ضد الشريعة المحمدية . انظروا إلى مدارسهم في الخرطوم وفي أم درمان حيث يرغم الطلبة على حضور التبشير بالانجيل . ثم ان الحكومة آخذة ايضاً في ادخال المسيحية إلى جميع انحاء السودان الجنوبي . اي براهين تريدون عن معاهدهم السيئة اكثر من ان في الخرطوم ذاتها ست كنائس وجامعاً اسلامياً واحداً فقط وهو الذي لم يتم بناؤه بعد طوال عشرين سنة . والآن ، قد بدأوا بسياسة جديدة لخلق انقسامات بيننا وبينهم (اخواننا المصريين) . وفي سبيل تنفيذ هذه السياسة اصدروا جريدة اسمها « الحضارة » لتخدمهم في تحقيق اهدافهم الظاهرة جلياً للجميع . على ان الذي نأسف عليه اسفاً عميقاً في هذا الصدد هو استعمالهم اسماء ثلاثة من الزعماء الدينيين المحترمين في جميع انحاء البلاد ، والله يعلم ان سياسة الجريدة قد فرضت عليهم بالقوة ، غير انهم مرغمون على السكوت بسبب الحكم العسكري السائد

في السودان . ايها الإخوة ، ان الانكليز قد تبنوا منذ زمن طويل سياسة التفرقة بين المحمديين والاقباط في مصر ، ناشرين الدسائس المستمرة وجالبين التعاسة إلى الفريقين . على انه متى عرف الفريقان ذلك واتحدا معاً ، فانهما يتوصلان إلى تحقيق غايتهما والله هو المعين . ضعوا هذا نصب أعينكم : اتحدوا مع اخوانكم المصريين واعملوا من اجل استقلالكم ... ان اخوانكم المصريين يعملون الآن من اجل انفسهم ومن أجلكم . فاذا توصلوا إلى تحقيق اهدافهم كنتم على المستوى ذاته مثلهم . لا تدعوا البريطانيين يستعبدونكم إلى الابد ، كما فعلوا في مستعمراتهم الاخرى التي لا تستطيع ان تجد طريقاً إلى الخلاص . انكم لا تزالون خارج الشبكة ، لذلك لا تسقطوا فيها . اعتبروا مما حدث في بلاد اخرى مثل كندا واوستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا وسواها ، وانظروا كيف ان السكان الاصليين قد حاق بهم الفناء وحل محلهم المستعمرون الانكليز . انهضوا وطالبوا باستقلال مصر والسودان والله تعالى اسأل أن يمنحنا النصر من اجل الدين والاسلام »(٤٧) .

هربت إلى مصر مقالات مجهولة المصدر تعبر عن آراء ومشاعر مشابهة لهذه ، فنشرتها الصحف اليومية . وأسست في سنة ١٩٢١ رابطات وجمعيات متنوعة في بلدان السودان الرئيسة . وقد استعملت ، إلى حد ما ، جميع وسائل الجمعيات السرية : تألفت فرق خماسية ، كل عضو يرئس خمسة تابعين له ، وكل فرقة تعرف نفسها وتجهل الفرق الاخرى كما لا تعرفها تلك الفرق . وهكذا فان الجمعيات كلها منظمة بصورة تسمح بحلول فرقة محل أخرى في حالة الاعتقال (٤٨) . وقد كانت «عصبة الاتحاد السوداني» أقوى تلك الفرق نفوذاً . تألفت سنة ١٩٢٢ ، و ركزت على معلمي المدارس القروية فساهمت بقدر كبير في منظمة المعارضة وخصوصاً بين الشباب ، كذلك استطاع نقّاد الحكم ، بسرعة توسيع دائرة اتصالاتهم ، أن ينشروا الدعاوة المعادية في طول البلد وعرضه(٤٩). فمثلا كانوا يقولون للموظف إنه يستحق راتباً أكبر ومستقبلاً أفضل ، وللتاجر ان فرض ضريبة التجار غير عادلة ، وكانوا يتهمون الانكليز بسلب الفلاحين من أجل ثراء شركاتهم . وقد بلغ الوضع نقطة تحول في شهر أيار ١٩٢٢ حين أرسل علي عبد اللطيف (وهو ضابط سوداني سابق اصله من قبيلة « الدنكا » طرد من الجيش بعد اصطدام شخصي مع ضابط انكليزي شعر بأنه عامله بغطرسة) رسالة عنوانها « مطالب الأمة السودانية » إلى محرر « الحضارة » طالباً نشرها في الجريدة . وقد رأى السيد محمد الخليفة شريف (الذي كان محترماً كثيراً من خصومه الذين كانوا يؤمنون باخلاصه على الرغم

من خطته في التمسك بسياسة السودان للسودانيين) (٥٠) ، ان المقال جيد جداً لكنه شعر بأن الوقت لم يحن بعد لنشره (٥١). وبعد ذلك بايام قليلة اعتقل هو وعلي عبد اللطيف معاً . وبعد محاكمة قصيرة اطلق سراح محرر « الحضارة » غير ان علي عبد اللطيف حكم عليه بالسجن سنة واحدة . وانه لمن المهم ان نلاحظ انه بناء على قول مدير الاستخبارات « لم تكن الوثيقة التي ادين من اجل كتابتها تحوي كلمة واحدة لمصلحة مصر ، بل دعت إلى قيام حكومة سودانية مؤلفة من سودانيين ووضع نهاية للحكم الاجنبي . ومن اجل هذا ، وبالنظر إلى أسلوبها الملتهب اعتبرت الوثيقة قابلة للمحاكمة » (٥٢) .

وعند خروج علي عبد اللطيف من السجن في العام التالي نودي به عموماً ، كما هو منتظر ، بطلا وطنياً ، وأصبح الزعيم المعترف به لمعارضة حكومة السودان البريطانية . ثم ان تجربته الأخيرة اقنعته بضرورة اقامة علاقات بمصر اكثر وثوقاً ، وأدى به ذلك في النهاية إلى ان يؤلف ، بتعاون وثيق مع الضباط والموظفين المصريين العاملين في السودان ، منظمة مماثلة من بعض الوجوه لعصبة الاتحاد السوداني ولكنها تمتاز عليها كثيراً بصفاتها النضالية . وقد اطلق على تلك المنظمة الجديدة اسم « عصبة العلم الابيض » (٥٢) ، واحتفل رسمياً بتشكيلها في ٢٠ ايار ١٩٢٤ .

وقبل الاحتفال باعلان قيام « عصبة العلم الابيض » بأربعة أيام ارسلت اللجنة المركزية المؤلفة من علي عبد اللطيف ومن مدير مكتب بريد اسمه حسن شريف واثنين من كتلة البريد هما صالح عبد القادر وحسن صالح وكاتب سابق في مصلحة البريد اسمه عبد حج الأمين برقية إلى الحاكم العام محتجة فيها على عدم دعوة الشعب السوداني الذي تتكلم باسمه اللجنة إلى المفاوضات الانكليزية ـ المصرية المقبلة التي ستبحث في اثنائها قضية السودان التي كان قد اعلن في سنة ١٩٢٢ انها موضوع خاص . وفي الوقت ذاته كانت حكومة السودان قد طلبت عن طريق حكام المناطق من بعض كبار الوطنيين في الاقاليم ... ان يعبروا عن رغباتهم . فنتج عن هذه الاشارة توجيه عدد من الرسائل إلى الحاكم العام يعلن فيها موقعوها رغبتهم ورغبة الذين يمثلونهم في البقاء تحت الوصاية البريطانية إلى ان يجيء الوقت الذي يصيرون فيه قادرين على حكم انفسهم . ورداً على هذه الحركة قام فريق من ضباط الجيش المدنيين السودانيين الذين هم من اعضاء عصبة الاتحاد السوداني وعصبة العلم الابيض بالطواف في الاقاليم ملحين على كل افراد الشعب ألا يعبروا عن رغبة قلبية في حكم بريطاني محض او ، خيراً من ذلك ، ان يؤيدوا بكل قوة حركة وحدة وادي النيل واستقلاله .

وكانت حججهم بصورة رئيسة ان الانكليز والمصريين عملوا بصفة مراقبين بعضهم على بعض وان فكرة « السودان للسودانيين » تستفيد من استمرار الحكم الثنائي اكثر مما تستفيد من حكم مفرد يتولاه احد الفريقين . ولم تكن نشاطاتهم من دون تأثير في لهجة بعض الرسائل التي وجهت في ما بعد إلى الحاكم العام وادت إلى روايات كثر ترددها في مصر والسودان في صدد الاساليب التي زعم انها استخدمت للحث على اصدار التصريحات المؤيدة لبريطانيا مما كان له اثر كبير ، ولا بد من الاعتراف بذلك ، في الاقلال كثيراً من مفعول تلك التصريحات (٥٣) .

يضاف إلى ما تقدم ان اعضاء من عصبة العلم الابيض ، بينهم محمد المهدي نجل الخليفة عبدالله ، قاموا بجمع عرائض يعلن موقعوها الولاء لمصر . ثم ان محمد المهدي وزميلا آخر له توجها بصفة وفد سوداني إلى مصر حيث كانا يقصدان الاجتماع الى زعماء حزب الوفد المصري ليقدما لهم عرائض الولاء لمصر التي كانت قد جمعت في السودان ، غير انهما اعتقلا في حلفا واعيدا إلى الخرطوم . وقد ادى وصولهما إلى الخرطوم يوم ١٧ حزيران إلى انطلاق اول تظاهرة سياسية في تاريخ السودان (٥٣) . وقامت في اثناء الاسابيع التالية سلسلة من التظاهرات التي غذتها باستمرار واعطتها صفة شعبية الخطب المعادية لبريطانيا التي كانت تلقى في المساجد .

وفي ٤ تموز اعتقل علي عبد اللطيف مرة ثانية ، وبعد محاكمة اخرى تولى الدفاع عنه فيها احد المحامين المصريين ، حكم عليه بالسجن ثلاث سنين . وقد اغرى الهياج العام الذي تلا محاكمة علي عبد اللطيف وسجنه طلبة الكلية الحربية بالانضمام إلى موجة التظاهرات الآخذة في النمو في شهر آب . وكانوا في يوم ٩ تموز قد حملوا اسلحتهم وذخيرتهم وساروا حاملين العلم المصري إلى منزل علي عبد اللطيف حيث ادوا التحية العسكرية باسلحتهم ، وقد تكرر اداء هذه التحية بعد ذلك خارج السجن حيث كان علي واعضاء آخرون من عصبة العلم الابيض محتجزين ، وبذلك رفعوا موجة الحماسة التي كانت قد اخذت في التفاقم إلى ذروة اعلى . اما طلبة الكلية الحربية (وعددهم ٥١) فقد اعتقلوا في ما بعد وارسلوا إلى السجن حيث ادت تظاهرات اخرى في النهاية إلى تمرد السجناء . أما خارج جدران السجن فان اعضاء عصبة العلم الابيض ـ وخصوصاً كتبة ادارة البريد وعدداً كبيراً من عمال التلغراف المتصلين بهم ـ قاموا في الوقت ذاته بنشر الاخبار وروح العصيان في جميع انحاء السودان حتى تالودي والفاشر في الغرب والواو والملاكال في الجنوب . ان وجود عدد من

الكتبة والضباط العسكريين الذين نقلوا إلى تلك الاماكن النائية بسبب عدم ولائهم ساعد على نشر الشعور المعادي للحكومة والدعاوة ضدها . وقد كتب بعد ذلك مدير الاستخبارات ما يلي :

« ليس ثمة ما يؤيد هذا الاسلوب المتبع في معاملة الاشخاص المشاغبين بنقلهم. ان كاتب البريد صالح عبد القادر الذي ارسل إلى بور سودان نظم حالا فرعاً عاملا « للعلم الابيض » هناك ... اشياء قليلة ادعى إلى الدهشة في دراسة حوادث التخريب في السودان من سنة ١٩٢٢ وما بعد من الطريقة التي تمكن بها نحو ستة اشخاص من نشر عدم الاخلاص في جميع انحاء البلد بسبب نقلهم للعمل من مكان إلى آخر » (٥٤) .

على ان حالة اكثر خطورة نشأت في ١٩ تشرين الثاني حيث اصيب الماجور جنرال السير لي ستاك ، حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري (وهو صديق شخصي للورد اللنبي ، الذي كان حينذاك القنصل البريطاني في مصر) بالرصاص وجرح جرحاً مميتاً . فقد بادر اللنبي حالا ومن دون تشاور سابق مع الحكومة البريطانية إلى تسليم انذار نهائي شديد اللهجة إلى الحكومة المصرية طالباً منها ، ضمن اشياء اخرى ، ان تأمر في خلال ٢٤ ساعة بانسحاب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري من السودان ، وان تأخذ علماً بان حكومة السودان ستزيد المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى رقم تحدده الضرورة . واختتم الانذار قائلا : « وفي حالة عدم تلبية هذه الطلبات حالا فان حكومة صاحب الجلالة ستتخذ الاجراءات الملائمة لحماية مصالحها في مصر والسودان » (٥٥) .

وقد رفضت الحكومة المصرية برئاسة سعد زغلول ان تأمر بسحب قواتها من السودان ، ورفض الجنود من ناحيتهم اطاعة الامر بالانسحاب ما لم يكن صادراً عن الحكومة المصرية . ثم ان الكتائب السودانية ، لكي تظهر تضامنها مع القوات المصرية ، ولان رجالها وضباطها بصفتهم تابعين للجيش المصري كانوا قد اقسموا يمين الولاء للتاج المصري ، فقد تمردت هي أيضاً . وقد امتد هذا التمرد إلى كتائب مختلفة في جميع انحاء البلد بما في ذلك الواو وتالودي . غير انه حدث في الخرطوم بينما كانت هذه الكتائب في طريقها للانضمام إلى الكتيبة المصرية في الخرطوم يوم ٢٧ تشرين الثاني ان اشتبك الجنود السودانيون مع القوات البريطانية التي ارادت ان تمنعهم من عبور الجسر (الكوبري) إلى الخرطوم بحري . ونشبت على اثر ذلك معركة حامية سقط في اثنائها قتلى كثيرون من الجانبين واطلقت القنابل على مستشفى الخرطوم العسكري حيث لجأ بعض

المتمردين في اثناء الليل وواصلوا القتال إلى آخر رجل منهم فدمر المستشفى جزئياً . وكان رفعت بك قائد الكتيبة المصرية في الخرطوم بحري قد وعد بفتح النار على القوات البريطانية اذا هي هاجمت الفصائل السودانية او حاولت منعها من عبور الجسر إلى الخرطوم بحري ، غير انه لم يف بوعده . وكانت الأوامر بالانسحاب قد اصدرتها حكومة جديدة تولت الحكم في القاهرة ، واخذ المصريون ينسحبون من دون اي تأخير سوى ما فرضه عدم كفاءة ضباطهم (٥٦). وقد تركت خيبة الأمل المرة بتخلي اصدقائهم ورفاقهم في السلاح عنهم اثراً عظيماً في تبديد الاوهام لدى بعض الضباط والمدنيين السودانيين الذين كانوا حتى ذلك الحين من اشد انصار التعاون الوثيق مع مصر (٥٧) . وان البعض ، مثل السيد عبد الله خليل الذي كان في ذلك الحين ضابطاً شاباً وعضواً عاملا في عصبة اتحاد السودانيين وشريكاً وثيقاً لعلي عبد اللطيف ، صار من اشد الداعين إلى وجهة النظر المعاكسة اي « السودان للسودانيين » . وقد أصبح السيد عبد الله خليل ، في ما بعد ، سكرتيراً لحزب الامة الذي يسيطر عليه الانصار والذي كان معادياً لاي نوع من الاشتراك الوثيق مع مصر .

٤ ــ التحدي والرد عليه

انهارت ثورة سنة ١٩٢٤ ، ومن بقي من زعمائها في قيد الحياة ولم يتمكن من الفرار اعتقل في ٢٩ تشرين الثاني وقدم للمحاكمة ، وحكم على اربعة بالاعدام رمياً بالرصاص. نفذ الحكم في ثلاثة منهم والآخرون حكم عليهم بالسجن مدداً طويلة.

اما من الناحية السياسية فقد كانت ردود فعل الحكومة على التمرد ، كما بينا في الفصل السابق ، تصعيد عملية تخفيف نفوذ مصر في السودان وان كانت العلاقات فيما بين البلدين لم تقطع رسمياً ، والاسراع في فصل اقاليم البلد الشمالية عن الاقاليم الجنوبية والاستعانة بصورة خاصة في هذا الشأن بالإرساليات المسيحية ، واستبدال المنظمات القبلية ما أمكن ذلك بالوسائل البيروقراطية التي ادت بالضرورة الى تعليم الشعب السوداني وتدريبه ، مهما كان ذلك محدوداً ، على ادارة شؤون البلد .

وقبل اربع سنين من نشوب التمرد كان حاكم مقاطعة بربر قد حذر زملاءه في المؤتمر السنوي الذي عقد في سنة ١٩٢٠ من عواقب اقدام الحكم البريطاني في السودان على تكرار الاخطاء التي ارتكبها في الهند وفي مصر بخلقه فئة متعلمة من السودانيين غير راضية (٥٨) . ثم ان مدير الاستخبارات في تقويمه النهائي

للتطورات السياسية التي ادت الى انتفاضة ١٩٢٤ قد ابدى ملاحظات مماثلة لما تقدم اذ قال : « ينبغي ان يعترف بأن في السودان الآن طبقة صغيرة ولكنها صاحبة صوت مرتفع وتمتلك نفوذاً يتجاوز نسبة عدد افرادها ولها آراء واماني تم نموها على طريق « القوة » بحيث انها الآن في مرحلة كان يقتضي الوصول اليها جيلا من النمو الطبيعي». واستطرد قائلا : « ان النمو بالقوة من جذور قليلة العمق ، يكشف نوعاً ما سوء فهم مدهشاً لطبيعة القومية السودانية ، لا يمكن ان ينتج عنه نبات سليم ، غير أن البذور قد القتها عمداً الادارة البريطانية التي تقع على عاتقها مسؤولية فريدة نحو تعهدها بعد ذلك» (٥٩) .

واذا نظرنا الى هذه الطبقة الصغيرة ، من السودانيين المتعلمين في هذا الضوء ، ليس عجيباً الا تفتح مدرسة واحدة خلال العقد الذي جاء عقب سنة ١٩٢٤ باستثناء ثلاث مدارس في مقاطعات جنوبية حيث اقتضى منع نمو القومية السودانية وفقاً « لسياسة الحكومة الجنوبية » فتح الكثير من المدارس غير العربية وغير الاسلامية . وقد اغلقت الكلية الحربية ، واوقفت دورات تدريب الاداريين السودانيين . كما تم ايفاد الطلاب الى بيروت (كبديل من ايفادهم الى القاهرة التي فر اليها كثيرون من كلية غوردون) (٦٠) تمهيداً لاحلال معلمين وموظفين سودانيين محل المصريين . وكان ايفادهم اليها قد بدأ سنة ١٩٢٢ . وصار موقف الحكومة ازاء الطبقة المتعلمة موقفاً عدائياً بصورة عامة . ويحتفظ الطلاب الذين ذهبوا الى كلية غوردون في الفترة التي تلت سنة ١٩٢٤ بذكريات عن معاملة قاسية فوق العادة من قبل معلميهم البريطانيين في زمن صارت العصا جزءاً مكملا للمعدات التي يحتفظ بها المعلم (٦١) . ويعطي السيد ادوارد عطيه ، وهو شاب تخرج في اكسفورد وعين معلماً في كلية غوردون (على انه لم يلبث ان تركها للعمل في ادارة الاستخبارات) انطباعات « غريب » موثرة عن الكلية في تلك الايام بقوله :

«مارس المدرسون البريطانيون ... نوعاً من السلطة العسكرية ، وضبطهم للسلوك كانت تفوح منه بقوة رائحة الثكنات العسكرية . ذلك هو السبب الذي حملني على كره كلية غوردون منذ ان دخلتها . فقد كانت معهداً عسكرياً لا معهداً انسانياً . كانت مدرسة حكومية في بلد حكومته أجنبية استعمارية . ثم إن المدرسين كانوا اعضاء في الخدمة السياسية ، وهم موجودون هناك بصفة مزدوجة ، صفة المدرسين وصفة الحكام ، وكانت الصفة الثانية تطغى على الأولى . كذلك كان ينتظر من الطلاب ان يظهروا لهم لا الاحترام العادي الواجب على الطلاب نحو معلميهم بل الخضوع المطلوب من التابع ... حتى لو كان المعلم ، شخصياً ،

لطيفاً وانسانياً فهناك من ورائه في نظر الطلاب مدير المعارف ، والسكرتير المدني ، والحاكم العام ، والعلم البريطاني ، وسلطة الحكومة البريطانية . ويقف وراءه ايضاً حاكم المنطقة الذي يحكم بيوتهم في القرية . والواقع ان المعلم ذاته قد يصير يوماً حاكم منطقة فيحكمهم ويحكم آباءهم »(٦٢) .

ولما وجد الوطنيون انفسهم تحت رحمة حكومة قوية ومعادية لهم رأوا ان من الملائم ان يجتنبوا الظهور في الوقت الحاضر . فان الضغط الذي فرضته عليهم الحكومة من ناحية وحوادث الماضي القريب المثيرة من ناحية اخرى لم تلبث منفذاً فعالا . وبما ان العمل السياسي والعسكري المنظم لم يكن له طبعاً ، مجال ، كان لا بد للنشاط المطلوب من ان تكون له صفة اجتماعية وادبية . ولذلك فان النوع الغالب للتعبير الادبي في الفترة التي جاءت مباشرة بعد سنة ١٩٢٤ اتخذ اتجاه القصائد والاغاني الوطنية المجهولة المصدر (٦٣) ، التي كثيراً ما كانت تحتوي على تلميحات الى مصر المحبوبة التي ابعدت ، غير انها كانت عادة تنطوي على التعبير عن عواطف اكثر رجولة وعنفاً . اما ان يقع الاختيار على القصائد لتكون وسيلة التعبير عن المشاعر القومية في بلد يتكلم اللغة العربية حيث مثل الشعر منذ القدم دوراً اجتماعياً لا يختلف عن دور الصحف في المجتمع العصري ، وحيث كل شيء تقريباً له اهمية عمومية ابتداء من افتتاح بنك وطني الى الاحتفال بذكرى المولد النبوي ، فذلك ليس على الاطلاق امراً غير عادي . وقد كان اكثر واضعي هذه الاغاني شهرة ، كما عرف فيما بعد ، عبيد عبد النور وهو معلم مثل اسماعيل الازهري الذي اصبح زعيم حزب الاشقاء المتطرف واول رئيس وزراء سوداني . وكان عبد النور قد ارسل الى لبنان للدرس في جامعة بيروت الاميركية — بعيداً عن القاهرة وعن قومية المصريين الشديدة العدوى . وكان اكثر المطربين شعبية في تلك الايام خليل فرح الذي لا يزال ذكره حياً لدى السودانيين ، ولم يكن قد تلقى اي نوع من التعليم الثانوي او العالي . لكن بما انه كان متعلماً مرهف الحس الى حد يكفي ان يقرأ ويقدر بعض شعراء العرب القدامى فقد مكنه ذلك من ان يكون مقبولا بين المتخرجين والجماهير على السواء .

اما نوع الاغاني الوطنية التي نشرها فقد جمع في اسلوبه العربية الفصحى والعربية العامية رامياً في الدرجة الاولى الى ايضاح الواحدة بالأخرى ، وهو عمل كبير الاهمية في مجتمع تسوده الامية . ولما كان خليل فرح ملائماً بصورة مثالية لتمثيل هذا الدور فقد صار منشد الاغاني الوطنية الممتاز . وبما ان معظم الاشارات المعادية لبريطانيا ، وتلميحات التحبب الى مصر جاء التعبير عنها بطريقة المجاز ،

ويجوز تفسيرها بأكثر من طريقة واحدة، فقد كان الشعور بأن فرح في مأمن شخصيا ازاء ادارة الاستخبارات.وللسبب ذاته ، ولصعوبة تتبع اصول الاغاني الشعبية المؤلفة في الاساس بالاسلوب العربي العامي ، فقد ظل المؤلفون مجهولين تماماً وبالتالي في مأمن من الملاحقات (٦٤) .

ونظراً الى ان هذا النوع كوسيلة للتربية السياسية والتعبئة الشعبية وتقدم الحركة القومية عموماً ، محدود بصورة واضحة فلم يكن من المستغرب ان يأخذ في التلاشي والانزواء ليحل محله تدريجاً البحث والدراسة الجادّان . ولما كان القوميون قد نشأوا في مجتمع اسلامي قويم من تقاليده أن يعلق اهمية عظيمة على التعلم ، ويعتبره عملا مقدساً ، ويحض المؤمنين على طلب العلم ولو في الصين (٦٥) فانهم ، وخصوصاً جيل الشباب الذين نشأوا بعد سنة ١٩٢٤ والذين كانوا يرون ان عليهم مسؤولية خاصة تجاه البلد في ذلك المفترق الصعب من تطوره (٦٦) قد استنتجوا ان فشل ثورة ١٩٢٤ يرجع في الدرجة الاولى الى الافتقار الى المعرفة والى النضج السياسي العام لدى زعماء الحركة القومية والافراد المشتركين فيها على السواء . ففي سبيل تعليم الجماهير وإعداد الزعماء لتنفيذ واجباتهم بصورة صحيحة كان من الضروري ان توجه كل الجهود فترة من الزمن الى التعلم والتفكير الجاد. لذلك كان لا بد من التشديد بصورة خاصة على دراسة السياسة الدولية وتاريخ الحركات القومية الاخرى كما كان الواجب قبل كل شيء دراسة المجتمع السوداني دراسة وافية وعلمية وذلك لانشاء حلقات اتصال وثيقة فيما بين الشعب والجيل الجديد من الشبان المتعلمين (٦٧) . ولما كان هذا النوع من التربية غير متوافر في اي معهد من المعاهد الحكومية الموجودة ، كان على الشبان اما ان يذهبوا الى مصر والبلاد العربية الأخرى او ان يسعوا للتوصل الى النضج الثقافي بجهودهم الشخصية . واذ كانوا مستعدين لبذل الجهد الضروري فان معرفتهم اللغة الانكليزية مكنتهم من تحسين فهمهم للعالم الحديث ولأفكاره بينما اعادوا عن طريق اللغة العربية اكتشاف جذورهم الخاصة وانماء صفاتهم القومية ، وكونوا حلقات اتصال اكثر وثوقاً بالشعوب المماثلة لهم في تفكيرها في مصر وفي اجزاء أخرى من العالم العربي (٦٨) .

وهكذا فقد بدأت تظهر جماعات الدراسة المؤلفة من شبان مخلصين تقريباً في كل مكان سبق ان تألفت فيه الفرق الحماسية التابعة لعصبة الاتحاد السوداني او العلم الابيض . وانه لمن الممكن ان يفترض ان نسبة التناقص كانت نوعاً ما عالية بين جماعات الدراسة هذه بعد ان اخذت بهجة الجديد التي اقترنت بها تلك الفكرة في الزوال . غير ان الكثير منها ، وخصوصاً ام درمان وواد مدني ظل باقياً ،

وانتج على مر الزمن نماذج معترفاً بها من المواقف السياسية والاجتماعية التي برهنت عن اهميتها في ظهور الاحزاب السياسية القومية في مرحلة تالية . واستناداً الى وزن بعض ما انتجته هذه الحلقات الدراسية يبدو واضحاً انها كانت ايضاً وسيلة موفقة للتعليم العالي العام . ثم إن الصحف القصيرة الاجل التي كانت الرائدة في ظروف عسيرة مثل «السودان» و«النهضة» و«الفجر» ١٩٣٤ — ١٩٣٧ ، وهي الأكثر اهمية ، تشهد كلها على نشاط ذلك الجيل وحده . لقد أنشأ «الفجر» وتولى تحريرها عرفات محمد عبد الله وهو كاتب سابق في مصلحة البريد وعضو في عصبة العلم الابيض ، وقد وصفه مدير الاستخبارات بحق انه قدير جداً (٦٩) . وقد وضعت هذه الصحيفة مقياساً للصحافة الادبية في السودان لا يكاد يوجد ما يتفوق عليه حتى يومنا هذا . فالاشعار والقصص القصيرة والمواد الادبية المحضة التي نشرت في «الفجر» كانت في بعض الاحيان غير مؤثرة ، وضعيفة التركيب وملوثة بنوع من الروح الخيالية التي ربما كانت في تلك الظروف مفهومة . ولكن الشعراء كالتيجاني يوسف بشير والكتاب كمحمد أحمد محجوب كثيراً ما بلغوا مستويات رفيعة. فالشؤون الخارجية—من العلاقات الصينية واليابانية ، والصراع الطائفي في الهند ، واعادة التسلح في اوروبا الى أخبار لورنس والوحدة العربية والامبريالية الايطالية في افريقيا ، وانتصارات اتاتورك المدهشة ازاء الغرب وسياسته المحزنة في بلاده — كانت جميعها تقرأ بحماسة ويعلق عليها . كذلك كتبت مقالات عن الاساطير اليونانية وعن اللورد نيوفيلد، ومصانع موريس، وعن طبيعة الاشياء الحية والحركة التعاونية والقومية ، والشؤون الدولية ، وعن الدوس هكسلي واناتول فرانس وشكسبير والفردوسي ومحمد عبده وجورج برنارد شو وعن كثير من المواضيع والشخصيات الشرقية والغربية . وقد كان معظم هذه الكتابات ، في تلك المرحلة، يعتمد كثيراً ، طبعاً ، على مصادر قديمة باللغة العربية او على آداب من الدرجة الثانية بالانكليزية . ومع ذلك فقد كانت في مجموعها (وبعضها كان ممتازاً) تدل دلالة واضحة على تصميم ابناء ذلك الجيل على التعمق في تفهم الثقافة العربية — الاسلامية لتوزيع نطاق تعليمهم بقدر ما تسمح به الوسائل المتوافرة لديهم ، ولانماء بعض الادراك للافكار والاداب العالمية . وهكذا ، قال محجوب في مناقشة موضوعها «الثقافة السودانية مستقلة وينبغي ان تكون منفصلة عن الثقافة المصرية» جرت في نادي الخريجين في ام درمان ونشرت بعد ذلك في «الفجر» وورد فيها ان الثقافة هي الغذاء الذي ينمي في الأمة حياة جديدة ولكنها سودانية بصورة واضحة تنشأ على اساس ثابت من الاسلام والثقافة العربية وفوق تربة افريقية . وبهذه الصفة تكون لها علاقات ودية وثيقة

بجارتها الثقافة المصرية ولكن مستقلة عنها فتحتفظ بصفتها الخاصة التي تتميز بها . غير انها تتعلم من ثقافة جميع الامم الأخرى وافكارها سواء اكانت قديمة ام عصرية (٧٠) . ثم ان محجوب ، الذي كان وحده من بين كتاب جيله قد اظهر اهتماماً مستمراً واضح الفكرة بالقضية ، بذل محاولة اخرى لايضاح اهداف الحركة الادبية القديمة في السودان وطابعها في كتيب رائع وضع على اساس محاضرة عامة ونشره في سنة ١٩٤١ :

« ان الهدف الذي ينبغي ان توجه اليه الحركة الادبية في هذا البلد هو ايجاد ثقافة اسلامية عربية مؤيدة ومخصبة بالفكر الاوروبي ، وان تكون غايتها انماء ادب قومي حقيقي يستمد صفته ووحيه من اخلاق شعب هذا البلد وتقاليده ، ومن صحاريه وادغاله وسمائه الصافية ووديانه الخصبة ... وذلك باعطاء مكانة متزايدة في البروز لدراسات سياسية لمشاكلنا ومطامحنا بصورة اكثر مباشرة . ويجب بعد ذلك تحويل هذه الحركة من حركة ثقافية الى أخرى سياسية هدفها النهائي تحقيق استقلال هذا البلد سياسياً واجتماعياً وثقافياً » (٧١) .

ان هذا ، في الحقيقة ، هو الموقف الذي بانسجامه مع العقائد القومية قد ساد في النهاية . لقد كان يجمع تدريجاً ، ولكن بصورة ملائمة ، قوة وزخماً منذ سنة ١٩٢٤ حين كان كثيرون من السودانيين والقوميين ذوي الميول المصرية قد تجردوا من اوهامهم بفضل حوادث تلك السنة ، فاما تركوا السياسة نهائياً او بدأوا التفكير في ان افضل الطرق لتحقيق اهدافهم النهائية هو الاعتماد على جهودهم الخاصة مستعينين بأي مساعدة يستطيعون الحصول عليها من مصر ولكن من دون الاتكال على تأييد دائم من اي قوات خارجية . وفي ايار ١٩٢٦ وفق حزب الوفد المصري الذي كان موضع اعجاب عظيم لدى شباب السودان بصفته مثالا تتجسد فيه روح الوطنية القوية ، إلى احراز اكثرية ساحقة في الانتخابات . غير ان زغلول حرم رئاسة الوزارة ، وقبل الوفد بوداعة ، في نظر السودانيين ، مذلة تشكيل حكومة ائتلافية مع احزاب اخرى . فكانت كل خيبة امل جديدة تضيف إلى الانطباع بان مصر ليست سوى « قصبة مرضوضة » (٧٢) . ثم وقعت في سنة ١٩٢٩ اتفاقية انكلو – مصرية حول مياه النيل اعطت السودان اقل من جزء واحد من اثنين وعشرين جزءاً مما نالته مصر الأمر الذي اثار نقمة في السودان وخصوصاً بين الانصار (لأن السودانيين لم يستشاروا في شأنها) . وعندما جاءت سنة ١٩٣٢ بدا أخيراً ان مصر قد انسحبت نهائياً وجاء في التقارير الرسمية انه « في السنين الاربع او الخمس الاخيرة » زال الاهتمام المصري بالسودان فعلا وان القوميين السودانيين من ناحيتهم كان لديهم

القليل ، ان كان هناك شيء ، من الاوهام فيما يختص بمصر ، وسيرحبون دون ريب بأي تطورات من شأنها ان تعجل في مجيء ذلك اليوم الذي يعهد فيه في مصائر السودان الى شبابه الطالع . غير انهم يشعرون بأن مصر ، فيما عدا كونها حقلا للدسائس ضد بريطانيا ، ليس لديها شيء تقدمه لهم سوى القليل (٧٣) . يضاف إلى هذا ان الكثيرين من الذين زاروا مصر (وبينهم معاوية محمد نور وهو شاب لامع له سمعة طيبة بصفته صحافياً واديباً في لبنان وفي مصر حيث كان يلقى تشجيعاً واعجاباً كبيرين من الاديب الكبير عباس محمود العقاد الذي كانت له ايضاً علاقة بجماعة « الفجر » في السودان) واجهوا فيها ما لا يسرهم شخصياً ولم يعودوا متحمسين لان تكون للسودان علاقات سياسية وثيقة بمصر (٧٤) .

ومع ذلك فما دامت بريطانيا مسيطرة على السودان ، وما دامت لاسباب خاصة بها مستمرة في تحبيذ سياسة السودان للسودانيين (وهو ما يعني في نظر معظم السودانيين المتعلمين في ذلك الزمن ان السودان للسودانيين بالاسم ولكنه بالفعل تحت السيطرة البريطانية من دون تدخل من مصر او من العالم الخارجي) فان النداء بالاستقلال ، على الرغم من اخلاص محجوب واصدقائه وصحة منطقهم ، لا يلقى حتماً سوى تجاوب محدود خارج محيط الانصار وعدد قليل من الرجال المتعلمين . ثم ان الطبقة المتعلمة بصفة عامة ، ومن ضمنها محجوب وسواه من الذين يشاطرونه وجهة نظره فيما يتعلق بمستقبل السودان ، كانت لديهم شكاوى كثيرة ضد ادارة السودان البريطانية ، وهي شكاوى تعادل في نظر اكثرهم ، بصورة اوتوماتيكية نوعاً ما ، اي اضرار محتملة قد يسببها التحالف مع مصر ، ومصر على كل حال بلد مجاور اسلامي عربي ، وهي على الرغم من استقلالها رسمياً منذ سنة ١٩٢٢ لا تزال ، كالسودان ، تحت سيطرة الامبريالية البريطانية الفعالة (والمذلة) . فهي لذلك حليفة طبيعية ضد العدو المشترك . وقد كانت في الواقع الحليفة الممكنة الوحيدة التي يستطيع القوميون السودانيون ان يشركوا انفسهم معها آملين الحصول على تأييدها .

ان شكاوى القوميين ضد نظام الحكم لم يكن بالامكان التنفيس عنها في السودان في ذلك الزمن ، بل كان يشار اليها بصورة غامضة فقط في « الحضارة » و « النهضة » و « الفجر » ، على الأقل حتى نهاية سنة ١٩٣٤ عندما ارتأى حاكم عام جديد ، بين اشياء اخرى ، نظراً إلى الحملة النازية الفاشية الاخيرة المتصاعدة لكسب ود الشعوب الواقعة تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي وتأثيرها في القومية السودانية النامية ، ان من الملائم تخفيف الضغط عن السودانيين . وفي شهر نيسان من العام التالي أبلغ محرر « الفجر » ان الرقابة على المجلات

والصحف قد توقف العمل بها ، وان باستطاعة المحررين ان ينشروا كل ما يرغبون في نشره على مسؤوليتهم الخاصة (٧٥) . وبناء على ذلك فان المقال الافتتاحي في عدد الاول من ايار ١٩٢٥ من «الفجر» اعلن ان «الفجر» اعتباراً من ذلك التاريخ سوف تنتقل إلى تحقيق اهداف ومواضيع تدعو الحاجة اليها . لقد كانت في السابق مكرسة للفنون والادب ولكنها ستهتم الآن في الدرجة الأولى بحياة البلد الاجتماعية والسياسية . وتابعت تلك الافتتاحية (وكان عنوانها « سياستنا ») قولها : « واضح اننا لسنا راضين تماماً عن سير الامور في الوقت الحاضر ، وأننا نرغب رغبة أكيدة في الوقوف إلى جانب نظام جديد للاصلاح الصحيح ولحياة تقدمية مستقرة إلى جانب حياتنا الخاصة . نريد ان نرى جيل الشباب المستنير يشترك اشتراكاً عملياً في شؤون هذا البلد ، وليس ذلك طبعاً بالطريقة الصورية المعروفة السلبية غير المسؤولة ولكن في اتجاه مدني حقيقي ومسؤولية حقيقية . يجب ان نساهم في تكوين مصائرنا . وهذه مهمة ، نعلم حق العلم انها غير سهلة ولا مجردة من المشاكل والعقبات ولا واضحة . انها تحتاج إلى كل ذلك . وفي هذا تماماً يقوم واجبنا واملنا وسياستنا » .

ثم يستطرد المقال قائلا ان «الفجر» لم تتخصص في الانتماء إلى اي جماعة او طبقة موجودة ، دينية كانت أو سياسية أو اجتماعية . ومن المؤكد انها لم تكن لسان حال « الافندي » (موظف الحكومة السودانية) ولكنها تمثل شعب السودان كله ، وخصوصاً ملايين الكادحين في خدمة الارض (٧٦) .

وبعد ذلك بشهر واحد نشر مقال يذكر الحكومة بمسؤوليتها نحو تدريب الشعب السوداني على الحكم الذاتي : « اننا نطالب بان يكون لنا المركز الثاني في الوظيفة ، الذي يلي كبار الموظفين البريطانيين لكي نستطيع ان نكون على احتكاك مباشر بالمشاكل العسيرة التي تواجهها الحكومة وان يكون لنا نصيب في تكوين مصيرنا ... وقد يطرح السؤال الآتي : اليس الحكم الوطني هو الاساس الصحيح للحكم الذاتي ؟ غير ان ردنا على ذلك هو ان الادارة الوطنية قد تتعرض للفشل ما دامت في ايدي الجهلة ، في حين اننا لا نرى فيها الا تزييفاً للنظام الاقطاعي . اذا كانت الادارة الوطنية يراد لها البقاء فانها يجب ان تكون في ايدي الجيل المتعلم » (٧٧) .

يضاف إلى ذلك ان الادارة الوطنية كما كانت تمارس حتى ذلك الحين كانت قائمة على اساس القبلية ، وقد ادت إلى خلق نوع من الطائفية الدينية التي كانت مفعمة بالمخاطر كما هو الحال في الهند . والطبقة المتعلمة لا يمكن ، من حيث المبدأ ، ان تتفق معها .

والنقطة ذاتها تكررت بعد ذلك باسبوعين . فتحت عنوان : « اعطونا تعليماً » هوجمت الحكومة ايضاً للخفض المطرد في عدد المتخرجين في كلية غوردون وخصوصاً ابتداء من سنة ١٩٣٢ لان مكاتب الحكومة لم تكن بحاجة إلى موظفين ؛ ولتغييرها البرامج بحيث صارت مقصورة على درس قصير في التجارة والمراسلات التجارية ، ولتوقفها عن ارسال مدرسين مختارين إلى بيروت التي كانت المصدر الوحيد لتقديم التعليم للامة ، وان كان ذلك مقتصراً على فئة معينة . ثم يستطرد المقال منذراً الحكومة بأنه متى بدأ التعليم في بلد ما فانه يجب ان يستمر ويتطور ، والا فان الشعب يصرخ ويطلب زيادة في التعليم لان ذلك يصير ضرورياً له كالطعام والماء والنور . واستشهد بالمستر ج. ه. اولدهام كما ذكره البروفسور جوليان هكسلي في كتابه « رأي افريقي » حيث قال ان المهمة الاساسية للحكومة في افريقيا هي التعليم . وحكومتنا هي بالتأكيد موافقة على مثل هذا القول ، ولن تقصر في القيام بهذه المهمة الاساسية ... « اعطونا العلم واتركونا وشأننا » هذا هو شعارنا (٧٨) .

مؤتمر الخريجين : نشأته ، وتطوره ، وانفراطه

لم يحاول السودانيون بعد سنة ١٩٢٤ ، مهما كان شعورهم ازاء نظام الحكم الانكليزي ـ المصري او مناورات الحركة القومية واستراتيجيتها ، ان ينظموا انفسهم على اي نوع من الاسس السياسية الشاملة للامة حتى ما بعد ١٩٣٦ . وكان اقرب شيء إلى هذا في السنوات الاثنتي عشرة او الثلاث عشرة التي تخللت ذلك ، ما تم في سنة ١٩٣١ عندما ادخلت حكومة السودان ، وهي لا تزال في حالة الضيق الاقتصادي الشديد ، نظاماً لخفض النفقات خفضت بمقتضاه مرتبات خريجي كلية غوردون المستخدمين في الدوائر الحكومية من ٨ جنيهات إلى خمسة جنيهات ونصف الجنيه في الشهر ، وهو خفض مقداره ٣٠ في المئة. غير ان الرواتب التي يبدأ بها الموظفون البريطانيون والآخرون غير السودانيين (وكلها محددة على درجات اعلى من درجات الموظفين السودانيين) لم يتناولها الخفض وان تكن المرتبات الاعلى من درجة البداية قد تأثرت إلى مدى اقل. لذلك فان طلاب كلية غوردون الذين شعروا بأن قرار الحكومة كان قاسياً وغير عادل قرروا الاضراب احتجاجاً على ذلك . ثم ان التأثيرات الشاملة للضائقة الاقتصادية ، وكون الحكومة هي اكبر مستخدم للمتخرجين ، ونظراً إلى جود النظام العائلي الذي عنى ان كثيرين من الناس كانت أثرت فيهم خفوضات النفقة

اكثر كثيراً من تأثيرها في المتخرجين انفسهم واقربائهم الاقربين ، كل ذلك ساعد على ان تكسب وجهة نظر الطلاب العطف الشعبي العام . ثم ان الطلبة من ناحيتهم اشتبهوا بان القرار بقدر ما هو غير عادل في نظرهم ، لم تمله اعتبارات ادارية بل كان يهدف ايضاً إلى الانتقاص من مكانهم بصفتهم طبقة في مقابل طبقة شيوخ القبائل وزعمائها الذين كانوا حينئذ ينظمون من قبل الحكومة كعملاء لهم اهميتهم في تنفيذ سياستها الجديدة الرامية إلى اقامة ادارة وطنية . وقد شعر المتخرجون ايضاً بأنهم اذ كانوا زعماء الحركة القومية فان مشروع خفض النفقات الذي وضعته الحكومة هو ضربة للقومية السودانية عامة . وبناء على ذلك فان ما بدأ قضية صغيرة نسبياً لم يلبث ان صار في الحال مسألة سياسية ذات اهمية وطنية .

وقد حاول السيد عبد الرحمن المهدي ، مع آخرين ، ان يقنع الطلاب بانهاء الاضراب والعودة إلى غرف الدراسة غير انهم رفضوا قبول ما كان في رأيهم اقتراحاً انهزامياً . ثم ألفت لجنة من عشرة من الخريجين للتوسط بين الحكومة والطلاب وادت المفاوضات في النهاية إلى الموافقة على حل وسط يكون بمقتضاه المرتب الذي يبدأ به الخريجون الذين يعينون من جديد في دوائر الحكومة ٦ ١/٢ جنيهات بدلا من ٥ ١/٢ جنيهات في الشهر .

وبينما لم يكن النزاع قد سوي بعد ، وكانت المفاوضات لا تزال جارية ، أصبحت لجنة العشرة في نظر الخريجين هي الهيئة الممثلة لهم . وهكذا صارت نقطة مهمة تتركز عليها العواطف الوطنية . ان طبقة السودانيين المتعلمين اكتشفت من جديد أهمية الوحدة والعمل المنظم ، لكن بما ان الحل النهائي الذي قبلته اللجنة كان حلا وسطاً فان ذلك بالاضافة إلى استعمال اللجنة لما بدا لبعض الخريجين « اساليب ملتوية » تنطوي على مذلة استجداء الحكومة كي تبدل قرارها (٧٩) ، قد مهد السبيل لأول انشقاق جاد داخل صفوف الخريجين . ليس هناك دليل على ان اي فريق من الفريقين اللذين اسفر عنهما الانشقاق كان له اي برنامج سياسي معين ، او ان الانشقاق كان في الاساس على اي شيء اكثر من تصادم بين شخصيات ادى تفاقمه إلى فشل لجنة العشرة في نظر بعض الخريجين . غير انه من المعروف ان الفيليين والشوقيين — المسمين هكذا نسبة إلى زعيميهما الشيخ احمد السيد الفيل ومحمد افندي علي شوقي — مال كل منهما الى تعريف هوية الأول بأنه تابع للسيد علي الميرغني والآخر بأنه تابع للسيد عبد رحمن المهدي . وهذا ، عدا اهمية الطائفية ، دل على انقسام معين حول مسألة التعاون مع مصر ومع بريطانيا . غير انه لم تؤسس احزاب صحيحة ولا وضعت برامج سياسية ، بل تركت الامور بكل بساطة لتنجرف وتضيع في

التيارات المتعاكسة الناتجة عن المنافسات والمزاحمات التي لا نهاية لها بين « الطرق » .

على ان بعض الخريجين كما تقدم القول ، واكثرهم من اولئك الذين تركوا كلية غوردون بعد سنة ١٩٢٤ (الذين اطلق عليهم اسم جيل ما بعد سنة ١٩٢٤) اداروا ظهورهم لتلك الخصومات الاقطاعية العقيمة التي بين تلك الاحزاب والتأموا حول صحيفة أو اخرى من التي ظهرت في اوائل الثلاثينات ومنتصفها واستمروا في مهاجمة الطائفية والانقسام مركزين جهودهم على تأييد قضية الوحدة الوطنية . على انه من وجهة نظر العمل السياسي المباشر والمنظم كانت الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦ بصورة عامة عقيمة . فكان معظم الجيل الاكبر ، اما قد زالت اوهامه بتحول الحوادث في سنة ١٩٢٤ ، او روع ببرد الفعل الذي بدا من الحكومة نحو التمرد . اما جيل الشباب فقد كان لا يزال يتلمس طريقه في محاولة استعادة الثقة واعطاء الجماهير قيادة فعالة . اما الحكومة فقد كانت حتى الآن غير مستعدة للسماح بقدر كاف من الحرية في التعبير والتصرف السياسي إلا لزعماء الطرق واصحاب الرأي المؤيدين لها . غير ان هؤلاء ساعدوا فقط على شق الخريجين وانقاص فرصهم التي اصبحت محدودة للقيام بعمل له اثر فعال . واخيراً فان المسرح الدولي — وان كانت امكاناته للحركات القومية النامية آخذة في التزايد — لم يكن له بعد اي تأثير مباشر في الاحوال المحلية في السودان .

وقد كانت نقطة التحول توقيع المعاهدة الانكليزية — المصرية في سنة ١٩٣٦ . ذلك بأن المفاوضات التي ادت إلى عقد المعاهدة كان الجمهور صاحب الوعي السياسي في السودان يتتبعها باهتمام شديد . على ان المعاهدة التي نتجت منها جاءت مخيبة لآمال كل من السودانيين الميالين إلى المصريين وخصومهم . فان الاولين امتعضوا لرؤيتهم حكومة (الوفد) المصرية توافق على اتفاقية سنة ١٨٩٩ وتعلن علناً موافقتها على نظام الحكم القائم حالياً في السودان . والذي زاد اكثر من ذلك في خيبة املهم هو ان مصر — بدلا من ان تتصرف تصرف الحليف ضد العدو البريطاني المشترك — كانت مسرورة جداً باعادة ادخالها كشريك في حكم السودان بالاسم ، وتحقيقاً لذلك الغرض اوفدت قوة رمزية لتكون مقيمة هناك (٨٠) . اما اصحاب الدعوة القائلة ان « السودان للسودانيين » ، وخصوصاً الانصار ، فقد اقلقهم ان المسألة ذات الاهمية الكلية ، وهي السيادة على السودان ، قد وضعت على الرف وفقاً لنصوص المعاهدة ، مدة عشرين سنة . ففي نظر الانصار وحلفائهم السياسيين يدل هذا ضمناً على ان مصر لا تزال تستطيع نظرياً ، على الاقل ، ان تدعي انها قانونياً ذات سيادة على السودان . وعلى امل الحصول على تطمين من الحكومة البريطانية عن هذه المسألة قام السيد

عبد الرحمن المهدي برحلة اخرى إلى لندن ولكنه لم يحصل على تجاوب يدعو إلى الرضا (٨١) . لانه في نظر اصحاب الوعي السياسي من السودانيين بصورة عامة ، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية او الطائفية ، بدت معاهدة ١٩٣٦ معادية لهم ومكروهة منهم لا لمجرد انهم لم يستشاروا في أمرها فحسب — وقد أغضبهم ذلك كثيراً — بل ايضاً لان الاشارة الوحيدة التي وردت في المعاهدة إلى مستقبل السودان وشعبه كانت تلك التي نصت على ان « الهدف الرئيس لحكم البلد ينبغي ان يكون خير السودانيين » ، فكان هذا في نظر القوميين اكثر التعابير اهانة لهم لانه أظهر أنهم يعاملون اقل من بشر ، وأنه من المؤكد انهم لا يعاملون كراشدين مسؤولين (٨٢) . على ان هذا الشعور بالامتعاض وعدم الرضا امتزج بشيء من الارتياح إلى الحرية النسبية وزيادة الفرص التي تلت اعادة مصر إلى مركزها في البلد وعودة التنافس القديم بين مصر وبين حكومة السودان البريطانية في كسب عطف السودانيين وتأييدهم . وهكذا ، كتب مدير الاستخبارات معلناً التآخي الذي جرى بين المصريين والسودانيين في اثناء السنة الأولى من العهد الجديد بقوله: « ان المصريين (وخصوصاً في شخص النحاس وعمر طوسون) انتهزوا كل فرصة لا لإضافة السودانيين فحسب بل لتكريمهم ايضاً وتملقهم بطريقة هي ، على الاقل في نظر الانكليز ، مثيرة للاشمئزاز بصورة فجة . واني لاشير على الخصوص إلى المعاملة التي لقيها الفريق الذي ارسل إلى القاهرة لحضور احتفالات جلوس الملك فاروق واكثر من ذلك إلى احتفاء الحكومة المصرية ببعثة التتويج التي ذهبت إلى لندن في اثناء عودتها عن طريق مصر » .

ان تقدير المدير للوضع وتعليقاته الاخرى عليه مهمة : « ان انجح طريقة لاحباط اي ضرر قد يسببه تملق المصريين للسودانيين هي ان نعطي السودانيين فرصاً متكررة لزيارة انكلترا وايجاد اتصالات بها . ففي مصر يغمر السودانيون بمظاهر الترحيب غير انهم لا يرون شيئاً كثيراً في الحياة المصرية يؤثر فيهم فهم يمتعون انفسهم ، وقد يلعب ذلك برؤوس بعضهم ، وقد يشعرون بالشكر فعلا لمضيفيهم ، وواحد او اثنان منهم قد يتحمس لروابط الدين واللغة المشتركة ، غير انني لم أر حتى الآن سودانياً واحداً عاد من مصر يحمل شيئاً من الاعجاب بالمصريين او رغبة في التمثل بهم .

«اما في ما يتعلق بانكلترا فالامر يختلف تماماً . فقد كانت نتيجة زيارة بعثة التتويج داعية إلى اقصى درجة من الارتياح اذ ان انكلترا والشعب الانكليزي تركا اعمق الأثر في نفوس أعضائها . وقد اعجبوا لا بالمظاهر الخارجية للتقدم

المادي فحسب بل ايضاً ، وعلى نحو اكثر عمقاً ، بالمزايا الاخلاقية التي استطاعوا ان يروها وراء ذلك التقدم ، فعادوا وهم شاعرون بالشكر للمعاملة التي لاقوها وموقنون في الوقت ذاته بان عليهم ان يتعلموا الشيء الكثير من الشعب الانكليزي ...

وهذا ، طبعاً ، يجب ألا يعمينا عما لا يزال للنفوذ المصري من تأثير كبير في السودانيين ، غير انه يبدو ان في هذا التقدير الصحيح الذي اظهره السودانيون الذين زاروا انكلترا في هذا الصيف لقيم الحياة والثقافة الانكليزية ما يعطينا قوة جديدة اذا احسن استغلالها وتوجيهها قد يكون منها كابح قوي للنفوذ المصري الذي ظل حتى الآن من دون مقاومة» (٨٣). حاول السودانيون ، بمعرفتهم التامة لمزايا الوضع الجديد ، ان يعملوا على درجات متباينة من المهارة والنجاح لأثارة مصر وحكومة السودان إحداهما ضد الاخرى . ففي مقال رئيس بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٣٧ عنوانه « الحاجة إلى ارسال بعثات تعليمية إلى الخارج » امتدح محرر « السودان » بالنيابة الحكومة المصرية لقبولها اربعة واربعين طالباً سودانياً مجاناً في مدارسها ، ثم استطرد قائلا ان السودانيين يأملون من انكلترا ، الفريق الثاني في الحكم الثنائي ، ان تفعل شيئاً مماثلا لذلك من اجل السودان . لا ريب في ان كلية غوردون معهد مفيد ولكن ما لم يعط الطلبة السودانيون فرصة تلقي التعليم العالي في انكلترا ذاتها فان الافضلية النظرية لخدمة الحكومة التي تعطيها لهم المعاهدة لا يمكن تحقيقها عملياً . ثم ان جريدة « النيل » في عددها الصادر في ٥ تشرين الأول ١٩٣٧ نشرت مقالا أشار إلى ان « انكلترا قد اقامت فعلا عدداً من المعالم التذكارية في السودان ... كلية غوردون ، وكلية كتشنر الطبية ، ومختبرات ستاك ... يتخرج فيها جميعاً عدد كبير من السودانيين المدربين كل سنة لخدمة البلد» . لا شك في ان مصر ، قد عملت كثيراً ولكن اكثر ذلك من نوع عام وزائل . « فالمصريون ينبغي ان يقيموا في السودان اثاراً ظاهرة دائمة مثل « معهد فاروق » و «كلية النحاس » و « ميتم طوسون » (٨٤).

في هذه الاحوال التي بدا فيها نوع من التنافس العلني المكشوف بين مصر وحكومة السودان (وفي وقت ضاعفت دول المحور جهودها لاكتساب ود الرعايا المسلمين في الامبراطورية البريطانية) كان من الطبيعي ان تبدل حكومة السودان البريطانية بعض اساليبها الراهنة . ففي حقل التعليم ، مثلا ، الغي الضرب ، وهو اصلاح حبذته بحرارة جريدة « النيل » في مقال نشر تحت عنوان « روح جديدة في التعليم » . والأهم من ذلك ان كلية غوردون التي كانت حتى الآن مدرسة ثانوية تحولت ، بناء عن توصية لجنة « دى وار » للتعليم في السودان وتقرير علي بك الجارم ، على تعليم اللغة العربية وتدريب معلمي العربية في السودان

(٨٥) إلى مجموعة من الكليات التي تعلم ، ضمن مواضيع اخرى ، الحقوق ، لاول مرة في السودان . كما ان التعليم الابتدائي جرى توسيعه ونظام التعليم المتوسط والثانوي جرى تحسينه . ثم ان نشر الحكومة المحلية لثلاثة قوانين (قانون البلديات وقانون المدن وقانون المناطق الريفية) في سنة ١٩٣٧ دل على ان الادارة الوطنية ليست بعد الآن ذلك المعهد البدائي الذي كانت عليه منذ ١٩٢٤ . وقد اظهر انشاء منصب مساعد حاكم المنطقة ، وخصوصاً للسودانيين (وان يكن ذلك المنصب ادارياً لا يشترك شاغله في المهمات السياسية التي يمارسها رؤساؤه) ، ان الحكومة كانت بدأت تتحرك ببطء من الطريقة « الابوية » التقليدية إلى فكرة « المشاركة » في الحكم الاستعماري وهي فكرة عصرية وأكثر مرونة .

ولكن هذه التحسينات وان كانت مهمة اذا ما قوبلت بالوضع في السنوات الثلاث عشرة السابقة ، الا انها كانت اقل كثيراً مما يطمح اليه القوميون المتطلعون إلى الامام . ذلك بانهم كانوا ، كما كان ينتظر ، لا يهتمون كثيراً بما تم عمله بل بما لم يعمل . والأمر الذي كان يثيرهم بصورة خاصة ان الحكومة بدلا من ان تبدل سياستها في الاقاليم الجنوبية ، صرحت علناً ان الهدف الذي ترمي اليه هو خلق كيانين في السودان ، احدهما شمالي والثاني جنوبي (٨٦) . يضاف إلى هذا ان المكاسب الضرورية المحدودة التي عادت عليهم كانت في نظرهم مجرد نتيجة غير متوقعة للتنافس الانكليزي — المصري (او الانكليزي — النازي) . ومع انهم كانوا من دون ريب مستعدين ومصممين على الافادة إلى ابعد حد من تلك الفرص التي أتيحت لهم ، فانهم كانوا موقنين ان خلاصهم الاكيد هو في ايديهم ، وانهم بحاجة إلى تنظيم صفوفهم لتحقيق تلك الغاية (٨٧) . وبناء على ذلك عرض عدد من الاقتراحات في اثناء سنة ١٩٣٧ تهدف كلها إلى انشاء هيئة وطنية تعمل بصفة ناطق باسم حركة السودان للسودانيين ، كل اقتراح منها يمثل اتجاهات نمط معين في الرأي السياسي في البلد . وهكذا فان السيد عبد الرحمن المهدي ، وحجته ان الدعاوة المصرية كانت تلعب بعقول السودانيين ولذلك فان من الضروري حتماً عمل شيء لصيانة وحدة السودان السياسية ، اقترح اقامة مجلس استشاري يمثل السودانيين لكي يحدد مركزهم وامانيهم في ظل حكم العهد الجديد (٨٨) . وفي مقال عنوانه « الطبقة المثقفة وازدهار السودان » ظهر في عدد جريدة « الفجر » الصادر في ١٦ آب قال محرر الجريدة المشار اليها ان معاهدة ١٩٣٦ تركت السودان في حالة الفقر والبؤس التي نتجت عن اتفاقية الحكم المشترك . وعلى الرغم من تأكيدات البريطانيين انهم ينتهزون كل فرصة لترقية احوال السودانيين وزيادة رفاهيتهم ، وعلى الرغم من سرور المصريين بانهم هم والسودانيون

سيحكمون وادي النيل معاً يوماً ما ، فان وضع السودانيين كان لا يزال غير مرض ولا يمكن تحسينه ما لم تحقق حاجات السودانيين ومطاليبهم ، وهذا لا يمكن ان يتم الا على ايدي الطبقة المستنيرة . ثم ناشد المقال المتخرجين جميعاً ان ينضموا إلى نادي المدارس السودانية (نادي الخريجين في ام درمان) ، ويدعوا إلى عقد مؤتمر للخريجين وتأليف جبهة موحدة لوضع منهاج تقدمي وتنفيذه . « وهكذا فان الحراس الطبيعيين لمصالح السودانيين سيؤلفون هيئة متحدة ذات صلاحية ، وستكون حلقة الاتصال بين الحكومة والشعب » . وقد كان من المفهوم الصحيح في دوائر الحكومة ان الهدف الذي ترمي اليه « الفجر » والطبقة التي تتكلم باسمها هو ، ضمن اشياء اخرى ، معارضة السيد عبد الرحمن بهيئة منظمة مستقلة من الخريجين بصفتهم زعماء وممثلين للشعب السوداني (٨٩) . وبعد ذلك بأسابيع قليلة اقترح شريف يوسف الهندي حلا وسطاً هو تأليف مجلس من عشرة اشخاص يضم السيدين (الميرغني والمهدي) والمفتي وشيخ العلماء وستة اعضاء ينتخبهم الخريجون « للتعاون مع الحكومة البريطانية على العمل لخير البلد في الداخل والخارج ، وخصوصاً مع مصر التي ننتظر منها المساعدة »(٩٠). على ان المتخرجين ، في الوقت ذاته ، بزعامة اسماعيل الازهري ومكي شبيكه (وكلاهما من خريجي جامعة بيروت الاميركية وكانا يعملان في ذلك الحين مدرسين في كلية غوردون) ، كانوا يتابعون بنشاط طريقهم المستقل الخاص . وقد كانت نتيجة جهودهم ومداولاتهم المشتركة تأسيس مؤتمر الخريجين العام في شباط ١٩٣٨ (٩١) . وقد كان اسم هذه المنظمة الجديدة ، كما قد كان منتظراً ، موحى به من امثولة المؤتمر الهندي (٩٢) . اما هل على المؤتمر ، الذي يمثل جميع خريجي المدارس السودانية (واكثريتهم العظمى من موظفي الحكومة) ، ان يتبع النموذج الهندي فيبدأ العمل كأحد اتحادات الموظفين ومن ثم ينتقل إلى السياسة ، ام عليه ان يتخذ لذاته من البداية دور هيئة تمثيلية وطنية تنطق باسم الأمة كلها ، فالمسألة كانت موضوع مناقشات طويلة دارت بين الاعضاء المؤسسين (٩٣) . واخيراً تم الاتفاق على ان هدف المؤتمر كما ورد في النظام الاساسي ، هو خدمة مصلحة البلد العامة ومصلحة الخريجين . ان غموض الصيغة (الذي يصعب الظن انه لم يكن متعمداً) قد كان ضرورياً ، ليس لضمان وحدة الخريجين وتضامنهم في تأييد منظمتهم فحسب بل ايضاً لضمان التأكد من موافقة الحكومة التي كان موقفها في ذلك الحين موقف حذر ... لم يكن باي صورة موقفاً عدائياً ولكن غير متعاطف كثيراً (٩٤) . اما المؤهلات لعضوية المؤتمر فقد حددت ايضاً تحديداً مرناً ، فتم الاتفاق على ان كل طالب في المدارس

السودانية سابقاً فوق مستوى التعليم الابتدائي يحق له الانضمام إلى عضوية المؤتمر في حين ان السودانيين المتعلمين في الخارج يمكن ايضاً بموافقة اللجنة التنفيذية قبولهم (٩٥) . وقد وافق مؤسسو المؤتمر ايضاً باعتبارهم شبه برلمان سوداني بدائي ، على تأليف مجلس من ستين عضواً — قسّموا فيما بعد إلى لجان من المتخصصين على غرار اللجان البرلمانية — ينتخبون بالاقتراع السري في اجتماع سنوي عام يعقده الخريجون . ثم ان هذا المجلس عليه ان ينتخب من بين اعضائه لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة عشر عضواً تكون ، كهيئة وزارة ، مسؤولة تجاه المجلس وتجاه الجمعية العمومية السنوية . وهكذا انتخب المجالس الأول واللجنة على اساس غير طائفي في شهر شباط ١٩٣٨ . وفي ١٢ آذار ابلغوا نظامهم الاساسي المقترح إلى سلطات المقاطعات . وفي أيار اتبعوا ذلك برسالة إلى السكرتير المدني طالبين فيها ان « في قضايا المصلحة العامة التي تتناول الحكومة او تقع ضمن نطاق سياستها ولها علاقة بها ، على الحكومة ان تنظر بعين الاعتبار في الآراء والاقتراحات التي قد نعرضها عليها من حين إلى آخر » . وقد وافقت الحكومة على هذا مع العلم « ان المؤتمر ينبغي ان يعتبر ذاته منظمة شبه رسمية تهتم بعمل الخير والشؤون العامة ومؤهلة لان تكون لها آراء تعبر عنها في القضايا التي تقع ضمن نطاق مهمتها ، والا يسعى للاعتراف به كهيئة سياسية او يدعي تمثيل وجهات نظر اي كان سوى اعضائه » (٩٦) . ان الخلاف بين الحكومة والمؤتمر حول دوره الصحيح في الشؤون السودانية الذي جعل بهذا الاسلوب واضحاً ، كان لا بد من ان يزداد كثيراً في الايام التالية . على ان العلاقات بينهما استمرت موقتاً سائرة سيراً حسناً نوعاً ما . وقد قدم المؤتمر مذكرتين واحدة عن توسيع التعليم والثانية عن اصلاح معهد الدروس الاسلامية (المعهد العلمي) في أم درمان ، فتقبلت الحكومة الاثنتين بالترحيب . حتى لقد كان هناك ، فترة من الزمن، مظهر للصداقة بين الحكومة والمؤتمر. على ان مذكرة ثالثة تقدم بها المؤتمر عن انظمة اجازات موظفي الحكومة رأت الحكومة انها تؤلف تدخلا غير جائز في ما اعتبرته من اعمالها الخاصة . وهكذا بدا كأن اصطداماً جديداً قريب الوقوع .

وعندما نشبت الحرب اعلن مؤتمر الخريجين تأييده لقضية الديموقراطية ضد دول المحور ، غير انه رفض بعد ذلك قبول دعوة الحكومة الى قيادة حملة تجنيد السودانيين في قوة الدفاع السودانية . وعندما أنشئت محطة الاذاعة في ام درمان في سنة ١٩٤٠ قبل المؤتمر دعوة الحكومة الى المساهمة في ادارتها . وبعد بعض الاساليب الملتوية التي تضمنت مقاطعة المحطة سمح للاعضاء في سنة ١٩٤٢

بأن يذيعوا نشرات معينة من الاخبار باسم المؤتمر (٩٧) . ان المؤتمر وقد تشجع بنجاحه وزيادة شعبيته (٩٨) من ناحية ، وبميثاق الاطلسي وقرار الحكومة السودانية ارسال قوات إلى ليبيا من الناحية الاخرى ، قرر — لمناسبة زيارة سر ستافورد القصيرة للبلد في طريق عودته من الهند — ان يقدم بالنيابة عن شعب السودان مذكرة عرض فيها المطالب الآتية :

١ — ان تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية تصريحاً مشتركاً في اول فرصة ممكنة بمنح السودان ، في حدوده الجغرافية ، الحق في تقرير مصيره مباشرة بعد الحرب على ان يكون ذلك الحق معززاً بضمانات تؤكد حرية كاملة في التعبير عن ذلك ، وكذلك ضمانات تؤكد حق السودانيين في تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر بمقتضى اتفاق خاص بين الامتين المصرية والسودانية .

٢ — تشكيل هيئة تمثيلية من السودانيين للموافقة على الموازنة وعلى القوانين .

٣ — تشكيل مجلس اعلى للتعليم يؤلف السودانيون فيه الاكثرية ، وتكريس ١٢ في المئة على الاقل من الموازنة للتعليم .

٤ — الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية .

٥ — الغاء القوانين الخاصة « بالمناطق المغلقة » ورفع القيود المفروضة على التجارة وعلى تنقلات السودانيين في داخل السودان .

٦ — نشر تشريع يحدد الجنسية السودانية .

٧ — وقف الهجرة ، ما عدا في الحدود المتفق عليها في المعاهدة الانكليزية — المصرية .

٨ — انهاء عقد شركة الزراعات السودانية عند انتهاء اجله .

٩ — تنفيذ مبدأ الخدمة الاجتماعية للسودانيين ومبدأ حق الافضلية لهم في وظائف الحكومة كما يلي :

(أ) باعطاء السودانيين فرصة لان يشتركوا فعلياً في حكم السودان ، على ان يتم ذلك بتعيين السودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في سائر فروع الحكومة الرئيسة .

(ب) بحصر التعيينات للوظائف الحكومية بالسودانيين .

اما بشأن الوظائف التي تدعو الضرورة الى تعيين غير سودانيين فيها فانها تُملأ باشخاص يخدمون بمقتضى عقود لمدد محدودة على ان يدرب السودانيون في الوقت ذاته لملء تلك الوظائف عند انتهاء العقد .

١٠ — تمكين السودانيين من استغلال موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١١ – نشر قانون يفرض على الشركات والمحلات التجارية التزام الاحتفاظ بنسبة معقولة من وظائف السودانيين .

١٢ – الغاء اعانات مدارس المرسلين وتوحيد المناهج الدراسية في السودان الشمالي والجنوبي .

وفي ١٦ نيسان درس السكرتير المدني سر دوغلاس نيوبولد الموضوع مع سر ستافورد كريبس « وابلغه عن صعوباتنا وعن مشورة المؤتمر الخ . فقال انه ينبغي ان يكون لدينا مجلس استشاري سوداني وان لا ننتظر وقوع الحوادث » (٩٩). وقد قبل اقتراح سر ستافورد كريبس. وان المجلس الاستشاري الذي انشىء وفقاً له في ١٩٤٣ سيؤلف موضوع الفصل التالي . وفي معالجة الوضع الحالي ، اختار السكرتير المدني اعادة المذكرة إلى رئيس المؤتمر مع رسالة جافة ابلغه فيها ما يلي :

« ان مؤتمر الخريجين في ادعائه تمثيل جميع السودانيين ومحاولته تحويل ذاته إلى هيئة سياسية وطنية لم يعد باستطاعته ان يحتفظ بالتعاون مع الحكومة فحسب بل لا يستطيع ايضاً ان يأمل في استمرار الاعتراف به . ان المؤتمر بمجرد تقديمه المذكرة التي هي موضوع هذا الكتاب ، وبالالفاظ التي صيغت بها ، قد ارتكب ذينك الخطأين اللذين حذرته منهما ، وبذلك خسر ثقة الحكومة . ولا يمكن استعادة تلك الثقة إلى ان يعيد المؤتمر تنظيم اتجاه شؤونه على نحو تستطيع معه الحكومة ان تركن إلى ان رغباتها ستكون محترمة وتحذيراتها مرعية .

« ان صاحب السعادة الحاكم العام ، للاسباب الواردة اعلاه ، يجد نفسه غير قادر على قبول مذكرتكم ، لذلك ، تعاد اليكم طيه .

« وقد طلب صاحب السعادة مني ان اضيف إلى ما تقدم انه هو ومستشاروه عالمون حق العلم بحاجات السودان وبرغبة السودانيين المستنيرين المشروعة في زيادة اشتراكهم في حكم بلدهم وفي تطويره . ولتحقيق هذه الغاية فان حكومة السودان تدرس باستمرار ، وتقوم بتنفيذ المشاريع المؤدية إلى مشاركة السودانيين مشاركة أكبر في توجيه شؤونهم ولتحقيق الخير العام والتقدم المنظم لهذا البلد ولشعبه .

« على انه يجب على المؤتمر ان يدرك ان من واجب حكومة السودان وعملها وحدها ، مع مراعاتها الشديدة لالتزاماتها للوصاية على شعب السودان، وبالتشاور ، اذا دعت الحاجة ، مع الحكومتين الشريكتين في الحكم الثنائي ، ان تقرر مبلغ السرعة التي تسير بها هذه المشاركة وهذا التطوير . ان الحكومة لترغب رغبة صادقة في ان تقوم الفئات المتعلمة من ابناء البلد باظهار مؤهلاتها وقدرتها على تولي نصيبها الصحيح في ادارة الشؤون الداخلية ، غير ان كل ما تقدم إلى مثل

هذا الوضع لا بد من ان يعرقل كثيراً ويؤخر ما لم يدرك المؤتمر بكل وضوح وبصورة قاطعة ان الحكومة ترى من واجبها وتصر على ان يحصر المؤتمر اهتمامه في شؤون السودان الداخلية ويتخلى عن كل ادعاء حقيقي او ضمني بالتكلم بلسان البلد كله» (١٠٠) .

ان هذا الصد القاسي إلى جانب « استشارات افرادية » اجراها السكرتير المدني بعد ذلك مع بعض اعضاء المؤتمر أدت فجأة إلى نشوب ازمة كبيرة في المؤتمر بين (أ) اولئك الاعضاء (المشار اليهم عادة بأنهم رجال معقولون وهو اصطلاح تحقيري في لغة خصومهم الذين كانوا بدورهم يوصفون بأنهم متهورون ، و « متطرفون » ، الخ) الذين ارادوا ان يتفقوا مع الحكومة وان يتعاونوا معها والذين كانوا ، بصورة عامة ، ينادون باستقلال السودان عن مصر وعن بريطانيا ، ولكن عن طريق التعاون مع بريطانيا ، وبين (ب) اولئك الاعضاء الذين كانوا يشعرون بأن عدم الثقة بحكومة السودان هو المبدأ الاول للسياسة القومية الصحيحة (١٠١) ويفضلون التعاون مع مصر على التعاون مع بريطانيا ، ويؤيدون بصورة عامة قضية وحدة وادي النيل . وقد كان هذا الفرق في الرأي (كما تبين في الصفحات السابقة) عميق الجذور ، وكان في الواقع مسيطراً على سياسات السودانيين منذ اوائل العشرينات . وقد ازداد من جراء تصادم الشخصيات التي كان لها دور خطير في انشقاق سنة ١٩٣١ الذي لم يستطع الخريجون القدماء ، على اي حال ، ان يتخلصوا من تأثيراته . وقد زاد في الصعوبات الداخلية التي يعانيها المؤتمر تعرضه منذ انشائه لضغط كبير من قبل الطريقتين الكبيرتين — الانصار والختمية — اللتين كانت كل منهما تحاول ان تبسط سيطرتها على المنظمة الجديدة وتستعملها لغاياتها الخاصة ضد الاخرى . ثم ان انشاء مؤتمر الخريجين هذا كان ، بطبيعة الحال ، في ذاته ، انتصاراً لقومية الشباب الجديدة ، للجيل الذي جاء بعد سنة ١٩٢٤ والذي اراد ان يتخلص من سلطة الطرق الصوفية ويخلق في البلد حركة قومية غير طائفية . وللتوصل إلى هذه الغاية ، ولكي يشكل حلقات ارتباط قوية بينه وبين الشعب ، كان المؤتمر قد شرع في تنفيذ عدد من المشاريع الشعبية — وفي طليعتها « يوم التعليم » الذي عبىء له تأييد شعبي واسع النطاق باسم المؤتمر وباسم السودان . وقد أخذ المؤتمر ببطء ، ولكن بخطوات اكيدة ، في البروز كنقطة الارتكاز الجديدة التي يتجه اليها الشعور القومي . وقد كانت شائعة بصورة خاصة في القطاعات المتعلمة المتحررة من القبلية من سكان المدن والقرى الكبيرة . ولكن في سنة ١٩٤٢ كان السودان باسره ، بما في ذلك اكثرية سكان المدن ، واقعاً إلى حد بعيد تحت نفوذ الطرق الصوفية ، والواقع ان كثيرين من المتخرجين ،

ومن ضمنهم بعض الاعضاء البارزين في المؤتمر ذاته ، كانوا يبدون ولاءهم لهذه الطرق علناً . على ان جاذبية الطرق لهؤلاء الخريجين لم تكن بصورة كلية دينية او صوفية . ذلك بأن هذه الطرق اذ كانت لا تزال محتفظة بولاء قطاعات كبيرة جداً من السكان ، وكانت هي ذاتها منقسمة فيما بينها حول مسألة الاستقلال في مقابل وحدة وادي النيل ، فقد كان من البديهي ان من الممكن استعمالها او التعاون معها على تعزيز بعض وجهات النظر الخاصة بمستقبل السودان . وقد كان الانصار لاسباب سبق بحثها مرتبطين بقضية السودان للسودانيين . والهدف ذاته كان ، من حيث المبدأ ، مقبولا ايضاً لدى الختمية ، وكانت للسيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي آراء متماثلة تماماً في تلك الشؤون ، وذلك على الاقل بعد عودتهما من لندن في سنة ١٩١٩ (١٠٢). على ان ازدياد السيد عبد الرحمن المهدي قوة وهيبة في السنين التالية (١٠٣) وخصوصاً من ١٩٢٤ وما بعد ، ادى تدريجاً إلى تباعد الزعيمين احدهما عن الآخر . وعندما بدأت الاشاعات تنتشر بان السيد عبد الرحمن يطمح إلى منصب ملك متوج (١٠٤) على السودان (وهي اشاعات لم يبادر السيد عبد الرحمن إلى تكذيبها حالا) كان من الطبيعي ، ان ينبري السيد علي الميرغني الذي اضطر الى ان يعيش لاجئاً في مصر في اثناء عهد المهدية واتباعه الذين عانوا الاضطهاد تحت حكم المهدي ، إلى معارضة الدعوة إلى الاستقلال والسعي بدلا من ذلك لنوع من الاتحاد مع مصر (١٠٥) .

وعلى هذا فان الطريقتين بدافع من المنافسة التقليدية القوية من ناحية ولرغبتهما في اكتساب اعظم تأييد ممكن لبرامجهما السياسية من الناحية الاخرى ، كانتا على استعداد تام لتأييد اولئك الاعضاء من المؤتمر الذين انحازوا إلى وجهات نظر كل منهما . وفي ١٩٤٢ كانت الخلافات السياسية ــ الطائفية داخل صفوف الخريجين قد اتخذت نسباً كبيرة كان من شأنها ان صارت من الامور الطبيعية ممارسة الدخول في الانتخابات لمجلس الستين وللجنة التنفيذية على اسس طائفية وسياسية . ونظراً إلى التوتر الذي كان قد تغلغل في حياة السودان السياسية من جراء الاتفاق الانكليزي ــ المصري وخصائص البلد الداخلية كان لا بد من ان يكون ذلك كذلك. وان مؤتمر الخريجين العام، خلافاً للنموذج الهندي، كان لا بد من ان يبدأ بالتفسخ قبل ان يبلغ السنة الخامسة من عمره . واذا نظرنا إلى الامر في هذا الضوء ، بدا ان صدمة السكرتير المدني والاستشارات التي جرت بعدها مع افراد من اعضاء المؤتمر لم تكن اكثر من « رصاصة الرحمة » التي سببت الانشقاق النهائي بين (أ) اولئك الذين ألفوا فيما بعد جبهة الاستقلال بزعامة حزب الامة

الذي انشيء في شباط ١٩٤٥ وايده الانصار و (ب) بين الاتحاديين الذين كان اكثرهم اهمية حزب الاشقاء الذي انشيء في سنة ١٩٤١ وتولى زعامته اسماعيل الازهري وتمتع سنين كثيرة بتأييد الختمية .

لا ضرورة هنا إلى تتبع تطور هاتين الجماعتين او الاحزاب الاخرى والعناصر الكثيرة العدد التي جرى تشكيلها بعد تفكك مؤتمر الخريجين ، فقد كان بعضها جماعات جزئية مؤلفة من حفنة من الاعضاء الذين (مع استمرارهم في تأييد الاهداف ذاتها) قد انفصلوا عن عناصر اخرى لاسباب شخصية ، ولكن (كالباقين) كانوا في الواقع تابعين للواحدة او للاخرى من الجماعتين الرئيستين . على انه من المهم ان نلاحظ انه في حين ان حزب الامة الذي يقوم باعماله في رعاية السيد عبد الرحمن المهدي استمر مؤيداً من قبل الانصار فان تحالف الاشقاء والختمية كان اكثر ضعفاً واسرع إلى الزوال بطبيعته . وفي مناسبات متعددة ــ ابتدأً في ١٩٤٩ عندما الفت الختمية الجبهة الوطنية التي نادت بان يكون السودان « دومينيون » مع مصر ، بينما استمر الاشقاء في الدعوة إلى وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ــ تحطمت وتخلت عن مكانتها للتنافس والعداء العلني . واقرب المقارنات موازاة لهذا في تاريخ المعسكر الآخر قبل الاستقلال حدث في ١٩٥١ عندما ــ بدافع من الحكومة لاسباب سيتناولها البحث في ما بعد ــ (١٠٦) انفصل فريق من الزعماء القبليين عن الجبهة الوطنية وألفوا، وان كان ذلك من دون برنامج اشتراكي من اي نوع كان ، الحزب الجمهوري الاشتراكي ، الذي كان ، في اثناء حياته القصيرة ، على عداء شديد مع حزب الامة متهماً إياه بتبني مشاريع سرية لفرض ملكية مهدية على البلد . وفي الوقت ذاته كان اكثر التطورات اهمية بروز السودانيين الجنوبيين الذين بدأوا بعد سنة ١٩٤٧ عملهم في السياسة الوطنية وتحرروا في النهاية من قيود « السياسة الجنوبية » ، وان كانوا ما زالوا يتألمون من آثارها . وكما يمكن ان يكون متوقعاً ، كانوا يهتمون في المقام الاول بالمصالح الاقليمية وأخذوا ــ كشعب الاقليم الشمالي في نيجيريا ــ يعارضون الحكم الذاتي والاستقلال إلى ان تصل المناطق المتأخرة ــ التي كانت قد اهملت في السنوات الخمسين الماضية ــ إلى مستوى المناطق الشمالية من الحضارة (١٠٧) . وفي اثناء ذلك كان الطلبة السودانيون في مصر ، الذين كان مئات منهم قد ارسلوا في رعاية المؤتمر والاشقاء ، يتعرضون لاوسع التأثيرات واكثرها تبايناً . هذه التجربة مضافاً اليها الاحساس بفشل القومية (الذي كانوا كزملائهم في الوطن يعانونه في السنين العسيرة التالية للحرب) ، شجعا في اوساطهم ظهور آراء وتجمعات كانت، على الاقل ضميرياً،

مؤسسة لا على المصلحة سواء اكانت دينية ام ولاء تقليدياً – وان كان ذلك لا يزال مهماً – بل على العقائدية وقضايا المبادىء العامة . وقد كانت نتيجة ذلك ولادة الحزب الشيوعي السوداني في سنة ١٩٤٦ ، وتبعه بعد وقت قصير الاخوان المسلمون (١٠٨) . وقد كان مقدراً للحزبين ان يمثلا دورين مهمين في تاريخ استقلال السودان ، غير انه لم يكن لاي منهما ثقل سياسي كبير قبل سنة ١٩٥٦ . حتى ذلك الزمن استمر الشغل الشاغل للسودانيين المهتمين بالسياسة ، الطرق والوسائل التي يمكن بها على افضل وجه وضع نهاية لنظام الحكم الانكليزي – المصري وحماية مستقبل السودان .

٥ . المجلس الاستشاري

١ – من الرعاية الأبوية الى المشاركة

كان رد فعل حكومة السودان على ظهور القومية في الداخل وتبدل الاحوال في الخارج ، الانتقال تدريجاً من نظرية الابوية التقليدية بصفتها المبدأ الموجه للحكومة الاستعمارية إلى فكرة المشاركة الاكثر انطباقاً على روح العصر . ان العهد الاركادي (نسبة إلى اركاديا في اليونان) – كما صنفه سير دوغلاس نيوبولد (١) – للادارة البسيطة نسبياً القائمة على اساس الحكم الشخصي الذي يتولاه حاكم المنطقة البريطاني والشيخ وزعيم القبيلة قد زال ليحل محله عهد من الانماء المتصاعد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً الذي ادى بالضرورة إلى ايجاد اساليب ادارية اكثر حنكة ، كما أدى في الوقت ذاته إلى حتمية اشتراك السودانيين ، وخصوصاً الطبقات المتعلمة منهم ، مشاركة اكثر ارتباطاً بحكومة بلدهم .

ففي مجال الحكومة المحلية كان اثر هذه النظرة الجديدة ابدال الادارة المحلية الوطنية ، مع ما فيها من الابتكار على القبلية ، بنظام عصري من الحكم الذاتي المحلي القائم على اساس الفكرة التمثيلية والاقليمية بدلا من المشاركة القبلية . وقد كانت الخطوة الاولى في تطوير هذا الاسلوب الجديد الموافقة في سنة ١٩٣٧ على قوانين الحكومة المحلية (البلديات والمدن والمناطق الريفية) التي سبقت الاشارة اليها ، إلى جانب التطور الذي تلا ذلك في الحكومة المحلية مما سيتناوله البحث في الفصل السابع .

ان نشر الامر بتأسيس المجلس الاستشاري للسودان الشمالي – مع التشريع المؤيد له – في سنة ١٩٤٣ قد وصف رسمياً بانه « اعظم خطوة اتخذت حتى الآن » (٢) في اشراك السودانيين في الحكومة المركزية . والواقع ان تأسيس مثل هذا المجلس من دون تأخير كان قد الح بوجوبه السير ستافورد كريبس على السكرتير المدني في طريق عودته من الهند خلال السنة الماضية (٣) . غير ان نيوبولد كان

يفكر في مثل ذلك حتى قبل ان يقدم مؤتمر الخريجين مذكرته في نيسان ١٩٤٢ (٤). على ان تقديم تلك المذكرة والحوادث التي تلت ذلك اقنعت نيوبولد والحكومة السودانية في النهاية بانه على الرغم من مشاغل الحرب ينبغي اتخاذ تدابير لتطمين الشعب السوداني ، وخصوصاً طبقة المتعلمين التي يمكن ان ينتظر منها الرغبة في التعاون مع الحكومة ، باعطائها نصيباً في الادارة اكبر مما كان قد سمح لها به حتى الآن . وتوقيت اتخاذ هذا القرار حددته ، قبل كل شيء آخر ، رغبة الحكومة في انشاء مؤسسة يؤمل « ان تحل محل المؤتمر كواسطة وطنية للتشاور » (٥) في اثناء فترة كانت شعبية المؤتمر ، وهي المنفذ الفعال الوحيد للشعور الوطني الخائب لدى المهتمين بالسياسة ، آخذة في التزايد بسرعة نظراً إلى احوال الحرب وتقنين مواد الغذاء وارتفاع الاسعار . وكان نيوبولد قد رفع طلباً رسمياً إلى مجلس الحاكم العام للنظر في تأسيس « نظام من المجالس الاستشارية للاقاليم الشمالية واصدار الامر إلى لجنة صغيرة خاصة لبحث ملاءمة تأليف مجلس استشاري مركزي للسودان الشمالي » ، وذلك في مذكرة (٦) مؤرخة في ١٠ ايلول ١٩٤٢ طلب فيها مجلس الحاكم ايضاً الموافقة على عدد من الاقتراحات الاخرى الرامية إلى اشتراك السودانيين بصورة اكثر وثوقاً في الحكومة . وبناء على ذلك فقد تألفت لجنة واسعة الصلاحيات كان السكرتيرون الثلاثة (الداخلية والمالية والقضائية) اعضاء فيها(٧) . وقد بحثت هذه اللجنة في اقتراحات سير دوغلاس نيوبولد وفي النهاية رفعت تقريرها إلى مجلس الحاكم العام في ١٦ آذار ١٩٤٣ (٨) . وقد وافق المجلس على توصياتها ، كما وردت في رسالة من نيوبولد إلى ر. س. مايال (٩) ، واصبحت اساساً للقوانين الثلاثة الكبرى التي صدرت في ذلك العام ، وهي : قانون الحكومة المحلي (مجالس الاقاليم) ١٩٤٣ ، وقانون المجالس الاستشارية ١٩٤٣ ، وقانون المجلس الاستشاري للسودان الشمالي ١٩٤٣ .

والأول من هذه القوانين ، كما يدل عليه عنوانه ، كان اداة حكومة محلية تمكن الحاكم العام من ان ينشىء في اي اقليم مجلساً استشارياً لمساعدة الحاكم في تنسيق سياسة ونشاطات السلطات المحلية المختلفة المنشأة في الاقاليم بمقتضى قانون الحكومة المحلية الصادر في سنة ١٩٣٧ . غير ان المجالس الاقليمية الاستشارية المنشأة على هذا النحو ، كانت ستقوم ايضاً بدور حلقة اتصال بين السلطات المحلية في الاقاليم وبين المجلس الاستشاري المركزي خاصة كما يرى حالياً في انتخابات ممثلي الاقاليم في المجلس المركزي .

اما قانون المجالس الاستشارية الصادر في سنة ١٩٤٣ فقد كان من الناحية الاخرى يمكن الحاكم العام من انشاء مجلس استشاري او اكثر للحاكم العام

في ما يختص بالحكم الصالح اما في السودان كله او في أي جزء معين منه(١٠). وقد كان بمقتضى مواد هذا القانون ان تمت الموافقة على قانون المجلس الاستشاري للسودان الشمالي .

٢ – تكوين المجلس ومهماته

نص مرسوم المجلس الاستشاري للسودان الشمالي على أن يتألف المجلس من رئيس ونائب رئيس وثمانية وعشرين عضواً . وقد تقلد الحاكم العام رئاسة المجلس الجديد وصار السكرتير المدني ، سير دوغلاس نيوبولد ، اول نائب رئيس له (١١) . ولما كانت واجبات الرئيس مقصورة على حفلات افتتاح الدورات واختتامها فان نائب الرئيس كان الرئيس الفعلي للمجلس .

لذلك نص المرسوم على ان يعين الحاكم العام ثمانية عشر من الاعضاء الثمانية والعشرين ، ثلاثة من كل من الاقاليم الشمالية الستة وهي النيل الازرق ودرافور وكسلا والخرطوم وكوردوفان والاقليم الشمالي . وكان الممثلون الثلاثة للاقاليم يعينون عادة من بين اعضاء مجلس الاقليم الاستشاري إمّا بناء على توصية مباشرة من الحاكم او بعد انتخاب اعضاء المجلس . على انه نظراً الى الحاجة الملحة الى هذا الموضوع (١٢) نصح الحاكم العام (١٣) بتأسيس المجلس في اقرب وقت ممكن وأنه لا ضرورة لانتظار تأليف المجالس الاقليمية . وعلى ذلك فقد نصّ المرسوم على انه حيث لم يكن المجلس الاقليمي قد انشئ قبل التاريخ الذي جرى فيه التعيين للمجلس الاستشاري في الخرطوم ، فان الحاكم العام يعين ، بناء على توصية الحاكم ، ثلاثة اعضاء من بين العاملين في حكومة الاقليم المحلية أو من بين أولئك الذين يرجح ان يعينوا في مجلس الاقليم الاستشاري .

ومن الاعضاء العشرين الباقين (الذين سيعينون بحسب رأي الحاكم العام) نصّ المرسوم على ان اثنين ، احدهما على الاقل « من اصل سوداني » ، يؤخذان من بين اعضاء غرفة التجارة بينما يمثل ثمانية اعضاء المصالح الاجتماعية والاقتصادية الاكثر اهمية وبينها الزراعة والتعليم والصحة ، وذلك وفقاً لما يراه الحاكم العام ملائماً . ولما كانت الاكثرية الساحقة من السودانيين المتعلمين المؤهلين لتمثيل هذه المصالح يعملون موظفين في حكومة السودان فقد اجاز المرسوم للحاكم العام ان يعين واحداً او اكثر من امثال اولئك الموظفين اعضاء عاديين في المجلس .

وبالاضافة الى الاعضاء العاديين ، نصّ المرسوم على تعيين اعضاء فخريين

واعضاء فوق العادة في المجلس . ففي الفئة الاولى يمكن تعيين « الوجهاء السودانيين الممتازين » ، في حين ان اي شخص يرغب الحاكم العام في ان يعطي وجهة نظره للمجلس (او ان يوضح للمجلس) شيئاً معيناً من سياسة الحكومة ، يستطيع ان يحضر جلسات المجلس بصفته عضواً فوق العادة . وبمقتضى هذه النصوص جرى تعيين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي عضوين فخريين في حين ان رؤساء المصالح الحكومية او ممثليهم (وكلهم بريطانيون) كانوا من وقت الى وقت يتلقون الدعوة لكي يقوموا بمهمات اعضاء فوق العادة . ولم يكن للاعضاء الفخريين ولا للاعضاء فوق العادة الحق في التصويت . ومع ان الآخرين كانوا ، طبعاً ، يشتركون في مناقشات المجلس ، فان السيدين ، كالحاكم العام ، كانا لا يشتركان في ذلك ، بل يحضران حفلات افتتاح الدورات واختتامها فقط .

اما سلطات المجلس ، فقد كانت استشارية محضة . على ان المشورة كان من المستطاع اعطاؤها ضمن حدود معينة فقط ووفقاً لقواعد صارمة وصفت في المرسوم بتفصيل كثير .

أولاً كان تعيين جدول اعمال كل جلسة محتكراً بصورة تامة من قبل الرئيس ، ولم يكن من حق الاعضاء ان يقترحوا ادخال اي موضوع معين على جدول الاعمال . اما ادراج مواضيع غير تلك التي وضعها الرئيس فقد كان النظر فيه ممكناً فقط اذا ما طلبه خمسة من الاعضاء « بمذكرة خطية تسلم الى سكرتير المجلس قبل شهرين كاملين على الاقل من تاريخ افتتاح أي دورة » . اما هل يقبل مثل هذا الطلب او يرفض فأمر يتوقف على « محض اختيار الرئيس » . فاذا ما قرر ضمّ الموضوع الى جدول الاعمال فان الاعضاء لا يستطيعون مناقشته ولكن تشرح للمجلس سياسة الحكومة في شأنه . غير ان هذا التقييد لم يكن مقصوراً على المواضيع التي تعرض على المجلس عن طريق هذا الاجراء ولكنه كان اجراء طبيعياً في معالجة جميع المواضيع الاخرى الواردة في القسم الثاني من جدول الاعمال . ولا يطلب في هذه المواضيع رأي المجلس او يسمح له بابدائه . غير ان وجهة نظر الحكومة يتم ايضاحها ، وتطرح الاسئلة من اجل غرض واحد هو شرح اي نقطة قد تثار في سياق إيضاحها والرد عليها .

ومن الناحية الاخرى فان المسائل (المبيّنة في القسم الاول من جدول الاعمال) التي يرغب الرئيس في اخذ رأي المجلس فيها تجوز مناقشتها . غير ان المناقشات تراقب بحزم من قبل السكرتير المدني الذي تكون له في اي وقت بصفته رئيس المجلس سلطة اقفال باب المناقشة او البحث في اي موضوع مطروح امام المجلس.

وفي ما عدا ذلك ، فان المجلس ليس حراً في تقرير صيغة استنتاجاته الخاصة . والكيفية التي تقدم بها كل مشورة الى الرئيس تكون مبيّنة سلفاً في جدول الاعمال. وهكذا ففي حالات معينة كان يؤمر المجلس باتخاذ قرار بعد مناقشة مسألة ما بينما في حالات أخرى كان يسمح له بمجرد مناقشة موضوع ما من دون اتخاذ قرار في شأنه . وبالتالي فقد كان باستطاعة المجلس ان يقدم مشورته الى الحاكم العام بواسطة تقرير من لجنة خاصة او من لجنة دائمة او بتقرير بعد الاشارة الى لجنة المجلس كله .

وكانت دورات انعقاد المجلس كذلك محددة تحديداً صارماً . فقد نص المرسوم على عقدها مرتين على الاقل في السنة . وهذا العدد لم يتم تجاوزه في الواقع ابداً في اثناء اي سنة حتى نهاية حياة المجلس . وكانت مدة كل دورة محددة بأربعة أيام او خمسة . ولما كانت الجلسات تعقد في قصر الحاكم العام فقد كان من غير المحتمل ان تفلت من يده اي دورة من دورات المجلس الاستشاري . ومع ذلك فقد كانت للرئيس سلطة إنهاء اي دورة في اي مرحلة من مراحل سيرها . وفي مثل هذه الحالة جاء في المرسوم ما نصّه : « لا عمل في جدول اعمال تلك الدورة يجوز نقله الى دورات المجلس التالية » . وللوقاية من اي امكان مستبعد لقيام اعضاء المجلس بمحاكاة ما قام به رجال الطبقة الثالثة في سنة ١٧٨٩ ، فقد وضع نص يقول انه « بعد انهاء اي دورة لا يجتمع المجلس مرة اخرى لاي غرض كان الى ان يدعى رسمياً الى الانعقاد بمقتضى نصوص المرسوم الصادر بتشكيله » .

٣ ـ المجلس والقوميون

اصبحت القيود الشديدة التي فرضت على المجلس الاستشاري بحكم تكوينه وانظمته ، كما هو منتظر ، هدفاً من الاهداف الاساسية للانتقاد وخصوصاً من قبل « الاشقاء » والمؤتمر (الذي كان آنذاك تحت سيطرتهم ويتكلمون باسمه) فضلاً عن سواهم من احزاب الاتحاديين التي كانت جميعاً ــ على عكس حزب الامة ــ قد قاطعت المجلس وبذلت كل ما تستطيع لتشويه سمعته في نظر السودانيين والعالم. وكان نيوبولد ذاته يعتقد في قرارة نفسه ان « تدابير الوقاية ... قد جاوزت الحد » (١٤) ، غير انه بصفته الناطق باسم حكومة السودان اخذ على عاتقه مهمة الدفاع عنها وعن المجلس الاستشاري . وقد قال السكرتير المدني ، مشيراً الى ان بعض البريطانيين وبعض السودانيين قد اعربوا

عن رأيهم في ان ثمة قيوداً كثيرة تفوق ما كان ينبغي وانه يشاطرهم شعورهم ، قال ان تدابير الوقاية القانونية التي تضمنها نظام تأسيس المجلس ليست « غير عادية » وانما يقصد منها تسهيل ادارة اعمال المجلس بصورة مريحة ومنظمة وليست لمنع التعبير عن الرأي بحرية وصراحة . واذا درس المرء انظمة البرلمان البريطاني او انظمة بلاد مماثلة مجاورة ، فانه ليتساءل أول وهلة كيف تمكن ممارسة اي اعمال فيها . والقوانين هي مثل اساليب الوقاية ، ينبغي ان تكون متوافرة ولكن من المأمول دائماً الاحتفاظ بها في عزلة لاستعمالها في الحالات الطارئة فقط . انه لصحيح على ما اعتقد ان الرجل الانكليزي اقل اهتماماً بالكلام المكتوب من ابناء الشعوب الاخرى ... فهو يتلمس خطواته خطوة خطوة من دون ان يتقيد بالمستقبل ، واذا كانت قوانينه تعرقل تقدمه فانه يتركها معلقة او يعيد كتابتها . ان في ضوء هذا الموقف يجب ان تقرأ هذه القوانين وان تحل اي مخاوف بشأن العمل بها (١٥) .

ولا حاجة الى القول ان حجة نيوبولد لم تقنع منتقدي المجلس بتبديل وجهة نظرهم اليه لأنه كما اعترف السكرتير المدني سراً — في ما عدا كون القيود اثقل في الواقع مما ينبغي ، فان حديث نيوبولد لم يستطع ان يبدل حقيقة الموقف من ناحية السيكولوجية الاساسية وهي انه كما فقد المؤتمر ثقة الحكومة (١٦) فان الحكومة السودانية كانت مثل ذلك قد فقدت ثقة الطبقة المتعلمة كلها . اذ ان هؤلاء لم يكن باستطاعتهم ان يؤمنوا بان « الرجل الانكليزي » الذي يحكم بلدهم ، وقد سن تلك الانظمة التقليدية ، قد يتركها معلقة او يستعملها فقط في حالة الضرورة الطارئة الحقيقية .

وقد كان هناك سبب اكثر اهمية لاقدام المؤتمر والاحزاب الاتحادية على مقاطعة المجلس ولانتقاد الآخرين لنظامه وهو ان مهمات المجلس كانت مجرد استشارية ، وذلك يعني في نظر المعارضة الوطنية ان المجلس في افضل حالاته عديم الفائدة اذ لا سلطة له حتى على اختيار مواضيع مناقشاته او زمن وكيفية تقديم مشورته الى الحكومة . ثم ان ظهور المجلس بأنه يتكلم باسم السودانيين ، ويعطيهم نصيباً صحيحاً في ادارة شؤون بلدهم ، جعله في نظر المعارضة يسبب ضرراً كبيراً بتضليل الساذجين سياسياً من ابناء البلد في الداخل واعطاء العالم الخارجي انطباعاً بأن هناك نوعاً من المؤسسات التمثيلية في السودان في حين انه في الواقع لا وجود لها . اما بشأن القسم الاول من الجدل فان نيوبولد يرد بان المجلس الاستشاري يستطيع حقيقة ان يكون له تأثيره في قرارات الحكومة وهو ليس بالضرورة مجرد ندوة للكلام :

« ان تاريخ اكثر الحكومات واختباراتها بما فيها هذه الحكومة تدل على أن جزءاً كبيراً من عمل الحكومة البنّاء ينشأ عن المشورة والاقتراحات التي تقدمها لجنة استشارية ، والقسم الاكبر من سياساتها قد رسمتها فعلاً اللجان والمجالس التي لا سلطة تنفيذية لها ، غير ان اقتراحاتها تقرها في اكثر الاحيان الهيئة التنفيذية الحكومية وتنفذها .

« ومن الامثلة على ذلك مجلس الجزيرة الاستشاري ولجنة المدارس العليا الاستشارية ومجلس الاقتصاد والتجارة . فهذه جميعاً قد ادت عملاً مفيداً نستند اليه باستمرار في زيادة عدد السودانيين المتعلمين » . اما بشأن تمثيل الشعب عامة ، فقد وافق نيوبولد على ان المجلس لم يحقق اماني السودانيين ، غير ان الوضع الاستشاري لن يكون بالضرورة دائماً ، والحكومة تعتبره مجرد خطوة فقط في الاتجاه نحو الحكم الذاتي . ومع ذلك فقد اضاف ، بعبارة تذكر جيداً وكثيراً ما يستشهد بها ، قائلاً : « ان طريق الحكم الذاتي الذي يسير عليه السودان طويل ومؤلم » . والمجلس الاستشاري ينبغي ان يعتبر كأنه مدرسة يمكن ان يدرب فيها السودانيون على تلك المسيرة الطويلة . واسرع الطرق لاجتياز هذه المدرسة هو العمل الشاق والاجتهاد في اكتساب العلم ، صفاً بعد صف . وفي ضوء هذه الحجة الجدلية تكون الاقتراحات على الحكومة ان تنشئ جمعية تشريعية سابقة لأوانها ولذلك فهي غير مقبولة .

وتبدو الأسباب التي ادلى بها نيوبولد في ظاهرها — على الرغم من لهجتها الأبوية المؤسفة — صحيحة ووجيهة أساساً . وانها بصفتها هذه كان ينتظر ان تلطف المعارضة ضد المجلس . غير انها لم تحقق هذه الغاية والسبب الرئيس لفشلها هو اقتناع الطبقة المتعلمة من الاعضاء بأنه وان تكن فكرة تحقيق الحكم الذاتي تدريجاً صحيحة في حد ذاتها الا ان حكومة السودان قد استعملتها ذريعة لتأخير تقدم البلد الدستوري وكوسيلة لنسف حركة المؤتمر الذي هو التعبير الحقيقي عن القومية السودانية . مثل ذلك فكرة « السودان للسودانيين » ، فقد كان كثيراً ما يقال — وحق — ان التدريب التدريجي للسودانيين على الحكم الذاتي هو « كلمة حق أريد بها باطل » . فالتدريب كان ، في الحقيقة ، مرغوباً فيه ، ولكن لا يمكن اكتسابه إلاّ اذا اعطي الناس قوة حقيقية لممارسته . وذلك هو السبب الذي حمل المؤتمر في مذكرته على طلب تأليف هيئة تمثيلية من السودانيين للموافقة على الموازنة وعلى القوانين . غير ان كيفية تأليف المجلس لم تعط اعضاءه اي سلطة على الاطلاق ، حتى ان المشورة التي سمح لهم باعطائها كانت محدودة جداً بحيث ان المجلس كان في نظر نقاده مجرد ندوة كلام ، ومن نواحٍ

كثيرة مضراً حتماً . ان اللجان التي ذكرها السكرتير المدني كانت مفيدة ، غير انها كانت لجاناً حكومية شكلتها الحكومة بصورة تكاد تكون مقصورة على مستخدمي الحكومة لكي تسدي لها المشورة . وهي بهذه الصفة لم تكن لها مطاليب من النوع المطلوب للمجلس الاستشاري . وبما ان المجلس كان على ما يقولون على عكس ما افترض ان يكون « ابعد خطوة جرى اتخاذها في السياسة التي اعلنتها الحكومة عن اشتراك السودانيين في ادارة شؤون بلدهم » (١٧) فقد كان من الحق والجائز شرعاً ان ينتظر منه ان يكون ممثلاً لشعب السودان وان يكون له ، على الاقل في حقول معينة ، الحق والسلطة للعمل نيابة عنه . ان مجرد عدم تمتع المجلس الاستشاري بأي من هذه الصلاحيات اضعف تلقائياً الثقة به في نظر المعارضة القومية .

وقد كان الانتقاد الثالث ، وربما الاكثر عنفاً ، الموجه الى المجلس هو انه يتكلم باسم السودان الشمالي مستثنياً الأقاليم الجنوبية . فكان من شأن هذا الاغفال الواضح أنه اثار الشكوك القديمة في ان الحكومة السودانية تتآمر سراً لفصل السودان الجنوبي عن السودان الشمالي . وقد اكد هذه الشكوك ما جاء في المذكرة الايضاحية من ان القانون ... ينص على امكان انشاء مجلس استشاري مستقل للأقاليم الجنوبية (١٨) . وعندما حاول نيوبولد ان يبدد هذه المخاوف لم يوفق الا الى زيادتها . فقد قال ان السبب في استثناء الاقاليم الجنوبية من صلاحيات المجلس كان عملياً لا سياسياً ، وهو بكل بساطة لان السودانيين الجنوبيين لم يبلغوا بعد ، لاسباب تاريخية وطبيعية ، درجة من الاستنارة والتماسك تمكنهم من ارسال ممثلين اكفاء الى مجلس من هذا النوع . كما انه ليس هناك من السودانيين الشماليين من يستطيع ان يدعي بحق ان باستطاعته وجدانياً « تمثيل الشعوب الجنوبية » . لذلك استطرد قائلاً : « لقد اقترح انه قد يعين حكام المقاطعات او حتى المرسلون ممثلين للجنوب » . ان حاكم المقاطعة قد يستطيع بصعوبة ان يمثل جبال النوبا غير ان تنوع القبائل والعادات واللغات والمسافات في الاقاليم الجنوبية هي من الاتساع بحيث ان كل منطقة تقريباً قد تحتاج الى ان يكون لها ممثل مستقل خاص بها ، وهدف الحكومة هو ان تسود المجلس اكثرية سودانية (١٩) .

في ذلك الجو السيكولوجي السائد كان بيان نيوبولد هذا — مهما يكن الاخلاص الباعث على الادلاء به — لا يمكن الا ان يؤخذ على انه دليل آخر على تصميم الحكومة على العمل بسياسة «فرّق تسد» . زد على ذلك ان المنطق الذي ، في نظر نيوبولد ، قد جعل من الصعب على اي سوداني شمالي ان يمثل دوائر جنوبية في حين ان غرباء بالكلية من امثال حكام المقاطعات والمرسلين

الذين ذكرهم يمكن اعتبارهم مرشحين ملائمين ، كان منطقاً اقل ما يقال فيه انه غير مقبول . وعندما اوضح ان السبب الوحيد الذي يحول في الواقع دون السماح لهؤلاء بتمثيل السودانيين الجنوبيين هو انه سيكون هناك كثيرون منهم ، فقد اعطى لمنتقديه ذريعة كي يستنتجوا ان شكوكهم القديمة في نيات حكومة السودان قد قام عليها اكثر من دليل صارخ . ومما يدل على درجة عدم رضا القوميين بصورة عامة عن هذه الصفة التي عرف بها المجلس ، انه حتى حزب الأمة ، على الرغم من قبوله الاشتراك في المجلس ، كان مقتنعاً كالآخرين بان إبعاد الاقاليم الجنوبية عن المجلس كان « دليلاً على انتفاء حسن النية » (٢٠) من جانب الحكومة .

واذا ما تركنا جانباً النواحي القانونية البحتة من تأليف المجلس الاستشاري فان تكوينه الاجتماعي وطريقة عمله الفعلية لم يكن من شأنهما المساعدة على كسب عطف البلد وولائه له ، بل على عكس ذلك كانا في حد ذاتهما هدفاً جديداً للناقدين وخصوصاً في المدن والقرى الكبيرة حيث كانت للمؤتمر وللاحزاب الاتحادية اكثرية وحيث نفوذ حزب الامة ، الذي لم يكن في اي وقت عظيماً ، قد استمر في التناقص .

الجدول ٢

الاعضاء العاديون في المجلس الاستشاري

	سودانيون							بريطانيون				
	زعماء قبائل							موظفون ومتقاعدون من دوائر الحكومة المركزية				
	نظار	سلاطين	ملوك	وكلاء نظار	شيوخ	شؤون دينية	موظفون مدنيون	ضباط جيش	مدرسون	اطباء	تجار	مديرو بنوك
منتخبون ١٨	٤	١	١	١	٤	٠٠	٤	٠٠	١	٠٠	٢	٠٠
معينون ١٠					١	٣	١	١	١	١	١	١
المجموع	٤	١	١	١	٥	٣	٥	١	٢	١	٣	١
المجموع ٢٨		١٢			١٢				١٣			

اذا اخذنا بعين الاعتبار طبيعة مجالس الاقاليم (٢١) والطريقة التي بها — بناء على مشورة حكام الاقاليم — اختاروا ممثليهم ، فليس مما يدعو الى الدهشة ان احد عشر من الاعضاء الثمانية عشر الذين انتخبوا للمجلس الاستشاري كانوا من زعماء القبائل . رجال نظرتهم الى الامور ريفية وتقليدية وواقعة الى درجة كبيرة تحت نفوذ الادارة المحلية والحكام البريطانيين وحكام المقاطعات الذين كانوا يعملون تحت سيطرتهم . والى هؤلاء اضيف عضو آخر بطريقة التعيين المباشر من قبل الحاكم العام . وهكذا وصل مجموع عدد النظار والشيوخ الى اثني عشر . وأخذ عدد معادل لهذا — بينهم خمسة من الموظفين المدنيين — من مختلف دوائر الحكومة المركزية . ومن الاربعة الباقين ، ثلاثة كانوا من التجار السودانيين منهم واحد عضو معين من غرفة التجارة ، أمّا الرابع فهو المدير البريطاني لبنك باركليز ، فرع الخرطوم ، وهو ايضاً ممثل معين من غرفة التجارة . ولذلك كان المجلس الاستشاري بكامله تقريباً مؤلفاً من اعضاء من الادارة الاقليمية والمركزية . وكان ذلك ، كما كان متوقعاً ، هو ما سارعت الى التمسك به الاحزاب الاتحادية ومؤتمر الخريجين (الذي قاطع المجلس وطرد من اعضائه الذين قبلوا ان ينضموا اليه) من اجل وسم المجلس بأنه « مؤسسة حكومية » اخرى ، وهو تعبير تحقيري يستعمله القوميون ، ويعني ان المجلس، على حدّ قول أحمد خير ، اداة لتحقيق الأهداف الامبريالية لحكومة السودان البريطانية باعطائها في الظاهر صفة شرعية ، وهي صفة ليست لها ، ولا تستطيع في الواقع ان تدعيها ، وذلك عن طريق اغراء الضعفاء من الفئة المثقفة واعطائهم شيئاً ظاهرياً يبرر تعاونهم معها ، ونسف وحدة المؤتمر ، وبذلك توقف تقدم السودان نحو تقرير المصير والحكم الذاتي الصحيح (٢٢) . وكانت الحجة التي يتذرعون بها ان اكثرية اعضاء المجلس إمّعات او من اصحاب كلمة « نعم » الذين — مثل نوبار وغيره في عهد كرومر في مصر — ليسوا اكفاء لتمثيل الشعب السوداني ولا هم يهتمون بذلك . وقد تحدى نيوبولد هذه الصورة السيئة التي وصف بها المجلس في حديث اذاعه من محطة راديو ام درمان في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٤ قال فيه : «لا أستطيع أن أكثر من تكرار القول ان حكومة السودان ما كانت لتعاني كل المتاعب في سبيل تأسيس مجالس للمدن ومجالس اقليمية ومجلس مركزي لمجرد ملئها باعضاء إمّعات . هل اعضاء مجالس المدن إمّعات ؟ هل الاعضاء السودانيون في لجان الحكومة إمّعات ؟ . لا فائدة للحكومة في الرجل الإمعة أو الرجل المشاكس . ذلك بأن الامعة هو الذي يتفق « دائماً » مع الحكومة بدافع من جني المنفعة او الجبن او الكسل ، اما المشاكس فهو ذلك الذي « يختلف دائماً »

مع الحكومة بدافع من الشكوك او التشاؤم او الغرور . اني اسمع انتقادات معقولة للرجال الذين يقولون دائماً « نعم » في الصحف وفي الاحاديث ، وقد كنت اود ان اسمع بعض الاحيان نقداً للرجال الذين يقولون دائماً « لا » . ان عضو المجلس الحقيقي هو ذلك الرجل الذي يوافق او يخالف بدافع من ضميره وعن حكمة منه ، لا ذلك الذي يتخذ من احد الموقفين عادة لا يحيد عنها » (٢٣) .

في نظر أصحاب الرأي من السودانيين الذين يحبذون بصورة عامة التعاون مع حكومة السودان لاعتقادهم ان ذلك هو الوسيلة العملية الوحيدة للتغلب على تصميم الحكومة المصرية في ذلك الحين على جعل السودان اقليماً من مصر تحت التاج المصري(٢٤)، بدا بيان نيوبولد ، من دون ريب، معقولاً كما بدت تأكيدات منتقدي المجلس غير معقولة ولا معنى لها . غير انه في نظر الآخرين ، وبينهم اكثرية المثقفين وسكان المدن ، الذين كانوا يتمسكون برأي معاكس ويشعرون بأن حكومة السودان البريطانية هي العدو الحقيقي للسودان ، فقد بدا بيان السكرتير المدني — على الرغم من ان نزاهته شخصياً كانت موضع اعجاب كثير وكان هو شخصياً محبوباً من اصدقائه السودانيين الكثيرين بصرف النظر عن آرائهم السياسية — (٢٥) مجرد كلمة حق أخرى اريد بها باطل . ونظراً الى طبيعة نظام الحكم والى موقف الحكومتين البريطانية والمصرية في ذلك الحين ازاء قضية السودان فان وجهتي النظر المتقدم ذكرهما كانتا غير قابلتين للتوفيق بينهما . فقد كانت كل واحدة من المسائل ذوات الاهمية الوطنية ينظر اليها وتناقش ، بعد تحليلها نهائياً ، في ضوء نقطة الخلاف الاساسية . ولم يكن باستطاعة اي قدر من الجدل الجانبي ان يزحزح احد الفريقين عن موقفه في صدد مستقبل البلد او حمله على تلطيف موقفه ازاء الفريق الآخر و « القوة » التي تؤيده . وفي نظر الاشقاء وكثيرين غيرهم من الاتحاديين ، كان الشك في جميع المشاريع والمؤسسات الحكومية ، هو اول مبادئ الوطنية الصحيحة الى ان يثبت أنه لا اذى منها .

وكان التعاون مع البريطانيين بمثابة خيانة لقضية القومية السودانية . على ان حزب الامة وجبهة الاستقلال ظلا من الناحية الاخرى على رأيهما في ان «التبعية لمصر» كانت كذلك جريمة شنيعة ، وانه ما دامت الحكومة المصرية مستمرة في جهودها لفرض السيادة المصرية والتاج المصري على السودان فان الاشتراك في المجلس، مهما تكن نقائصه ، هو الوسيلة الوحيدة العملية ، لانه الوسيلة الوحيدة المتوافرة، لتحقيق أماني شعب السودان القومية . وقد تبين فيما بعد ان المجلس الاستشاري ، كالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، من شأنه ان يعطي السودانيين منصة

دستورية تمكنهم من مناقشة القضايا مع حكومتي مصر وبريطانيا ، وكذلك في الخارج مع منظمة الامم المتحدة ، اذا قضت الضرورة (٢٦) .

في جو الجدل والاتهامات المرة الذي نتج عن ذلك من الطبيعي ان يكون نيوبولد – المنهك من كثرة العمل والعارف حق المعرفة بالقيود التي تحد من صلاحيات المجلس الجديد وبقوة التعليقات العدائية عليه – مضطرباً وقلقاً على الطريقة التي ينتظر ان يتبعها المجلس الاستشاري في عمله (٢٧) . وقد كان مما دل على حالة التملق هذه ان الصحافة سمح لها بحضور حفلة الافتتاح وسماع خطاب الحاكم العام فقط في حين ان الاعضاء جرى تطمينهم إلى ان الصحافة ستكون مطلعة على نتائج مناقشاتهم عن طريق اصدار خلاصة رسمية لها من دون الادلاء بوجهة نظر كل عضو بمفرده (٢٨) . وقد اوضح السكرتير المدني فيما بعد ان هذه الطريقة قد اتبعت لا لأن الحكومة ترغب في ابقاء الاجراءات سرية ، كما بادر النقاد إلى القول ، بل لأن حضور مندوبي الصحف قد يحرج بعض الاعضاء ويمنعهم من التحدث عما يجول في خواطرهم بحرية بسبب « معرفتهم ان كلامهم سيكون موضوع انتقادات عدائية في الصحف او قد يروى خلافاً لنصه الحقيقي» (٢٩).

جرت مناقشة موضوع السماح للصحافة او عدم السماح لها بحضور جلسات المجلس في اثناء الدورة الثانية التي عقدت بعد ذلك بسبعة أشهر . والمقتطفات التالية من وقائع الجلسات تدل على وجهة نظر اعضاء المجلس في الموضوع كما انها تعطي بعض الدليل على مكانة المجلس بصفة اجمالية . جرت المناقشة بعد بيان القاه رئيس المجلس ذكر فيه ما يقال عن السماح للصحف وعدمه ، فقال ان الحكومة لا تريد ان تؤثر في رأي الاعضاء في اي من الاتجاهين . وذكرهم بانهم اذا ما قرروا السماح بدخول مندوبي الصحف قد يكون من الضروري وضع نص ضد اصدار بيانات غير كاملة او غير صحيحة قبل صدور التسجيل الرسمي . وقد دارت المناقشة ، كما سجلت في الوقائع ، على الوجه التالي :

٢٠٥١ – محمد افندي علي شوقي : قال ان المجلس يمثل شعب السودان ، غير ان الاعضاء يشعرون بأنهم ليسوا على اتصال بالرأي العام . والرأي العام في الشؤون التي تدور حولها المناقشة لا يمكن تكوينه إلا بنشرها كاملة في الصحف . والتوسع في النشر لن يؤدي الى اي ضرر بل قد ينتج منه خير كثير . واقترح في النهاية السماح للصحف بالدخول .

٢٠٥٢ – مصطفى افندي ابو العلي : أثنى على الاقتراح ذاكراً فائدة اخرى هي ان احد اعضاء الجمهور الذي تكون لديه شكوى قد يقتنع اذا ما علم انه جرى بحثها في المجلس . لكنه قال انه لا يرى نشر الاسماء بل ان

الاقتراحات تسجل كأنها ابديت من احد « الاعضاء ».

٢٠٥٣ – الشيخ خليل عكاشه : حبذ السماح بدخول الصحف ضمن اربعة شروط : (١) عدم ذكر الأسماء (٢) عدم تشويه او ذكر ملاحظات مخالفة لنصها الاصلي (٣) عدم نشر رسوم كاريكاتورية (٤) مراجعة النصوص الصحافية من قبل سكرتير المجلس او من قبل لجنة خاصة من اعضاء المجلس .

٢٠٥٤ – عبد الكريم افندي محمد : قال ان الصحافة السودانية لا تزال حديثة العهد وغير مسؤولة . وقد تميل الى محاولة ارضاء قرائها بدلاً من التمسك بالحقيقة. على الرغم من ذلك فهو يحبذ السماح لها بالدخول لانه ليس لدى الاعضاء ما يخفونه او يخجلون به . ان مشوراتهم تعطى لخير الجمهور ومن الخير ان يطلع عليها . ان السرية تعني الشبهات . لذلك فهو يوافق على السماح لها بدخول المجلس .

وعندما سأله الرئيس ان كان يريد فرض شروط قال انه يشترط اغفال الاسماء وعدم نشر تعليقات تهكمية . وعليهم ان ينشروا الحقائق ولا شيء غير الحقائق .

٢٠٥٥ – عبد الله بك خليل : قال ان الصحف لا يمكن الثقة بها ، والافضل استبعادها . واذا اراد الجمهور ان يعرف الحقيقة فباستطاعته الحصول عليها من النص الرسمي . انه لا يرى حالياً ان الوقت قد حان للسماح بدخول الصحف . ان الاسباب التي اعطاها الرئيس لابعادهم عن الدورة الأولى تنطبق على الدورة الثانية أيضاً ، وهو يؤثر ان يؤجل اتخاذ قرار في الوقت الحاضر .

٢٠٥٦ – الدكتور علي بدري : وافق على ما قاله عبد الله بك . لا يمكن ان تكون هناك سرية ما دام النص الرسمي ينشر ، ومن المؤكد ان اساءة العرض في الصحف قد تكون على اي حال سبباً اكثر احتمالا لبعث الشبهات . ان المجلس لا يزال في حداثته وينبغي ان يكون موضع رعاية فترة من الزمن .

٢٠٥٧ – مكي افندي عباس : حبذ السماح غير المشروط . وقال ان الاعضاء ليس لديهم ما يخافونه اذا ما تكلموا بما يجول في خواطرهم بامانة . وانه ليسرهم ان يعرف الجمهور ما يقولون. ان الجمهور حالياً يجهل العمل الجيد الذي قام به المجلس في دورته الماضية . والبلاغات الرسمية الى الصحف لا لون لها وهي قد فشلت في اجتذاب نظر الجمهور.

والجمهور المتعلم قد ابدى اعتراضه دائماً على المشاورات الخاصة وهو يعتبر المجلس بأنه مجرد مثال للمشاورات الخاصة على نطاق اكبر . والاعضاء ليسوا اطفالا ، وينبغي ان يسرهم ان ملاحظاتهم تنشر تحت اسمائهم على اوسع مدى ممكن ، شرط بقاء النص الخاص بسرية الجلسات عند الضرورة . ثم ان العلاج القانوني موجود لاي تعليقات تنطوي على قذف .

٢٠٥٨ — الشيخ ايوب عبد المجيد : حبذ السماح غير المشروطوقال ان اي اجراء غير ذلك يكون ضرباً من الجبن . وأي أساءات في النشر يمكن تجنبها في الدورة التالية .

٢٠٥٩ — الشيخ احمد عثمان القاضي : ايد مكي افندي عباس في مطالبته بالسماح غير المشروط مع اتخاذ اجراء قانوني ضد الانتقاد الشخصي او القذف . وقال ان اقلية من الشعب تعتبر المجلس خطوة رجعية وينبغي اقناعها بأنه عكس ذلك . انهم حالياً يعتبرون البيان الرسمي للتضليل . ثم ان النشر من دون ذكر الاسماء يكون عديم القيمة . اما النقد التهكمي لمناقشات المجلس بكاملها فغير محتمل على الإطلاق .

٢٠٦٠ — الشيخ سرور محمد رملي : قال ان الجمهور له ثقة عظيمة بممثليه في مجلسهم ويتقبل البيانات الرسمية للمناقشات على انها صحيحة ولذلك فهو ضد السماح بدخول الصحافة .

٢٠٦١ — الشيخ فهال ابرهيم : وافق على ان الوقت لم يحن بعد .

٢٠٦٢ — نوح افندي عبد الله : قال انه بعد سماعه الحجج التي أدلي بها لمصلحة السماح بقي على رأي عبد الله بك خليل ، وهو ضد السماح بالدخول .

٢٠٦٣ — الشيخ بابو نمر : قال انه يرى ان بعض الأعضاء قد يشعر بارتباك لوجود مندوبي الصحف ويمنعه ذلك من التعبير عن نفسه كما يريد ، وهو يشعر بأن الاعضاء الممثلين يتمتعون بثقة شعبهم .

٢٠٦٤ — عبد الله بك : قال انه يود ان يوضح بجلاء ان معارضته ليست دائمة ، غير انه لا يرى ان الوقت قد حان لمثل هذه الخطوة .

٢٠٦٥ — ميرغني افندي حمزه : قال ان المشكلة الحقيقية ليست ابلاغ الجمهور بما قد قيل فان ذلك يمكن عمله من قبل السكرتيرية . ان الذي يريده الجمهور هو ان يعرف القائل ، بحيث يستطيع ان يقدر قيمة مختلف الاعضاء ويبحث في الحجج التي ادلوا بها وبذلك يزداد اهتمام الجمهور. وهـذا لا يمكن الا ان يكون مفيداً . ان الصحافة حديثة العهد

كالمجلس وينبغي ان تتاح لها الفرصة لتثبت مكانتها في الوقت ذاته مع المجلس . والشرط الوحيد الذي يرى فرضه هو ان البيانات المنسوبة الى الافراد ينبغي ان تجري مراجعتها مع النص الرسمي .

٢٠٦٦ — حسن افندي علي شيقلاوي : قال ان الصحافة صوت الامة وهو يؤيد ما قاله ميرغني افندي حمزه .

٢٠٦٧ — الدكتور علي بدري : قال رداً على تلك الحجج انه لكلام فارغ ان يقال ان الجمهور لم يبلغ ، فان البيان الرسمي كامل جداً . اذا كان الجمهور لا ثقة لديه بالمجلس فهل من المحتمل ان تزداد ثقته به بأنباء الصحف ؟ هل يريد الاعضاء ان يقدر قيمتهم مندوبو الصحف؟ وهل مثل هذا التقدير تكون له اي قيمة للمجلس او للعضو الذي تقدر قيمته ؟ لماذا ينبغي ان نعلم الجرائد عملها على حساب المجلس ؟ لن يكون اي منهم افضل حالا نتيجة هذه التجربة المضرة .

٢٠٦٨ — حامد افندي السيد : قال ان الاقتراح المطروح امام المجلس هو السماح حالا بدخول الصحافة . فهل المجلس مستعد لذلك ؟ لقد اقترح في هذه الجلسة بطريقة الاختبار ان يراجع في صباح كل يوم النبأ الرسمي الذي يراد نشره سلفاً . ان المحضر كما تلي في ذلك الصباح لم يمثل في رأيه صورة صحيحة لما حدث في الجلسة الاخيرة . وهذا يدل على الحاجة الى مراجعة دقيقة للتأكيد من صحته . ان كثيرين من الاعضاء ما زالوا يجهلون قواعد المناقشة واساليبها ، وقد تخلى الرئيس فعلا عن كثير منها بسبب عدم خبرتهم . وبمقتضى النظام الجديد هناك اقتراح بوضع صيغة متفق عليها لمناقشات ذلك اليوم في الصباح التالي ، فاذا سلمت هذه الصيغة المتفق عليها الى الصحف الا تكون كافية ؟ وعلى كل حال فهو لا يرى ان الصحافة ينبغي ان يسمح لها بالدخول الى ان يكون المجلس قد اتيحت له الفرصة ليرى كيف يسير العمل بمقتضى النظام الجديد .

٢٠٦٩ — مكي افندي عباس : ذكر انه لم يقل ان الجمهور لم تكن لديه معلومات في الوقت الحاضر ولكن النشرة الصحافية الحالية لا تجتذب نظره . ما الذي يخاف الاعضاء ؟ ان يهزأ بهم بسبب جهلهم اصول المناقشة ؟ ان الجميع يعلمون ان المجلس جديد وليست لديه خبرة . أيخافون كثيراً ان يتكلموا ؟ لم يظهروا مثل هذا الخوف من قبل على هذا المجلس بحضور اكبر اعضاء الحكومة .

٢٠٧٠ ــ الشيخ عبدالله بكر : قال انه بعد كل هذه الحجج لا يزال مقتنعاً بأن الصحافة يجب ان يسمح لها بالدخول بعد ثلاث او اربع جلسات سرية فقط . ان كثيرين من الاعضاء لم يتكلموا وكانوا في قلوبهم يشعرون بالهلع للسماح للصحافة بالدخول قبل الأوان .

٢٠٧١ ــ الشيخ زبيرحمد الملك : قال انه من دون تحفظ يحبذ السماح للصحافة ، وانه لايظن ان الاعضاء سيخافون الافصاح عما يجول في خواطرهم.

٢٠٧٢ ــ محمد علي افندي شوقي : بعد ان سأل عما اذا كان الاقتراح يعرض للتصويت وتلقى الرد بالايجاب قال ان غرض الاعضاء الواحد هو الصدق وانهم يأملون لذلك ان تعطى لهم اوسع ما يمكن من الفرص للتعبير عن شعورهم . ان كل واحد يرتكب اغلاطاً من وقت إلى آخر ولكن الحكماء يتعلمون من اغلاطهم . ثم ناشد الاعضاء الذين تكلموا ضد الاقتراح ان يعيدوا النظر في قرارهم .

٢٠٧٣ ــ وبعد ان تكلم سبعة اعضاء في السماح غير المشروط ، وثلاثة محبذين للسماح شرط عدم نشر الاسماء ، وثمانية ضد السماح ، اقفل الرئيس المناقشة وطلب ، دورياً ، من كل من الاعضاء الذين ظلوا محتفظين بالصمت ان يبدي رأيه ، فأشار الاعضاء الثمانية الباقون عندئذ إلى انه لا اعتراض لديهم على السماح بدخول الصحافة .

وقد قبل الاقتراح برفع الأيدي وذلك بسبعة عشر صوتاً ضد ثمانية (٣٠) .

وقد كانت المناقشات التي جرت بعد ذلك شبيهة عموماً ، في مغزاها ونوعها ، بالمناقشات التي دارت حول السماح للصحافة بدخول المجلس . وكان فريق كبير من الاعضاء يبقى عادة محافظاً على الصمت او يثير احياناً نقاطاً صغيرة او اسئلة . غير انه كان هناك ميل إلى المساهمة على نطاق اوسع عندما تكون القضايا تتعلق بمصالح اقليمية او مواضيع ذوات اهمية اجتماعية عامة في قيد المناقشة مثل استهلاك المشروبات الروحية او ختان الإناث وهما موضوعان عرضا في الدورة الثالثة . ومن الناحية الأخرى لم تكن المواضيع الاكثر تخصصاً أو فنياً كصيانة التربة وتحديد صفة السودانيين وقانون الارث السوداني، على اهميتها ، لتثير اهتماماً كثيراً بين اعضاء المجلس بصورة عامة . فكانت المناقشة الجادة تميل إلى الدوران حول نواة صغيرة من معلمي المدارس والموظفين المدنيين في المجلس . ولما كان الاعضاء افرادياً ينتمون إلى كل من الجماعات الرئيسة الثلاث ــ التجار وزعماء القبائل وموظفي دوائر الحكومة المركزية ــ يتباينون تبايناً كبيراً من حيث المقدرة والتدريب فليس من الممكن التعميم المطلق بصورة

دقيقة حول مساهمة كل فريق منهم بصفته مجموعة في مناقشات المجلس واعماله . ومع ذلك فمن الحق ان يقال ان موظفي دوائر الحكومة المركزية ، وجميعهم كاعضاء الجماعتين الاخريين من طلبة كلية غوردون ، كانوا اكثر المشتركين نشاطاً في اعمال المجلس الاستشاري بينما كانت الاكثرية من شيوخ القبائل ونظارها ، في الغالب ، عديمة النشاط .

من المناقشات الاثنتين والعشرين التي دارت في اثناء الجلسات الثماني التي عقدها المجلس الاستشاري ، كان ما اثار اعظم موجة من الاهتمام العام ، المناقشتان اللتان كرستا لموضوع ختان الإناث ، وهو موضوع صار بعد ذلك مقترناً في ذهن الجمهور بالمجلس الاستشاري . فان هذا النوع من الاجراء ، الافريقي الاصل والسابق للاسلام ، كان ولا يزال يمارس في بعض انحاء السودان على الرغم من ان الزعماء الدينيين ، وبينهم السيدان (٣١) ، والرأي الطبي وكثيرون من انصار الاصلاح الاجتماعي ، قد استنكروا ذلك مراراً بصفته عادة وحشية بربرية .

ويظهر ان تلبية لرأي كان قد ابداه الحاكم العام مفاده ان الوقت قد حان للتخلي نهائياً عن هذه العادة (٣٢) ، قرر المجلس الاستشاري ، وهو بالذات هيئة اغلبيتها من المحافظين ، ان يتولى قيادة البلد في اتجاه ثورة اجتماعية جذرية . وبعد رفض عدد من الاقتراحات بان يسبق وضع التشريع القيام بحملة دعائية تشمل الأمة بكاملها ، وافق المجلس باكثرية ١٨ صوتاً ضد ٩ اصوات على قرار اقترحه الدكتور علي بدري يطالب الحكومة بسن تشريع يقضي باعتبار ممارسة طريقة الختان الفرعونية جريمة يعاقب عليها القانون (٣٣) .

على ان محاولة القضاء على هذه العادة العميقة الجذور باجراء تشريعي قد دلت ، كما كان منتظراً ، على انها غير مجدية ، وانتجت اثراً عكسياً . لأنه كما ذكر ميرغني حمزه في المجلس صار الختان الفرعوني يمارس بصورة شاملة حتى على البنات في الثانية او الثالثة من اعمارهن (٣٤) حالما عرف ان ذلك التشريع في قيد الدرس ، وبلغ الذروة بعد ان وافق المجلس على القرار . يضاف إلى ذلك انه نظمت تظاهرات احتجاجاً على ما اعتبر تدخلا لا مبرر له في شؤون الشعب الخاصة ، ووقع على الاقل في بلدة واحدة وهي رفاعة اصطدام خطير بين المتظاهرين والشرطة . ثم ان غيرة المجلس الاستشاري غير الرشيدة على اجراء اصلاح اجتماعي اصبحت سياسياً سلاحاً جديداً في ايدي خصومه الذين استشهدوا بقول السيد علي الميرغني (٣٥) بان الختان الفرعوني ، كغيره من العادات ، سيزول حتماً مع انتشار التعليم والوعي العام ، وشددوا حملتهم على المجلس .

واشاروا إلى انه في بلد يسوده الفقر والجهل والمرض رأى مجلس الحكومة الاستشاري من الملائم ان يوجه اهتمامه العاجل إلى التدخل التافه في شؤون الشعب الداخلية الخاصة جداً ، وإلى بحث الطرق والوسائل التي يستطاع بها نشر الخمور والمشروبات الروحية بين سكان السودان المسلمين على افضل وجه (٣٦) ، وذلك اشارة إلى مناقشة استهلاك المشروبات الروحية التي جرت ايضاً في ايار ١٩٤٥ .

٤ ــ العاصفة المتجمعة ــ السياسات بعد الحرب

في الوقت ذاته كانت عوامل اكثر اهمية ، داخلية وخارجية ، تعمل على زيادة التوتر السياسي في السودان في الفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالتأثير المستمر الذي كان لميثاق الاطلسي ، واشتداد التوتر في الشرق الاوسط ، وسير الهند نحو الاستقلال ، وتراخي القيود التي كانت مفروضة زمن الحرب ، وظهور نقابات العمال المناضلة ، وحبوط الآمال التي طال امد التعلل بها لحدوث تحسن شامل في مستوى المعيشة حالا بعد توقف القتال في اوروبا والشرق الاقصى ، كل ذلك كان من العوامل التي ادت إلى تطور الوضع الجديد . وهكذا بينما كان العمال يواصلون الضغط لزيادة الأجور ، اعلن عمال الزراعة في مشروع الجزيرة ، أول مرة ، الاضراب طالبين دفع ١،٣٠٠،٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الباقي لحساب صندوقهم . وقد تولت لجنة خاصة من المجلس الاستشاري البحث في اسباب الاضطراب واوصت بدفع مبلغ ٤٠٠،٠٠٠ جنيه لعمال الزراعة . وقد قبلت توصيتها واستأنف المضربون العمل (٣٧) .

وتم الوصول إلى نقطة تحول لها اهميتها في تطور هذا الوضع عندما اعلن نحو آخر سنة ١٩٤٥ ان مصر وبريطانيا ستدخلان في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ . فقام عبدالله بك خليل السكرتير العام لحزب الأمة يؤيده اربعة آخرون من اعضاء الحزب والمجلس بتقديم رسالة في ٣ ايلول ١٩٤٥ إلى رئيس المجلس يسألون فيها عما اذا كانت الحكومة تعتزم تمكين اعضاء المجلس الاستشاري من البحث في مستقبل السودان واعطاء آرائهم فيه عندما يحين الوقت لمثل ذلك البحث من قبل السلطات المختصة قبل اتخاذ اي تدبير نهائي جديد . فقرأ الرئيس ، رداً على ذلك ، البيان الآتي في اثناء الدورة الرابعة :

اذا اثيرت مسألة وضع السودان السياسي من قبل دولتي الحكم الثنائي في اي تعديل للمعاهدة الانكليزية ــ المصرية فان حكومة السودان تنوي ان تستشير المجلس الاستشاري للسودان الشمالي وذلك كي تكون وجهة نظره في تصرف

حكومة السودان لنقلها إلى الدولتين . وانه لمن رأي حكومة السودان ان آراء الشعب السوداني ينبغي الحصول عليها بطرق دستورية في قضية لها مثل هذه الاهمية الجوهرية لخير مستقبلهم .

يضاف إلى ما تقدم ان رئيس المجلس قد صرح بان الحكومة ستعطي لرأي الهيئات التمثيلية الاخرى من الوزن ما قد تكون جديرة به (٣٨) . وهذا اشارة إلى تلك الاحزاب والجماعات التي كانت قد قاطعت المجلس ولم تكن ممثلة فيه .

لقد كان واضحاً ، بمقتضى هذه الشروط ، ان الشعب السوداني والناطقين باسمه سوف تكون لهم ، شرط استطاعتهم تسوية خلافاتهم ، مزية كبيرة ازاء الحكومتين البريطانية والمصرية . وقد وقفت جماعة من المتخرجين المستقلين ، يؤيدها اتحاد الطلاب في كلية غوردون ، الذي كان في ذلك الحين فريقاً ذا قوة ضغط كبيرة في السياسة الوطنية ، في وضع بيان بالاهداف السياسية كان مقبولا لدى الاحزاب الموجودة جميعاً . وكان الهدف الذي رمى اليه البيان هو اقامة حكومة سودانية حرة ديموقراطية بالاتحاد مع مصر والتحالف مع بريطانيا على ان تترك طبيعة الاتحاد والتحالف لكي تقررها الحكومة السودانية المذكورة (٣٩). وبناء على ذلك فقد توجه وفد يمثل جميع الاحزاب إلى القاهرة وسط مظاهر ابتهاج عظيمة ، اعتباراً من ٢٢ آذار ١٩٤٦ . على ان العناصر التي تألف منها الوفد عندما وجدت اثر وصولها إلى مصر انها تواجه عدم استعداد الحكومة المصرية للموافقة على اي شيء سوى وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، بدأ كل منها يفسر بيان التسوية الضعيف على طريقته الخاصة ، فتحطم كيان الوفد وعاد الاعضاء التابعون لحزب الامة وجبهة الاستقلال إلى الخرطوم بينما بقي ممثلو الأشقاء والاحزاب الاتحادية الاخرى في القاهرة . ثم ان المفاوضات الانكليزية ــ المصرية ذاتها فشلت ايضاً اذ كانت قضية السودان والتفسيرات المتضاربة لاتفاق ١٨٩٩ من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية حجر العثرة في طريق الاتفاق كما كانت دائماً منذ سنة ١٩٢٢ .

ومع ذلك ففي شهر تشرين الأول من السنة ذاتها تم الوصول إلى اتفاق تسوية بين اسماعيل صدقي باشا رئيس وزراء الحكومة المصرية وبين مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية ، وقد تضمنت مسودة معاهدة صدقي ــ بيفن ، التي سميت هكذا، بروتوكولا خاصاً بالسودان جاء فيه ما يلي :

« ان السياسة التي يتعهد الفريقان الساميان باتباعها في السودان (ضمن نطاق الوحدة بين السودان ومصر تحت تاج مصر المشترك) سيكون من اهدافها الجوهرية

ضمان خير السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم عملياً للحكم الذاتي وبالتالي لممارسة حقهم في اختيار وضع السودان السياسي في المستقبل . وإلى ان يتمكن الفريقان الساميان المتعاقدان من تحقيق هذا الهدف الاخير باتفاق تام بينهما وبعد التشاور مع السودانيين يبقى اتفاق ١٨٩٩ مستمراً والمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع الملحق بها ... نافذة المفعول» (٤٠) .

على ان « بروتوكول السودان » ، مثل اتفاق التسوية بين الاحزاب السودانية ، كان عرضة لتفسيرات مختلفة . ففي حين ان صدقي باشا صرح عند وصوله إلى القاهرة قائلا : « لقد عدت ومعي السيادة على السودان » ابلغ مستر بيفن مجلس العموم : «بعد اخذ ... اعلى مشورة قانونية ، شعرت بأنه ، من اجل التوصل إلى اتفاق لمصلحة السودان بقدر ما هو لمصلحة كل من الفريقين الآخرين ، من حقي ان اشير في بروتوكول السودان إلى وجود وحدة سلالية رمزية بين مصروالسودان شرط الا يدخل دائماً اي تبديل على نظام الحكم القائم حالياً ...» (٤١) .

تحت ضغط الخلافات الجدلية التي تلت ذلك ، قطعت المفاوضات في النهاية .

وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٦ صرح النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري الجديد بعزمه على عرض النزاع الانكليزي — المصري على مجلس الأمن . وهناك نوقشت القضية في اثناء تسع جلسات امتدت من ٥ آب إلى ١٠ ايلول . وفي سياق المناقشات التي طالت في « ليك سكس » اوضحت كل من الحكومتين وجهة نظرها في اتفاق ١٨٩٩ وفي نوع الحكم الذي اقيم بمقتضاه في السودان . واصر النقراشي باشا بصورة خاصة على القول ان ما سمي اتفاق الحكم الثنائي لم ينشىء في الواقع حكماً ثنائياً في السودان بل مجرد ادارة انكليزية — مصرية كما يدل على ذلك عنوان الاتفاق الرسمي . لذلك فان السيادة على البلد التي لم يرد ذكرها في الاتفاق تعود إلى ما كانت عليه قبل الثورة المهدية ، اي إلى التاج المصري . وقال بالاضافة إلى ذلك ان السودانيين والمصريين شعب واحد يوحده التاريخ والعنصر والدين واللغة والاعتماد المشترك على نهر النيل ، وان بريطانيا بعد ان استعملت اسم مصر ورجالها ومالها لتوطيد سلطتها على السودان قررت ان تدق اسفيناً بين الشعبين ، وكانت بالطريقة ذاتها تخطط لفصل الاقاليم الجنوبية عن باقي السودان .

اما سير الكسندر كادوغان الممثل البريطاني فقد اصر على القول من الناحية الاخرى ، ان الاتفاق الانكليزي — المصري المعقود في ١٨٩٩ — وان لم يشر إلى الموضوع بالاسم — قد انشأ حكماً ثنائياً يعترف بمقتضاه بأن بريطانيا ومصر تحكمان السودان بالشركة ، وان السيادة على البلد هي للحكم المشترك ، وان الشعب السوداني يختلف عن الشعب المصري وله مثله الحق في ان يقرر مصيره ،

وان حكومة السودان وفقاً لذلك تعمل على تدريب السودانيين على فن الحكم الذاتي في حين ان المصريين يهمهم فقط تعطيل هذه الجهود وفرض ارادتهم الخاصة على السودانيين من دون استشارتهم . اما بشأن آخر الاتهامات التي وجهها النقراشي باشا فان سير الكسندر كادوغان قد واجه عرقلة خطيرة بسبب نشرة عنوانها « السودان : سجل من التقدم » ، اعدتها حكومة السودان ووزعتها على اعضاء مجلس الامن ، اشارت فيها إلى مخاوف الوطنيين السودانيين من ان النتيجة النهائية التي تؤدي اليها « السياسة الجنوبية » ستكون تقسيم البلد إلى قسمين مع احتمال الحاق القسم الجنوبي بيوغاندا البريطانية ، وقد جاء في النشرة ما يلي :

« ان الحجج حول ما اذا كانت مثل هذه الخطة في النهاية لمصلحة السودان الجنوبي او باقي افريقيا كثيرة من الناحيتين . والقضية بكاملها قد تشكل في تاريخ معين موضوعاً صحيحاً تتولى درسه لجنة دولية . وفي اثناء ذلك فان الحكومة الحاضرة ... تقترح ان تضم السودانيينالشماليين المتعاطفين إلى تنفيذ سياسة تهدف إلى اعطاء الجنوب الفرص ذاتها التي وعد بها الشمال لتقرير مصيره في النهاية » (٤٢) .

وهكذا ، تهيأت للنقراشي باشا حجة ، لم تكن من دون اثر فعال ، أظهرت بوضوح ان بريطانيا ليست مهتمة اهتماماً صحيحاً بمساعدة السودانيين على تقرير مصيرهم بل انها تستعمل تقرير المصير مجرد حجة لتبرير سياستها الاستعمارية الخاصة التي تهدف أولا إلى فصل السودان عن مصر ، ثم فصل اقاليم السودان الجنوبية عن أقاليمه الشمالية (٤٣) .

وفي ١٠ ايلول طرح في النهاية قراران متنافسان (وتعديلاتهما) للاقتراع فلم ينل أحدهما اكثرية الأصوات المطلوبة ، وتأجل مجلس الامن تاركاً النزاع الانكلو — مصري من دون حل على جدول اعماله . على ان الحكومتين المصرية والبريطانية (مؤيدتين في اروقة المجلس من قبل مؤيدي كل منهما من السودانيين) كانتا تشعران بارتياح لأنهما قد جعلتا وجهتي نظرهما معروفتين من العالم .

في الوقت ذاته كان « بروتوكول السودان » قد احدث فجأة حالة عسيرة في السودان حيث قامت تظاهرات عنيفة أدت الى اصطدامات مباشرة بين مؤيدي جبهة الاستقلال والاتحاديين وذلك لا في المدن التي كانت حتى الآن قد اقتصر النشاط السياسي عليها فحسب بل أيضاً — عن طريق تورط الطرقالدينية — في ارياف البلد (٤٤) . وفي الوقت ذاته توترت العلاقات توتراً شديداً بين حكومة السودان والانصار الذين رأوا في البروتوكول ما يدل ضمناً كما هو الواقع على اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على السودان مما ينطوي على خيانة لهم كانوا لا يتوقعونها .

وقد هدد حزب الامة بالانسحاب من المجلس الاستشاري فأدى ذلك إلى تأجيل دورته السادسة مرتين (٤٥) . ولما كان السيد عبد الرحمن المهدي لم يقتنع بتأكيدات الموظفين البريطانيين في السودان فقد طار إلى مصر ومن ثم إلى بريطانيا لكي يبحث في الموضوع مع زعماء الحكومتين (٤٦) .

٥ ـ البحث عن خطط سياسية جديدة

تحت ضغط الحوادث الآخذة في التزايد من الداخل والخارج ، صممت حكومة السودان على ان لا تدع المبادرة تفلت من يدها ، وقررت اتخاذ خطوات اخرى نحو مشاركة اوثق للسودانيين ، شماليين وجنوبيين ، في حكومة بلدهم . وفي الخطاب الذي افتتح به الدورة الخامسة في ١٧ نيسان ١٩٤٦ (وذلك بعد ثلاثة أسابيع من سفر اعضاء الوفد الأول الممثل لجميع الاحزاب السودانية إلى القاهرة) اكد الحاكم العام للمجلس ان اهداف حكومة السودان هي ، كما اعلنها المستر بيفن اخيراً ، بناء اداة للحكم الذاتي بقصد التوصل إلى الاستقلال في النهاية وذلك بقوله : « اود ان انفي نفياً باتاً كل ما يقال من ان حكومة السودان لا تعطف على اماني السودانيين » . إلى ان قال : « ان الحكومة تهدف إلى ايجاد سودان مستقل حر يكون باستطاعته حالما يتم تحقيق الاستقلال ان يحدد من تلقاء ذاته علاقاته ببريطانيا العظمى ومصر » (٤٧). واستطرد الحاكم العام فعين بوضوح انه «في غضون عشرين سنة من الزمن سيكون السودانيون متولين حكم بلدهم يساعدهم على ذلك ويبدي لهم المشورة عدد معين من المتخصصين والفنيين غير السودانيين » . واضاف قائلا انه في سبيل تصميم الخطوات المحددة التي يمكن بها التوصل إلى تحقيق هذا الهدف في ادارة مصالح الحكومة ، قد شكلت اخيراً لجنة بريطانية ـ سودانية مشتركة من الموظفين المدنيين (في ١١ آذار) لدرس مشاريع السودنة الحالية ووضع توصيات عن الكيفية التي يمكن بها زيادة فعاليتها . وفي ما يختص ببناء اجهزه الحكم الذاتي من أجل التوصل إلى الاستقلال المنشود ابلغ الحاكم العام اعضاء المجلس ان في نيته ان يدعو فوراً إلى عقد مؤتمر لدرس الخطوات التالية لاشتراك السودانيين اشتراكاً اكثر وثوقاً في ادارة شؤون بلدهم (٤٨) .

وقد اوصت « لجنة السودنة » ، وهو الاسم الذي صارت تعرف به ، بانه متى جاءت سنة ١٩٦٢ يجب ان يملأ ٦٢,٢ في المئة من مجموع عدد الوظائف في دوائر الحكومة بموظفين سودانيين سيكون اكثرهم في الفئة الثانية من سلك

الخدمة المدنية (٤٩) . وكانت الخطة العامة سودنة الدوائر تدريجاً حتى بلوغ هذا المدى في سنة ١٩٦٢ كما يلي (٥٠) :

النسبة المئوية	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٢
الفئة الأولى	١٥,٤	٢٧,٤	٣٨,١	٥٥,٥
الفئة الثانية	٢٥,٢	٣٧,١	٥٨,٧	٧٨,٩
الفئتان معاً	١٨,٤	٣٠,٣	٤٤,١	٦٢,٢

ثم ان مؤتمر السودان الاداري وضع من الناحية الاخرى عدداً من التوصيات كان اكثرها اهمية ما يختص بتطوير المجلس الاستشاري بغية اعطائه خصائص تمثيلية اعظم ومهمات ذوات مسؤولية اكثر (٥١) .

٦ . الجمعية التشريعية

١ ــ مؤتمر السودان الاداري

دعا الحاكم العام مؤتمر السودان الاداري إلى الانعقاد في ٢٢ نيسان ١٩٤٦ . وكان هذا المؤتمر الذي يعمل بتوجيه عام من السكرتير المدني وسكرتير الداخلية المستر روبرتسون (في‌ما بعد سير جيمز) (١) ،هيئة مؤلفة اساساً من موظفي حكومة السودان ، منهم ثمانية بريطانيون . ثم اضيف اليهم ١٦ عضواً سودانياً ، ثمانية منهم يمثلون المجلس الاستشاري ، وسبعة من الموظفين ، والسيد صديق نجل السيد عبد الرحمن المهدي . وقد دعيت الاحزاب السياسية الى تسمية ممثليها . وبناء على ذلك فقد اوفدت جبهة الاستقلال التي كانت اكثرية الاعضاء السودانيين الستة عشر ينتسبون اليها خمسة ممثلين آخرين لها (٢) وطلب إلى مؤتمر الخريجين والاشقاء والاحزاب الاتحادية الاخرى تسمية ستة ممثلين ، غير انها رفضت هذا العرض وقاطعت المؤتمر .

وقد قرر المؤتمر حالا بعد بداية اجتماعه الأول الذي عقد في ٢٤ نيسان تشكيل لجنتين فرعيتين ، واحدة للحكومة المركزية واخرى للحكومة المحلية . وكانت المهمات التي عهد فيها إلى لجنة الحكومة المركزية ما يلي :

أ ــ درس الخطوات التالية لاشراك السودانيين بصورة اكثر وثوقاً في الحكومة المركزية وخصوصاً في تخطيط الوسائل لتطوير المجلس الاستشاري الحالي ورفع توصية بها إلى المؤتمر العام بغية اعطائه صلاحيات اكثر اهمية واوسع مسؤولية .

ب ــ درس مختلف الهيئات والمجالس واللجان الاخرى التابعة للحكومة المركزية ووضع توصيات لزيادة تمثيل السودانيين فيها .

ج ــ درس امكان تأليف مجالس جديدة (٣) .

وكانت نتيجة مناقشات المؤتمر التي جرت على اساس توصيات اللجنة الفرعية

في ما يتعلق بالنقطتين الاخيرتين بسيطة ، اذ انها اوصت بتأليف مجالس جديدة وتمثيل السودانيين على نطاق واسع في كل مجلس اداري أو لجنة شرط ان يكون ذلك منسجماً مع النشاط المطلوب والا يكون لعدد السودانيين في تلك المرحلة تأثير في قرارات تلك المجالس (٤) .

وعلى عكس ذلك كان توسيع المجلس الاستشاري وتحويله إلى جمعية وطنية تمثيلية مسؤولة ، قضية معقدة شغل درسها المؤتمر شهوراً كثيرة . وفي النهاية كان القسم الاكبر من تقرير المؤتمر يتناول اشراك السودانيين اشراكاً اكثر وثوقاً في الحكومة المركزية (٥) . وبعد ان ايد التقرير الانتقادات الرئيسة الموجهة إلى المجلس الاستشاري ، وهي انه مقصور على المديريات الشمالية الست ، وان صلاحياته استشارية بحتة ومحدودة النطاق ، وان اعضاءه ... لا يستطيعون ابداً ادعاء تمثيل الشعب تمثيلا تاماً ، لخص التقرير توصيات المؤتمر بانها داعية إلى تأليف جمعية تشريعية من اعضاء سودانيين منتخبين عن السودان بكامله تمارس المهمات التشريعية والمالية والادارية العامة بالاشتراك مع مجلس تنفيذي جديد يحل محل مجلس الحاكم العام الحالي (٦) .

« وبعد درس دقيق » وافق المؤتمر بالاجماع على ان السودان ينبغي ان يهدف إلى نظام حكم برلماني تتولاه وزارة مسؤولة على غرار النظام البريطاني (٧) . لذلك لن يكون هنالك اعضاء فخريون بحكم الوظيفة ، او اعضاء فوق العادة كما كان الحال في المجلس الاستشاري ، وان رئيس الجمعية التشريعية يجب ان تكون له صلاحيات رئيس مجلس العموم وان يؤدي واجباته ذاتها (٨) . ولكي تكون الجمعية هيئة اكثر تمثيلا للبلد يجب ان يكون عدد اعضائها سبعين بدلا من ثمانية وعشرين كما كان الحال في المجلس الاستشاري . لكن بما ان السودان لم يكن مستعداً لنظام برلماني كامل ، فقد وافق المؤتمر على ضرورة اجراء تعديلات معينة . وبناء على ذلك اوصى بان يعين الحاكم العام عشرة من الاعضاء السبعين المقترح تأليف الجمعية منهم، وذلك ، على ما قيل ، للتأكد من وجود اعضاء سودانيين في المجلس من ذوي الكفاءة الخاصة الذين لولا ذلك لما اصبحوا من اعضائه .

ثم انه على الرغم من التسليم بحقيقة بديهية وهي ان الشخص ذاته لا يمكن ان يكون في وقت واحد سياسياً وموظفاً مدنياً كفوءاً ، وهي حقيقة كانت الحكومة قد اكدتها مراراً في معاملاتها مع المؤتمر (٩) ، فقد رأى مؤتمر السودان الاداري ان وضع السودان الخاص الناتج من ان اكثرية فئة المتعلمين هي في الخدمة المدنية، يتطلب تعديلا موقتاً للقاعدة المتبعة والقاضية بمنع موظفي الحكومة من الاشتراك

في الاعمال السياسية . ولذلك قرر المؤتمر انه ما دامت دورات الجمعية لا تدوم اكثر من اربعة اشهر من كل سنة فاننا نرى ان موظف الحكومة (١٠) الذي هو عضو في الجمعية يجوز له مع ذلك ان يحتفظ بوظيفته . وللاعتبارات العامة ذاتها قال التقرير انه على الرغم من ان الانتخاب المباشر هو أفضل اسلوب للتأكد من ان الجمعية تمثل الشعب السوداني وتتكلم باسمه فان مثل هذا الانتخاب ليس من الممكن حتى الآن التوصية باجرائه في المناطق الريفية . لذلك اوصى المؤتمر بان تكون هناك انتخابات غير مباشرة خارج البلديات والمدن التي فيها مجالس حكومية محلية (١١). وفي‌ما يتعلق بالجنوب حيث كان من الصعب ايجاد افراد ممثلين بطريقة الانتخاب فان على الحكام ان يعينوا اولئك الاشخاص الذين يعتبرون اكثر كفاءة في الوقت الحاضر (١٢). على ان تمثيل الشعب في الجنوب والشمال على السواء ينبغي ان يكون على اساس المديريات ، وان يحدد عدد الممثلين من كل مديرية وفقاً للوائح الانتخابية الموضوعة على اساس عدد السكان والثروة والتعليم . وبناء على التقدير الذي حدده المؤتمر لكل من هذه العوامل (وهي ٥٠ في المئة لعدد السكان ، و ٣٠ في المئة للثروة ، و ٢٠ في المئة للتعليم) سيكون هناك ١٣ عضواً منتخباً من الجنوب و ٤٧ من الشمال (١٣) .

وهكذا فان الغرض من الجمعية التشريعية التي اريد انشاؤها كان وفقاً لتقرير المؤتمر اعطاء السودان « صوتاً خاصاً به ، هيئة ما تستطيع ان تتكلم بتفويض باسم البلد كله » . وقد استطرد التقرير قائلا : لن يكون السودانيون قادرين على حكم انفسهم ما لم يكونوا قد دربوا سلفاً على فن الحكم ، وهذا بدوره من المستطاع تعلمه عن طريق تحمل المسؤولية فقط (١٤) . غير ان طبيعة المسؤوليات ومداها كما اوصى المؤتمر بان يعهد فيها إلى الجمعية لم يكونا على الاطلاق منسجمين مع الاهداف التي اعلنت . والحقيقة ، على افتراض العمل باتفاقيتي ١٨٩٩ و ١٩٣٦ اللتين ستنفذ تلك المسؤوليات بمقتضاها ، فانها لن تكون في الواقع سوى استشارية . ذلك بأن الجمعية لا تستطيع في النهاية ممارسة اي تشريع او مهمة مالية او ادارية يعهد فيها اليها الا بموافقة الحاكم العام الذي ليست هنالك سلطة فوقه تستطيع الجمعية ان تلجأ اليها .

وفي‌ما يتعلق بالتشريع ، فان الجمعية ، وفقاً لتوصيات المؤتمر قد أعطيت الحق في مناقشة مشاريع القوانين الحكومية التي يضعها المجلس التنفيذي (كما هي الحال لو كانت هناك وزارة) كما اعطيت السلطة لتعديلها أو رفضها (١٥) واذا ما أقر مشروع قانون حكومي فانه ينبغي ان يحظى بموافقة الحاكم العام ليصبح قانوناً . اما اذا رفض او عدل على نحو من شأنه ألا يحقق غرض الحكومة منه ،

فان المجلس التنفيذي له الحق اما في استرداد المشروع او في عرضه مرة اخرى على الجمعية مبدياً اسباب ذلك . فاذا كانت الجمعية لا تزال تشعر بأن ليس باستطاعتها الموافقة على المشروع المذكور فان للحاكم العام ، بغض النظر عن رغبات الجمعية ، ان يوافق على المشروع الذي يصبح عند ذاك قانوناً . اما مشاريع القوانين التي يقترحها الاعضاء ، فانها تعرض بموافقة لجنة العمل فقط ، وهي التي تدير بالتشاور مع المجلس التنفيذي اعمال الجمعية . على انه ، كما هي الحال في مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة ، لا تكون للتشريع الذي يقترح بهذه الطريقة قوة القانون الا بموافقة الحاكم العام .

من هذه الزاوية فان التشريع المالي وغير المالي يلقى المعاملة ذاتها . والموازنة التي يعدها السكرتير المالي وهو موظف مدني ، بالتشاور مع اللجنة المالية التابعة للجمعية ، تعرض على الجمعية بمثل الطريقة التي تعرض بها مشاريع القوانين الاخرى التي تقترحها الحكومة . غير ان الجمعية لا تناقش النفقات « غير الخاضعة للاقتراع » كرواتب التقاعد والديون ، وهي تكمل مناقشتها للموازنة خلال مدة معينة من الزمن لكي يصير تفادي وقف الالة الحكومية بسبب التأخير . وللجمعية ان تنتقد وتخفض ولكن لا تزيد جميع النفقات الواردة في الموازنة باستثناء ما هو داخل ضمن فئة النفقات غير الخاضعة للاقتراع . وكما في حالة التشريع المالي لا يمكن لاي قرار من القرارات التي تتخذها الجمعية ان يصير قانوناً الا بموافقة الحاكم العام .

وبما ان دورات الجمعية تستمر اربعة أشهر في السنة فان للحاكم العام الحق في أن يسن القوانين في الاشهر الثمانية التي لا تكون الجمعية منعقدة خلالها شرط ان تعرض هذه القوانين في‌ما بعد على الجمعية لابرامها . واذا لم تبرم الجمعية مثل ذلك التشريع فللحاكم العام سلطة الموافقة عليه واعطائه صفة القانون .

وفي ما عدا ذلك فان ثمة مواضيع معينة لها بمقتضى توصية مؤتمر السودان الاداري ان تكون فوق صلاحيات الجمعية مثل التشريع الذي يتناول دستور السودان والذي سيكون قانون انشاء الجمعية جزءاً منه ، والتشريع الخاص بأي عمل مخالف لدستور السودان (١٦) .

في محاولة لتطويق الانتقادات والتعليقات المعادية التي سوف تثيرها حتماً هذه النصوص — في كل من مصر والسودان — استشهد المستر روبرتسون بفقرة من حديث في الاذاعة لسلفه سير دوغلاس نيوبولد ، كان قد ذكر فيه ان القيود الواردة في الدستور وانظمة المجلس الاستشاري يقصد منها تسهيل ادارة شؤون المجلس بيسر وانتظام ، لا منع التعبير الصريح والحر (١٧) .

ان توصيات مؤتمر السودان الاداري فيما يختص بالمجلس التنفيذي والمهمات الادارية التي للجمعية التشريعية لم تكن محققة للمثل الاعلى لوزارة حكومية مسؤولة ، وهو ما شعر المؤتمر بأن السودان يصبو اليه . والخلافات الرئيسة بين الاثنين جرى تلخيصها تلخيصاً صحيحاً في تقرير المؤتمر كما يلي :

أ – ان بعض اعضاء المجلس التنفيذي لن ينتخبوا من قبل الجمعية ، فهم اعضاء بحكم وظائفهم ولا يستطيعون ان يستقيلوا .

ب – ليست للمجلس التنفيذي اكثرية في الجمعية يستطيع بها ان يؤثر في سير المناقشة والاقتراع في تلك الهيئة .

ج – لن تكون للمجلس التنفيذي سلطة حل الجمعية وبالتالي الرجوع إلى البلد للحصول على موافقته على سياسته . وقد استطرد التقرير قائلا ان السلطة الاخيرة ، بمقتضى دستور السودان ، ممنوحة لشخص الحاكم العام ، واي خلاف بين المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ينبغي ان يقوم الحاكم العام بتسويته (١٨) .

ان افضل طريقة لتدريب السودانيين على فن الحكم ، في مثل هذا الوضع ، هي ان يعطوا مسؤولية كافية للتوسع الكلي في المقدرة على تحمل اعباء تلك المسؤولية بنجاح (١٩) . وبناء على ذلك فقد اوصى المؤتمر بان يعاد تأليف مجلس الحاكم العام (وهو الهيئة التي تتخذ فيها القرارات الكبرى) بحيث يكون اقل من نصف اعضائه سودانيين (٢٠) . وقد رأى المؤتمر من الضروري بأن تكون للاعضاء السودانيين في المجلس التنفيذي (كما كانت تسمى الهيئة التي اعيد تأليفها) مسؤولية محددة نحو الجمعية للاعمال الادارية . ولذلك فقد اقترح ان تنتخبهم الجمعية من بين وكلاء السكرتيرين (٢١) وان تقوم بتسميتهم ولكن لا يمكن ان يعينوا نهائياً بصفة وكلاء للسكرتيرين الا بموافقة الاعضاء الموظفين في المجلس التنفيذي . على انه من هذه النقطة وما بعد يصبح مركز وكلاء السكرتيرين كما وصف في التقرير اكثر غموضاً . فان طبيعة « الحاقهم » غير واضحة ، ولكن التقرير يقول انه « ينبغي ان يعطوا الثقة الكاملة التي لرئيس ادارة في سلك الخدمة المدنية مسؤول عن مواضيع معينة» . وانه عندما يطرح على الجمعية سؤال عن توزيع مياه النيل مثلا ، فان وكيل السكرتير المدني المختص هو الذي يعطي الجمعية الجواب عن السؤال الذي طرحه مدير الري (٢٢) . وبدلا من ايضاح المعاني الدستورية التي لهذه التعابير او ايضاح علاقات وكلاء السكرتير ومديري المصالح الواحد بالآخر وبالجمعية والمجلس ، فقد اختتم تقرير المؤتمر الاداري مناقشة الموضوع ببيان بليغ جاء فيه :

«لقد اقترحنا نظاماً من شأنه ان يضمن افضل توحيد ممكن لوجهات النظر

بين الجمعية والمجلس التنفيذي قبل عرض اي تدبير لموافقة الحاكم العام . ومع حسن النية وروح الاخذ والعطاء ، مما لا يمكن دونهما لأي نظام حكم ديموقراطي ان ينجح ، ومع وجود وكلاء السكرتيرين في الهيئتين ، فاننا نعتقد ان المجلس التنفيذي والجمعية ينبغي ان يتمكنا من العمل معاً بانسجام » (٢٣) .

جرت مناقشة تقرير مؤتمر السودان الاداري على مستوى رسمي من قبل ثلاث هيئات رئيسة هي المجلس الاستشاري والحكومة المصرية ، وأهم من كل ذلك من قبل السودانيين الجنوبيين والحكام البريطانيين للمديريات الجنوبية في مؤتمر عقد في جوبا في شهر حزيران ١٩٤٧ .

ناقش المجلس الاستشاري هذا التقرير في اثناء دورته السابعة التي عقدت في ٢٠ إلى ٢٤ أيار ١٩٤٧ فأثيرت نقطتان رئيستان هما وضع وكلاء السكرتيرين والطريقة التي تتبع في انتخاب الممثلين الجنوبيين . وفيما يتعلق بالنقطة الثانية اكد الرئيس للمجلس ان ليست هناك نيّة لأخذ الممثلين الجنوبيين دائماً بطريق التعيين الأمر الذي سيؤدي إلى رفع عدد الاعضاء المعينين من عشرة إلى ثلاثة وعشرين او ثلث المجموع المقترح . اما بشأن وضع وكلاء السكرتيرين فقد قال السكرتير القضائي ، الذي كان قد دعي الى حضور الدورة بصفته عضواً فوق العادة ، انه اذا حدث ان أبدى كل من رئيس الدائرة ووكيل السكرتير وجهة نظر مختلفة فان كليهما سيجد نفسه في مركز حرج . واقترح ترك الموضوع عند ذلك الحد . غير انه بعد اسئلة مدققة وجهها اليه ميرغني حمزه ومكي عباس ، وهما على الارجح اكثر اعضاء المجلس كفاءة ، وافق في الواقع على ان وضع وكلاء السكرتيرين كما وصف في التقرير غامض إلى حد بعيد جداً . ثم قال السكرتير القضائي للمجلس ان اكثر المستشارين خبرة في الشأن الدستوري (لورد هيلي) الذي كان قد بحث معه في الموضوع في اثناء زيارة حديثة قام بها إلى بريطانيا ، قال له ان نظام الحكم البيروقراطي نظام منطقي وبرلماني تام ، ومثال ذلك انكلترا . غير ان في فترة الانتقال من الواحد إلى الآخر لا بد حتماً من ظهور وقائع غير منطقية وكثير من الصعوبات التي تتطلب تبادل الآراء من الجانبين (٢٤) .

علق ميرغني حمزه على هذا بقوله انه يرى ان يجمع وكيل السكرتير بين دور وكيل السكرتير الدائم ودور وكيل السكرتير البرلماني ، لأن عليه واجبات نحو دائرته وكذلك نحو الجمعية . وقال ميرغني حمزه انه يشعر شعوراً قوياً بان كلا من رئيس الدائرة ووكيل السكرتير ينبغي ان يكونوا مسؤولين تجاه الجمعية .

وفي النهاية أصدر المجلس الاستشاري قرارين ، وافق في الأول منهما على التوصيات الواردة في التقرير بصورة عامة ، في حين انه أوصى في القرار

الثاني بأن توجه الحكومة اهتماماً اكثر إلى مركز وكلاء السكرتيرين الذي يتطلب في رأي المجلس تحديداً أوسع (٢٥) .

٢ ـ التخلي عن السياسة الجنوبية

اما في السودان الجنوبي فان مناقشة تقرير مؤتمر السودان الاداري تركزت حول موافقة بالاجماع على توصيه مؤداها ان الجمعية التشريعية المقترحة يجب ، خلافاً للمجلس الاستشاري ، ان تتناول البلد كله بما فيه الجنوب ــ وهي توصية تتضمن بوضوح استنكار سياسة الحكومة السودانية التقليدية (٢٦) . وهذه كما تبين في الفصل الثالث سبق ان كانت مشكوكاً في صحتها من قبل بعض الاداريين البريطانيين الذين كانوا مسؤولين عن تنفيذها . فقد كان قليلون منهم يشعرون بأن لا مبرر لها اخلاقياً، كما شعر البعض بأنها على الارجح لن تنجح في حين ان آخرين كانوا يشعرون بخيبة أمل لفشل السياسة الجنوبية في انتاج موظفين جنوبين مدربين لتولي الاعمال الادارية ... وكان الاجنبي الذي يتقاضى مرتباً عالياً (اي مفوض المنطقة) يشكو من ان المفوض في منطقة غربية في ١٩٤١ يؤدي العمل شخصياً بدلا من الاشراف على افريقيين يتدربون على النهوض بانفسهم بالمسؤوليات وانه ليس فقط السلطة الدافعة بل هو آلة الحكم كلها : اذا ما توقف ، توقف كل شيء(٢٧).

غير انه لم يوضع اي اقتراح يظهر ان بيان سنة ١٩٣٠ عن السياسة الجنوبية في حاجة الى بحث مجدداً الا بعد ان كان مؤتمر الخريجين قد قدم مذكرته في سنة ١٩٤٢ التي طالب فيها ضمن ما طالب ، بألغاء القوانين المتعلقة بالمناطق المغلقة ، ورفع القيود المفروضة على التجارة وعلى تنقلات السودانيين داخل السودان ، وابطال الاعانات التي تدفع لمدارس المبشرين ، وتوحيد مناهج التعليم في السودان الشمـالي والجنوبي . وفي شهر آب من السنة التالية كتب حاكم اكواتوريا (الاستوائية) مشيراً الى قرب نشر التشريع الخاص بالمجلس الاستشاري ، وان السياسة الجنوبية تتطلب تأكيداً مجدداً وان كان هو ايضاً يشعر بأن مستقبل السياسة الجنوبية لا يمكن حتى الآن تقريره ، واستطرد قائلا : ولكن مهما يكن من امر ، علينا ان نعمل في اتجاه مشروع حكم ذاتي يتلاءم مع الحاق الشعوب الجنوبية المنتظر جنوباً او شمالا ، ولا يمكن استثناء الشمال اذا اعترفنا بمبدأ الحق في تقرير المصير. غير ان السياسة المتبعة تجعل الانضمام سياسياً الى الشمال مستبعداً من وجهة النظر الجنوبية (٢٨). وقد اعطى إنشاء لجنة السودنة في آذار ١٩٤٦ حافزاً أعظم للوعي النامي ببطء على ان اعادة النظر في السياسة الجنوبية قد تأخر اوانها . وقد قررت لجنة السودنة

ان تقوم لجنة فرعية بزيارة المديريات الجنوبية لتدرس احوالها . وابلغ السكرتير المدني حاكم اكواتوريا بمناسبة ذلك «ان نجاح سودنة جهازنا الحكومي هو اليوم مسألة ذات اهمية سياسية وادارية عظمى ومن الضروري ان تعطى اللجنة الفرعية كل فرصة لتحقيق التوصيات على اساس معرفة الحقيقة » (٢٩) . غير ان تقرير اللجنة الفرعية ، بالاضافة الى التوصية بانهاء نظام التفريق في الرواتب القائم بمقتضى السياسة الجنوبية وتوحيد نظام المنشآت كان في الواقع اتهاماً لسياسة الحكومة في السودان الجنوبي مما حمل السكرتير المدني بسبب ذلك على رفض نشره (٣٠) . على ان ذلك كان في حد ذاته اشارة واضحة الى انه لم يعد بالامكان ، مع النظر في عواقب الامور ، تأخير اعادة تقويم السياسة الجنوبية اكثر مما تأخر حتى الآن . وفيما عدا تقارير لجنة السودنة وضغط القوميين المتزايد بصورة عامة في سبيل الغاء السياسة الجنوبية وتقرير وحدة السودان ، فان مشاريع افريقيا الشرقية بشأن مواصلات افضل مع السودان الجنوبي ظهر غموضها على ما ورد في رسالة كتبها السكرتير المدني الذي استطرد قائلا :

في ما عدا التمييز في المرتبات وفي احوال اخرى من خدمة الحكومة فان القواعد المصطنعة المتبعة في استخدام الجنوبيين في الشمال ومحاولات التفريق الاقتصادي وجميع التمييزات المماثلة اخذت تزداد شذوذاً: مثل الطلب المتزايد لاستخدام الشماليين في مشاريع لانماء الجنوب ، وسرعة تحسين المواصلات والسفر بين الشمال والجنوب ، ومجرد تطبيق سياسة دفع التقدم الى الامام في الجنوب ، كل ذلك حطم العزلة السابقة التي كانت تعيش فيها الاقاليم الجنوبية وزاد في ضغط هذه التمييزات (٣١).

لذلك كان من الضروري وضع صيغة سياسة جديدة . وقد اصر جيمز على ألا تتأثر هذه السياسة بالرغبة في استرضاء المتطرفين الذين لا صبر لهم بل ينبغي ان تكون على اساس مبادىء اقتصادية واجتماعية صحيحة لاتقوى على الدفاع ضد المعارضة المشاغبة فحسب بل يجب ان تحوز ايضاً تأييد اولئك السودانيين الذين هم على استعداد لقبول وجهات النظر المنطقية والحرة . وعلى كل حال فان السودانيين الشماليين والجنوبيين هم الذين سيعيشون حياتهم ويوجهون شؤونهم في الاجيال المقبلة في هذا البلد ، ولذلك فان جهودنا ينبغي ان تتركز على تكريس سياسة لا تكون سليمة نحو ذاتها فحسب بل باستطاعتها ايضاً ان تكون مقبولة وبالتالي قابلة للتطبيق من قبل السودانيين المحبين لوطنهم شماليين وجنوبيين على السواء . ثم قال السير جيمز ان حكومة السودان يجب منذ الآن ان تعمل على اساس كون سكان السودان الجنوبي هم بصورة جلية افريقيون وزنوج ، غير ان وضعهم الجغرافي والاقتصادي يجعلهم مرتبطين ارتباطاً لا بد منه ، من اجل نموهم

في المستقبل ، بالسودان الشرقي الأوسط والشمالي المتعرب (٣١) .

وقد كان رد الفعل لدى الحكام البريطانيين العاملين في الجنوب متنوعاً وذا اهمية . فمثلا رحب مفوض منطقة راجا بالبيان ترحيباً كبيراً « لأن السياسة الجنوبية القديمة كانت سياسة لا اعتقد ان باستطاعة احد ان يسير عليها باخلاص ، وان المرء يرحب بصورة خاصة بالتخلي عن الحواجز المصطنعة السخيفة (غير العملية) التي اقيمت منذ ١٦ سنة . لقد كان إهداراً للوقت سؤال اي شخص اسمه « امات » (اي احمد) وإسن (اي حسن) ، تم التثبت من اسمه القبلي وكتابته مع العلم التام انه حالما يخرج من الباب سيظل اصدقاؤه يعرفونه ليس بأنه ينجر بايا او هيجر كودو بل بأسمه العربي » (٣٢) .

وكتب حاكم جوبا : « لا اعتبر تقدير الضرائب في السودان الجنوبي وربطه بجيرانه في الجنوب سياسة عملية . فإنها ليست في مصلحة الناس انفسهم لانهم سيصبحون « سندرلات » اكثر حتى مما هم عليه الآن . ومهما كان شعوري في الماضي فان التطورات الاخيرة في السودان وفي افريقيا الشرقية قد جعلتني مقتنعاً بأنه لا الالحاق بالجنوب ممكن ولا العزلة ممكنة »(٣٣). لذلك كان الحاكم على اتفاق تام مع السياسة الجديدة المقترحة . على ان اخرين رحبوا بها ترحيباً مشروطاً، فقد قال حاكم واو : كلنا متفق مع السكرتير المدني في رأيه ان الجنوب مرتبط بالشمال ، وان الاثنين يجب ان يتحدا لأنهما بلد واحد .

« وهناك شعور اجماعي بأن الفرق في الراتب والوضع والاحوال بين الموظفين الشماليين والجنوبيين لا مبرر له ، وان هذا الفرق يقسمهم الى بيئتين ويعطي الجنوب شعوراً مشروعاً بالضيم اللاحق به ، وان المبدأ الذي يتوجب اعتماده هو الرواتب المتعادلة للعمل المتعادل .

« ان الجميع متفقون على ان القيود المفروضة على التجار الشماليين يجب ازالتها وانه ينبغي الا يكون هناك حاجز يحول دون ذهاب الجنوبيين للعمل في الشمال اذا ما ارادوا ذلك . كما ان الجميع متفقون على ان التمييز الديني كالمدني هو قائم ، وان كان غير معترف به ، ويجب ان يبطل .

« ان موضوع ايجاد حماية لسلامة وحدة الجنوب هو الموضوع الذي يحتاج أكثر من غيره الى المناقشة بغية تكوين موقف منسجم . وفي رأيي الخاص ان الاتجاه الى درجة من الاستقلال الذاتي الاقليمي ، او الى اتحاد مقبل بين كيانين مختلفين على اساس متعادل وبيان واضح بأن البريطانيين يحافظون على الوضع الى ان يصبح الجنوب في غير حاجة الى حماية ، هو الاتجاه الافضل» (٣٤).

بعد مضي شهرين شعر اربعة عشر من الحكام البريطانيين العاملين في الجنوب

« بشيء من القلق من جراء وقائع جلسات المؤتمر الاداري ». وعلى الرغم من موافقتهم على آراء السكرتير المدني وتوصيات المؤتمر الاساسية وقعوا رسالة جماعية احتجوا فيها على عدم وجود جنوبيين في المؤتمر (وهي حقيقة كانت في حد ذاتها نتيجة عمل السياسة الجنوبية) وان سكان المديريات الجنوبية قد اقتصر تمثيلهم على اثنين من الحكام ، لذلك فانهم يطالبون بعقد مؤتمر اداري للسودان الجنوبي يجتمع في الجنوب (٣٥) .

جاء جواب السكرتير المدني عن تلك الرسالة مؤكداً لموقيعها ان الحكومة على علم تام بمسؤولياتها ، وانها لم تتخذ اي قرار يتعلق بالمديريات الجنوبية ، وان توصيات مؤتمر السودان الاداري لم تدرس بعد ، وان السكرتير المدني بصفته رئيساً للمؤتمر قد فسح للسودانيين الشماليين فقط في المجال للتحدث بما يجول في اذهانهم ، وقد فعلوا ذلك . واخيراً اشار السير جيمز الى انه مستعد للدعوة الى عقد مؤتمر كالذي اقترحوه للاجتماع في جوبا (٣٦) .

وحددت مهمات المؤتمر بما يلي :

١ — درس توصيات مؤتمر السودان الاداري المتعلقة بالسودان الجنوبي .

٢ — بحث تمثيل السودانيين الجنوبيين في الجمعية المقترحة . واذا ما تقرر استصواب ذلك يتخذ قرار في كيفية تحقيق هذا التمثيل على افضل وجه في الوقت الحاضر وفي ما اذا كان التمثيل الذي اقترحه مؤتمر السودان الاداري ملائماً .

٣ — بحث ما اذا كانت الحمايات يمكن ادخالها في التشريع الخاص بانشاء الجمعية الجديدة للتحقق من ان السودان الجنوبي ، بما هو عليه من اختلافات في الجنس والتقاليد واللغة والعادات والنظرة العامة، لايتعرض لما يعيق تقدمه الاجتماعي والسياسي .

٤ — بحث ما اذا كان ينبغي اولا تأسيس مجلس استشاري للسودان الجنوبي لمعالجة شؤون الجنوب وتعيين بعض أعضائه في الجمعية ، ممثلين للسودان الجنوبي .

٥ — النظر في توصيات مؤتمر السودان الاداري في الفقرة ١٣ من تقريره وهي التي تعالج مسائل ليست متعلقة تماماً بتطور السودان السياسي الذي اوصى المؤتمر بأنه ضروري اذا اريد تحقيق وحدة الشب السوداني (٣٧) .

وبعد مناقشات طويلة جرى خلالها بحث نطاق صلاحياته انتهى مؤتمر جوبا الى قرار مؤداه ان ما يرغب فيه السودانيون الجنوبيون هو ان يتحدوا بالسودانيين الشماليين في سودان موحد . وان الجنوب ينبغي لذلك ان يكون ممثلا في الجمعية التشريعية المقترحة . وان عدد الممثلين الجنوبيين يجب ان يكون اكثر من ثلاثة عشر ، وهو العدد الذي اوصى به مؤتمر السودان الاداري . وانه يجب انتخابهم

من قبل مجالس المديريات في الجنوب لا من قبل المجلس الاستشاري للسودان الجنوبي . وان التجارة والمواصلات بين الاقاليمين ينبغي تحسينها ، ويجب ان تتخذ خطوات في اتجاه توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب (٣٨) . على ان مواضيع معينة تركت من دون حل أهمها مسألة ما اذا كانت هناك ضرورة لادخال الحمايات في الدستور الجديد وما اذا كان الممثلون الجنوبيون ينبغي ان يكونوا اعضاء كاملين في البداية او ان يكونوا في البدء مجرد مراقبين للاجراءات الى ان يحرزوا بعض الخبرة في سير الاعمال . وحول هذه المسائل (ومسائل اخرى قليلة) كان هناك بعض الخلاف في الرأي . غير ان نوع المؤتمر كما ذكر سير جيمز سامعيه كان استطلاعياً فحسب ولم يتطلب اتفاقاً تاماً حول كل قضية مفردة تطرح عليه . وكما كان الحال في ما يتعلق بتوصيات مؤتمر الادارة السوداني فقد ذكر ان القرارات ، اذا وجد شيء منها ، تتخذ من قبل الحكومة المركزية .

وقد طرح الموضوع على المجلس العام في الاجتماع الرقم ٥٥٩ تاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٧ وتقرر ان الاقتراحات الرئيسة التي اتخذها مؤتمر السودان الاداري ستقبل من حيث المبدأ ، وان اقتراح تمثيل الجمعية التشريعية للسودان كله وان نطاقها يجب الا يكون مقتصراً على السودان الشمالي ، سيقبل ايضاً ، غير ان الحمايات ستدخل في تشريع وضع الدستور الجديد الذي يتضمن تطور شعب الجنوب تطوراً مطرداً صحيحاً (٣٩) .

٣ – وضع الدستور الجديد

لم يكن تأسيس جمعية سودانية في حدّ ذاته موضوع مناقشة من وجهة نظر الحكومة المصرية (ووجهة نظر السودانيين القوميين أياً كانت خلافاتهم الدينية والسياسية) بل كان تصحيحاً متأخراً لظلامة طال عليها الزمن . كانوا من اجلها منذ سنين كثيرة ينتقدون حكومة السودان البريطانية ، وقد كانت انتقاداتهم للاقتراحات الجديدة موجهة ضد ما كان في رأيهم فشل هذه الاقتراحات في اعطاء السودانيين نصيباً كافياً في حكم بلدهم ، لأن ما « اعطتهم كان قليلاً جداً ومتأخراً كثيراً » . على ان درجة نظر السودانيين اليها والاستنتاجات التي خرجوا بها منها بشأن مساهمتهم في الجمعية كانت متباينة كما هي العادة بين مؤيدي جبهة الاستقلال ومحبذي وحدة وادي النيل . وفي حين ان الأولين كانوا في النهاية مستعدين للموافقة على توصيات المؤتمر الاداري بصفتها خطوة اخرى

في طريق الوصول الى الحكم الذاتي وأخيراً الى الاستقلال فان الاتحاديين كانوا كالحكومة المصرية ينتقدون بقوة الاقتراحات الجديدة ويرفضونها لأنها غير كافية كلياً .

في الجلسة الرقم ٥٥٩ المنعقدة في ٢٩ تموز ، اي قبل اسبوع واحد من طرح النزاع الانكليزي ــ المصري على مجلس الأمن ، قرر مجلس الحاكم العام عرض إقتراحات المؤتمر الاداري على حكومتي مصر وبريطانيا لابداء رأييهما فيها ، فوافقت عليها الحكومة البريطانية لأنها ترمي بصورة صحيحة الى تحقيق اغراض الحكم الثنائي المعلنة وهي التطور التدريجي للحكم الذاتي في السودان(٤٠). على ان الحكومة المصرية من ناحيتها ارسلت مذكرة انتقدت فيها الاقتراحات بشيء من التفصيل . قال فيها رئيس مجلس الوزارة : « ما لم تتم ازالة العيوب التي اشير اليها في المذكرة وادخال تعديلات اخرى مقترحة عليها فان حكومة المملكة المصرية لا تستطيع ان توافق على هذه التوصيات . ان الحكومة المصرية، مع اصرارها الكامل على موقفها كما حدد امام مجلس الامن ، ترغب مخلصة « كما اكدت في مناسبات كثيرة » في تمكين السودانيين من حكم انفسهم ولا تريد ان تراهم يضيعون اي فرصة لزيادة نصيبهم في حكم بلدهم . بيد أنه وان كان المفروض ان ذلك هو هدف مؤتمر السودان الاداري فان توصياته تضمنت عكس ذلك تماماً . اولاً لأن النظام المقترح لا يسمح « بتمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً وافياً » . ففي الجنوب يعين الممثلون صراحة من قبل حكام المديريات بينما في المناطق الريفية في السودان الشمالي ترك تحديد الناخبين والدوائر الانتخابية لتقرير حكام المديريات . ثم ان عشرة من الاعضاء السبعين المقترح وجودهم في الجمعية كانوا يعينون مباشرة من قبل الحاكم العام . فاذا اضيف الى هذا ان الموظفين المدنيين قد يسمح لهم بان يكونوا اعضاء في الجمعية التشريعية مع احتفاظهم بوظائفهم جاز لنا ان نسأل الى اي مدى ستكون الجمعية التشريعية بعيدة عن تأثير السلطات الادارية حتى ضمن حدود صلاحياتها الضيقة » ؟

اما في ما يتعلق بسلطات الجمعية فقد استطردت المذكرة الى القول انه ما من انسان يقترح ان السودانيين كانوا في ذلك الزمن في حالة تسمح لهم بممارسة الحقوق الكاملة في التشريع . ولكن اذا كان غرض الجمعية تدريبهم على الحكم الذاتي عندئذ لا يجوز، كما اوصى المؤتمر الاداري، ان يعطوا مجرد صوت استشاري في وضع القوانين . يجب ان تعطى الجمعية ، على الاقل ، سلطة تأجيل اقرار اي تشريع غير مقبول الى دورة تالية مع انه قد لا يكون كثيراً ان تعطى الحق في رفض مثل ذلك التشريع نهائياً ، كما يجب بصورة خاصة ان تعطى الجمعية

سلطة الموافقة على الضرائب وفقاً للمبدأ المعروف جيداً وهو لا ضرائب بلا تمثيل .

وفي حين ان سلطات الجمعية ينبغي ان تزاد فان سلطات الحاكم العام ، الذي له بمقتضى الاقتراحات الحالية سلطة مطلقة للموافقة على التشريع او رفضه، يجب خفضها. يجب ألا يوافق على تشريع تقره الجمعية التشريعية والمجلس الاداري أو يرفضانه الا بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية ، كما يجب ادخال تعديل على العلاقات بين الاعضاء السودانيين والبريطانيين في المجلس الاداري بحيث يكون للأولين نصيب اكبر في المسؤولية . وبناء على الاقتراحات الحالية فان الاشخاص الاربعة الذين هم اعضاء بحكم وظائفهم وإن كانوا اقلية إلا انهم يتولون اكثر المراكز اهمية في الحكومة ولهم بالاضافة الى ذلك الكلمة الاخيرة في اختيار السكرتيرين الذين من بينهم يتم اختيار الاعضاء السودانيين الستة في المجلس الاداري . ومن اجل اصلاح انعدام التوازن الخطير هذا من الضروري ان يكون للسودانيين نصيب في المراكز الاولى في المجلس الاداري وان تكون لهم ايضاً كل المناصب الاخرى في الحكومة السودانية . كذلك ينبغي ، من دون الاجحاف بحق السودانيين ، تعيين مصريين في المجلس كي يساعدوا السودانيين على التدرب على الحكم الذاتي (٤١) .

ورداً على ذلك ابلغ الحاكم العام رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة السودانية قد قبلت توصيات المؤتمر الاداري السوداني من حيث المبدأ ولكنها في اعداد القوانين، قد سبق لها ان « توقعت الكثير من النقاط التي وردت في مذكرة دولتكم » (٤٢) . وفي مذكرة اضافية جرى توزيعها على اعضاء المجلس الاستشاري وردت النقاط ذاتها واضيف الى ذلك ان القوانين الجديدة ستذهب الى ابعد بكثير مما ورد في التقرير . ان اهتمام الحكومة الملكية المصرية باعطاء السودانيين مسؤولية اعظم مما اشار اليه التقرير ... «تشاطرها اياه الحكومة السودانية ، وانه لما ترغب فيه الحكومة السودانية هو اعطاء السودانيين الآن ما يستطيعون تحمله من المسؤولية من دون الاضرار بالحكم الصالح » (٤٣) .

على ان مشروع القانون لم يذهب كما جاء الوعد في المذكرة الاضافية الى أبعد بكثير من تقرير المؤتمر الاداري ، ولم يحقق اكثر التعديلات التي اقترحها رئيس الوزارة المصرية كما كان الحاكم العام قد قال انه سيفعل ، بل على العكس من ذلك ، كما ورد في المذكرة الايضاحية ، سار القانون في اكثر النواحي تماماً على الخطوط التي اوصى بها مؤتمر السودان الاداري (٤٤) .

اما الفوارق الرئيسة بين الاثنين فقد كانت اولاً انه في حين كان المؤتمر قد اوصى بوجوب تعيين وكلاء سكرتيرين للخدمة في دوائر الحكومة فان القانون

نص على انه يجوز للحاكم العام ان يعين وزيراً لواحدة او وزراء لأكثر من واحدة من دوائر الحكومة المتعددة . على انه كما جاء في المذكرة الإيضاحية لم يقترح تعيين وزراء حالا اذ كان المقصود ان يكتسب المرشحون للوزارة اولاً خبرة ويثبتوا كفاءة كوكلاء للسكرتيرين . ومع انه كان للجمعية ، وفقاً لتقرير المؤتمر ، ان تختار وكلاء السكرتيرين فان القانون نص على انه اذ كانت الغاية ان يتطور هؤلاء ليصبحوا وزراء فانه ينبغي ان يعينوا بالطريقة ذاتها كما يعين الوزراء ، اعني من قبل الحكومة ، وهذا يترك للجمعية سلطة اقل حتى مما اوصى به المؤتمر الاداري . وفي الدفاع عن هذه النقطة في المجلس الاستشاري قال السكرتير المدني انه ليس من وزارة حكومية في اي مكان من العالم يجري اختيار افرادها من قبل الجمعية . ان رئيس الوزراء هو الذي يختارهم ليتكلموا بالنيابة عن الحكومة . غير ان الصعوبة الواضحة في هذه الحجة كانت، كما اسرع ميرغني حمزه الى القول ، ان التشبه برئيس الوزراء في انكلترا كما ذكر الرئيس لم يكن متفقاً مع الحالة في السودان اذ ان رئيس الوزراء ذاته كان يعين من قبل اكثر اعضاء البرلمان . ومع انه هو الذي يختار وزراءه فانه المسؤول تجاه البرلمان عن تصرفهم حتى اذا فقد ثقة البرلمان فانه هو وفريقه يعزلون ويحل محلهم فريق آخر . وقد كان تعليق السكرتير القضائي ان لورد هيلي الذي طلب رأيه حول هذه النقطة بالذات كان قد اصر على ان وكلاء السكرتيرين يجب ان تعينهم الحكومة اذا ما اريد للوضع ان ينجح ، وكرر الرئيس قوله ان ذلك كان احدى المراحل المنطقية التي لا بدّ منها على الطريق الى الحكم الذاتي. والى ان تقوم حكومة حزبية كاملة مع ما يتبعها بصورة طبيعية من المسؤولية الوزارية فان هذا التدبير الموقت ينبغي ان يكون مقبولاً (٤٥). اما التعديل الثاني الذي ادخل على مشروع القانون فكان هو ايضاً مظهراً اكثر منه حقيقة . فمع ان مستخدمي الحكومة قد اعتبروا بصورة عامة غير مؤهلين ومحرومين من التعيين اعضاء في المجلس التنفيذي الا انه جرى استثناء القائد (القائد العام لقوات الدفاع السودانية) والسكرتيرين الثلاثة من ذلك المنع . وقد اعطى الحاكم العام السلطة ليعلن بامر منه ان اشخاصاً معينين من مستخدمي الحكومة ينبغي ألاّ يتناولهم ذلك المنع أيضاً . ومع ان موظف الحكومة لا يستطيع ان يصبح وزيراً فقد كان من الممكن تعيينه وكيلاً للوزارة وعضواً في المجلس او ان يسمى عضواً في الجمعية . وانه لمن المفيد ان يذكر في هذا الصدد انه وان كان من الممكن لموظف الحكومة ان يعين عضواً في الجمعية فليس باستطاعته ان يخوض الانتخابات للدخول في عضويتها . قال ميرغني حمزه في هذا الصدد ان هذا

قد يفهم منه ضمناً ان الحكومة تريد ألا يكون اعضاء في الجمعية الا اولئك الذين يتكلمون وفق ما ترسمه الحكومة لهم . فقال الرئيس رداً على ذلك ان الرأي الذي أبداه المجلس في دورته السابقة كان ان موظف الحكومة يجب ألاّ يرشح ذاته للانتخاب (٤٦) .

وفي مشروع القانون رفع عدد الاعضاء من نحو سبعين عضواً كما اوصى المؤتمر الى نحو التسعين ، منهم خمسة وستون منتخباً بدلاً من ستين . وعلى هذا فانه وإن كان عدد الاعضاء المنتخبين اكثر فان نسبتهم بالمقارنة بالذين سيعينون قد نقصت . واحد اسباب ذلك على ما جاء في المذكرة التفسيرية هو القرار الموقت بعدم السماح لموظفي الحكومة بترشيح أنفسهم للانتخاب . ذلك بأن قصر التعيينات على وكلاء السكرتيرين (وكلاء الوزارة) يحرم الفريق الاكبر والاكثر نفوذاً من المتعلمين من الوجود في الجمعية ما عدا بعض الموظفين (٤٧). ولا حاجة الى القول ان الرأي المتعلم وخصوصاً في مؤتمر الخريجين لم يتأثر بهذه الحجة وظل يؤثر الانتخابات الحرة على التعيينات الرسمية كما كان قبلاً بصورة عامة ، والانتخابات المباشرة على الانتخابات غير المباشرة . على ان القانون امعاناً في اثارة مخاوف هذا الفريق من الرأي العام نص على اجراء انتخابات مباشرة في عشر دوائر فقط (نصفها في ام درمان والخرطوم) وباقي الاعضاء اما يعينون مباشرة من قبل السلطة الادارية او يتمّ اختيارهم بطريق الانتخابات غير المباشرة في اشراف مشتبه به من قبل الحكومة ومفوضي المناطق .

ان سلطات الجمعية والمجلس التنفيذي جرى تحديدها في مشروع القانون كما كانت قد حددت في تقرير المؤتمر الاداري . وخلافاً لما هو الحال في المجلس الاستشاري كان للجمعية الحق في ان تجري مناقشات وتتخذ قرارات في اي موضوع ولكن كما هو الحال في المجلس الاستشاري جاء في مشروع الجمعية التشريعية ان جميع القرارات يكون لها تأثير كأنها توصيات الى المجلس (٤٨) ولكن لا الجمعية ولا المجلس التنفيذي لهما سلطة العمل باي صورة كانت الا بموافقة الحاكم العام . وبصورة خاصة ليست للجمعية سلطة ان تضع تشريعاً يتناول دستور السودان وعلاقاته بالدول الاجنبية او العلاقات بين حكومة السودان وحكومتي بريطانيا ومصر . وبمقتضى دستور السودان الحالي فان الحاكم العام شخصياً قد خول من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية سلطات واسعة جداً ليس باستطاعته بمقتضى اتفاق ١٨٩٩ ان يتخلى عنها . وتقرير المؤتمر الاداري ومسودة القانون كلاهما يهدف الى انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي يمارسان سلطات معينة داخل نطاق النظام الحالي ، ولذلك فإن افضل ما باستطاعتهما

هو ايجاد تمثيل لا ايجاد حكومة مسؤولة ، لأن المسؤولية في نهاية الامر منوطة بالحاكم العام الذي له وحده الحقوق الدستورية في وضع اي قانون في السودان أو إلغائه ما دام الحكم العثماني—الانكليزي—المصري قائماً (٤٩) . وهذا كان واضحاً الى أقصى درجة في مسودة القانون ، كما كان في تقرير المؤتمر .

لهذا السبب ، وبما أن القانون المقترح لم ينص على تحقيق تمثيل كامل للسودانيين ولم يأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات الأخرى التي قدموها ، فان الحكومة المصرية رفضت الموافقة عليه . اما المجلس الاستشاري فقد وافق ، من الناحية الاخرى، على المشروع من حيث المبدأ ، وذلك في سياق مناقشة طويلة . على ان الجمعية في رأيه يجب ان يكون لها رأي في تعيين اعضاء المجلس التنفيذي ، وان السودانيين في المجلس ينبغي ألا يكونوا اقلية ، وان هناك فعلاً بعض السودانيين المؤهلين ليكونوا وزراء ، وان الوزراء يجوز تعيينهم حالاً في اربع دوائر حكومية على الأقل ، وهي التربية والصحة والزراعة والاقتصاد والتجارة .

ولما كان قانون ١٩٤٨ الخاص بانشاء المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية قد وافقت عليه الحكومة البريطانية (ولكن لم توافق الحكومة المصرية) فقد نشر في صيغته النهائية في ١٩ حزيران ١٩٤٨ وقد تضمن الموافقة على اثنتين من توصيات المجلس الاستشاري ولكن في ما عدا ذلك كان في جوهره كما جاء في مسودته . اما التعديلات فقد نصت على تعيين الوزراء ووكلاء الوزراء في المجلس وان يكون نصف اعضاء المجلس التنفيذي على الاقل من السودانيين . غير انه صرف النظر عن توصية المجلس بوجوب اعطاء الجمعية بعض الرأي في تعيين بعض اعضاء المجلس التنفيذي . وبدلاً من ذلك نص القانون على ان الجمعية تنتخب واحداً من اعضائها ليكون رئيساً للجمعية . وان ذلك الرئيس يعين وزيراً من قبل الحاكم العام ، وان الحاكم العام بالتشاور معه يعين الوزراء. غير ان الحاكم العام يستطيع ان يقيل الوزراء ووكلاء الوزراء ويعين آخرين في مكانهم ، وله سلطة تحديد مسائل خاصة (الدفاع والنقد واوضاع الاقليات الدينية والعنصرية) مما ليس للجمعية ان تضع تشريعات بشأنها من دون موافقة المجلس التنفيذي ، والمسائل المستثناة التي ليس باستطاعة الجمعية في اي ظروف كانت ان تسن شرائع في صددها (وهي القانون ذاته والعلاقات الخارجية والجنسية السودانية والعلاقات بين حكومة السودان وحكومتي مصر والمملكة المتحدة) . يضاف الى هذا أن الحاكم العام قد احتفظ بالكلمة الأخيرة في جميع اعمال الجمعية والمجلس ، وأنه يستطيع أن يحل الجمعية وله حق نقض (فيتو) في ما يختص بقرارات المجلس . واخيراً باستطاعته ان يعدل القانون ويوقف مفعوله .

وكما كان منتظراً فان مؤتمر الخريجين والاتحاديين الذين استمروا ينطقون باسمه نزعوا الى انتقاد القانون نقداً شديداً ونظموا التظاهرات في جميع مدن السودان الرئيسة احتجاجاً على تأسيس جمعية رأوا عن حق ان لها شيئاً من مظهر المؤسسات الديموقراطية من دون ان يكون فيها شيء على الاطلاق من جوهرها. وهي لا تعطي السودانيين نصيباً له اثر فعال في حكومة بلدهم. وقد ادت التظاهرات الى اصطدامات مع الشرطة تميزت بعنفها في يوم الاقتراع، ١٥ تشرين الثاني، حين سقط عشرة من القتلى واكثر من مئة جريح (٥٠). ونظم المؤتمر والاتحاديون مقاطعة للانتخابات في الدوائر الحضرية العشر حيث كان الانتخاب سيتم بالاقتراع المباشر، فنتج عن ذلك ان ١٨ في المئة من الناجحين المسجلين ادلوا باصواتهم في مقابل متوسط يبلغ نحو ٥٠ في المئة في المناطق الحضرية الخمس والستين التي جرت فيها انتخابات سنة ١٩٥٣ (٥١). اما جبهة الاستقلال من الناحية الثانية فقد خاضت معركة الانتخابات وفازت طبعاً باكثرية المقاعد في الجمعية التي افتتحت رسمياً في ١٥ كانون الاول ١٩٤٨، وقد جرت في تلك المناسبة تظاهرات معادية اعتقل في اثنائها اسماعيل الازهري زعيم حزب الأشقاء.

٤ ـ نحو الحكم الذاتي: صراع الأحزاب والسياسات

كان من البديهي ان الجمعية التشريعية والمجلس الاداري قد مثلا، اذا ما قورنا بالمجلس الاستشاري، تقدماً كبيراً نحو اشراك السودانيين اشراكاً أقوى في حكومة بلدهم. وفي ما عدا الموازنة التي عرضت مرة واحدة فقط على المجلس الاستشاري في اثناء الدورة النهائية فان الجمعية والمجلس الاداري بحثا واشتركا فعلاً في سن عدد من القوانين الخطيرة التي تتناول قضايا كالجنسية ومشروع الجزيرة وتشريع العمال واستعمال اللغة العربية في الانظمة الادارية والتربوية في الاقاليم الجنوبية، وأهم كثيراً من ذلك تعديل الدستور لاعطاء السودانيين الحكم الذاتي اعداداً لهم لتقرير مصيرهم.

ومع ذلك فان الجمعية والمجلس الاداري لم يحققا ما كان يتوقعه السودانيون. وبعد اقل من اربعة عشر شهراً من افتتاحهما قال السكرتير القضائي: ليس هنالك من شك في ان التدابير الحالية بعيدة عن «الحكم الذاتي الديموقراطي» الذي تريده جميع الاحزاب السياسية السودانية (اياً كانت اختلافاتها الاخرى) واستطرد قائلاً:

ان المجلس الاداري، قبل كل شيء، ليس مسؤولا تجاه الجمعية، ثم هناك على الورق سلطات لا حصر لها للحاكم العام للتدخل في كل وفي اي قرار وتبديله كما يريد. وهناك اعتراض ثالث مهم وهو مركز السكرتيرين في المجلس... واعتراضات اخرى اقل أهمية وهي وجود اعضاء معينين في الجمعية وتمثيل غير كاف للمثقفين وهم اولئك الذين يهتمون اكثر من سواهم بالسياسات وباستطاعتهم ان يمثلوا دوراً فعالاً فيها. ثم هناك العدد الصغير من الانتخابات المباشرة (٥٢).

وكان السكرتير المدني وسكرتير الداخلية قبل ذلك باربعة أشهر قد شكوا من بعض الاعضاء المعينين وان كانوا يسدون ثغرة فانهم لا يمثلون دوراً بارزاً في أعمال الجمعية. كما ان وزن الاعضاء القبليين الريفيين وتضامنهم لا يساعدان على سرعة تفهم التشريعات المعقدة. لذلك فقد تساءل السير جيمز عما اذا كان فكرة حسنة انشاء دائرة انتخابية للخريجين وعدد اكثر قليلا من الدوائر في المدن الصغرى بحيث يمكن تلافي عدم التوازن الحالي بين المتعلمين والاعضاء الاخرين في الجمعية (٥٣). ثم توسع قائلا: في الجمعية الحالية اثنا عشر عضواً فقط من الاعضاء الخمسة والستين المنتخبين هم متعلمون واذكياء إلى حد كاف للاشتراك في اعمال اللجان، واثنان من هؤلاء هم من زعماء القبائل. ومن الناحية الاخرى فان بعض الذين يقال انهم متعلمون من الاعضاء المعينين قد مثلوا دوراً لا يذكر في الجمعية او في اللجان (٥٤). وذهب إلى ابعد من ذلك فصرح علناً ان بعض اعضاء الجمعية لا يمثلون دوائرهم تمثيلا صحيحاً (٥٥).

ان النقاط التي ادلى بها السكرتير القضائي والسكرتير المدني كانت بين أهم الاسباب التي حملت جميع الاحزاب السياسية السودانية أياً كانت الاختلافات في ما بينها (٥٦) الى عدم الرضا عن الجمعية والمجلس الاداري. ان الاحزاب الاتحادية والختمية كما قد رأينا في ما تقدم كانت قد قاطعت المؤسستين الجديدتين، والاشقاء على كل حال استمروا في حملتهم التي لا هوادة فيها ضدهما إلى ان تم حلهما في النهاية. ان جبهة الاستقلال والانصار مع تمسكهم ببرنامجهم لم يقاطعوا الجمعية والمجلس لكن كانوا غير راضين ايضاً. يضاف إلى تلك النقاط التي كانوا قد اثاروها مع جماعات اخرى ضد الجمعية والمجلس فان المهديين كانت لديهم اسباب خاصة لعدم الرضا. فهم لم يشفوا تماماً من صدمة بروتوكول صدقي ـ بيفن، وقد ازدادوا منذ ذلك الحين شكاً في الحكومتين البريطانية والسودانية، وساورهم الخوف من ان السودان تحت الضغط العربي والاميركي قد يباع من مصر في مساومة حول قناة السويس، وهي نقطة ذكر السير انطوني ايدن في ما بعد ان المهديين كانوا على حق فيها (٥٧). ثم ان شكوكهم ومخاوفهم زادت عندما

اصبح معلوماً في نهاية ١٩٤٩ ان المفاوضات الانكليزية ــ المصرية سوف تستأنف . لذلك ازدادوا (وخصوصاً السيد عبد الرحمن المهدي) (٥٨) تشوقاً للتوصل حالا إلى الحكم الذاتي بصفته خطوة اولى نحو الاستقلال . ثم ان القرار الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة في ذلك الوقت بالذات تقريباً وهو ان المستعمرات الايطالية السابقة في ليبيا والصومال ينبغي ان تصبح مستقلة كان دافعاً جديداً لحركة الاستقلال في السودان .

على ان حكومة السودان شعرت في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بأن كل مطالبة بالحكم الذاتي في المستقبل القريب سابقة لأوانها (٥٩) . حتى بعد ذلك بكثير ، في ٢٠ شباط ١٩٥٢ ، ابلغت وزارة الخارجية السكرتير المدني ان ليس من سياسة حكومة صاحب الجلالة حتى الآن ان يعد السودان لتقرير مصيره في سنة ١٩٥٣ (٦٠). لذلك امر السكرتير المدني ان علينا ان نعمل لاكتساب الوقت (٦١) بينما قال احد زملائه الآخرين ان مهمة بريطانيا في هذا البلد تأخير موعد الحكم الذاتي الى ابعد ما يمكن من دون تغيير اولئك السودانيين الذين ليس باستطاعتنا ان نفقد تعاونهم معنا (٦٢) . لذلك فقد تقرر تحقيقاً لهذه الغاية وتهدئة للمعارضة بعد ستة اشهر من تأسيس الجمعية وجوب تعديل القانون على ان تتمثل فيه الختمية تمثيلا قوياً (الان وقد افترقت عن الاشقاء) (٦٣) . وقد رُئي ان مساهمة الختمية في اللجنة المقترحة وفي الجمعية المعدلة تكون ممكنة نظرا الى كونهم خلاف الاشقاء والاتحاديين المتصابين الآخرين لا يرغبون الا في نوع ضعيف من المشاركة مع مصر (على مثال الدومنيون) . ولذلك فهم ليسوا معارضين من حيث المبدأ للمساهمة في الجمعية ، غير انهم ارادوا ان يروا تعديلات معينة للقانون ونظام الانتخاب (٦٤) وخصوصاً لأنه كان من المأمول ان يعملوا بصفة رقباء على الانصار داخل الجمعية . وبما ان الختميين معارضون لفكرة استقلال السودان تحت نظام ملكي مهدي (هو السبب الرئيس الذي كانوا من اجله اتحاديين) فانهم يقاومون مشاريع الأنصار الداعية الى استقلال ذاتي عاجل والى انهاء قريب لنظام الحكم الانكليزي ــ المصري (٦٥) .

تلا ذلك شوط طويل متعب من المشاورات غير الرسمية ، وفي ١٩ اذار ١٩٥٠ نشرت «صوت السودان» ، لسان الختمية ، مقالا افتتاحياً عنوانه التعديلات التي طالب بها بعض كبار زعماء الختمية والمستقلين . اما التعديلات التي وصفت في المقال المشار اليه بأنها الحد الادنى وأنها أساسية فقد اشتملت على ما يلي :

انتخابات مباشرة

١ ــ جميع الانتخابات تكون مباشرة في المدن والقرى ، وفي القبائل حين يكون ذلك ممكناً . ولايكون هناك اعتراض ، حيث تكون الانتخابات المباشرة صعبة في بعض الاماكن القليلة ، على اتباع نظام الانتخاب على مرحلتين شرط ان تكون الانتخابات حرة وغير مقيدة في المرحلتين وتجرى بالاقتراع السري ، وشرط عدم ممارسة ضغط على اي شخص كان بحيث يكون الانتخاب معبراً تعبيراً تماماً عن آراء الشعب .

٢ ــ الالغاء التام لشرط الاقامة لأنه ، بالاضافة الى كونه ضد النظم الديموقراطية ، يمنع الاشخاص الأكفاء من ترشيح أنفسهم خارج مناطقهم .

٣ ــ العناصر الرسمية كالنظار والعمد والشيوخ لا يدخلون الانتخابات ما لم يتخلوا أولا عن مناصبهم .

سلطات الجمعية

١ ــ تمنح الجمعية سلطات تشريعية ومالية كاملة ، وتكون قراراتها ملزمة للمجلس التنفيذي (الاداري) .

٢ ــ ان رئيس الجمعية وزعيمها يختاران بالانتخاب .

٣ ــ يكون الزعيم معادلا لرئيس الوزراء ويجب ان يكون له الحق في اختيار الوزراء ووكلاء الوزارات .

٤ ــ يجب تطبيق مبدأ المسؤولية الوزارية ، وجعل الوزارة مسؤولة تجاه الجمعية .

٥ ــ للجمعية الحق في ان ترغم الوزراة بكاملها على الاستقالة عن طريق الاقتراع بحجب الثقة عنها .

المجلس التنفيذي

١ ــ يجب ان يختار وزير لكل ادارة كبيرة .

٢ ــ الادارات الصغيرة التي لها مهمات متشابهة تدمج لتؤلف وزارة واحدة .

٣ ــ جميع الوزراء ينبغي ان يكونوا اعضاء في المجلس الاداري وان يمارسوا السلطات الوزارية الكاملة في وزاراتهم (٦٦) .

ان الاقتراحات المختصة بسلطات الجمعية والمجلس الاداري لم تناقش رسمياً في الجمعية في ذلك الحين ، ولكنها تمثلت بشكل ظاهر في تعديلات الدستور بعد ذلك . وبدلا من مناقشتها تقرر ، بناء على اقتراح عبد الله بك خليل زعيم الجمعية ،

ان يعطى السودانيون اكثرية في المجلس التنفيذي وان يعدل عدد الوزراء من ثلاثة الى اربعة ، والافضل ان يكون بينهم وزير واحد من الختمية . وقد علق الحاكم العام على هذا قائلا : يستطيع (السودانيون) الآن ان يدعوا انهم في الواقع يتمتعون بالحكم الذاتي في كل ما يختص بالحكم الداخلي . ولا يخالجني خوف من ان عمل الحكومة في المجلس الاداري سيسير على الوتيرة ذاتها كما كان من قبل . وعلى كل حال هنالك سلطات الفيتو الواسعة كثيراً التي يتمتع بها الحاكم العام . والامر في غاية البساطة ، فهو يساعد على تجنب ضرورة اجراء تجارب اخرى في تكوين القوانين عن طريق اقتراحات معقدة نوعاً كالتي تقدم بها اخيراً السكرتير القضائي (٦٧) وهي التي لم يكن قد حان وقتها بعد ما لم نكن مرغمين على ذلك من الخارج (٦٨) .

وبناء على هذا كله فقد استقال عضو بريطاني من اعضاء المجلس وعين مكانه عضو سوداني فاعطى ذلك السودانيين اكثرية سبعة الى ستة في المجلس . غير ان عدد الوزراء بقي ثلاثة لأن جميع الختميين الذين وجهت اليهم الدعوة ليكونوا وزراء رفضوا قبول ذلك المنصب (٦٩) .

اما الاقتراحات التي تقدمت بها الختمية بشأن الانتخابات فقد ادمجت في مذكرة عن التعديلات المقترحة (قانون المجلس الاداري والجمعية التشريعية التي عرضها السكرتير المدني على الجمعية في ١٧ نيسان ١٩٥٠) . وبعد ان جرت مناقشة تلك المذكرة ببعض الاسهاب اقترح السكرتير المدني في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٠ ان تطلب الجمعية من الحاكم العام تعيين لجنة انتخابية تراجع الدوائر الانتخابية والاساليب الحالية المتبعة في الانتخاب بمقتضى قانون المجلس الاداري والجمعية التشريعية الصادر في سنة ١٩٤٨ ، وتضع توصياتها عليها . وقد اقترح تعديل يقضي باضافة الكلمات الآتية :

« ونظراً الى الضرر غير القابل للاصلاح الذي قد يلحق بحسن سمعة الجمعية في اي عقاب او محاولة لأجراء مساومات سياسية فانه يوصي بأن تؤمر اللجنة بعدم اجراء اي تبديل في اي دائرة انتخابية إلاّ حيث يمكن ان يظهر بصورة كلية ان مثل ذلك التعديل يؤدي الى تمثيل افضل للبلد في الجمعية ، وانه لن تنشأ بصورة خاصة اي دائرة جديدة لاقل من ٨٠,٠٠٠ من السكان ، والا تقسم اي جماعة قائمة متجانسة لمجرد كبر عددها » .

بالاضافة الى هذا التعديل اقترح زعيم الجمعية تعديلا ثانوياً يقضي بحذف الكلمات الواردة بعد « تمثيل افضل للبلاد في الجمعية » . وبعد ان ووفق على التعديل الثانوي سقط التعديل (بعد مناقشة متكررة متعبة وقبل اقتراح السير جيمز كما

ورد في الأصل) (٧٠) . ثم اوصت الجمعية بالغاء شرط الاقامة المفروض على المرشحين في الدوائر التي يجري فيها الانتخاب بالطريقة المباشرة ، وبتعديل القانون حتى ينص على مقاعد اضافية في الجمعية لتمثيل الطبقات المتعلمة ، وان تلغى العضوية بحكم الوظيفة في الهيئات الانتخابية ، ويخفض شرط الاقامة للناجحين الى ستة أشهر ، ويحذف شرط الملكية (٧١) .

من الواضح ان هذه التعديلات ذهبت الى مدى بعيد نحو تلبية طلبات الختمية في ما يتعلق بإصلاح النظام الانتخابي. على ان الختميين كانوا منذ البداية قد سحبوا المذكرة عن التعديلات المقترحة ، لا لأنهم لم يكونوا موافقين على اعتراضاتها على النظام الانتخابي الحالي، بل لأن اقتراحاتهم الاخرى حول سلطات الجمعية والمجلس الاداري جرى تجاهلها بصورة تامة . وقد تساءلت « صوت السودان » في شهر نيسان قائلة : ما الفائدة من ثلاث او اربع دوائر انتخابية لطبقة المتعلمين وسط مئة دائرة يمثلها أناس معروفون جيداً . اي فائدة يتم تحقيقها عن طريق تبني تقاليد مجلس العموم البريطاني من دون أنظمته وسلطاته ؟ اين الحكم الذاتي الكامل وسيادة الشعب على البلد (مما كثر التحدث عنه) (٧٢) . لقد رفض زعماء الختمية عقب ذلك ، كما ذكر أعلاه ، الاشتراك في المجلس التنفيذي الذي عدل (قليلا) ، واستمروا في انتقاده وانتقاد الجمعية . وعندما انشئت اللجنة الانتخابية قاطعوها ايضاً .

في الوقت ذاته كان الانصار وجبهة الاستقلال يصعدون حماتهم لتحقيق الحكم الذاتي حالا وانهاء الحكم الانكليزي – المصري المكروه . وقد فاتحوا الختمية في آخر سنة ١٩٤٩ واوائل سنة ١٩٥٠ للتوصل الى الاتفاق معهم على هذه القضية ، واقترحوا ان يستقيل عدد من أعضاء الختمية ليحل آخرون محلهم ، وان يزاد عدد الوزراء من ثلاثة الى ثمانية ، وتقسم المناصب الوزارية بالتساوي بين حزب الأمة والختمية . ومتى تم ذلك تتخذ خطوات لتصحيح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . على ان الختمية رفضوا هذا العرض واصروا على وجوب تعديل القانون اولا واجراء انتخابات جديدة بعد ذلك(٧٣). ولو انه امكن اتفاقهم عند ذلك لتبدل الموقف كله . على انهم بما كان وراءهم من تاريخ طويل من التنافس والشكوك المتبادلة كانوا يخالفون دائماً ، وقد استمروا في ذلك الحين في اتباع طرق متباينة في اتجاه ما رُئي في ما بعد انه هدف مشترك في ما بينهم وهو الحاكم الذاتي والاستقلال (٧٤) .

وهكذا فان الانصار ، وقد فشلوا في الوصول الى اتفاق مع الختمية ، ركزوا جهودهم على الجمعية التي كانت على كل حال المصدر الدستوري المعترف به

رسمياً والناطق باسم السودانيين . ولما كان جميع الوزراء واكثر الوكلاء اعضاء في حزب الامة فان الانصار كانت لهم فرصة التمكن من اسماع صوتهم داخل الجمعية لا كأنهم مجرد حزب سياسي آخر بل ايضاً الى حد اعتبارهم حكومة . على انهم حتى ذلك الحين لم يكن باستطاعتهم ان يأملوا إقناع الاعضاء الثلاثة عشر من الاقاليم الجنوبية بالاقتراع بالموافقة على الحكم الذاتي حالا اذ انهم كانوا متضامنين في معارضة الحكم الذاتي والاستقلال الى ان تكون المناطق المتأخرة التي اهملت في السنين الخمسين الاخيرة قد وصلت الى مستوى الشمال في الحضارة (٧٥). كذلك فان الحملة لتحقيق الحكم الذاتي كان من الواجب توجيهها في الدرجة الاولى الى شيوخ القبائل والاعضاء الريفيين في الاقاليم الشمالية . على ان بعض هؤلاء كانوا من الختمية ولا يمكن التعامل معهم معزولين عن قياداتهم الوطنية في حين ان اكثرهم ، لكونهم شيوخ قبائل ، كانوا مدينين بمراكزهم للإدارة الاهلية التابعة لنظام الحكم الحالي لا للمهدية التي كانت قد حطمت القبلية تقريباً ونسفت مراكز الشيوخ . ولما لم يكونوا مرتبطين فعلا بحزب الامة لذلك لم يكن بالامكان التسليم بأن في استطاعتهم تأييد الحكم الذاتي حالا . زد على ذلك ان السكرتير المدني في كانون الثاني ١٩٥٠ لفت جميع حكام الاقاليم الى مغزى الحملة الشديدة التي بدأت اخيراً وطلب منهم ان يوضحوا تماماً للاعضاء الريفيين في مديرياتهم انه وان كان الوزراء والوكلاء قد أيدوا الحكم الذاتي المقترح فان الحكومة جملة لم تؤيده.

«انه لمن المهم جداً انتهاز فرصة تأجيل الجمعية الحالي لاصلاح ما يمكن ان يكون هنالك من سوء فهم في اوساط الاعضاء الريفيين . لذلك هل تتفضلون باطلاع كبار مفوضي المناطق في مديرياتكم على هذه الرسالة وتطلبون منهم ان يوضحوا لاعضاء الجمعية التشريعية في مناطقهم ان الوزراء والوكلاء يتكلمون في هذا الموضوع بصفتهم اعضاء في حزب الأمة لا باسم الحكومة كلها . وفي رأيي أن اكثرية الشعب الذين يمثلهم الأعضاء الريفيون لا رغبة عندهم في تعجيل الخطوات المؤدية الى الحكم الذاتي في الوقت الحاضر ، وان الختمية الذين ليسوا حتى الآن ممثلين تمثيلا كاملا في الجمعية التشريعية لهم الحق كما لحزب الامة والانصار في ان تكون لهم كلمة في الموضوع » (٧٦) .

لذلك لم يكن مدهشاً ، حين اعيدت دعوة الجمعية الى الانعقاد في شهر اذار وعرضت عليها عدة اقتراحات مؤداها ان السودان قد بلغ المرحلة التي ينبغي فيها ان تتولى الحكم حكومة استقلال ذاتي ، ان اكثرية الاعضاء لم توافق على ذلك (٧٧). وفي شهر تشرين الثاني ، عندما تمت الموافقة على قرار يطلب من الحاكم

العام تأليف لجنة انتخابية ، كان النضال لا يزال مستمراً ، ولم يكن حزب الامة متأكداً من ان باستطاعته حمل الجمعية على الموافقة على قيام الحكم الذاتي حالا . على ان الصبر في ذلك الوقت قد اوشك على النفاد ، وكان الحكم الذاتي موضوع الحديث في كل يوم . وفي اثناء ذلك كانت المفاوضات الانكليزية — المصرية قد استؤنفت واصيب الراي العام السوداني في ١٦ تشرين الثاني بصدمة عنيفة نتيجة خطاب العرش الذي اعلنت فيه الحكومة المصرية عزمها على الغاء اتفاق ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ استعداداً لتوحيد وادي النيل تحت التاج المصري . وقد سئل السكرتير المدني في الجمعية عن رد فعل الحكومة السودانية في حالة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ تهديدها فرد على السؤال قائلا : ان هذا السؤال افتراض وعلينا ان ننتظر لنرى ما سيكون (٧٨). فلم يقتنع حزب الأمة ، وقرر الالحاح في طلب الحكم الذاتي حالا . وفي ١٣ كانون الأول اقترح السيد محمد الحاج الامين رفع خطاب الى الحاكم العام يتضمن ما يلي : «نحن اعضاء الجمعية التشريعية السودانية نرى ان السودان قد بلغ الآن المرحلة التي يجب فيها منحه الحكم الذاتي . نطلب الى سعادتكم ان توجهوا الى دولتي الحكم الثنائي طلباً باصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتي قبل نهاية الدورة الثالثة لاجتماع الجمعية الأول بحيث تجري الانتخابات الاتية على هذا الاساس» (٧٩) . وعملا بالسياسة الموافق عليها الداعية الى اكتساب الوقت وتأخير موعد الحكم الذاتي الى ابعد ما يمكن (٨٠) ، فقد استعان السكرتير المدني بعدد من الحجج ، منها ان عدداً كبيراً من الاعضاء قد جاءوا من اماكن بعيدة وليس باستطاعتهم ان يستشيروا دوائرهم في الموضوع . واقترح ان من الافضل تأجيل الطلب الى الدورة التالية حين يكون بالاماكن معالجته في نيسان او ايار (٨١) . ومع ذلك فقد استمرت المناقشة في اليوم التالي عندما قام السيد يوسف العجب ، احد الاعضاء الريفيين الذي كان من الواضح ان مفوض المنطقة قد عينه وفقاً لتعليمات السكرتير المدني ، فاقترح تعديلا على الوجه التالي :

«نحن اعضاء جمعية السودان التشريعية نرى ان السودان قد احرز تقدما حسناً نحو الوصول الى المرحلة التي يمكن عندها منحه الحكم الذاتي كاملا ، ونطلب الى سعادتكم ان تعجلوا بالحاح في وضع تلك التدابير التي ، مع ملاءمتها لاستمرار الحكومة الصالحة في جميع انحاء البلد ، تؤمن ، لا ان يكون الحكم الذاتي كاملا وتاما فحسب ، بل تؤكد ايضاً ان جميع فئات المواطنين وجميع الاحزاب تتعاون معاً على تطوير مؤسسات الحكومة كي يعجل ذلك مجيء اليوم الذي يتحقق فيه هذا الهدف » (٨٢) .

وبعد مناقشة طويلة حامية استمرت طوال النهار والليل وانتهت في منتصف

الساعة الاولى من صباح يوم ١٥ كانون الاول سقط التعديل المقترح بأكثرية ٣٩ صوتاً ضد ٣٨ وقبل الاقتراح الاصلي باكثرية ٣٩ صوتاً ضد ٣٨ ايضاً (٨٣) . على انه لم تكن سياسة حكومة صاحب الجلالة بعد تهدف الى وجوب اعداد السودان لتقرير مصيره (٨٤) ولم يكن من المتوقع ان يكون باستطاعة الحاكم العام ان يعمل بمقتضى قرار ووفق عليه بأكثرية صوت واحد فقط . فهو بدلا من ذلك تبنى قراراً آخر كانت الجمعية قد اتخذته قبل ستة ايام في ٩ كانون الاول ، وكان كما يلي :

«نحن اعضاء جمعية السودان التشريعية نطلب من سعادتكم ان تعينوا لجنة يكون نصف اعضائها على الأقل من السودانيين لاعادة النظر في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الصادر في ١٩٤٨ وفي كل من نصوصه غير تلك المتعلقة بانتخاب اعضاء الجمعية ، وان تقدم الى سعادتكم توصياتها بتعديله كما قد ترى ان من شأنه ان يزيد في قيمته ويرفع درجة كفاءة كل من الجمعية والمجلس بصفتهما ادارة عملية للحكم الديموقراطي مع درجة من الرقابة البرلمانية ضمن نطاق الاتفاقات الدستورية المعمول بها حالياً » (٨٥).

نحو الحكم الذاتي : لجنة الدستور والغاء الاتفاق

كانت لجنة تعديل الدستور كما سميت فيما بعد منذ البداية موضوع الكثير من الجدل والمساومة السياسية . ذلك بأن حزب الامة الذي فشل اخيراً في المطالبة بالحكم الذاتي حالا اشترك في ذلك بقلب ملوء الغيظ والكثير من الشكوك . وقد قاطع الأشقاء اللجنة باعتبارها وسيلة اخرى لإطالة بقاء الحكم البريطاني في السودان والحؤول دون وحدة وادي النيل . اما الختمية فإنهم رفضوا الاشتراك فيها ما لم يحقق شرطان اساسيان . فقد اصروا اولا على حل اللجنة الانتخابية التي ألفت حديثاً والتي قاطعوها ، وتحويل مهماتها الى لجنة تعديل الدستور . وارادوا ثانياً حذف الكلمات المحددة ضمن نطاق الاتفاقات الدستورية الحالية من مهمات اللجنة كما وافقت عليها الجمعية التشريعية في ٩ كانون الاول ١٩٥٠ (٨٦) . ثم ان عضوية اللجنة جرت مناقشتها ايضاً غير انه تم الاتفاق في النهاية على ان الرجال المتعلمين الذين يمثلون مختلف المصالح والوان الرأي السياسي يجب ان يمثلوا تمثيلا قوياً . اما بشأن مهمات اللجنة فقد تغلب الحاكم العام على الصعوبة باصداره البيان الآتي الغامض نوعاً عندما دعا اللجنة الى الاجتماع : « استجابة لقرارات الجمعية التشريعية في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٠ و ٩ كانون الأول ١٩٥٠ انا

روبرت جورج هاو حامل وسام الامبراطورية البريطانية من درجة كومندور ووسام القديسين ميخائيل وجورج من رتبة فارس ادعو بهذا الى انعقاد جمعية مشتركة لبحث المسائل المشار اليها في تلك القرارات ولتقديم توصياتها الي بالخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها في التقدم الدستوري نحو الحكم الذاتي الكامل» (٨٧) . لكن بما ان هذا يدل ضمناً على حل اللجنة الانتخابية فقد اضاف الحاكم العام انه عند النظر في الانظمة الانتخابية من قبل لجنة تعديل الدستور فان اربعة اعضاء معينين من اللجنة المنحلة ينبغي ان يكونوا حاضرين . ونظراً الى دقة الموقف ومن اجل تجنب اي انشقاق بين اعضاء اللجنة البريطانيين والسودانيين فان رئيس اللجنة القاضي رك . ستانلي – بيكر أبلغ ان التقيد الزائد بالمهمات الموكولة الى اللجنة لا ضرورة له (٨٨) .

وقد دعيت اللجنة رسمياً إلى الانعقاد في ٢٩ آذار ١٩٥١ ، وفي ١٠ عدا رئيسها وسكرتيرها ومستشاراً واحداً فان جميع اعضائها وعددهم ١٧ كانوا سودانيين من ضمنهم الأعضاء الأربعة الذين سيحضرون عند البحث في الأنظمة الانتخابية . عقد اول اجتماع للجنة في ٢٢ نيسان ، وخصص للمسائل التمهيدية المتعلقة بوضع نظام العمل ، وقد تقرر النظر في الدستور قبل الانظمة الانتخابية (٨٩).

في اثناء ذلك كانت العلاقات الانكليزية – المصرية تسير من سيىء إلى أسوأ . وكانت المسألة السودانية القضية الكبرى التي دار حولها النزاع . وفي كانون الاول ١٩٥٠ احتج رئيس مجلس الوزراء المصري رسمياً على قرار الحاكم العام السماح ببحث اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية من دون موافقة الحكومة المصرية ، وطالب بوقف المناقشة حالا ، كما طلب من الحكومة البريطانية ان تكلف الحاكم العام العمل وفقاً لطلبه .

ثم ان وزير الخارجية المصرية ، محمد صلاح الدين ، الذي كان في ذلك الحين في لندن لاجراء المفاوضات ، اوضح ان عدم التسليم برغبات رئيس مجلس الوزراء سيكون له في سير المفاوضات تأثير غير مرغوب فيه . فرد المستر بيفن قائلا ان رفض السماح بمناقشة الاقتراح في الجمعية من شأنه ان يؤدي إلى اثارة سوء تفاهم غير مرغوب فيه في السودان وإلى شكوك لا مبرر لها حول المفاوضات الجارية ، على انه وافق على انه مما يدعو إلى الأسف ان تجري مناقشات من هذا النوع في ذلك الوقت . لذلك طلب من الحاكم العام ان يبذل كل ما يستطيعه للحؤول دون اتخاذ اي اجراء في الخرطوم قد يؤدي إلى خلاف بين الحكومتين البريطانية والمصرية (٩٠) . ولعل ذلك احد الاسباب التي جعلت الحاكم العام ، وان لم يوقف المناقشة في منتصفها (كانت الدورة

على كل حال توشك ان تنتهي) ، الا يعمل بالقرار الذي اتخذ في الخامس عشر بشأن الحكم الذاتي ، بل امر اللجنة بأن تنظر في اقتراحات ٦ تشرين الثاني و ٩ كانون الأول . ومهما يكن من أمر ، فان المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان من المؤكد ان تنتهي ، كما هي العادة ، إلى مأزق . ذلك بأن الحكومة المصرية ، وقد شجعها التأييد الأمريكي لها (الذي اعطي على امل ان تقتنع مصر بالانضمام إلى نظام الدفاع الغربي) ، اصرت على ان الاساس الوحيد الذي قد تقبل تسوية المسألة السودانية عليه هو وحدة وادي النيل تحت التاج المصري (٩١) . فكررت الحكومة البريطانية تأكيد موقفها في شأن حق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وقطعت المفاوضات على خلاف تام . وفي ٨ تشرين الأول الغت الحكومة المصرية اتفاق ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد . وفي اليوم السادس عشر واليوم السابع عشر وقع فاروق قانونين برلمانيين قضيا بوضع دستور جديد للسودان . وكان الدستور الجديد يقضي بان يسمى ملك مصر والسودان . وان يوحّد البلدان تحت التاج المصري على ان تكون هناك وزارة سودانية يعين فيها الملك الوزراء ويقيلهم ومجلس للممثلين يضع القوانين ويقر الموازنة بموافقة الملك ، وان تكون الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة والنقد محصورة في الملك الذي يحق له حل مجلس الممثلين بحسب ارادته (٩٢) .

قوبل الدستور المصري المقترح في السودان بعاصفة من الاستياء تضامنت فيها جميع الاحزاب السياسية باستثناء الاشقاء فأدى ذلك إلى عزلة الاشقاء وارتباكهم في حين ان الانصار والختمية ازداد التقارب بينهم أكثر من أي وقت مضى (٩٣) . وعندما اقرت الجمعية التشريعية في ٢٥ تشرين الاول اقتراحاً يأسف على محاولة الحكومة المصرية فرض السيادة المصرية على السودان من دون استشارة الشعب السوداني ويرفض الاعتراف بالدستور الذي وضعته الحكومة المصرية للسودان (٩٤) لم يخالف ذلك احد .

اما الحكومة البريطانية فقد استنكرت اعلان الحكومة المصرية الخاص باتفاق ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ بصفته عملا صادراً من جانب واحد ، ولذلك فهو غير قانوني . على ان تصرف الحكومة المصرية في هذا الصدد كان من شأنه في نظر السودانيين ان حطم الاسس القانونية التي يقوم عليها نظام الحكم الانكليزي — المصري ، وبذلك فتح الطريق امامهم إلى الحرية الكاملة . وفي يوم ١٥ تشرين الثاني ابلغ المستر ايدن مجلس العموم انه :

« نظراً إلى الشكوك التي سببها ... عمل الحكومة المصرية من جانب واحد ... فان حكومة صاحب الجلالة تجد من الضروري اعادة التأكيد على انها تعتبر الحاكم

العام والحكومة السودانية الحالية المسؤولين كلياً عن الاستمرار في ادارة شؤون السودان ، وان حكومة صاحب الجلالة يسرها ان تقول ان السودان قد كان يسير منذ زمن وانه الآن يسير سريعاً في اتجاه الحكم الذاتي ، وانها ترى ان هذا التقدم يستطيع وينبغي ان يستمر على الخطوط التي سبق وضعها . ولذلك فان حكومة صاحب الجلالة تمنح الحاكم العام تأييدها التام للخطوات التي يقوم باتخاذها لايصال السودانيين سريعاً إلى مرحلة الحكم الذاتي مقدمة لتقرير مصيرهم بأنفسهم ، وتنتظر الآن توصيات لجنة تعديل الدستور . ويسر حكومة صاحب الجلالة ان تعلم ان دستوراً يعطي الحكم الذاتي الكامل سيتم اعداده والعمل به في نهاية سنة ١٩٥٢» (٩٥) .

رأت اكثرية الاعضاء السودانيين في اللجنة خلاف ذلك . وقد كانت حجتهم ان الغاء الاتفاق والمعاهدة قد ترك النظام والحكم الانكليزي—المصري من دون اي اسس قانونية ، ولذلك فان الحاكم العام لا يمثل مصر ولا بريطانيا ولا الاثنتين معاً ، ولكنه الحاكم الواقعي للسودان فقط ، ولذلك فلا يحق له ولا للحكومة البريطانية القول كيف ومتى سيحكم السودانيون أنفسهم أو يمارسون الحق في تقرير مصيرهم ، وان لجنة دولية يجب ان تحل محل الحاكم العام ، وان تتخذ الخطوات اللازمة لانهاء نظام الحكم الحالي رسمياً ، وتتخذ قراراً باعلان استقلال السودان (٩٦) . وبناء على ذلك فان اعضاء اللجنة ، كافراد وباستثناء واحد منهم فقط (٩٧) ، ارسلوا برقية إلى هيئة الامم المتحدة طالبين لجنة دولية لتنفيذ هذا الاقتراح ولابداء النصح للسودانيين حول اقامة جمعية تأسيسية لتنفيذ تقرير المصير في شهر كانون الأول ١٩٥٣ او قبله (٩٨) . لم ينتج من هذه البرقية الأثر المرغوب فيه ولكن لجنة فرعية منبثقة من هذه اللجنة عينت في ٢٩ تشرين الأول لإعادة النظر في التوصية التي كان قد سبق الاتفاق عليها في ضوء الظروف المتبدلة ولرفع تقريرها إلى اللجنة في غضون اسبوع (٩٩) . وقد قال تقرير اللجنة الفرعية ان اكثرية اعضائها يرون : ان الحكم الثنائي كان دائماً مصدر صعوبات ومشاكل خطيرة ... بسبب اختلاف وجهات نظر الشريكين فيه . وان الموقف قد زاد تعقداً بسبب موقف احد الشريكين من ناحية، الزاعم ان الحكم الثنائي قد بلغ نهايته وان السودان سيمنح الحكم الذاتي تحت التاج المصري ، وان بريطانيا من الناحية الثانية تصر على القول ان الحكم الثنائي لا يزال معمولا به . ان هذه الحالة تعرقل بالتأكيد تطور البلد الدستوري ، وهم لذلك قد قرروا ان السبيل الآخر الوحيد هو ان ينص في مسودة الدستور على لجنة دولية . انهم متمسكون ايضاً بوجهة النظر القائلة بوجوب النص على تاريخ

معين لتقرير المصير في مسودة الدستور ، ويعتبرون ان الحكم الثنائي قد بطل وجوده فعلا ، وان سيطرة احد فريقي الحكم الثنائي الباقي مدة طويلة تترك البلد مفتوحاً للتدخل الخارجي وتسيء إلى مصالح الشعب السوداني ، وبذلك تعرض السلام والنظام للخطر (١٠٠) .

لذلك تقدموا لوضع اقتراحات حول نقل سلطة الحكم إلى السودانيين بغية التوصل إلى تقرير المصير في شهر كانون الأول ١٩٥٣ ، او قبل ذلك . غير ان رئيس اللجنة والحكومة السودانية — في اتباعهما خطة الحكومة البريطانية — لم يكن باستطاعتهما قبول هذا الرأي او اي اقتراح آخر على اساس الموافقة على الغاء الاتفاق والمعاهدة من جانب واحد من قبل الحكومة المصرية لان ذلك قد يكون من شأنه ان ينسف موقف بريطانيا لا في السودان فحسب بل ايضاً ، وهو الاهم ، في قناة السويس . لذلك فان اللجنة كانت منقسمة حول تقرير اللجنة الفرعية وبعد اسبوعين من المناقشات لم يصر التوصل إلى اتفاق .

وفي ٢١ تشرين الثاني قدم ستة اعضاء مؤيدين لوجهة نظر اللجنة الفرعية استقالاتهم حول قضية السيادة واستقال عضو سابع لأنه « شعر بعدم مقدرته على الاستمرار في العمل في لجنة مؤلفة بكاملها من اعضاء ينتمون إلى الجمعية التشريعية » . وفي اليوم التالي ابلغ رئيس اللجنة الحاكم العام انه يؤسف اللجنة الا تستطيع في هذه الظروف الموجبة ان تستمر بالشكل الذي دعا الحاكم العام إلى تأليفها به (١٠١). ورداً على ذلك ابلغ رئيس اللجنة ان صاحب السعادة لا يرى طريقاً آخر غير حل اللجنة (١٠٢) . وقد صدر الامر بحلها رسمياً في ٢٦ تشرين الثاني . وفي الوقت ذاته كانت هناك نقطتان أصبحتا واضحتين تماماً ، الأولى انه مهما يكن رأي علماء القانون على سبيل الجدل فان المعاهدة والاتفاق قد جرى تمزيقهما فعلا من قبل مصر وان السودان صار حراً (١٠٣) . والثانية نمو علاقات أشد وثوقاً بين الانصار والختمية . وفي كانون الثاني ١٩٥٢ كانوا متفقين على ان الشعب السوداني يجب ان يمارس الحق في تقرير المصير بطريق استفتاء يجري تحت اشراف هيئة الأمم . وفي هذا كانوا مؤيدين من قبل الاشقاء واكثرية الاحزاب السودانية . وقد تولى وفد سوداني متحد يؤيده ممثل باكستان السير محمد ظافر الله خان وفارس الخوري مندوب سوريا (١٠٤) ترويج الفكرة في اوساط هيئة الأمم والعمل على اكتساب اصوات الاعضاء لتأييدها . وصدرت مذكرة رسمية وضعت على اساس اقتراحات اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة تعديل الدستور المعبرة عن رغبة الشعب السوداني في تقرير مصيره عن طريق استفتاء عام وزعت على ممثلي الدول في الأمم المتحدة . وفي الوقت ذاته ثابرت الحكومة المصرية على حملتها

ضد استمرار وجود الادارة البريطانية في السودان بعد الغاء المعاهدة والاتفاق وضد رغبات السودانيين .

في هذه الظروف كان من الطبيعي ، حين سأل السير ظفرالله خان المستر ايدن هل ستخرج بريطانيا من السودان إذا اجمع السودانيون على طلب الاستقلال في الاستفتاء المقترح ان يكون جوابه : « لم لا ؟ » . واذا كان الموظفون البريطانيون في السودان قد شعروا قبل ذلك بسنة واحدة بأن واجبهم ان يؤخروا موعد الحكم الذاتي إلى ابعد ما يمكن (١٠٥) ، فان السكرتير المدني مدفوعاً برسالة تلقاها من احد مفوضي المناطق الذي استمر في اتباع السياسة السابقة ، كتب إلى جميع الحكام ومفوضي المناطق يبلغهم ان واجبهم بمقتضى الظروف المتبدلة هو « ان يعجلوا العمل بمشاريعنا المؤدية إلى الحكم الذاتي وان يوضحوا للشعب بكل عناية الاسباب التي حملتنا على ذلك » ، واستطرد قائلا :

« كثيراً ما يقال اننا قد نؤدي لاكثرية السودانيين خدمة اعظم بأطالة مدة رقابتنا . لكن النظر إلى بعيد يجعلني اعتقد ان هذه ليست الحقيقة . فاننا بعملنا ذلك قد نفقد سريعاً ثقة السودانيين المتعلمين ، ذلك بأن تلك الجماعة ، وان كانت قليلة العدد ، الا ان لها في الواقع مفعولا عظيماً وامكانات اعظم ... ونحن نريد ان نؤدي افضل ما نستطيع للسودان . وان لمن المؤسف ان الوقت ليس إلى جانبنا بسبب حوادث خارجة عن سيطرتنا . وذلك يعود بعضه إلى الاماني الوطنية لدى كثيرين من السودانيين المتعلمين التي اثارتها الحوادث الاخيرة في بلاد مجاورة ، ويعود البعض الآخر إلى تصرفات الشريك الآخر في الحكم الثنائي وهو مصر التي تدعي السيادة على السودان وتسعى بكل الوسائل لنسف ثقة السودانيين بالموظفين البريطانيين العاملين في هذا البلد وفي نوايا حكومة صاحب الجلالة ... وان واجبنا الأول كما أراه انا هو ان نحتفظ ، مهما كلفنا ذلك ، بحسن ظن وثقة الشعب السوداني كله ، متعلمين وغير متعلمين ، ريفيين ومدنيين . وبهذا نستطيع مساعدتهم كأصدقاء وحلفاء بعد ان يتولوا السلطة وفي الوقت الذي يكونون في اشد الحاجة إلى المساعدة ... هذه هي وجهات نظر صاحب السعادة الحاكم العام وحكومة صاحب الجلالة» (١٠٦).

على ان الحكومة البريطانية كانت مصممة على ان التقدم نحو الحكم الذاتي ينبغي ان يسير على الخطط التي تم وضعها ومن دون الالتفات إلى التأثيرات القانونية الناتجة من الغاء الاتفاق . كانت لا تريد ، بصورة خاصة ، ان يتضمن الدستور الجديد المقترح « توجيهات صريحة» حول متى وكيف يتوجب على الحاكم العام ان يستشير السلطات صاحبة السيادة ، اياً كانت صاحبة السيادة . وقد اصرت ايضاً

على ان الحاكم العام ينبغي ان : « يظهر بانه يمثل السلطة صاحبة السيادة بكل معنى الكلمة ، وان يكون هو شخصياً الحكم الاخير في اي نزاع قد ينشأ . لذلك نفضل ان نرى كل اشارة إلى السلطة السائدة تحذف من التعديلات التي ستطرأ على الدستور . وهناك طبعاً اسباب اخرى تحملنا على معارضة تحويل السيادة إلى لجنة دولية ليس اقلها ان كل ما يراد من اقامة مثل هذه اللجنة ووضع شروط عملها وتقرير الجهة التي تكون مسؤولة امامها سيستغرق وقتاً طويلا جداً . وان عدم وجود لجنة دولية قد يسبب ارتباكاً سواء لحكومة صاحب الجلالة او للحكومة السودانية ، اذ تكون مرغمة على ان تعين من هي السلطة صاحبة السيادة . فاذا قيل انها الدول صاحبة الحكم الثنائي العاملة بمقتضى اتفاق ١٨٩٩ فان ذلك لن يكون مقبولا الآن في السودان . وهناك اسباب كثيرة ضد اعلاننا انها حكومة صاحب الجلالة وحدها . وهذا سبب اضافي ، وفي رأينا ، قوي جداً لاغفال كل اشارة إلى السلطة صاحبة السيادة من الدستور الجديد» (١٠٧) .

٦ ــ نظام الحكم الذاتي : مخططات تمهيدية ، مناقشات ديبلوماسية

حلت لجنة تعديل الدستور في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥١ من دون ان تتمم مهمتها ومن دون ان تقوم بدرس تقرير رسمي تضعه عن تلك المهمة (١٠٨) . على ان رئيس اللجنة اعد ، على اساس وقائع اجتماعاتها حتى تاريخ حلها ، تقريراً ضمنه بعض التوصيات بالمبادىء التي سيوضع الدستور الجديد على اساسها . ولم يرد في توصيات ستانلي بيكر اي ذكر لمسألة السيادة التي كانت سبباً في فشل اللجنة . وقد اتبعت تلك التوصيات على العموم بصورة دقيقة الخطط التي كان قد اقترحها قبل عامين السكرتير القضائي في « قفزته » الدستورية التي راوده الأمل بانها سترضي السودانيين وتكون في الوقت ذاته «سليمة بصورة معقولة» (١٠٩). وقد اوصى تقرير رئيس اللجنة بوضع دستور لحكم ذاتي تام على الطراز الديموقراطي البرلماني ينطوي على قيام حكومة على نظام « وزارة » (١١٠) يكون فيها لشاغلي الوزارات الرئيسة « مستشارون » يعملون ضمن نطاق التوجيهات السياسية التي يضعها الوزراء . وفي حالات وقوع اختلافات جوهرية بين احد الوزراء ومستشاره يحال الخلاف على مجلس الوزراء ، فاذا لم يوافق الحاكم العام على قرار المجلس فله ان يعيد المسألة إلى المجلس مع وجهات نظره . فاذا كانت هذه غير مقبولة فعلى الحاكم العام ان يحفظ الموضوع لتصدر قراراً بشأنه السلطة صاحبة السيادة (١١١) التي يفترض انها الحكومة البريطانية . وكان ينبغي ان

تكون هناك دائرة للشؤون الخارجية ملحقة بمكتب الحاكم العام ، غير ان المجلس كان عليه ان يناقش جميع المسائل السياسية الكبرى . وفي سبيل تطمين الممثلين الجنوبيين الذين كان الكثيرون منهم ما زالوا تحت تأثير « السياسة الجنوبية » التي صرف النظر عنها تقرر ان يكون هناك وزير للشؤون الجنوبية من الجنوبيين أنفسهم يختاره رئيس الوزراء بالتشاور مع الحاكم العام ومع اعضاء البرلمان الجنوبيين (١١٢). ويساعد الوزير مجلس استشاري للشؤون الجنوبية ينتخب الوزير أعضاءه بالتشاور مع حكام المديريات الجنوبية (١١٣) .

وقد طرح تقرير رئيس لجنة تعديل الدستور امام الجمعية التشريعية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٢ وادى ذلك إلى مناقشة طويلة استمرت حتى انفضاض الجمعية نحو آخر شهر شباط . وفي اثناء سير المناقشة جرى انتقاد نواح شتى من التقرير غير ان اكثر الانتقادات كانت ، كما قد كان متوقعاً ، موجهة إلى تلك الاقسام من التقارير التي تضمنت التوصية بايجاد وزير خاص للاقاليم الجنوبية ومجلس للشؤون الجنوبية يعين الوزراء اعضاءه بالتشاور مع حكام الاقاليم الجنوبية ولكن من دون الاحالة على رئيس الوزراء . وقد ذكر في المناقشة ان ذلك من شأنه ان يضعف مركز رئيس الوزراء لا بسبب الكيفية التي اقترح ان يعين بها المجلس فحسب بل ايضاً لانها ، في الواقع ، تخلق وزارتين في البلد وتشكل عودة الى « السياسة الجنوبية » التي كان جميع الاعضاء متفقين على انها مخالفة لرغبات السودانيين ومصالحهم . زد على ذلك ان الاقاليم الجنوبية لم تكن في حالة من التأخر اكثر من المناطق الاخرى مثل دارفور ومنطقة البيجا او جبال النوبا التي لم تمنح وزيراً لشؤونها الخاصة . وقد قال احد الجنوبيين من سكان الخرطوم انه لو جرى ذلك لكان من الممكن ان يؤدي إلى انهيار كيان الدولة بكامله (١١٤) .

لذلك تقرر ألا يكون هناك وزير خاص للشؤون الجنوبية . غير ان الدستور ينبغي ان ينص على ان وزيراً واحداً على الاقل يجب ان يكون من احدى المديريات الجنوبية (١١٥) . ومن أجل تطمين السودانيين الجنوبيين ، قالت المذكرة الايضاحية برفع العدد إلى « لا اقل من اثنين » في مسودة نظام الحكم الذاتي التي طرحت امام الجمعية في ٢ نيسان ، وإلى ثلاثة في الدستور الموقت بعد ذلك .

وفي اتباعها في الدرجة الأولى توصيات الجمعية التي نشأت عن مناقشة تقرير رئيس لجنة تعديل الدستور ، فان مسودة النظام نصت على وجوب تأليف الحكومة من مجلس وزراء كله من السودانيين ، ومن برلمان كله من السودانيين ، مؤلف من مجلسين ، مجلس للشيوخ ومجلس للنواب . وان مجلس النواب يجب ان يتألف من ٨١ عضواً ينتخب ٢٤ منهم بطريقة الانتخاب المباشر في الدوائر الاقليمية

و ٥٤ بطريقة الانتخاب غير المباشر . وبالاضافة إلى هؤلاء هناك ثلاثة اعضاء تنتخبهم هيئة من الخريجين يؤهل للاقتراع فيها الاشخاص الذين اتموا السنة الثانوية الرابعة واجتازوا الامتحانات النهائية . وان يكون هنالك ٥٠ شيخاً يعين الحاكم العام ٢٠ منهم وينتخب ٣٠ من قبل الدوائر الانتخابية في الاقاليم . وينتخب مجلس النواب رئيس الوزراء من بين اعضائه ويعين هذا بعد ذلك من قبل الحاكم العام الذي يعين ايضاً الوزراء (لا اقل من عشرة ولا اكثر من خمسة عشر) بناء على توصية رئيس الوزراء . ويكون مجلس الوزراء مسؤولا تجاه البرلمان عن جميع الاعمال التنفيذية والادارية التابعة للحكم الداخلي . على انه ، بناء على رغبة السير روبرت هاو، نص نظام الحكم الداخلي على ان الحاكم العام يجب ان يتحمل مسؤولية خاصة عن الخدمة العامة وعن الاقاليم الجنوبية (١١٦) ويكون لسعادته الحق في الاعتراض (الفيتو) على اي قانون يكون له ، في رأيه ، تأثير عكسي على الحقوق التعاقدية التي للفريق الاول او « المصالح الخاصة » التي للفريق الاخير ، ويكون الحاكم العام ، فوق ذلك ، مسؤولا وحده عن الشؤون الخارجية في اثناء فترة الانتقال . واذا ما اقتنع سعادته بأنه ، بسبب قيام مأزق سياسي او بسبب عدم التعاون او المقاطعة ، يتعذر على حكومة السودان ان تستمر في العمل بمقتضى الدستور فان الحاكم العام يكون له الحق في ان يعلن حالة الطوارىء وعندئذ يوقف العمل بالدستور ويتولى السلطات الكاملة . ويكون للحاكم العام ان يفعل مثل ذلك في حالة توقع خطر انهيار مالي او تعطل العمل بالقانون والنظام .

تعرضت سلطات الحاكم كما ورد في مسودة النظام حتماً إلى الانتقاد سواء في الجمعية التشريعية او في خارجها ، وفي مصر طبعاً . ووجهت انتقادات اخرى ضد اغفال الدستور المقترح ذكر تاريخ تقرير المصير وضد صمته ايضاً عن مسألة السيادة التي كانت سبب انهيار لجنة تعديل الدستور (١١٧) . على ان تلك كانت نقاطاً لم تكن حكومة السودان والحكومة البريطانية في هذه المرحلة على استعداد لاجراء اي تساهلات بشأنها. ان مسودة نظام الحكم الذاتي، كما وافقت عليها في النهاية الحكومة البريطانية في ٢١ تشرين الاول كانت مجرد اعادة لنصوص المسودة الاصلية عن هذه المسائل . على ان المسودة المصدقة ، بدلا من ان تقول ان الحاكم العام « يتحمل وحده مسؤولية» الشؤون الخارجية ، استعملت التعبير الاقل تأثيراً في الذهن القائل انه « يبقى مسؤولا عن الشؤون الخارجية» . وفي حين ان المسودة الاصلية وصفته بانه « الرئيس الدستوري » فان الصيغة التي جرى تصديقها قالت باسلوب اسهل للادراك انه سيكون « السلطة الدستورية العليا »

في السودان .

وقد كانت مصر بالغائها الاتفاق والمعاهدة قد اضاعت في الوقت ذاته حقها الدستوري في اقرار مسودة نظام الحكم الذاتي التي ارسلتها حكومة السودان إلى الحكومتين المصرية والبريطانية في شهر ايار أو تعديلها . وان قبولها الدعوة الى الموافقة على المسودة او اقتراح تعديلات لها كان يعني ، ضمناً ، ان الحكومة المصرية قد وافقت على ان الالغاء لا صحة قانونية له ولذلك فهو باطل وغير نافذ المفعول . على ان مصر لم تكن مستعدة لان ترى مركزها في السودان ، على ما كان عليه ، يجري نسفه . والطريق الوحيدة التي يمكن بها تجنب ذلك ، في الظروف المتبدلة ، كانت التوصل إلى اتفاق سياسي مع الاحزاب السودانية المعارضة لسياسة وحدة وادي النيل تحت التاج المصري .

اقال الملك حكومة الوفد التي كانت قد الغت المعاهدة والاتفاق ، فوجهت الحكومة الجديدة التي تولى رئاستها نجيب الهلالي دعوة للمهديين إلى التفاوض واجراء تسوية . فلو امكن التوصل إلى اتفاق مع الانصار وجبهة الاستقلال والاتحاديين ، واستطاعت الحكومة المصرية ان تواجه الحكومة البريطانية بصفة جبهة واحدة ، فان الحكومة البريطانية قد تكون ملزمة باجراء تساهلات حول سلطات الحاكم العام وحول تاريخ تقرير المصير ، ويكون بذلك في الامكان اجراء تسوية نهائية لمسألة السيادة . وقد قبل المهديون الدعوة باعتبارهم ، شأن الحكومة المصرية ، قد علقوا الامل على تحقيق هذا الامكان المحتمل في النهاية . وفي ٢١ ايار ارسل السيد عبد الرحمن بعثة « شخصية » للشروع في المفاوضات مع الهلالي باشا . وقد عرضت الحكومة المصرية ان تسحب الدستور الذي كانت قد اقترحت فيه في السنة الماضية اعلان السودان منطقة مصرية تحت التاج المصري وان تقبل بدلا منه اي دستور يتفق عليه السودانيون ، وان تقبل الحكومة المصرية ايضاً القرار الذي يتخذه السودانيون بشأن التاريخ الذي يختارونه لممارسة الحق في تقرير المصير عن طريق استفتاء عام يجرونه حول موضوع الاتحاد مع مصر او الاستقلال التام . وفي مقابل ذلك طلب الهلالي باشا من بعثة المهدي الموافقة موقتاً على سيادة الملك فاروق اسمياً على السودان . على ان هذا كان ، طبعاً ، غير مقبول نفسياً ودستورياً لدى المطالبين بالاستقلال التام والداعين اليه . فقد كان في نظرهم الشرط الاول لاي اتفاق ألا ترد فيه اي اشارة إلى السيادة المصرية على السودان اسمية كانت او غير اسمية . وقد اقترحوا بدلا من ذلك تشكيل لجنة ثلاثية (انكليزية — مصرية — سودانية) للعمل مع الحاكم العام بصفته السلطة الدستورية العليا في السودان في اثناء فترة الانتقال ، وان توافق

الحكومة المصرية او تقترح تعديلات لمسودة نظام الحكم الذاتي ، وان يجري الاستفتاء حول الوحدة او الاستقلال تحت اشراف حكومة سودانية منتخبة انتخاباً حراً(١١٨). فابدى الهلالي باشا موافقته على الاقتراح الاخير ، اما الثاني فانه يكون مذلا وغير ملائم لاي حكومة مصرية، وانه بصفته الناطق باسم الحكومة الملكية المصرية لا يستطيع ان يوافق على اي اتفاق لا يعترف بسيادة التاج المصري على السودان . ولما كان قد تم الوصول إلى هذا المأزق فان بعثة السيد عبد الرحمن عادت إلى السودان في ١٢ حزيران ١٩٥٢. وفي ٢٣ تموز نظم الجنرال نجيب (وهو نصف سوداني وطالب سابق في كلية غوردون) والضباط الشبان العاملون معه (وكثيرون منهم ، بينهم جمال عبد الناصر ، كانوا قد خدموا في السودان وعرفوا السودانيين معرفة جيدة) انقلاباً اطاح نظام الحكم الملكي وبدل الاوضاع في مصر . وكان اول توفيق ديبلوماسي احرزوه توقيع اتفاق مع المهديين كانت الحكومة المصرية السابقة قد فشلت في تحقيقه ، فمهد بذلك الطريق لا إلى الحكم الذاتي فحسب بل إلى تقرير المصير أيضاً .

٧ . وضع الحكومة المحلية

يهدف هذا الفصل إلى اعطاء نظرة عامة عن التطورات في حقل الحكومة المحلية تمييزاً لها من الادارة الوطنية بعد سنة ١٩٣٧ .

١ – الاعتراضات على الادارة الوطنية

كانت الادارة الوطنية ، كما رأينا (١) ، منذ البداية ، بغيضة لدى النخبة المتعلمة من الحركة القومية في السودان وذلك لعدد من الاسباب . ذلك بأن اعضاءها باعتبارهم دعاة الوحدة القومية ، ارادوا ان يقووا ولاء السودانيين لبلدهم لا لقبائلهم ومناطقهم المختلفة . على ان الادارة الوطنية كانت بصورة واضحة مؤسسة على نقيض ذلك وهدفها لم يقتصر على حماية الروابط القبلية فحسب بل على العمل لانعاشها وتقويتها . والواقع ان تلك الروابط كانت قد دمرتها المهدية تدميراً تاماً تقريباً ثم الحكم المباشر مدة من الزمن تزيد على عشرين عاماً مما جعل سياسة الحكومة لنفخ روح الحياة في القبلية مكروهة بصورة خاصة . واذا كان الرأي البريطاني المتحرر قد صدمته رؤيته اداريين من الشبان يبحثون عن قبائل ضائعة وشيوخ اندثروا محاولين بعث نظام اجتماعي زال إلى الابد (٢) ، فالوطنيون السودانيون لم يكن باستطاعتهم الا ان يشعروا بالنقمة على سياسة خيل اليهم انها لا توقف تقدم بلدهم فحسب بل انها في الواقع تحاول ايضاً ان تعيد عقربي الساعة إلى الوراء . ثم ان استنكار القوميين تضاعف لان المؤسسات القبلية المعادة إلى الحياة استعملت كأداة لكبح تطور القومية السودانية وللانتقاص من دور الطبقة المتعلمة في ادارة البلد . وقد ذكر ان وراء واجهة النظار والشيوخ والرؤساء الذين لم يكونوا سوى ادوات (٣) في ايدي الامبرياليين ، كان الحكام ومفوضو المناطق يمارسون سلطات واسعة على الشعب من دون اي رقابة عليها سواء من لندن (او القاهرة) او من الطبقة المستنيرة التي صرفوا النظر عنها بعجرفة

واصفينها بأنها « اقلية صغيرة قوالة » زعموا انها غريبة عن الشعب ولا تهتم بمصيره . وقد سأل محجوب « هل التعليم يبعد الانسان عن شعبه ؟ » ان الامر على عكس ذلك ، لأن التعليم يمكنه من تحقيق تفهم افضل لشعبه ولحاجاته وطريقة توفيرها . ثم لماذا المتعلمون اقلية ؟ واجاب عن ذلك : « لان الاشراف على التعليم في ايدي اولئك الذين يريدون استمرار الحالة الراهنة . ولو انهم اهتموا بأولى واجبات جميع الحكومات المتمدنة ، اي توفير ما يكفي من التعليم، لما أمكن وصف المتعلمين بانهم اقلية (٤) . وقد وجد المتعلمون الشباب وهم البراعم التي تناصر الديموقراطية البرلمانية ، ان المبدأ الموروث الذي كان اختيار زعماء القبائل يتم بموجبه ، غير مقبول في نظرهم . لقد ارادوا ان يروا ، لا مجتمعاً مقيداً بالتقاليد قائماً على اساس اقتصاد راكد قديم مهجور ، بل مجتمعاً معقولا ومنطقيا يكون الاعتبار فيه للمزايا والخدمات لا لمصادفات المولد . ولكن الادارة ساندت ، ضد هذه المثل العليا ، نظام القبائل والزعامات التقليدية بصفته نموذجاً للحكمة العملية والكرامة الطبيعية والحب الذاتي والسعادة التي كان يراها الرومانسيون دائماً في حياة الشعوب المتأخرة والتي شعروا وفقاً لذلك بوجوب حمايتها مما كانوا يسمونه عادة « مخاطر » المدنية . وقد رد القوميون على هذا بان « حالة الطبيعة » او « الوحشة النبيلة » التي اراد المدافعون عن الادارة الوطنية ان يحصروا السودانيين فيها ، منافية ولا ريب للكرامة البشرية ومانعة لتحقيق الانسانية . وقد قيل كثيراً على سبيل الاحتجاج ان المديريات الجنوبية قد ابقيت — بسبب تآلف خبيث ضار بين الادارة الوطنية والسياسة الجنوبية — في حالة تأخر معيبة أشبه بحديقة حيوانات بشرية تشبع فضول السياح وغرور مفوض المنطقة المتعجرف . وللسبب ذاته ابقيت مساحات واسعة من السودان الشمالي بصورة اصطناعية كمتاحف اقطاعية عزلت فيها الشعوب والاشياء بمنتهى العناية عن هموم الحياة العصرية ومتاعبها . وقد تساءل محجوب قائلا : « لماذا اقدم الامبرياليون على اتلاف فردوسهم الاقطاعي ؟ فليعطوا التعليم للشعب ، وليساعدوه على التخلص من المرض وعلى التمتع بثروة بلدهم ومنتوجاته على اكمل وجه . ان الشعب مهتم « بالتعاسة » التي تواكب هذه الاشياء اكثر من اهتمامه بالسعادة الخيالية التي يقال انه ينعم بها الآن» (٥) .

وعند حلول سنة ١٩٣٦ كان مثل هذه المشاعر شيئاً عادياً بين السودانيين الواعين سياسياً وخصوصاً الطبقة المتعلمة منهم . وعلى مرور الزمن ادركت الادارة ذلك فكتب السير دوغلاس نيوبولد ما يلي :

« لقد وجدنا تدريجاً ان الادارة الوطنية تتجه نحو الجمود او التحجر وإلى

الصيرورة طبقة هرمية من اصحاب المرتبات الكبيرة الذين أكثر موازنتهم لائحة مدنية (أي ولاية هندية صغيرة) . لا بذور للتقدم ، ولا مجال للمواطنين المتعلمين أو اصحاب الطموح . وقد اكتسبت صفة اقطاعية رجعية ، معادية للمدن أو جاهلة وجودها ، معتمدة على النظام الوراثي . لذلك بدأنا نجعل ادارتنا الوطنية اكثر انطباقاً على المبادىء العقلية على نمط حكومة عصرية محلية ، اعني ان تكون اكثر استناداً إلى الموافقة الشعبية ومقبولة لدى العرب المتعلمين ، وان تدرب وتجهز لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجديدة اعني الشؤون الصحية وتآكل التربة وتصميم المدن» (٦) .

٢ – مجيء الحكومة المحلية

لقد اتخذت في سنة ١٩٣٧ التدابير الأولى في اتجاه تطوير الحكومة المحلية بصفتها مختلفة عن الادارة الوطنية وذلك بنشر ثلاثة قوانين تتعلق بالحكومة المحلية في السنة ذاتها (٧) . وهذه تناولت البلديات ، اعني المدن الكبرى التي فيها نسبة عالية من السكان الاوروبيين (٨) كالخرطوم وبور سودان ، والمدن الصغيرة التي فيها جاليات اوروبية أصغر او لا اوروبيين على الاطلاق مثل كسلا والأبيض ، والمناطق الريفية وهي بقية البلد . غير ان اياً من هذه القوانين لم ينص على تكوين سلطات حكومية محلية من دم واحد مستقلة عن حكام المديريات ومفوضي المناطق ولها سلطة تقديم الخدمات المحلية وسن القوانين وتنفيذها محلياً . وبدلا من ذلك فان قوانين البلديات والمدن مكنت الحاكم العام من ان يرخص للحكام ان يفوضوا الى اي شخص او هيئة من الاشخاص سلطات وفق ما يحدد في مثل ذلك التفويض (٩) . وفي كل حالة باستطاعة السكرتير المدني ، بموافقة الحاكم العام في مجلسه ، ان يضع انظمة ثابتة تكون للحكام ضمن حدودها ، ما عدا حالات الطوارىء، سلطة اصدار اوامر أو انظمة محلية تؤمن الاستعمال الصحيح للشوارع والميادين العامة ونظافتها ، ولزرب الحيوانات الشاردة ، والحؤول دون تلويث الأنهر ومجاري المياه (١٠) . ووفقاً لقانون الحكومة المحلية (المناطق الريفية) ، من الناحية الاخرى ، فان الحاكم العام اعطي السلطة ليعين بالتفويض الى اي شخص اما بالاسم او بالوظيفة واما منفرداً او بالاشتراك مع اي مجلس او اي هيئة من الاشخاص كسلطة محلية . وباستطاعته ايضاً ان يرخص للسلطة المحلية المعنية على هذه الصورة ان تعهد في كل سلطاتها او في اي منها الى اي شخص او هيئة من الاشخاص . وله بصورة خاصة ان يفوض الى السلطة

المحلية في قبيلة بدوية ان تعهد في مثل هذه السلطات إلى اي شخص او هيئة من الاشخاص فيما يختص بفريق او جزء آخر من القبيلة حيث يكون مثل ذلك الفريق او الجزء موجوداً في ذلك الحين (١١) . والواجبات الرئيسة التي للسلطات المؤلفة على هذا النحو هي المحافظة على النظام في المناطق المحددة وتنفيذ اي « اوامر قانونية » يصدرها الحاكم ، وتنفيذ القوانين التي رخص له ان ينفذها (١٢).

وفي ما يختص بالبلديات والمدن فان نتيجة التشريع الذي وضع في سنة ١٩٣٧ كانت كما وصفها الحاكم العام « ان تدمج في هيئة واحدة من قوانين الحكومة المحلية للمجموعات المتضاربة من الانظمة التي وضعها الحكام بمقتضى القوانين القديمة للصحة العامة والنظام العام » (١٣) . اما في المناطق الريفية فان النظام القديم للادارة الوطنية حيث الشيوخ يتصرفون منفردين او في المجالس قد استمر العمل به ايضاً في ظل قانون الحكومة المحلية (المناطق الريفية) ، وكان الفرق الرئيس ان الادارة الوطنية وضعت الآن على اسس اقليمية لا على اسس قبلية بحتة (١٤) . وقد كان لهذا اثره في تشجيع نمو الاتحادات القبلية التي كان قد سبق قيامها ، وتسوية المشاكل التي تتناول مناطق واسعة من قبل هيئة واحدة .

وبالرغم من ان هذه التغييرات يمكن وصفها كخطوة في الاتجاه الصحيح فان الحكومة المحلية — بمعنى الحكم الذاتي المحلي القائم على اساس انتخاب ممثلين للجلوس في هيئات مسؤولة مع وجود مشترك يضع القوانين وينفذها من أجل توفير الخدمات — كانت لا تزال غير موجودة سواء في المدن الكبيرة او الصغيرة او في المناطق الريفية .

وقد اتخذت خطوة اخرى في سنة ١٩٤٢ وهي السنة التي قدم فيها مؤتمر الخريجين مذكرته . ففي مذكرته المؤرخة ١٠ ايلول التي طلب فيها نيوبولد من الحاكم العام ان يبحث الحاجة إلى تشكيل مجلس استشاري للسودان الشمالي ، اقترح ايضاً اعطاء مجالس المدن سلطات تنفيذية واستقلالا مالياً وتشكيل مجالس اقليمية (١٥) . وقد تمت الموافقة على هذه الاقتراحات ونفذت باستثناء المجالس الاقليمية . وذلك لا عن طريق اصدار قوانين محلية جديدة ولكن بادخال سلسلة من التعديلات (وقد ادخل بعضها قبل ١٩٤٢) على تلك التي صدرت في سنة ١٩٣٧ . وقد أسس بمقتضى التشريع الجديد اول مجلس بلدي نموذجي في بور سودان في سنة ١٩٤٤ وكان من اعضائه وعددهم ١٨ ، اثنا عشر عضواً منتخباً (١٦) . غير ان اول انتخابات رسمية جرت في السودان ، كانت في الأبيض قبل ذلك بعامين عندما كان لتلك البلدة امتياز آخر هو ان يكون لها اول مجلس تنفيذي كامل له موازنة مستقلة ومسؤوليات واسعة في ادارة الشؤون

المحلية وتمويلها (١٧) . واستمر في المناطق الريفية انشاء الادارات المحلية المتشابهة وادماجها في وحدات اكبر . وانشئت مجالس المناطق الريفية الأولى (او الاقسام) المحتوية على وحدات اصغر في سنة ١٩٤٤ . وقد شمل احد هذه المجالس المنطقة القروية التابعة لمديرية الخرطوم والواقعة خارج البلديات الثلاث (بلديات الخرطوم والخرطوم البحري وام درمان) التي حلت في اوائل ١٩٤٥ محل مجلس بلدية الخرطوم المشترك الذي انشىء في سنة ١٩٢١ . اما مجلس المنطقة الآخر فقد شمل المنطقة الريفية الواقعة حول غدارف .

وعلى خلاف البلديات والمدن والمناطق الريفية لم تكن المديريات قد استعملت قبل ذلك كسلطات حكومية محلية ولذلك فقد كانت هناك حاجة إلى قانون جديد . وبناء على ذلك فان قانون الحكومة المحلية (مجالس المديريات) الذي صدر في سنة ١٩٤٣ نشر في شهر آب من تلك السنة . وجاء في المذكرة الايضاحية عن ذلك القانون انه كما في ١٩١٠ تماماً ، وبسبب التعقدات الادارية المتزايدة ، رُئي ان من الملائم اشراك مجلس مع الحاكم العام في تصريف سلطاته التنفيذية والتشريعية . لذلك ، فالآن ، مع نمو الحكم المحلي اخيراً ، وجد من الملائم اشراك المجالس المؤلفة من السلطات المحلية والمواطنين المستنيرين مع حكام المديريات في ممارسة سلطاتهم الحكومية المحلية (١٨) .

ثم ان البند الخامس من القانون نص على تعيين لا اقل من نصف اعضاء اي مجلس اقليمي ، اما بالتسمية او بعد الانتخاب ، من بين الاشخاص الذين كانوا اعضاء في سلطات حكومية محلية (ريفية او حضرية) في المديرية المعنية وان يكون الاعضاء الباقون ، وفقاً لنصوص الامر الصادر بانشاء المجلس ، ممثلين لأهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية في المديرية . وفيما عدا اعتبارها هيئات انتخابية من بين اعضائها اعضاء المجلس الاستشاري بالكيفية المبينة اعلاه (١٩) فان مهمات مجالس المديريات اسداء المشورة إلى الحكام فيما يتعلق بقيامهم بسلطاتهم وواجباتهم بصفتهم المشرفين والمنسقين بمقتضى تشريع الحكم المحلي ، ولممارسة اي سلطة او واجب منحا للحكام وعهدوا فيهما إلى المجالس(٢٠) .

على انه لم يلبث ان اصبح في الحال سراً مكشوفاً انه لم يكن جميع الحكام متحمسين للعهد في اي من سلطاتهم إلى مجالس المديريات . وقد جاء في تقرير للحاكم العام «ان المجالس لم تتمكن من ان تجتمع الا نادراً وانها بعيدة جداً عن الشؤون المحلية بعداً لا يمكنها من التحول إلى هيئات تنفيذية لحكومات محلية » (٢١) . لذلك فان مجالس المديريات استمرت في الوجود بصورة خاصة لانتخاب اعضاء المجلس الاستشاري ، فالجمعية التشريعية ، واسداء المشورة إلى الحكام .

في سنة ١٩٤٧ كان للمديريات الشمالية الست مثل هذه المجالس ، وفي اثناء السنة التالية انشيء مجلس مديرية في كل من المديريات الجنوبية الثلاث . وارتفع عدد المجالس البلدية في ١٩٤٧ إلى خمسة كان لاحدها (في ام درمان) رئيس سوداني انتخب لأول مرة وحل محل مفوض المنطقة البريطاني . على ان هذا الاخير استمر يعمل كمستشار . وارتفع عدد مجالس المدن المفوضة من واحد في سنة ١٩٤٢ إلى خمسة في سنة ١٩٤٧ . وكان هناك ايضاً اربعة مجالس غير مفوضة في مدن اصغر هي كوستي وشندي والدمار ووادي حلفا ، ومجلس مدينة غير رسمي في واو في مديرية بحر الغزال . واستمرت بقية البلد تخطى بشبكة من المجالس من انواع وأبعاد مختلفة (٢٢) . وكان بعضها كما قال الدكتور مارشال في سنة ١٩٤٨ : « كانت السلطات الوطنية في الواقع تعمل في ظل من التفويض . وكانت المجالس مؤلفة من نظار وعمد وشيوخ . والموظف المسؤول هو مساعد مفوض المنطقة او المأمور ، وهو عادة يعمل جزءاً من الوقت ، واكثر العمل تؤديه الطبقة القبلية التي تعتبر معظم اجتماعات المجالس (التي تعقد ثلاث او اربع مرات في السنة) كأنها التقاءات هيئات قبلية » . ولما كانت السلطة القضائية مؤلفة في الأكثر من الموظفين ذاتهم ، فقد كان هناك مزيج كامل من القضاء والتشريع (او وضع السياسة) والتنفيذ في الاشخاص ذاتهم (٢٣) . وعلى نقيض ذلك كانت السلطات المدنية ، وخصوصاً في المدن الكبرى ، تسير في طريقها للتوصل إلى مرتبة السلطات المحلية المكتملة . لكن لم تكن قد انشئت في اي منها مصلحة حكومية محلية منفصلة . فكان الموظفون الاداريون عادة ينتدبون من مصالح الحكومة المركزية ويتعرضون للنقل من دون التشاور مع السلطات المحلية (٢٤) . ولم تكن للكثير من المجالس مكاتب خاصة بل كانت تستعمل غرفاً في المركز ، اي مقر الحكومة المركزية في المنطقة . وفي ما عدا ذلك كان اكثر المجالس يعاني مضايقات مالية (٢٥) من قبل مفوض المنطقة (وهو عادة الرئيس) وحاكم المديرية والسكرتير المالي في الخرطوم . وقد بلغ مجموع نفقات السلطات المحلية خلال سنة ١٩٤٩ نحو ٨٨٠ الف جنيه استرليني (في مقابل نحو ١٤ مليون جنيه للحكومة المركزية) . وفي ما عدا صندوق المال الاحتياطي الذي انشأته كل سلطة عن طريق تجميع المبالغ الفائضة الخاصة بها ، لم يكن هنالك من سبيل إلى مواجهة النفقات الرئيسة الا بالمنح من الحكومة المركزية (٢٦) . اما الايرادات الحاصلة من الرسوم ورسوم السوق والرخص وسواها فلم تكن تكفي ضمان الاستقلال المالي عن الحكومة المركزية او تمكن من تقديم خدمات محلية لها مهمة . وبغية تحطيم الدائرة المفرغة التي نشأت عن

ذلك فان اللجنة الفرعية للمؤتمر السوداني الاداري حول الحكومة المحلية حبذت منح سلطات مالية كافية للبلديات ولمجالس المدن والمجالس الريفية (٢٧) ، بيد انها اخفقت في وضع اي اقتراحات تتجاوز هذا البيان العام . وقد اوصت بتطوير الحكم المحلي في السودان على « الاسس الديموقراطية » ، ووضعت عدداً من الاقتراحات وخصوصاً حول طريقة الانتخاب في البلديات ومجالس المدن . على انه ، خلافاً لتقرير اللجنة الفرعية عن الحكومة المركزية ، لم يؤلف التقرير عن الحكومة المحلية ، الا بطريقة غير مباشرة ، اسس التشريعات التي جاءت بعد ذلك . ولم تتم حتى مناقشته كاملا في المؤتمر ، اذ بعد ان عين الجمعية التشريعية بطل وجوده قبل ان ينظر في عمل اللجنة الفرعية . على ان المجلس الاستشاري للحكومة المحلية واصل عمل لجنة المؤتمر الاداري الفرعية وقرر بين امور اخرى ان النظام الانكليزي لا النظام الاداري يجب ان يكون الاساس للتطورات المقبلة للحكم المحلي في السودان (٢٨) . وان خبيراً من انكلترا يجب ان يكلف (٢٩) التحقيق في سياسة حكومة السودان واجراءاتها في ما يختص بالحكم المحلي ووضع تقرير عن ذلك وتوصيات بأي مسائل تنشأ عن ذلك التحقيق (٣٠) . وقد استدعي الدكتور ا. ه. مارشال امين صندوق مدينة كوفنتري ، فوصل إلى السودان في تشرين الثاني ١٩٤٨ وبقي ستة شهور اجرى في اثنائها تحقيقاً وفقاً للتعليمات التي تلقاها . فكان تقريره الذي نشر في نيسان من السنة التالية ، كما ذكر اعلاه ، شديد الانتقاد لتكتلات السلطات المركزية الموجودة ولوضعها ازاء الحكومة المركزية من ناحية وازاء عملاء الادارة الوطنية من ناحية أخرى . ولم يقترح الدكتور مارشال كما قد كان منتظراً ، الغاء اشراف الحكومة المركزية على سلطات الحكومة المحلية بل وافق على استمراره لفرض مقاييس معينة ذوات حد ادنى ولوضع حد للسلطات المتمردة او التي لا تمتلك المقدرة الكافية . على انه بدلا من ذلك اوصى بعدم السماح لدوائر الحكومة المركزية بالاستمرار في اساليبها الحالية في التعامل المنفصل مع الحكومة المحلية . ولتحقيق هذه الغاية اوصى بانشاء دائرة واحدة يكون من اختصاصها ان تنسق السياسة العامة وتشرف على السلطات المحلية . وقد سجل ارتياحه لقرار الحكومة الاخير رفض التسلسل الهرمي (اعني جعل الحكومة المركزية محوراً لمجموعة من السلطات تبدأ بالمجالس القروية مروراً إلى فوق بطريق المناطق المحلية والمجالس المديرية يكون كل منها مسؤولا تجاه الطبقة التي فوقه) وذلك لمصلحة اقامة شبكة من السلطات المحلية ذوات الاستقلال الذاتي جنباً إلى جنب مع الجمعية التشريعية المؤلفة حديثاً . وضمن نطاق هذا الهيكل العام أوصى الدكتور مارشال بان

تنشأ لجميع الأغراض سلطات حكومية محلية تكون هيئات مستقلة ذاتياً متمتعة بالتعاون الموجود حالياً ومسؤولة تجاه الناخبين عن سن القوانين وتنفيذها . وقد اكد الحاجة إلى مثل هذه السلطات التي تكون لها ايرادات ضريبية مستقلة كافية لمواجهة قسم كبير من نفقاتها . واشار « كأمر ملازم لا غنى عنه للرقابة المركزية » بالحاجة إلى وضع نظام لمنح المساعدة لتلك الخدمات التي طلبت لها الدولة مقاييس ذوات حد ادنى للاداء . واصر الدكتور مارشال ايضاً على انه ما لم تعط الحكومة المحلية ... افضلية عالية من اليد العاملة فلا ينبغي القيام باي تحسينات اخرى ، وانه وان كان الكيان الاساسي للنظام الجديد يجب ان يكون هو ذاته في جميع انحاء البلد فينبغي ان تكون هنالك ايضاً مرونة كافية للسماح للاختلافات الواسعة في الاحوال في السودان (٣١) .

وقد جرت مناقشة تقرير الدكتور مارشال وتمت الموافقة على توصياته مبدئياً بالاجماع من قبل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في خريف سنة ١٩٤٩ . وبهذه الصفة اصبح تقريره اساساً لقانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١ الذي وضع نهاية ... لسني الاختبارات المباشرة للحكومة المحلية واعتبر ذلك تطوراً من « الادارة الوطنية » في العهود الأولى (٣٢) ، ونص على تنظيم مجالس الحكومة المحلية على اسس عامة في جميع انحاء السودان حتى بعد الاستقلال . وقد عهد في الادارة العامة والاشراف على النظام الجديد في بادىء الأمر إلى مساعد السكرتير المدني للحكومة المحلية ضمن مكتب السكرتير المدني . وفي ٤ ايار ١٩٥٤ انشئت وزارة مكتملة الشروط للحكم المحلي ، واليوم لا تزال هذه محور الحكم المحلي في السودان .

٨ . انتقال السلطة

١ – اتفاقيتا ١٩٥٢ و ١٩٥٣

« كان اسلافنا في حكم السودان يزعمون دائماً ان اصرار بريطانيا العظمى على حماية حق السودان في تقرير مصيره هو مجرد عذر لحرمان مصر حقها في ابداء رأيها في تقرير مستقبل السودان . والحقيقة انه كان يستحيل على مصر ، ما دام يحكمها ملك تشمل مملكته ، نظرياً ، السودان كما تشمل مصر، ان تقوم بدور ترى انه لا مندوحة لها من اعتباره لعبة بريطانية . على انه قد بدا لي ، بعد التخلص من ملك كان غير محبوب في السودان كما كان كذلك في مصر ، اننا نستطيع التغلب على البريطانيين في لعبتهم بمجرد مواجهتنا خدعتهم » .

هذا ما كتبه اللواء نجيب في مذكراته (١) . وقوله هذا لخص تلخيصاً صحيحاً موقف الحكومة المصرية الجديدة نحو السودان . ان اثر هذا « الانقلاب الديبلوماسي » ، كما قد سمي عن حق (٢)، كان يعمل على تعجيل عملية المزايدة لتأييد السودانيين التي كانت مصر وبريطانيا مشغولتين بها ، وبذلك يسهل اجراء تسوية سريعة لقضية السودان .

لقد كانت الخطوة الأولى ، بمبادرة مصرية ، استئناف المفاوضات مع المهديين وجبهة الاستقلال ، تلك المفاوضات التي كانت قد قطعت في حزيران ١٩٥٢ قبل اسابيع قليلة من الانقلاب (٣) . ولما كان المصريون مستعدين للتسليم بحق السودانيين في تقرير مصيرهم من حيث المبدأ وليس كمناورة سياسية فقط (٤) فلم يكن مدهشاً ان يتمكن « الضباط الاحرار » من التوصل إلى اتفاق مع حزب الأمة بعد أقل من شهرين من توليهم الحكم . وقد كان الغرض من الاتفاق الذي تم توقيعه في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٢ تمكين السودانيين من ممارسة الحق في تقرير المصير بتحرر تام من التدخل الخارجي اما باعلان استقلال السودان عن مصر وبريطانيا او بقبول نوع من المشاركة مع مصر على ان تسبق

تقرير المصير فترة انتقال يكون للسودانيين في اثنائها حكم ذاتي كامل ، وتصفى الادارة الانكليزية — المصرية . وفي اثناء فترة الانتقال يمارس الحاكم العام سلطاته بالاشتراك مع لجنة يكون فيها ممثل بريطاني مع اثنين من الممثلين السودانيين يعينهما برلمان سوداني منتخب وممثل مصري وممثل هندي او باكستاني تعينه حكومته . وتكون لجنة مماثلة لهذه مسؤولة عن ادارة الانتخابات والاشراف عليها . وتتولى لجنة سودنة ، خلال ثلاث سنوات ، اتمام سودنة الادارة والشرطة وجميع المناصب الحكومية التي قد يكون لها تأثير في حرية السودانيين في زمن تقرير المصير ، وتضمن لجنة خدمات عامة حرية الخدمة المدنية ، من التدخل السياسي (٥). ولمضاعفة التأكد من ان الحق في تقرير المصير سيمارس بحرية في جو حيادي ، وبغية تعزيز اتفاقهم الاصلي ، عقد المهديون وحكومة اللواء نجيب المصرية اتفاق « جنتلمان » آخر (٦). وقد اضاف هذا الاتفاق ، بين اشياء اخرى ، ان الاموال التي قد تريد مصر ان تنفقها لمساعدة الشقيق السودان (في اثناء فترة الانتقال) تعطى للحكومة السودانية للتصرف فيها ، وان تمتنع صحافة البلدين عن نشر مواد تحريضية مؤذية لروح التعاون الاخوي بين مصر والسودان .

على اساس هذه الاتفاقيات وقعت وثيقة اخرى ، بعد مفاوضات عسيرة قام فيها صلاح سالم بدور مهم ، في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ من قبل كبار الزعماء السياسيين في السودان بينهم « الاشقاء » (التي انضم اليها الآن سبع جماعات اتحادية اخرى في حزب اتحادي وطني واحد) (٧) والجمهوريون الاشتراكيون وحزب الأمة . ان اتفاقيات الاحزاب ، اي اتفاقية الاحزاب السياسية كما صارت تعرف ، كانت في الواقع الرد المصري — السوداني على الاعتراضات التي أثارتها الحكومة البريطانية في اثناء المفاوضات الانكليزية — المصرية في شأن انهاء عهد حكمهما المشترك الاسمي في السودان . وقد أقرت نصوص الاتفاقيتين السابقتين المعقودتين بين جبهة الاستقلال والحكومة المصرية بصدد سودنة الادارة واضافت انه اذا لم يوجد سودانيون مؤهلون في وقت تقرير المصير فان جميع الموظفين البريطانيين والمصريين يستبدلون بعد ثلاث سنين بآخرين من جنسيات محايدة . وجرى الاتفاق ثانياً على تشكيل لجنة تابعة للحاكم العام قبل الانتخابات ، تؤلف وفقاً للاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة المصرية في اثناء المفاوضات ، وتعمل في غياب الحاكم العام برئاسة العضو الهندي او الباكستاني بصفتها السلطة الدستورية العليا في البلد . اما الانتخابات فتكون مباشرة حيث يكون ذلك ممكناً . وامكان اجراء الانتخابات عملياً او عدم امكانه تقررهما اللجنة الانتخابية التي تؤلف وفقاً للاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة المصرية .

ويتم جلاء جميع القوات البريطانية والمصرية قبل تقرير المصير . اما مسؤولية المحافظة على الأمن الداخلي فتعود حينئذ إلى القوات السودانية المسلحة بتوجيهات من الحكومة السودانية ، ولا يعود الحاكم العام السلطة العسكرية العليا في السودان . اما في ما يتعلق باقتراحات بريطانيا ان يحتوي الدستور على ضمانات معينة خاصة للمديريات الجنوبية الثلاث فقد تم الاتفاق على ان اي قرار تتخذه اللجنة ويراه الحاكم العام غير منسجم مع مسؤوليته لتأمين معاملة عادلة ومنصفة لجميع سكان مديريات السودان المختلفة يعرضه على كل من الحكومتين المتعاقدتين على ان تعطي كل منهما جوابها خلال شهر واحد من تاريخ اعلانه رسمياً ، ويكون قرار اللجنة نافذ المفعول ما لم تتفق الحكومتان على عكس ذلك . وفي النهاية وافق الفرقاء بالاجماع على مقاطعة الانتخابات التي تجرى بمقتضى اي دستور لا يكون قائماً على اساس محاضر محادثاتهم التي تم الاتفاق عليها (٨) .

امام هذا الوضع ، لم يكن للحكومة البريطانية التي كانت دائماً تعلن حق السودانيين في الحكم الذاتي وتقرير المصير ضد وحدة وادي النيل تحت التاج المصري الذي زال الآن ، من سبيل آخر سوى القبول بوجهات النظر المصرية — السودانية المتفق عليها بالاجماع حول هذه القضية . فكانت النتيجة الاتفاق الانكليزي — المصري الخاص بالحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان (٩) . وقد جرى توقيعه في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، اي بعد مرور اربعة اشهر تماماً على ابلاغ الحكومة المصرية جبهة الاستقلال موافقتها على حق السودانيين في تقرير مصيرهم .

جاء في مقدمة الاتفاق ان حكومتي مصر والمملكة المتحدة « لايمانهما الراسخ بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وممارسة ذلك الحق بصورة فعالة في الوقت الملائم ومع التحفظات الضرورية » ، قد اتفقتا على ما يلي : المادة الاولى تنص على اقامة حكم ذاتي كامل للسودانيين في اثناء فترة الانتقال التي تسبق تقرير المصير . وجاء في المادة التاسعة ان فترة الانتقال « لا تتجاوز ثلاث سنين » ، ووصفت فترة الانتقال في المادة الثانية بانها استعداد للانهاء الفعلي للحكم الثنائي ، وانها لذلك تعتبر تصفية لذلك الحكم . واستمرت المادة تقول ان سيادة السودان يحتفظ بها للسودانيين حتى يتم تحقيق تقرير المصير . وفي المادة الخامسة اكدت الحكومتان المتعاقدتان ان كانت « مبدأ اساسياً لسياستهما المشتركة المحافظة على وحدة السودان بصفته بلداً واحداً » . ونصت المواد ٣ ، و ٤ ، و ٧ ، و ٨ على انشاء لجنة الحاكم العام ولجنة انتخابية مختلطة ولجنة سودنة ، تعمل كل منها وتؤلف بالكيفية المتفق عليها في اتفاقية الاحزاب . ثم جرت عدة تعديلات في نظام الحكم وافقت عليها الحكومة البريطانية في

تشرين الأول ١٩٥٢ لجعل هذا النظام متفقاً مع مقتضيات الاوضاع المتبدلة . في هذه الصيغة الجديدة نشر نظام الحكم الذاتي في ٢١ اذار ١٩٥٣ (١٠) ، وبذلك صار نظاماً دستورياً للبلد حتى ٣١ كانون الاول ١٩٥٥ حين اصبح مع تعديلات اخرى ادخلت عليه ، الدستور الانتقالي للسودان (المستقل) .

٢ ـ الانتخابات الوطنية الأولى

كان من الضروري قبل كل شيء ، لوضع الجهاز الذي اشار اليه الاتفاق الانكليزي ـ المصري المعقود في سنة ١٩٥٣ في قيد العمل ، اتخاذ التدبير لانتخاب اول برلمان سوداني واول حكومة سودانية . وقد تمّ الاتفاق على ان اجراء الانتخابات والاشراف عليها يعهد فيهما الى لجنة سداسية ، ثلاثة من اعضائها سودانيون والثلاثة الباقون احدهم بريطاني والثاني مواطن اميركي والثالث هندي يكون بمقتضى شروط الاتفاق رئيساً لتلك اللجنة . وفي ٢٥ آذار (بعد اربعة ايام من نشر نظام الحكم الذاتي) وصل الاعضاء السودانيون في اللجنة الانتخابية جميعاً الى الخرطوم ، على ان تأخيراً في تأليف لجنة الحاكم العام ادى بالضرورة الى تأخير مماثل في تعيين اعضاء اللجنة السودانيين (١١) . وكانت مهمة اللجنة اتخاذ التدابير لاجراء الانتخابات « باسرع ما يمكن » (١٢) . غير انها في ٥ أيار اعلنت انها « لشديد أسفها » قد اضطرت الى تأجيل الانتخابات الى ما بعد فصل الامطار وهي سابقة كان من المفهوم انها سوف تتكرر في كل الانتخابات التالية . وفي الوقت ذاته عالجت اللجنة المهمة العسيرة في تنقيح قواعد الانتخاب ووضع لوائح منقحة بالدوائر المباشرة وغير المباشرة ـ وهو موضوع كانت تدور حوله مناقشات حامية في جميع انحاء البلد ، لأسباب واضحة . وقد كان واحداً من اكثر المواضيع التي دار حولها الجدل هل يسمح او لا يسمح لزعماء القبائل بالترشح للانتخابات مع احتفاظهم بمراكزهم الرسمية كعملاء للحكومة . قررت اللجنة في النهاية عدم استبعادهم ، ولكنها وفقاً لشروط تعيينها (ان الانتخابات ينبغي ان تكون مباشرة حيث يكون ذلك ممكناً) قررت ان تكون الانتخابات في ٦٨ دائرة مباشرة وفي ٢٤ دائرة غير مباشرة بدلاً من ٣٥ و ٥٧ كما نص النظام أصلاً (١٣) . كذلك زيد عدد الاعضاء الذين ينتخبون في دائرة الخريجين من ثلاثة الى خمسة . اما فيما يختص بانتخابات مجلس الشيوخ فقد وافقت اللجنة على نصوص النظام القاضي بان كل واحدة من المديريات التسع تؤلف دائرة انتخابية واحدة ، وان الشيوخ الثلاثين المنتخبين جميعاً (كان للحاكم العام ان

يعين عشرين منهم) يجب ان يتم اختيارهم بالانتخاب غير المباشر . ومع ان النظام كان قد نص على ان الاعضاء السودانيين التابعين لمجالس المديريات ومجالس الحكومة المحلية فقط يعملون كهيئات انتخابية ، قررت اللجنة ان مجلس الشيوخ يكون اكثر متانة اذا وسّع الانتخاب ليشمل فئات أخرى . وبناء على ذلك فان بعض الخريجين والمعلمين وحاملي شهادات المدارس المتوسطة في الجنوب والمرشحين لانتخاب مجلس الممثلين اعتبروا مقترعين مؤهلين لمجلس الشيوخ (١٤) .

ولما كانت الانتخابات السابقة قد قوطعت بصورة منظمة وفعالة من قبل اكثرية المهتمين بالشؤون السياسية من السكان ، فان انتخابات ١٩٥٣ كانت اول انتخابات تبارت فيها جميع الاحزاب السياسية المسجلة في البلد . لهذا السبب ونظراً الى الحالة العامة في البلد ـ اتساعه ، وسوء وسائل النقل فيه ، وكون عدد كبير من السكان أميين وفي حالة البداوة ـ اقتضى الامر اتخاذ اجراءات خاصة ومتنوعة لتأمين مساهمة فعالة من جميع المؤهلين للاقتراع . مثل ذلك ، بدلاً من اجراء الانتخابات في وقت واحد في جميع انحاء البلد وجد من الافضل عملياً إجراؤها خلال عدة اسابيع تبدأ في ٢ تشرين الثاني وتنتهي في ١٠ كانون الاول . على انه في داخل اي دائرة معينة كان الانتخاب مقصوراً على يوم واحد ، واليوم ذاته . وبسبب البداوة كان لا بد من وضع بعض مراكز الانتخاب خارج دوائرها . ثم ان اتساع مساحة البلد ، وعدم وجود العدد الكافي من الموظفين المدربين لادارة الانتخابات ، اضطرا اللجنة الى ان تعهد الى بعض الاحزاب المشتركة في مسؤولية الاشراف على خمسة او ستة من مراكز الاقتراع . ثم ان الأمية وحالة التأخر العام جعلتا من المحتّم في اكثر المناطق اتباع اساليب مختلفة مغايرة لطريقة الانتخاب العادية بالبطاقة . لذلك فان الشعارات والالوان استعملت على نطاق واسع ولكن في خمس دوائر ، منها اثنتان في جبال النوبا وثلاث على حدود الحبشة ، فشعرت لجنة الانتخاب بأن الناس على درجة من التأخر بحيث انه كان لا مناص من اتباع طريقة الانتخاب بالمناداة . على ان بعض اعضاء اللجنة اعترضوا على استعمال هذه الطريقة (التي تطلب من الناخبين ان يصطفوا وراء المرشح الذي وقع عليه اختيارهم) في اي مكان في البلد .

في اثناء الانتخابات قدمت شكاوى كثيرة ضد تدخل من قبل مصريين ، واعضاء بريطانيين في الادارة ، وزعماء قبائل ، ولفت نظر اللجنة الانتخابية الى عدد قليل من التهم التي تقع تحت قانون ممارسة الرشوة . ولكن نظراً الى تعاون الاحزاب السياسية ، وتعبئة الراديو والصحافة لخدمة قضية الاصول المدنية ، ووجود شعور عام بأن العالم يراقب ، وانه لا شيء سوى السلوك الافضل يفي

بالغرض ، فان الانتخابات الوطنية الاولى في السودان – التي تولى ادارتها السودانيون انفسهم – تمت بصورة رائعة من الانتظام وحسن التدبير . وقد ساهم في الانتخابات نحو ٥٠ في المئة من الناخبين المؤهلين. وكان هذا في نظر اللجنة موجباً للرضا (١٥) . وقد استنتجت اللجنة انه مهما كانت التأثيرات التي ربما فرضت على الناخبين ومهما كان مداها ، فقد اتيحت لهم في كل مكان فرصة الاقتراع بحرية لمصلحة الممثلين الذين وقع اختيارهم عليهم ، ولذلك فان نتائج الانتخابات تمثل الى حد بعيد ارادة الشعب السوداني (١٦) .

يؤخذ من اقوال عضو بريطاني كبير في خدمة الادارة السياسية في السودان ان النتائج افزعت الكثيرين العاملين في الادارة (١٧) . ذلك بأن الحزب الجمهوري الاشتراكي المفضل في نظرهم ، وهو المؤلف في اكثره من شيوخ القبائل ورؤسائها والذي كان يعتبره الموظفون البريطانيون نقطة تحول كبرى في الطراز المألوف في السياسة السودانية (١٨) ، قد مني بهزيمة ساحقة في الانتخابات . وقد قرر العدد القليل من اعضاء الحزب المذكور الذين انتخبوا للبرلمان ، فيما بعد ان يؤيدوا الفريق الرابح . ومن ٩٧ مقعداً في مجلس الممثلين ربح حزب الاتحاد الوطني الذي يرئسه السيد اسماعيل الازهري ٥١ مقعداً ، وحزب الامة ٢٢ ، والمقاعد الباقية وعددها ٢٤ نال منها الحزب الجمهوري الاشتراكي ٣ ، والحزب الجنوبي ٩ ، واعضاء غير حزبيين ١١ ، وكان هناك عضو واحد « ضد الامبريالية » وهو عضو في الحزب الشيوعي . ومن ٣٠ مقعداً في مجلس الشيوخ ربح حزب الاتحاد الوطني ٢٢ ، ومن الشيوخ الذين يعينهم الحاكم العام وعددهم ٢٠ كان ١٠ من اعضاء الحزب المنتصر .

٣ – السودنة وتقرير المصير

دعي اول برلمان سوداني الى الاجتماع في الأول من كانون الثاني ١٩٥٤ وفي يوم ٦ منه أصبح السيد اسماعيل الازهري اول رئيس وزراء سوداني . وتحت زعامته جرى التعجيل في عملية وضع نهاية لعهد الحكم الانكلو – مصري وتسليم السلطة الى السودانيين .

وفي ما عدا البرلمان ومجلس الوزراء كان اهم ما في النظام الجديد لجنة السودنة ، وقد عينت في ٢٠ شباط ١٩٥٤ . وكانت كلجنة الحاكم العام واللجنة الانتخابية ذات عضوية مختلطة ، فكان احد اعضائها بريطانياً وآخر مصرياً وثلاثة سودانيين . على انه كان لهذه اللجنة ، خلاف اللجنتين المار ذكرهما ، رئيس سوداني (١٩)

وثلاثة اعضاء لاحق لهم في التصويت. غير ان الرئيس لم يكن دائماً ذاته لان المنصب كان يتولاه الاعضاء السودانيون الثلاثة بالمناوبة على اساس شهر واحد لكل منهم وهكذا كانت هناك وقاية ضد امكان تركيز الاهتمام على منصب رئيس له اهمية خاصة وحساسة في اثناء فترة الانتقال . والاعضاء الثلاثة الذين لا صوت لهم في اللجنة كانوا رئيس لجنة الخدمات العامة (وهو سوداني) واثنين آخرين من اعضاء لجنته احدهما سوداني والآخر بريطاني . وقد كانت مهمة الأعضاء الذين لا صوت لهم استشارية فقط وكان رئيس لجنة السودنة مفوضاً اليه استعمال رأيه الخاص من وقت الى آخر في تقرير كم من الاعضاء الذين لا صوت لهم سيحضرون اجتماعات اللجنة (٢٠) .

كان من واجبات اللجنة ان تتمم (بمقتضى توجيه مجلس الوزراء) سودنة الادارة والشرطة وقوة الدفاع السودانية واي منصب حكومي آخر قد يكون له تأثيره في حرية السودانيين في وقت تقرير المصير ... خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنين (٢١) .

وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها الرسمية يوم ٧ اذار واستطلعت آراء عدد كبير من الموظفين المدنيين وضباط الجيش والشرطة وسواهم ، وطلبت تقديم شهادات بطريق المراسلة من عدد قليل من الاشخاص بينهم رئيس مجلس الممثلين .

اتصفت اجراءات اللجنة عامة بحماسة الاعضاء السودانيين يؤيدهم العضو المصري لاتمام سودنة كل فرع من المصالح العامة بأسرع ما يمكن . بينما العضو البريطاني وبعض الموظفين البريطانيين الذين جرت مقابلتهم الحّوا – من أجل الفعالية والاستمرار – على السير في السودنة بخطوات اكثر بطئاً وخصوصاً في ما يتعلق بالشؤون القضائية والجيش وبعض الوظائف الفنية في المديريات الجنوبية عامة . وذهب البعض الى اقتراح إبقاء الاداريين البريطانيين بصفة مستشارين في ادارات معينة . على أن الاعتبارات السياسية الغالبة المبينة بصورة واضحة في الاتفاقية وفي بيان مهمة اللجنة ، اعطيت ، كما كان منتظراً ، الافضلية على جميع الاعتبارات الأخرى . وقد اشير مراراً وعن حق الى ان النقطة الرئيسة كانت تأمين الحرية وجو الحياد اللازمين لممارسة تقرير المصير بصورة صحيحة . اصبح الموظفون البريطانيون والمصريون الذين في خدمة حكومة السودان سواء اكانوا اداريين او قضاة او خبراء فنيين لا قيمة لهم سياسياً واستمرار وجودهم في السودان يحتمل ان يسيء الى حرية الجو الذي سيجرى فيه تقرير المصير وحياده . كان لا بدّ من خفض بعض المستويات الفنية ، على الاقل فترة قصيرة ، لا بدّ لسرعة التسليم فيها خلال حدود السنين الثلاث من أن تؤدي

الى تأثير عكسي في الكفاءة . الاّ انه كان من الأرجح ان تكون تلك مرحلة عابرة تم بعدها العودة الى المستويات الصحيحة ولو قضت الضرورة الاستعانة بفنيين ومستشارين من بلاد محايدة . الاّ ان السودانيين الاكفاء واصحاب الخبرة كانوا متوافرين في كل حقل تقريباً من حقول الخدمات العامة . ويعود بعض ذلك الى تنفيذ برامج سابقة من السودنة ، كما كان بالامكان اتخاذ اجراءات لتدريب عدد اكبر منهم . على ان اول امر مهم كان تأمين الجو الحر والحيادي الذي يدعو اليه الاتفاق . وتسهيلا لذلك عرض على مجلس الممثلين في ٨ تموز مشروع قانون ينص على دفع تعويضات وعوائد الخدمات السابقة للموظفين الغرباء عقب تقاعدهم من خدمة حكومة السودان . وفي الوقت ذاته تقريباً جرت حملة لجمع مال الفداء بقصد تحبيب الشعب الى سياسة الاسراع في السودنة الشاملة ، ولجمع اموال اضافية لدفع التعويضات . وقد دفعت تعويضات سخية للذين انهيت عقودهم قبل الأوان نتيجة السودنة او للذين رغبوا لاسباب اخرى في الاستقالة قبل نهاية فترة الانتقال في ١٢ شباط ١٩٥٦ . وفي هذه الظروف تمكنت لجنة السودنة من انهاء عملها قبل عدة أشهر من الموعد المحدد ، وقد أعلن ذلك رسمياً في ٢ آب ١٩٥٥ (٢٢) .

في الوقت ذاته دارت مناقشات كثيرة في جميع انحاء البلد حول مستقبله وهل ينبغي ان يستقل استقلالاً تاماً عن كل من مصر وبريطانيا او ان يرتبط بنوع ما من المشاركة مع مصر . وبدا ان انتصار الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات وتعيين اسماعيل الازهري عقب ذلك رئيساً للوزراء في كانون الثاني ١٩٥٤ كانا دليلاً على ان السودانيين سيختارون في النهاية الاتحاد بمصر . على ان التعاون مع مصر اثناء عهد الحكم الانكليزي ــ المصري انما كان لأكثرية الاتحاديين بمن فيهم «الختمية» مجرد وسيلة للتوصل الى تحقيق استقلال السودان لا خطوة تمهيدية صوب ادماج البلدين سياسياً . ان وجهة نظر الاتحاديين هذه بانها وسيلة اكثر منها غاية تطورت تدريجاً بعد خيبة الأمل التي منوا بها في سنة ١٩٢٤ (كما رأينا في الفصل الرابع) ، وقد عززها تذبذب الحكومات المصرية وانصار وحدة وادي النيل بين القول بان الوحدة قائمة على اساس السيادة والفتح وحق المصريين في ان يحكموا السودان من ناحية وبين الرأي المعاكس القائل انها قائمة على اساس الصداقة والاخوة بين المصريين والسودانيين من ناحية أخرى . لذلك فان وحدة وادي النيل حتى وهي في اوجها في اثناء الاربعينات كانت في حقيقتها بالنسبة الى السودانيين وسيلة لمقاومة الحكم البريطاني في السودان اكثر منها تعبيراً عن الرغبة في ان يحكموا من قبل الشريك الأصغر في الادارة

الثنائية ــ تحت التاج المصري . زد على ذلك ان الوحدة قد خدمت غرضهم في مقاومة المشاريع التي اشيعت حول رغبة الانصار في اقامة ملكية مهدية في السودان والردّ عليها . ومع ذلك ففي ٣ آب ١٩٥٤ برّر السيد عبد الرحمن المهدي مخاوف خصومه السياسيين والطائفيين بتصريحه علناً بان لا شأن او مصلحة له في الملكية ، ولكنه يحبذ اقامة حكم جمهوري ديموقراطي في السودان (٢٣) .
لذلك ، نظراً الى هذه العوامل ، لم يكن من المستغرب ، مع السير قدماً في تصفية الحكم البريطاني في السودان ، أخذ الشعار القائل «السودان للسودانيين» في كسب تأييد دائرة القوميين الآخذة في الاتساع المستمر . ان ذلك الشعار لم يعد ينظر اليه على انه اداة للمهدية او للسياسة البريطانية في البلد بل كتعبير صادق وصحيح للقومية السودانية . يضاف الى هذا أن الانصار الذين سبق ان شعروا بمرارة هزيمتهم التي لم تكن منتظرة في الانتخابات بصورة صريحة وعنيفة قد أظهروا في ألاول من آذار ١٩٥٤ انهم لن يقبلوا في اي ظرف كانت اي نوع من المشاركة مع مصر وان وحدة البلد قد تتعرض للخطر ما لم يصبح السودان مستقلاً .
وقد اختير اليوم الأول من شهر اذار للاحتفال بافتتاح البرلمان ، ودعي عدد كبير من الزائرين الاجانب وبينهم اللواء نجيب لهذه المناسبة . ونظراً الى تصميمهم القاطع على اعلام العالم والمصريين خاصة ان السودانيين يريدون الاستقلال فقط اصطدم المتظاهرون من الانصار بالشرطة وقوات الامن التي عهد اليها في تولي التدابير لذلك اليوم . وقد اصيب مئات من الناس وقتل كثيرون ، فألغي الاحتفال وغادر الضيوف الخرطوم وبينهم اللواء نجيب في اليوم ذاته او بعده بوقت قصير .
حتى أولئك الذين كانوا مقتنعين حقيقة بان وحدة وادي النيل هي افضل سياسة لمصر والسودان بدأوا يتساءلون عما اذا كان تحقيق ذلك الهدف ممكناً في المستقبل القريب . وقد كان بديهياً ان سياسة الاستقلال التام لن تكون فقط الحل الملائم الوحيد ، بل انها تحقق اماني السودانيين القومية . وقد قام فريق من اعضاء حزب الاتحاد الوطني يتزعمهم صراحة ثلاثة من الختميين البارزين (السادة ميرغني حمزه ، وخليفة الله خالد ، واحمد جالي) وكلهم كانوا في ذلك الحين وزراء واعضاء في الوزارة بسحب تأييدهم لرئيس الوزراء اسماعيل الازهري لانه لم يصرح حالاً بأنه يؤيد الاستقلال . وببركة السيد علي الميرغني التي منحهم اياها في ٢ كانون الثاني ١٩٥٥ انشأوا حزباً مستقلاً لهم باسم حزب الاستقلال الجمهوري (٢٤) . وقد تعزز هذا الحزب فيما بعد بمصالحة شخصية وسياسية لم يسبق لها مثيل بين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي . وفي بيان موثر اصدراه مشتركين لهذه المناسبة في ٥ كانون الاول اعلن السيدان انهما

مصممان على العمل معاً لخير السودان وسعادته وحريته وسيادته الكاملة ، وناشدا انصارهما وجميع افراد الشعب السوداني ان يقتفوا اثرهما ويفعلوا مثلهما (٢٥) .

وقد ساهم عدد من العوامل الثانوية في هذه العملية الداعية الى زيادة تأييد الاستقلال من ضمنها اقالة عبد الناصر المذلة للواء نجيب من رئاسة الحكومة المصرية . وكان السودانيون ينظرون الى نجيب ، وهو نصف سوداني مثّل دوراً كبيراً في عقد اتفاقيتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، نظرة عالية . وكان الاهم من ذلك قمع عبد الناصر اولاً للأخوة المسلمين الذين كان السودانيون عامة يعطفون عليهم (٢٦) ، ثم الشيوعيين المصريين الذين كان الفريق المماثل لهم في السودان قد استبعد أيضاً من جراء ذلك القمع (٢٧) . وقدمت شكاوى عديدة حول تدخل المصريين في الانتخابات في اثناء سنة ١٩٥٣ ، وما لبثت الاذاعة والصحافة المصريتان ان شنتا بعد ذلك حملة عنيفة طائشة في سبيل وحدة وادي النيل . وأخذ التدخل المصري الذي كان ممقوتاً من القوميين بصرف النظر عن ولاءهم الحزبي (٢٨) ، يتزايد مع زيادة عدد السودانيين الذين اعلنوا تفضيلهم للاستقلال ، وتصاعدت عملية طلب الاستقلال مع تزايد الضغط المصري (٢٩) .

في ١٦ اذار ١٩٥٥ اعلن رئيس الوزراء السيد اسماعيل الازهري انه من انصار الاستقلال ، وقال للمتحمسين من سامعيه « ان الذين يحكمونكم الآن لن يسلموكم ، لا للمصريين ولا للبريطانيين » (٣٠) . واعلن حزب الامة والانصار موافقتهم على السياسة الجديدة التي يسير عليها حزب الاتحاد الوطني ، ووعدوا بتأييد الازهري داخل البرلمان وخارجه (٣١) .

وفي اوائل شهر آب عندما اتمت لجنة السودنة عملها كان البلد ، كذلك ، متحداً (٣٢) في رغبته في الاستقلال ، وكان كل ما بقي هو تأكيد ذلك رسمياً .

ان اجراءات تقرير المصير كما وردت في الاتفاق الانكليزي—المصري الذي وضع في شهر شباط ١٩٥٣ كانت طويلة ومعقدة . وقد نصّ الاتفاق على انه في نهاية فترة الانتقال يتخذ البرلمان السوداني قراراً يعبر عن الرغبة في تحريك تدابير تقرير المصير ، ويقوم الحاكم العام بابلاغ ذلك القرار الى الحكومتين البريطانية والمصرية ، وعند ذلك تضع الحكومة السودانية مشروع قانون لانتخاب الجمعية التأسيسية . ومتى تمت موافقة البرلمان على ذلك يعطي الحاكم العام بالاتفاق مع اللجنة موافقته على القانون . وعندئذ تتخذ استعدادات مفصلة لعلمية تقرير المصير بما في ذلك الاحتياطات التي تؤمن عدم الانحياز في انتخابات الجمعية التأسيسية خضوعاً لاشراف دولي . ثم تقرر الجمعية التأسيسية مستقبل السودان اما باختياره ربطه بمصر باي شكل من اشكال الارتباط او باختياره الاستقلال

التام (٣٣) .

إن اتخاذ جميع هذه الاجراءات في وقت كان السودانيون متحدين بوضوح في رغبتهم في الاستقلال شيء لا ضرورة له . اضف الى ذلك انه كان في الموقف الذي اتخذته الحكومة المصرية في ذلك الوقت ما قد يؤدي بسهولة الى ارتباكات غير مرغوب فيها . وهكذا ، في ١٦ آب ، اتخذ البرلمان بالاجماع قراراً يعبر عن رغبة الاعضاء في وضع التدابير لتنفيذ تقرير المصير حالاً (٣٤) . وبعد ذلك بيومين حدث تمرد من الجنود في احدى المديريات الجنوبية ، وكانت الحكومة المصرية قد شجعت هذا التمرد كأداة ضغط على البرلمان لحمله على تغيير موقفه في شأن الوحدة ضد الاستقلال (٣٥) . وقد الحت الحكومة المصرية عندئذ على الحاكم العام ان يعلن حالة طوارئ دستورية ويرسل طلباً رسمياً لارسال القوات الانكليزية — المصرية الى الجنوب لتعيد الهدوء . ولما كانت الحكومة البريطانية ليس لها ما تربحه من مثل هذه الحركة ، وانسجاماً منها مع سياستها في المحافظة بأي ثمن كان على حسن ظن الشعب السوداني وثقته (٣٦) ، فقد رفضت الموافقة على هذا الاقتراح . ثم ان الاضطرابات في الجنوب انتهت اخيراً من دون مساعدة خارجية — ولكن بعد مجزرة ذهب فيها اكثر من ثلاثمئة من الشماليين بينهم نساء واطفال . ان التمرد واستمرار العداء من قبل الحكومة المصرية أكدا للحكومة والبرلمان السودانيين اعتقادهما ان نهاية الحكم الانكليزي — المصري ينبغي تحقيقها باقرب ما يمكن ومن دون اللجوء الى الاجراءات التي تخيلها الذين وقعوا الاتفاق .

وفي ٢٩ آب قرر البرلمان بالاجماع ان الاستفتاء المباشر هو افضل وسيلة للتحقق من صدق رغبة السودانيين في شأن تقرير المصير (٣٧) . على انه لم يلبث ان اتضح جلياً ان اجراء الاستفتاء قد يكون عملية طويلة ، وانه في الاحوال غير المستقرة في الاقاليم الجنوبية قد يكون مستحيلاً . لذلك اتخذ في ١٩ كانون الاول قرار آخر بالاجماع كان هذا نصّه :

« نحن ، اعضاء مجلس الممثلين في البرلمان المجتمع نعلن باسم الشعب السوداني ان السودان ينبغي ان يصبح دولة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تاماً » (٣٨) . اما النص العربي للقرار فقد كان ... « ان السودان قد صار دولة مستقلة ذات سيادة » ، وكان ذلك قضية منتهية لم يكن باستطاعة مصر ولا بريطانيا رفض قبولها.

وفي اليوم ذاته قرر مجلس الممثلين ايضاً بالاجماع ان ينتخب البرلمان لجنة من خمسة اعضاء سودانيين لممارسة سلطات رئيس الدولة بمقتضى دستور موقت (٣٩) . وتمت الموافقة على دستور انتقالي للسودان في ٣١ كانون الاول في جلسة مشتركة لاعضاء مجلس الممثلين والشيوخ (٤٠) ، كان نوعاً معدلاً من

نظام الحكم الذاتي الذي قام النظام الحالي على اساسه . وقد جاء في المادة الثانية ان السودان جمهورية ديموقراطية ذات سيادة . ونصت المادة العاشرة على ان ينتخب البرلمان لجنة عليا تتولى بصفتها رأس الدولة ، باستثناء حالات معينة ، اعمالها بمشورة مجلس الوزراء . واكدت المادة ٦٧ لأول مرة سيادة البرلمان السوداني في الشؤون الدولية ، ونصت على انه « ما من معاهدة او اتفاق او ميثاق مع اي بلد او بلاد اخرى او اي قرار يتخذ في صدد اي ميثاق دولي او مشاركة او تدبير آخر يكون معمولا به في السودان ما لم يبرمه ويؤكده البرلمان بمقتضى قانون » . وادخل عدد من بنود الاستمرار لابقاء المؤسسات الحالية قائمة باعمالها الى ان يكون قد وضع تشريع جديد . وبعد ان وافق البرلمان على الكيان الدولي في ٣١ كانون الاول احتفل بالاستقلال في اليوم التالي ، الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ .

كان الدستور الانتقالي ، كما يدل عليه عنوانه ، تدبيراً موقتاً جرى ابتكاره على عجل في آخر لحظة (٤١) بغية تسهيل انتقال البلد بانتظام تام الى الاستقلال . وكان قصد الذين وضعوه ان يستبدلوه في تاريخ قريب بدستور دائم يدل دلالة صحيحة على صفة السودان والسودانيين وعلى حاجاتهم وامانيهم . على ان البلد، بقي ولا يزال بعد مرور اكثر من عقد على تحقيق الاستقلال ، مهتماً بالبحث عن ذلك الهدف الخداع . وفي اثناء ذلك مرّ السودان بثلاث مراحل دستورية واضحة . الاولى هي التي كان في اثنائها يحكم بدستور انتقالي كما اذيع من قبل ، واستمرت حتى ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ . أما الثانية وقد بدأت في ذلك التاريخ ، فكانت عهد الحكم العسكري الذي اقامه الفريق ابرهيم عبود ورفاقه العسكريون . وأما الثالثة والأخيرة فهي الفترة منذ تشرين الأول ١٩٦٤ التي اسقط خلالها الحكم العسكري بصورة موثرة وعجيبة ، واعيد الحكم المدني بمقتضى صيغة معدلة للدستور الانتقالي الذي وضع في سنة ١٩٥٦ . وفي اثناء هذه المراحل الثلاث كانت السياسة السودانية والمجتمع السوداني تسيطر عليهما ثلاث قضايا رئيسة : القضية الناشئة عن اعتماد البلد على محصول واحد يدر عليه النقد وهو القطن ، وقضية السودان الجنوبي وهي اعقد مشكلة موروثة عن الادارة البريطانية الاستعمارية ، ثم البحث المتواصل عن دستور دائم . اما التفاعل بين هذه العوامل والعوامل الاخرى المتصلة بها وفي طليعتها المعركة التي دارت رحاها لبناء كيان الامة في الداخل وارتباطات البلد بسياسات متنوعة ، ومتضاربة أحياناً ، في الخارج ، فسيجرى تحليلها في دراسة لاحقة للحكومة والشؤون السياسية في السودان المستقل .

الهوامش

المقدمة

(١) يستخدم ابن خلدون هذا الاصطلاح بهذا المعنى الا انه يقول ان السودانيين يسكنون الحزام الفسيح من الارض الممتد من غرب افريقيا الى الاجزاء الجنوبية من اليمن والحجاز وفارس والهند وجنوب شرق – آسيا بصورة عامة . (تاريخ ابن خلدون ، الجزء السادس ، ص : ١٩٨ ، القاهرة) . وهذا يكاد ينطبق على تعبير « اثيوب » الذي يعني الوجه المحروق وموطنه اثيوبيا . وهما التعبيران اللذان استخدمها هومر وهيرودتس .

(٢) ان المنطقة التي تطابق السودان الحديث تقريباً كانت معروفة لدى الساميين القدماء وفي التوراة بأرض « كوش » بينما عرفها الافريقيون والرومان « باثيوبيا » وفي القرن الثالث للميلاد بدا ان التعبير المصري القديم « نوبيا » – الذي يعني ارض الذهب – قد حل محل كوش واثيوبيا . ومن القرن السادس عشر فما بعد شاعت عبارة « فونج » ولا سيما في الاشارة الى المناطق التي يتألف منها الآن السودان الاوسط ، الا ان اسم « نوبيا » استمر استعماله حتى القرن التاسع عشر عندما غدا اسم السودان هو الأغلب . وفي الوقت الحاضر لا يزال التعبير «كوش» يستعمل بين القبائل في كوردوفان في السودان الغربي فقط، ويستخدم التعبيران نوبيا والنوبا للاشارة الى مقاطعتي حلفا ودنقله في المنطقة الشمالية والى جبال نوبا في اواسط غرب السودان بينما تبنت الحبشة اسم اثيوبيا بصورة رسمية .

(٣) لم تخضع دارفور لسلطة النظام الانكلو – مصري الا في سنة ١٩١٦. وفي ١٩١٠ اعيد الى السودان القسم الشمالي من مقاطعة « لارو » التي كانت بريطانيا قد أجرتها في ١٨٩٤ للملك البلجيكي ليوبولد .

(٤) انظر P. M. Holt في كتابه The Mahdist State in the Sudan (Oxford 1958) chap. VII to IX من الفصل السابع الى التاسع .

(٥) عبد الرحمن الرافعي – مصر والسودان ، (القاهرة ١٩٤٨) ، ص . ٨٢ – ٨٣

(٦) R. Hill Egypt in the Sudan, London 1959, P. 153

(٧) من المعروف بصورة عامة ، كما اشار رتشارد هيل ، ان « الاتراك » الذين حكموا السودان كانوا في الواقع مجموعة منوعة من مختلف القوميات (الاتراك واليونان والشراكسة والالبان الخ ...) التي ضمتها الامبراطورية العثمانية . فبالنسبة الى عامة السودانيين كانت كلمة « تركي » تعني الطبقات الاجنبية الحاكمة في بلدهم حتى ان البريطانين في النظام الانكلو – مصري كان يشار اليهم على انهم اتراك ، وكان نظامهم يدعى « تركيا الثانية » .

(٨) يقول Arkell ان ما يعرف اليوم بالسودان الجنوبي لا تاريخ له قبل ١٨٢١ ميلادية O.P. Cit, P.2 .

(٩) J.D. Tothill, Agriculture in the Sudan London 1948, PP. 63-4

(١٠) W.C.W. Rath The Climate of the Sudan: A factor in the Social and Economic Development of the Country, Proceeding of the 1953 Annual conference of the philosophical Society of the Sudan (Khartoum 1955) P. 105

(١١) H.E. Hurst the Nile (London, 1952) pp.1, 8 and 234

(١٢) The Republic of the Sudan, Ministry for Social Welfare First population census of the Sudan: Twenty one facts about the sudanese (1958) P. 13.

(١٣) Ibid P. 23

(١٤) ان تقارير الاحصاء ، التي تستعمل تعريفاً عرقياً لكمة «عرب» ، تقول ان ٣٩ في المئة من السودانيين تقريباً هم من العرب ، وتعتبر الباقين غير عرب . اما اذا طبق تحديد آخر للعرب ، اي ان يكون عربياً من كانت لغته الام هي العربية ، فان ٥١ في المئة من السودانين لا ٣٩ في المئة هم من العرب .

(١٥) First Population census of the Sudan P. 25

(١٦) Ibid P. 26

(١٧) من وزير الشؤون المدنية الى المديريات الجنوبية الثلاث في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(١٨) CS II C.I., Khartoum, Government Archives, Khartoum

First population census of the Sudan P. 27

(١٩) لا حاجة الى القول ان الثقافتين الاسلامية والعربية متداخلتان بحيث لا تنفعلان في اذهان السودانيين ومؤسساتهم الاجتماعية كما هو الحال لدى جميع العرب المحدثين بصورة عامة سواء اكانوا مسلمين ام مسيحيين في افريقيا او في آسيا .

(٢٠) من المهم ان نلاحظ ان هذه الطرق لا تؤلف ما عرف في تاريخ المسيحية بالمذاهب الدينية كالكاثوليك ، والبرتستانت ، بل هي مجرد تجمعات دينية تتشكل عادة حول افكار او شخصية معلم او ولي قام بتشجيع العبادة الجماعية على اسس صوفية ضمن حدود الاسلام . وبما ان عضويتها مفتوحة للجميع فان الطرق الصوفية امتدت عبر الحدود القبلية ، وقامت ولا تزال تقوم بدور مهم في حياة السودانيين وسياستهم .

(٢١) Arkell P. 199

(٢٢) الشائع ان السودانيين الشماليين مسلمون بينما الجنوبيون أفريقيون وثنيون او مسيحيون . ومع ان هذا يعطي فكرة سريعة عن طبيعة السودان الا انه يضلل اذ يفترض قيام حدود عرقية او ثقافية واضحة بين الاقليمين ، كما انه يوحي بتعريف

للافريقية والعروبة على اسس عرقية ، ومن هنا يتضمن خطأ ان السودانيين الشماليين ليسوا افريقيين حقيقيين .

(٢٣) ان تجارة الرقيق ، كما يشير ريشارد غراي ، لم يزاولها الاوروبيون من مختلف الجنسيات والمصريون والسودانيون الشماليون فقط ، بل ان القبائل السودانية الجنوبية كذلك تعاطت هذه التجارة في ما بينها ، وكان من اشهر المتعاملين بهذه التجارة موبوي احد رؤساء قبيلة أزندي الذي تاجر بالألوف من الأرقاء الذين حصل عليهم اما من القبائل المستعبدة التي اخضعها او بالغزو المنظم للشعوب المحيطة .

R. Gray A history of southern Sudan, London 1961, PP. 68 ff

(٢٤) The Economist, 23 Nov. 1963 and the Sunday Telegraph, 10 Nov. 1963

في خطاب القاه امام برلمان أوغندا يوم ٣ آذار ١٩٦٥ ، أشار مستر ف . ك . أوناما ، وزير الداخلية ، الى الموضوع نفسه فقال إن هناك عملا ايجابياً تقوم به دول معينة لكبت أي رغبة حقيقية لا لدى حكومة جمهورية السودان فحسب بل ايضاً لدى أوغندا ، في محاولتها جمع الفئتين معاً في جمهورية السودان . وهذا مثل لما يقوم به العملاء الأجانب من تشجيع تمزيق السلم في افريقيا .

الفصل الأول

(١) Hill, PP 7-8

(٢) George Antonius, the Arab Awakening (London 1961 Edition), pp. 23-7

(٣) هذه مقتبسة من Hill, p. 13 .

(٤) Gray, pp. 5-6

(٥) Hill, pp. 24-8 and 104

(٦) Chatham House — Study Group, British interests in the Mediterranean and Middle East (London, 1958), P. 2

(٧) G. Lenczowski, the Middle East in World Affairs (Cornelle, 1960) pp. 16-17 also Antonius pp. 23-7

(٨) الفرمان الامبراطوري في « السودان من ١٣ شباط ١٨٤١ الى ١٢ شباط ١٩٥٣ » وهو سجل وثائقي نشرته رئاسة مجلس الوزراء (في القاهرة ١٩٥٣) ، ص ١ .

(٩) رفع فرمان ٨ كانون الثاني ١٨٦٧ نائب السلطان في مصر الى مرتبة صدر اعظم مع لقب الخديوي وخوله عقد الاتفاقات التجارية وسواها من الاتفاقات ذوات الطابع غير السياسي .

(١٠) Gray pp. 120-5

(١١) الرافعي ص ٨٣ .
(١٢) Hill pp. 141 - 2
(١٣) Egypt, no. 4 (1879):Firmans Granted by the Sultans to the Viceroys of Egypt 1841 - 73 with correspondances relating thereto C. 2395 (1879) P. 4 مع مراسلات متصلة بذلك .
(١٤) Hill, pp. 22-3
(١٥) اول سودانيين عينا حاكمين للمقاطعات كانا احمد بك ابو سن ، وهو شيخ قبيلة الشكرية ، ومحمد بك راسخ من البربر . عين الاول حاكماً لمقاطعة الخرطوم ، والثاني حاكماً للبربر ، ثم حاكماً للبربر ودونجولا .
(١٦) Gray, p. 137
(١٧) Holt, pp. 24 - 8
(١٨) Hill, p. 143
(١٩) The Earl of Cromer, Modern Egypt (London, 1911 editions) P. 108
(٢٠) Hill, p. 149
(٢١) في كانون الاول ١٨٨٣ رأى بارينغ ان من المحتمل استمرار الاحتلال البريطاني لمصر خلال « خمس وعشر سنوات » . (P.R.O./FO/78/3562, *NO* 642)
وفي كانون الثاني ١٨٨٤ كتب الى غرانفيل :
« آمل ان تفهم كلياً ان قصدي الرئيس هو الانسحاب النهائي. وعلى الرغم من ان هذه السياسة قد تأخذ وقتاً اكثر مما املنا لها، الا انني لا اجد سبباً لعدم تنفيذها اذا اردنا ابقاء المحافظين خارج الحكم.» P.R.O. FO/633,VOL VIII No. 10.
(٢٢) Baring to Granville P.R.O. 30/29/160 (29 Oct. 1833)
(٢٣) Granville to Malet 8 Aug. 1883, P.R.O. FO/78/3551
(٢٤) Baring to Granville, 29 Oct. 1883, P.R.O. 30/29/161
(٢٥) Melki Shibeika, British Policy in the Sudan 1882—1902 (London) 1959, P. 113
(٢٦) Baring to Granville, 22 Nov. 1882, P.R.O. 30/29/161
(٢٧) Baring to Granville , 3 Dec. 1883 P.R.O. FO/78/3560
(٢٨) Quoted in Baring to Granville of 3Dec. above.The whole document was published under the title Report on the Sudan by J.D. H. Stewart, Cmd. 3670 (1883)
(٢٩) Baring to Granville, 3 Dec. 1883 P.R.O. FO/78/3560
(٣٠) Baring to Granville, Midnight, 10 Dec. 1883 P.R.O. 30/29/161
(٣١) Baring to Granville 16 Dec. 1883, P.R.O. 30/29/161
(٣٢) Granville to Baring 25 Nov. 1883 P.R.O. FO/78/3550
(٣٣) Granville to Baring 13 Dec. 1883 P.R.O. FO/78/3550
(٣٤) Cromer, Modern Egypt P. 295

(٣٥) Granville to Baring, 13 Dec. 1883, P.R.O. FO/78/3550
(٣٦) Baring to Granville, 16 Dec. 1883, P.R.O. 30/29/161
اضاف بارينغ : « يخيل الي ان شريف وغيره يعتقدون ان سياسة التخلي هي مجرد شرك ، ويوصى بها حتى يصبح وجودنا الدائم ضرورياً في مصر . وانا لا استطيع اعطاء اي تعهد خشية ان يضطرنا دفع الظروف في ما بعد الى التنكر لوعودنا » .
(٣٧) مذكرة شريف الى السير افلين بارينغ « السودان » (١٨٤١ – ١٩٥٣) ص ٢٠٤ .
Baring to Granville 22 Dec. 1883 P.R.O. FO/78/3560
(٣٨) Baring to Granville, 22 Dec. 1833, P.R.O. FO/78/3560
(٣٩) Baring to Granville 4 Jan. 1844, P.R.O. FO/78/360
(٤٠) السودان ١٨٤١ – ١٩٥٣ Granville to Baring 4 Jan. 1884
ص ٣ وايضاً . Cromer, Modern Egypt, p. 296
(٤١) Baring to Granville 8 Jan 1884 P.R.O. 30/29/162
(٤٢) يقول بارينغ في رسالة خاصة الى اللورد روزبري : « ان قوة نوبار ، اذا استخدمنا لغة السياسة ، هي قوة امرأة . انها تكمن في ضعفه . فاذا اعلم رسمياً ان عليه التسليم بنقطة يعلق عليها اهمية بالغة ، فانه لا يقاوم كثيراً ، اذ يعرف ان المقاومة لا تجدي ، بل يستقيل » .
(٤٣) Baring to Granville, 14 Jan. 1884 P.R.O. 30/29/162
(٤٤) Baring to Rosebery, 26 Jan. 1866 P.R.O. FO/633/7, No. 65.
(٤٥) مات المهدي عاجلا بعد سقوط الخرطوم وخلفه الخليفة عبد الله التعايش .
(٤٦) Baring to Rosebery, 12 Apr. 1895 P.R.O. FO/633/7, No. 205
(٤٧) Cromer pp. 522 - 3
(٤٨) Baring to Rosebery, 12 Apr. 1895 P.R.O. FO/633/7
(٤٩) Ibid. Aslo Salisbury to Cromer, 13Mar.1896 P.R.O. FO/633/7,no.171
سجل كرومر انه لو سئل في ١٨٩٦ كم من الوقت يرجح انه سينقضي قبل ان تتخذ الحكومة المصرية سياسة هجومية في السودان لكان جوابه « نحو ٢٥ سنة » (Modern Egypt P. 522)
(٥٠) Salisbury to Cromer, 12 Mar. 1896, P.R.O. FO/78/4893
(٥١) Salisbury to Cromer 13 Mar. 1896 P.R.O. FO/633/7, no. 171
(٥٢) Salisbury to Cromer 1 Apr. 1896 P.R.O. FO/633/7, no. 173
(٥٣) Cromer to Rosebery 12 Apr. 1895 P.R.O. FO/633/7, no. 205
في رسالة خاصة الى اللورد كمبرلي بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٩٥ ، قال ما يأتي :
« يستحيل قطعاً ابقاء السودان طوال الوقت في وضعه الراهن ، فاذا لم يستول المصريون عليه ، فسيأتي يوم يجتاحه الفرنسيون او الايطاليون . انني اشك كثيراً في امكان ابقائهم خارجاً بتدابير تبقى على الورق . ومن المؤكد انه ليس في مصلحتنا ان يحدث ذلك . ولطالما تمنيت لو بقيت المسألة معلقة عدة سنوات .

ان ما اخشاه الآن هو ان يؤدي نشاط الفرنسيين الى اعادة نظر غير ناضجة في المسألة . ولنذكر انه على الرغم من امكانات احتجاج الفرنسيين على اعادة الاحتلال من قبل الانكليز ، وهو امر اعتقد انه سيحدث من دون ريب ، الا انهم لا يستطيعون الشيء نفسه اذا ما قامت مصر بالأمر » .

(٥٤) Salisbury to Cromer, 24 Apr. 1896 P.R.O. FO/633/7, no. 174

(٥٥) Cromer to Salisbury , 25 Apr. 1898, P.R.O. FO/78/4956

(٥٦) Cromer to Salisbury , 14 Mar. 1898, P.R.O. FO/78/4893

(٥٧) Cromer to Salisbury, 18 Mar. 1896, P.R.O. FO/78/4893

(٥٨) Cromer to Salisbury, 30 Oct. 1896, P.R.O. FO/633/7 and Salisbury to Cromer, 24 Apr. 1896 P.R.O. FO/633/7

(٥٩) Cromer to Salisbury , 25 Apr. 1898, P.R.O. FO/78/4956

(٦٠) Cromer's Memorandum to the Cabinet, 15 June 1898 P.R.O. FO/78/4956

(٦١) Cromer to Salisbury, 31 Mar. 1896, P.R.O. FO/78/4761

(٦٢) Ibid, Inclosure II

(٦٣) Ibid, Inclosure III

(٦٤) Salisbury to Cromer, 3 June 1898 P.R.O. FO/78/5050

(٦٥) Cromer P. 550

(٦٦) Cromer to Salisbury, 15 June 1898 P.R.O. FO/78/4956

(٦٧) Salisbury to Cromer, 2 Aug. 1898 P.R.O. FO/78/5050

(٦٨) Sidar to Cromer, 4 Sept. 1898, P.R.O. FO/5050

(٦٩) Salisbury to the Queen 25 Sept. 1898 P.R.O. FO/78/5051

(٧٠) Kitchener to Cromer, 21 Sept. 1898 P.R.O. FO/78/5051

(٧١) Salisbury to the Queen 28 Sept. 1898, P.R.O. FO/78/5051

(٧٢) The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, 6 oct. 1898, Egypt, no. 3 (1898), C. 9055.

(٧٣) Declaration Relating to the British and French spheres of Influence in Central Africa, C. 9134 (Egypt, no. 2,1899).

(٧٤) Cromer to Rosebery, 12 Apr. 1895, P.R.O. FO/633/7

الفصل الثاني

(١) Salisbury to Cromer, 2 Aug. 1898, P.R.O. FO/78/5050
وقد اعلمت الحكومة الخديوي بناء على ذلك في الرابع من ايلول ، اي بعد يومين

من معركة ام درمان . Rodd to M. Le Ministre, 4 Sept. 1898, P.R.O. FO 78/5050

(٢) Cromer to Salisbury, 10 Nov. 1898, P.R.O. FO/78/4957

(٣) في ظل هذا النظام كان حكام الامبراطورية العثمانية ، ومن ضمنهم خديوي مصر ، يمنحون بعض الاوروبيين الراغبين في السكن في الامبراطورية او القيام بالأعمال فيها، « رسائل امتياز ». وعندما بدأت الامبراطورية العثمانية بالانهيار ، اعتباراً من القرن السابع عشر ،اخذ هؤلاء الاوروبيون ينظرون الى هذه الامتيازات كأنها حقوق مكتسبة ، لا امتيازات ممنوحة . وفي غياب الضوابط الفعالة اسيء استعمال هذه « الحقوق » واستغلها المغامرون لحماية مصالحهم غير المشروعة والمشروعة على السواء . وكان الامر اسوأ ما يكون في مصر حيث اعفي الاوروبيون من المثول امام المحاكم المصرية التي لم تكن تملك اي سلطان قضائي عليهم . فكان الاوروبيون يحاكمون امام محاكم قنصلية لهم يتعدى عددها السبع عشرة محكمة . وامام هذه الهيئات « كان الاوروبيون يبرأون من جرائم واعتداءات لم يكن من الصعب اثباتها ، بينما تقوم الصعوبات في وجه احقاق حق سكان البلد اذا ما كان المعتدون من الاجانب » .

(٤) Cromer, Modern Egypt pp. 795 and 796

(٥) Ibid, P. 548

(٦) Ibid, P. 799

(٧) من كلمات ساليزبري في رسالته الى كرومر مؤرخة في ٢ آب وهي التي سبق الاستشهاد بها .

(٨) Cromer p. 548

(٩) Cromer p. 548 كان ساليزبري يحض كرومر دوماً على الا ينسى الصعوبات القصوى التي واجهتهما في اقناع مجلس العموم بفرض اي نفقات باهظة في ما يتعلق بمصر . « ان ضغط الضرائب هنا لثقيل . فالمقترحات في الاتجاه الاقتصادي طالما وحدت بين اطراف كانت تقترع في السابق منفصلة ، من هنا كان من الصعب التكهن بقرار المجلس في هذه الشؤون » .

(١٠) كانت كلمات كرومر : « افهم انه لاسباب سياسية واضحة وعديدة ، لا نرغب في الالحاق » — Memorandum of Nov. 1898 P.R.O. FO/78/4957

(١١) Cromer p. 549 كان كرومر قبل خمس عشرة سنة من عقد الاتفاقية قد بحث في رسالة خاصة مطولة ومثيرة وجهها الى غرانفيل في مختلف السياسات البديلة التي بامكان بريطانيا اتباعها بالنسبة الى السودان، بعد موت غوردون. وبعد ان صرف النظر عن الاتجاهات الثلاثة الرامية اما الى ايجاد حاكم شبه مستقل في السودان ، او حمل السلطان على التدخل،او تدبير الامر بحيث يستولي الايطاليون على حكومة البلد ، يمضي في فحص « الحل الرابع الذي ... ينطوي على انشاء الحكم الانكليزي في السودان بصورة او بأخرى . « واقول بصورة او بأخرى » ، ذلك بأن تنفيذ هذه السياسة يتيح تعديلات عديدة في التفاصيل . اذ اننا قد نلحق البلد

مباشرة او قد نقيم رجلا انكليزياً حاكماً شبه مستقل ، او حاكماً عاماً تابعاً للخديوي – مصحوباً – وهذا ما اراه ضرورياً، بقوة انكليزية، او في مطلق الاحوال ، بقوة ضباطها انكليز للحفاظ على مركزه ، او ربما تنشأ على غرار شركة الهند الشرقية القديمة . الا ان جميع هذه الخطط ترتكز عملياً على القاعدة نفسها . ففي كل منها تأخذ انكلترا ، فعلا ، بيدها حكم السودان » .
Cromer to Granville, 3 Apr. 1885 P.R.O. G D 30/29/15

(١٢) بلغت نفقات حملات ١٨٩٦ – ١٨٩٨ ما مجموعه ٢,٣٥٤,٠٠٠ جنيه استرليني دفع البريطانيون اقل من ٨٠٠ الف وسددت الرصيد ١,٥٥٤,٠٠٠ جنيه الخزانة المصرية Cromer p. 541 وكما ورد في الفصل التالي تحملت مصر ايضاً عبء كلفة الادارة عدة سنوات بعد اعادة احتلال السودان .

(١٣) Cromer p. 548

(١٤) « السودان » ، (١٨٤١ – ١٩٥٣) ص ٢ – ٤ .

(١٥) ترد اشارة نموذجية من الموظفين الادنى الى كرومر في رسالة خاصة كتبها سيسل من الوكالة البريطانية في القاهرة ويخبر فيها ونغيت انه خشي « ان ينفجر اللورد من الطريقة التي كانت تنجز فيها بعض الاعمال في الوكالة » .
The Wingate Papers, School of Oriental Studies Durham University, Ref. 277/E3

(١٦) Cromer p. 548

(١٧) Cromer's Memorandum to Salisbury, 10Nov. 1898 P.R.O. FO/78/4957

(١٨) احتج كرومر في المسودة الاصلية لمذكرة ١٠ تشرين الثاني ١٨٩٨ ، بما يلي : « ان اعادة الاحتلال قد جرت بواسطة قوات انكليزية ومصرية تولى قيادتها وتدريبها ضباط انكليز ، فالسودان بالنتيجة وعلى اساس حق الفتح يخص « انكلترا » . وقد علق السير مالكولم ماكيلراث ، المستشار القضائي لدى الحكومة المصرية والذي عاون كرومر على صياغة المذكرة والاتفاقية قائلا : « اعتقد ان هذا مبالغ فيه » . واضاف انه اذا ما اعانت دولة ما دولة اخرى على استعادة ممتلكات فقدتها بعض الوقت ، فان الدولة صاحبة المساعدة تصبح مؤهلة ، بموجب العرف والقانون الدوليين ، لان يكون لها نفوذ متفوق في مستقبل ذلك البلد ، ولكن لا يكون من حقها ادعاء ملكية البلد المعني . واقترح ان تكتفي الحكومة البريطانية باعتبار ان اعادة الفتح قد اسبغ عليها الحق المتفوق في تقرير مستقبل السودان . P.R.O. FO/141/333

(١٩) Cromer's draft of the Agreement P.R.O. FO/141/333 see Appendix I

(٢٠) Cromer to Salisbury , 10 Nov. 1898 P.R.O. FO/78/4957

(٢١) كما سيتبين في الفصل التالي فان هذا يعود بالاكثر الى اصرار كيتشنر وساليزبري على ان يتاح للحاكم العام ان يحكم من دون رقابة مشددة من الممثل والقنصل العام .

(٢٢) Cromer to Salisbury, 10 Nov. 1898, P.R.O. FO/78/4957

(٢٣) Cromer, Modern Egypt P. 708

(٢٤) Cromer to Salisbury, 10 Nov. 1898, P.R.O. FO/78/4957

(٢٥) Cromer , Modern Egypt, P. 552

(٢٦) Ibid, p. 551

(٢٧) Cromer to Salisbury, 10 Nov. 1898, P.R.O. FO/78/4957

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) Cromer, Modern Egypt p. 551. يبدو ان كرومر لم يلاحظ انه نتيجة مؤتمر فيينا وضعت مقاطعة موسينه تحت سيطرة بروسيا وهولندا المشتركة في ١٨١٩ ، وانه بعد نصف قرن اخضعت مقاطعة شليزويغ – هولشتين لترتيب مشابه بين بروسيا والنمسا .

(٣٠) المصدر نفسه p. 55 .

الفصل الثالث

(١) نجا الخليفة عبدالله بنفسه من الموت في كراري وحاول مع مجموعة قليلة من رجاله متابعة القتال من غرب السودان الا انه قتل في تشرين الثاني ١٨٩٩ .

(٢) عين كيشنر اول حاكم عام للسودان الجديد في اليوم ذاته الذي وقعت فيه الاتفاقية في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ .

(٣) ان الخرطوم التي كان نظام محمد علي التركي اول من اسسها عاصمة للسودان لم يستخدمها النظام المهدي لهذا الغرض ، بل كانت ام درمان على الضفة الغربية للنيل مقر الحكومة المهدية ، وهي اليوم يعتبرها السودانيون «عاصمتهم القومية» بينما الخرطوم هي المركز الرسمي للبلد .

(٤) التقرير السنوي ، ١٨٩٩ . مصر ، العدد ١ (١٩٠٠) ، ص ٤٦ .

(٥) في تقريره السنوي للسنة ١٩٠١ يقول كرومر : « ان خبرتي الطويلة نوعاً في الشرق قادتني إلى الاهتمام بخفض الضرائب أكثر من الاصلاحات مهما كانت هذه ضرورية من وجهة النظر الاوروبية » ص ٧٦ .

(٦) التقرير السنوي للسنة ١٨٩٩ ، ص ٤٧ .

(٧) المصدر السابق ص ٤٦–٤٧ ، و ٤٩–٥٠ .

(٨) المصدر السابق ص ٥٢ .

(٩) يشير التقرير السنوي للسنة ١٨٩٩ إلى ان « القضاة جميعاً ضباط عسكريون ». وبعد ست سنوات يخبرنا كرومر ان « الضباط العسكريين ، بصورة عامة ، يستخدمون بقدر كبير في ادارة القانون الجزائي وإلى حد اقل في ادارة القانون المدني . ولقد شرع تدريجاً بادخال القضاة المدنيين الذين اخذوا الآن يتولون النظر في القضايا المدنية الأهم » .

(١٠) استثناء مهم : كان رودلف فون سلاطين (او سلاطين باشا كما لا يزال يذكر في السودان) ، ضابطاً نمساوياً خدم في السودان مع الجنرال غوردون ،

وتعرض بعدها لأسر طويل عند الخليفة ، ثم عين مفتشاً عاماً وهي وظيفة انشئت له خاصة ، وشغلها منذ ١٩٠١ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

(١١) كان الجيش المصري يتألف من السودانيين فضلا عن المصريين (والبريطانيين) جنوداً وضباطاً .

(١٢) يقول كرومر في تقريره للسنة ١٨٩٨ في ما يتعلق بكلية غوردون ان من الضروري ان « يوضح ان استعمال كلمة « كلية » بصدد هذه المؤسسة قد يكون مضللا لأن الكلمة توحي بان هناك برنامجاً اكثر طموحاً مما هو واقع الآن . ان اللورد كيشنر اخبرني انه في الوقت الحاضر « ستكون الكلية مدرسة مشابهة في مناهج تعليمها لمدارس اسوان ووادي حلفا » . وهذه تعرف في مصر بالمدارس الابتدائية العليا . والسن المقبولة فيها من السابعة وما فوق . وتستمر دورة التدريس فيها اربع سنوات » . (مصر ، العدد ٣ ، ١٨٩٩ ، ص ٦–٧) .

(١٣) ان كون بناء الكلية « قد جرى تمويله في الاغلب من اعتمادات جمعت في بريطانيا استجابة لنداء كيشنر باسم الجنرال غوردون ، دعا البعض إلى الاستنتاج ان « قرشاً واحداً من اموال المسلمين لم يدفع فيها ...» ان هذا الاستنتاج خطأ . لقد بلغت كلفة بناء الكلية ٢٣ الف جنيه . دفعت حكومة السودان من هذا المبلغ ١٢ الف جنيه . أما النفقات السنوية فهي ٥٤٠٠ جنيه . اخذ ٣٤٠٠ جنيه من صندوق الهبات ، والباقي وقدرة ٢٠٠٠ جنيه قدمته حكومة السودان من عائدات ضرائب عامة دفعها المسلمون وحدهم » .

(١٤) في ١٩٠١ حددت « الحاجات التربوية للبلد » رسمياً على النحو التالي :
(أ) خلق طبقة محلية من ارباب الحرف .
(ب) نشر ثقافة عامة بين جماهير الشعب كافية لتمكينها من فهم ابسط عناصر عمل الجهاز الحكومي .
(ج) خلق طبقة محلية ادارية تحتل في النتيجة مناصب ثانوية عديدة . (التقرير السنوي ، ١٩٠٠ ، مصر ، العدد ١ (١٩٠١) ص ٧٦ .

(١٥) ماك ميتشيل ، السودان (لندن ١٩٥٢) ص ٦٧ .

(١٦) ماك ميتشيل ، السودان الا نجليزي – المصري (لندن ١٩٣٢) ص ١٠٨ .

(١٧) كرومر إلى سالزبري ، ٨ آذار ١٩٠٠ . P.R.O. FO/633/8/, no. 322
في كتاب إلى لانسدون يقول « ... لقد وجدت الجامعات لا الجيش هي الأرض الصالحة للتعبئة» . (كرومر إلى لا نسدون ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٠) .

(١٨) كرومر إلى لانسدون، ٢٨تشرين الثاني ١٩٠٢– P.R.O. FO/633/8, no. 338

(١٩) كرومر إلى سالزبري ، ١٠ شباط ١٨٩٩ – P.R.O. FO/633/8, no. 309

(٢٠) كرومر إلى سالزبري ، ٢٢ نيسان ١٨٩٩ – P.R.O. FO/633/8, no. 312

(٢١) كرومر إلى سالزبري ، ١٧ آذار ١٨٩٩ – P.R.O. FO/633/8, no. 311
و ٢٧ نيسان ١٩٠٠ – P.R.O. FO/633/6, no. 324

(٢٢) ونغيت ، السودان في عهد ونغيت (لندن ١٩٥٥) ، ص ١٣١–١٣٣ .

(٢٣) كرومر إلى سالزبري ، ٨ تموز ١٩٠٠ – P.R.O. FO/633/8, no. 325

(٢٤) المصدر السابق .

(٢٥) خدموا في الجيش المصري بعد التثنية عليهم من البريطانيين .

(٢٦) التقرير السنوي للسنة ١٩٠٠ ، مصر العدد ١ (١٩٠١) ، ص ٨٦ .

(٢٧) التقرير السنوي للسنة ١٩٠١ ، مصر العدد ١ (١٩٠٢) ص ٥٨ .

(٢٨) ماك ميتشيل ، السودان ، ص ١٠٥ .

(٢٩) ارجع إلى الجدول الملحق بكتاب ماك ميتشيل ، السودان الا نجليزي المصري .

(٣٠) ان كلمة « مهدي » تعني « من هداه الله ...» والاعتقاد السائد ان المهدي يظهر مرة كل مئة سنة ويكافح لبعث الاسلام واعادة عظمته القديمة ، وان ظهور المهدي المنتظر الأخير تتبعه عودة السيد المسيح الذي اذ يكمل عمل المهدي « فيملأ الأرض عدلا بعد ان ملئت جوراً » .

(٣١) التقرير السنوي للسنة ١٩٢٨ ، السودان ، رقم ٢ (١٩٢٩) ، ص ١٣ .

(٣٢) ماك ميتشيل ، ملحق « السودان الانجليزي المصري » .

(٣٣) كرومر إلى موراي ، ٤ آذار – ١٩٠٩ – P.R.O. FO/633/12, PP. 175-176

(٣٤) كرومر إلى لانسدون ، ١٤ تشرين الثاني١٩٠٠–P.R.O. FO/633/6, no. 329

(٣٥) كرومر إلى موراي، ٤ آذار١٩٠٩–P.R.O. FO/633, vol. 12, PP. 175-176

(٣٦) ونغيت ص ١٣٥

(٣٧) بيرسي مارتن ، الثورة في السودان (لندن ١٩٢١) ص ٥٥ .

(٣٨) ونغيت ص ١٣٥ .

(٣٩) ونغيت إلى كرومر، ٢٤ نيسان ١٩٠٥ (اوراق ونغيت ، ديرهام) .

(٤٠) ماك ميتشيل ، السودان الانجليزي المصري ، ص ١٠٩ .

(٤١) ان فكرة مجلس الحاكم العام تظهر أول مرة في رسالة مؤرخة ٧ حزيران ١٩٠٨ ، ارسلها السكرتير المدني الميجر بيبس إلى ونغيت . (اوراق ونغيت ، ديرهام) .

(٤٢) التقرير السنوي ١٩٠٩ ، مصر ، العدد ١ (١٩١٠) ، ص ٦٢

(٤٣) وقائع محاضر مجلس الحاكم العام لسنة ١٩١٠ (محفوظات الخرطوم) .

(٤٤) القانون المحلي الصادر عن الحاكم العام في سنة ١٩١٠ جريدة السودان ، الخرطوم ، ١٥ نيسان ١٩١٠ . انظر الملحق ٥ .

(٤٥) غورست إلى الحاكم العام ، السودان ، ١٢ كانون الثاني ١٩١٠ . ورد هذا في وقائع اول جلسة عقدها مجلس الحاكم العام سنة ١٩٠٠ (محفوظات الخرطوم) .

(٤٦) رسالة من القنصل البريطاني العام في القاهرة إلى الحاكم العام في السودان ، مؤرخة في ١٢ كانون الثاني ١٩١٠ (المحفوظات) .

(٤٧) رسالة من القنصل البريطاني العام في القاهرة إلى الحاكم العام في السودان ، مؤرخة في ١٣ كانون الثاني ١٩١٠ (المحفوظات) .

(٤٨) وقائع الجلسة ٥٧٢ من جلسات مجلس الحاكم العام ، ١٥ حزيران ١٩٤٨ (المحفوظات) .

(٤٩) شغل السير رودلف سلاطين باشا هذا المنصب (الذي انشىء له خاصة) من

١٩٠١ إلى ١٩١٤ . الا انه باعتباره مساوياً ادى اندلاع الحرب بالضرورة إلى قطع علاقاته بالسودان حيث كان نظراً إلى معرفته بالبلد والشعب ، طوال عقد من الزمن ، «المستشار الرئيس للحكومة في كل القضايا المختصة بالشؤون المحلية » .

تقرير الحاكم العام ، ١٩١٤–١٩١٩ ، مصر ، العدد ١ ١٩٢٠ ، ص ٩٣ .

(٥٠) جريدة حكومة السودان ، العدد ٣٤٢ ١٦ شباط ١٩١٩ .

(٥١) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٣ ٣١ ايار ١٩٢٦ .

(٥٢) كانت هذه المديريات كما يلي : دنقله ، وبربر ، وكسلا ، وفاشودا ، وكوردوفان والخرطوم .

(٥٣) ماك ميتشيل ، ملحق كتابه السودان الانجليزي المصري .

(٥٤) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٨ ، السودان ، رقم ٢ ، (١٩٢٩) . ص ١٤ .

(٥٥) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٤ ، رقم ١ (١٩٣٥) ص ٨ .

(٥٦) المصدر نفسه ص ١٠ .

(٥٧) مارتن ، ص ٤٨ .

(٥٨) لم يتلق العمد ولا الشيوخ اي تعويض من خدماتهم إلى ما بعد انصرام العقد الثاني من النظام الانكلو – مصري (المصدر نفسه ص ٥٣) .

(٥٩) استخدم كرومر عبارة «مديرية» بالاشارة إلى السودان في اكثر كتاباته ، بما في ذلك احدى رسائله الاخيرة كقنصل عام (كرومر إلى ادوارد جراي) ١٩ نيسان ١٩٠٧ .

تشير مقدمة الاتفاقية كذلك إلى السودان باعتباره مديريات « اعيد فتحها » .

(٦٠) كرومر إلى ونغيت ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٠٤ – P.R.O. FO/623/8, p. 390

(٦١) كرومر إلى ونغيت ، ٣ أيار ١٩٠٤ . P.R.O. FO/633/8, p. 396

(٦٢) انظر اعلاه .

(٦٣) كرومر إلى سالزبري ، كانون الأول ١٨٩٨ – P.R.O. FO/633/8, no. 306

(٦٤) P.R.O. FO/141/333

(٦٥) المصدر السابق ، الفقرة ٦

(٦٦) مذكرة من كتشنر ، ملحقة برسالة كرومر إلى سالزبري ، ١٠ تشرين الثاني ١٨٩٨ . FO/18/4951

(٦٧) المصدر السابق . ان الشق الاخير من الاقتراح – من « الحكومة المصرية وحدها مسؤولة ...» إلى الاخير – يتفق مع مسودة كرومر الاصلية .

(٦٨) سالزبري إلى كرومر ، ٩ كانون الأول ١٨٩٨ – P.R.O. FO/633/8

(٦٩) التقرير السنوي لسنة ١٩٠٤ ، مصر ، العدد ١ (١٩٠٥) ، ص ١١٩ .

(٧٠) من المهم التنويه في هذا المجال بان تقارير كرومر عن مصر والسودان قد «جرى تعريبها » وشاع انتشارها في مصر ، وانه بالنسبة إلى بعض النقاط التي يعلق عليها المصريون اهمية ، فانها كما لاحظ كرومر ، تشكل عملياً الفرصة

السانحة الوحيدة التي تتوافر خلال السنة للحصول على معلومات دقيقة .

التقرير السنوي لسنة ١٩٠٠ ، مصر ، العدد ١ (١٩٠١) ص ١ .

(٧١) التقرير السنوي (١٩٠٤) ، مصر ، العدد ١ (١٩٠٥) ص ١٢٠ .

(٧٢) مارتن ، ص ١١٢ .

(٧٣) ونغيت ، ص ١٢٩ . من المهم في هذا الصدد ان نلاحظ ان «لجنة الدفاع في لندن تعتبر القوة البريطانية في مصر والسودان » من زاوية نظر امبراطورية «عديمة القيمة استراتيجياً » . وعلى هذا الاساس تتوقع ان تدفع مصر النفقات كاملة وقدرها الحالي ٤٠ الف جنيه استرليني سنوياً . (ونغيت ص ١٣٩) .

(٧٤) ونغيت ص.١٣٠. كانت من نوادر ونغيت المفضلة تلك التي تتعلق بلقائه بالمستر ارنولد فوستر ،أحد اعضاء حكومة مستر بلفور، وكان قد سأله عن ارقام نفقات انكلترا في السودان ، فأجاب ونغيت « بموجب اتفاقية الكوندومنيوم يتوجب ان يرتفع العلمان البريطاني والمصري دوماً معاً ، الا انني خلال العديد من الاعوام واجهت ادهى الصعوبات حتى احمل الامبريالية على تزويدنا بقماش العلم البريطاني . آمل مساعدتكم . وهذا هو الالتزام البريطاني الوحيد الذي استطيع التفكير فيه » .

(٧٥) آرثر جيتسكيل ، الجزيرة – قصة تنمية في السودان (لندن ١٩٥٩) ، ص ٥٣–٥٨ ٦٥–٦٦ .

(٧٦) كرومر إلى ونغيت ، ٣ أيار ١٩٠٤ – P.R.O. FO/633/8

(٧٧) كرومر إلى ونغيت ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٠٤ – P.R.O. FO/633/8

(٧٨) كرومر إلى كتشنر ، ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ – P.R.O. FO/633/8

(٧٩) كرومر إلى سالزبري ، ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ – P.R.O. FO/18/5022

(٨٠) كرومر إلى جراي ، ١٩ نيسان ١٩٠٧ – P.R.O. FO/633/13

(٨١) غورس إلى ونغيت ، ١٣ كانون الثاني ١٩١٠ . في وقائع الجلسة الأولى لمجلس الحاكم العام ، ٢٧ كانون الثاني ١٩١٠ (محفوظات الخرطوم) .

(٨٢) اوراق ميلنر ، نيوكولدج ، اكسفورد – الملحق « F » لمذكرة السير ونغيت لا ستعمال اللجنة الخاصة . تاريخ الرسالة ٢٧ كانون الأول ١٩١٨ .

(٨٣) رسالة خاصة من ستاك إلى ونغيت ، ١٧ كانون الثاني ١٩١٩ . المصدر السابق . عين ستاك حاكماً عاماً في ١٤ آذار ١٩١٩ ، وقد كان حتى ذلك التاريخ حاكماً عاماً بالوكالة .

(٨٤) ستاك إلى ونغيت ، ٢٣ شباط ١٩١٩ .

مذكرة عن نمو القومية . اوراق ميلنر، نيوكولدج ، اكسفورد .

(٨٥) ستاك إلى ونغيت ، ٢٦ كانون الثاني ١٩١٩ .

(٨٦) ستاك إلى ونغيت ، ٢٣ شباط ١٩١٩ .

(٨٧) في ٧ نيسان كتب ستاك إلى ونغيت : «هبط علينا اعلان الحرب كصاعقة من السماء ، وقبل ان نتلمس مواقعنا انقطع الاتصال بمصر ، سواء برقاً او بالسكة الحديد . (المصدر نفسه).

(٨٨) ستاك إلى ونغيت ، ٨ أيار ١٩١٩ .

(٨٩) كيون – بويد إلى المندوب السامي ، ١٤ آذار ١٩٢٠ .
ضمن كتاب اللنبي إلى اللورد ميلنر ، ٢٤ آذار ١٩٢٠ . (اوراق ميلنر ، الملف E) .

(٩٠) مصر ، العدد ١ (١٩٢١) . Cmd. 1131
ان النص السري للتقرير المشتمل – بين قوسين – على الاسباب الاصيلة لتوصياتها ، ارسل إلى اللورد كيرزون ، وزير الخارجية ، الذي قدمه بدوره إلى الحكومة . اما المسودة الأصلية لهذا النص فتشكل اجزاء من اوراق ميلنر في اوكسفورد .

(٩١) ماك ميتشيل ، السودان الانجليزي المصري ، ص ١٤٠ .

(٩٢) Cmd. 1131, p. 32

(٩٣) المصدر السابق ص ٣٣ .

(٩٤) في نسخة سرية من تقريره يوصي ميلنر انه « باتباعنا هذه السياسة علينا انناخذ بعين الاعتبار حساسية المصريين ، وحبهم للاشكال والصيغ الكلامية ، ونسعى لاعطاء وضع مصر القانوني في المستقبل اعظم مظاهر الاستقلال غير المتعارضة مع الاحتفاظ بالحد الادنى الذي لا غنى عنه من السيطرة البريطانية » . (ميلنر إلى كيرزون ، ١٧ أيار ١٩٢٠ ، اوراق ميلنر) .

(٩٥) ماك ميتشيل ، السودان الانجليزي المصري ، ص ١٧٤ .

(٩٦) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢١ ، السودان عدد ١ (١٩٢٣) ص ١٧٤ .

(٩٧) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٢ ، رقم ٢ (١٩٢٣) ، ص ٦ .

(٩٨) المصدر السابق ص ٤ .

(٩٩) على اثر ذلك ، جرى اجلاء جميع الوحدات العسكرية المصرية عن السودان وحلت محلها قوة الدفاع السودانية التي تشكلت من الوحدات السودانية في الجيش المصري ، واقسمت يمين الولاء للحاكم العام بدل خديوي مصر كما جرى التقليد حتى ذلك الحين . وفي الوقت نفسه فصل منصب السردار عن منصب الحاكم العام ، واصبح الحاكم العام منذ ذلك الوقت مسؤولا امام وزارة الخارجية في لندن .

(١٠٠) السير جيمز كوري ، «التجربة التربوية في السودان الانجليزي المصري ، ١٩٠٠ – ١٩٣٣» . ورد هذا المقال في مجلة الجمعية الأفريقية ، عدد ٣٤ (١٩٣٥) ، ص ٤٩ .

(١٠١) المصدر السابق ص ٤٨ .

(١٠٢) مجلة الجمعية الافريقية ، العدد ٣٤ (١٩٣٥) ، ص ٤٩ .

(١٠٣) المصدر السابق ص ٦٠

(١٠٤) تقرير اللجنة الخاصة ، ص ٣٤ .

(١٠٥) جريدة حكومة السودان ، العدد ٣٩٤ ، ١٥ تموز ١٩٢٢ .

(١٠٦) التقرير السنوي عن السودان ، للسنة ١٩٢٣ ، رقم ٢ (١٩٢٤) ، ص ٦

(١٠٧) المصدر السابق ، ص ٧ .

(١٠٨) انظر اعلاه .

(١٠٩) «في الوقت الحاضر» نص التقرير على «ان الموظفين المنحدرين من اصل محلي ما زال عددهم اقل كثيراً من المصريين غير المحبوبين في السودان . ان هذه الصعوبة تذلل بتقدم العلم ، وعندما يصبح عدد اكبر من السودانيين مؤهلا لملء الشواغر في الوظائف » . Cmd, p. 34

(١١٠) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٦ ، رقم ٢ (١٩٢٧) ، ص ٥–٦ .

(١١١) سلطات الشيوخ في قانون ١٩٢٧ . جريدة حكومة السودان ، عدد ٤٩٤ ، ١٥ آب ١٩٢٧ .

(١١٢) ماك ميتشيل ، السودان الانجليزي المصري ، ص ٢٥٢ .

(١١٣) التقرير السنوي (١٩٢٦) ، ص ٦ .

(١١٤) التقرير السنوي عن السودان ، رقم ١ (١٩٢٩) ، ص ٧ .

(١١٥) مقدمة قانون سلطات الشيوخ، ١٩٢٨. جريدة حكومة السودان ، العدد ٥٠٥ ، ١٥ حزيران ١٩٢٨ .

(١١٦) ماك ميتشيل ، السودان ، ص ١١٠ .

(١١٧) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٨ ، رقم ٢ (١٩٢٩) ص ١٠ .

(١١٨) المصدر السابق .

(١١٩) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٩ ، رقم ١ (١٩٣٠) ، ص ١٢ .

(١٢٠) المصدر السابق ص ١١ .

(١٢١) المصدر السابق ص ٩–١٠ .

(١٢٢) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣١ ، رقم ١ (١٩٣٢) ، ص ١٢ .

(١٢٣) التقرير السنوي للسنة ١٩٠٤ ، مصر ، رقم ١ (١٩٠٥) ، ص ١٤٠ .

(١٢٤) المصدر السابق ص ١١٠ .

(١٢٥) التقرير السنوي للسنة ١٩١٠ ، مصر ، رقم ١ (١٩١٢) ، ص ٧٤ .

(١٢٦) التقرير السنوي للسنة ١٩٠٥ ، مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ، ص ١٢٥ .

(١٢٧) كرومر إلى سالزبري ، ٢٢ شباط ١٩٠٠ – P.R.O. FO/633/6

(١٢٨) كرومر إلى لا نسدون ، ٩ آذار ١٩٠٠ – P.R.O. FO/633/8

(١٢٩) التقرير السنوي للسنة ١٩٠٥ ، مصر ، رقم ١ (١٩٠٦) ، ص ١٢٥ .

(١٣٠) ونغيت إلى غورست ، ٣ أيار ١٩٠٨ (أوراق ونغيت) .

(١٣١) مذكرة عن السودان رفعت إلى لجنة ميلنر . (اوراق ميلنر) .

(١٣٢) الخرطوم ، ١٤ آذار ١٩٢٠ (أوراق ميلنر) .

(١٣٣) مكتب الحاكم العام ، الخرطوم ، ١٣ شباط ١٩٢٠ (أوراق ميلنر) .

(١٣٤) السردار ، الخرطوم ، ٢٥ شباط ، ١٩٢٠ (أوراق ميلنر) .

(١٣٥) التقرير السنوي للسنة ١٩٢٠ ، مصر ، رقم ٢ (١٩٢١) ، ص ١٢٥ .

(١٣٦) قوانين السودان (نشرة ١٩٤١) . كل المقتبسات هي من قانون الجوازات وتصاريح السفر في هذا الجزء .

(١٣٧) ٢٥ كانون الثاني ، ١٩٣٠ . CS/I.C.I انظر الملحق ٦ من محفوظات الحكومة في الخرطوم .

(١٣٨) محفوظات الحكومة في الخرطوم ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠ ، CS/I.C.I.
« نظراً الى ان اقصاء الشماليين قد يؤدي الى مضاعفات كبرى ذوات طابع سياسي فان السكرتير المدني كان حريصاً على الاشارة الى وجوب « اتباع المرونة والحذر البالغين لملاءمة الوسائل مع الغاية المتوخاة ... فلا يمكن تطبيق الترحيل الجماعي على هؤلاء القوم . بل ان الاستئصال يجب ان يتخذ طابع التدرج ، وفي كل مرة يجب ابراز سبب كاف لذلك ، ليتسنى لنا ، في حالة الضرورة ، ان نكون في وضع يمكننا من الإجابة عن اي تذمر او تساؤل من الجهات المعنية هنا » . محفوظات الحكومة في الخرطوم ، ١١ أيار ١٩٣٠ (CS/I.C.I.)

(١٣٩) المصدر السابق .

(١٤٠) مفوض منطقة راجا الى مفوض المنطقة الغربية ، ١٢ شباط (١٩٣٢) ، (محفوظات الخرطوم) .

(١٤١) مفوض منطقة راجا الى حاكم بحر الغزال ، ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢. (محفوظات الخرطوم) .

(١٤٢) حاكم بحر الغزال الى مفوض منطقة راجا ١٩ اذار ١٩٣٠ (محفوظات الخرطوم) .

(١٤٣) السكرتير المدني الى حاكم بحر الغزال ، ١١ أيار ١٩٣٠ (محفوظات الخرطوم) .

(١٤٤) السكرتير المدني الى الحكام ومديري الدوائر ، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٠ (محفوظات الخرطوم) .

(١٤٥) مفوض منطقة راجا الى المستر عمانوئيل لاجوتيرس ، وكيل السادة بابوتسيدس في راجا . ١٢ كانون الثاني ١٩٣٥ (محفوظات الخرطوم) .

(١٤٦) حاكم مديرية اكواتوريا الى مفوض المنطقة الغربية ، ٢٩ نيسان ١٩٤١ (محفوظات الخرطوم) .

(١٤٧) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٢ ، رقم ٢ (١٩٢٣) ص ٨ .

(١٤٨) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٣ ، رقم ٢ (١٩٢٤) ص ٧ .

(١٤٩) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٨ ، رقم ٢ (١٩٢٩) ، ص ١١ .

(١٥٠) المصدر السابق .

(١٥١) المصدر السابق ص ٩٤ .

(١٥٢) بدأ البروفسور ساليجمان دراساته الرائدة للقبائل الوثنية في السودان النيلي سنة ١٩٠٩ ولكنها لم تنشر الا في سنة ١٩٣٢ .

(١٥٣) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٩ ، رقم ١ (١٩٣٠) ص ١٢ .

(١٥٤) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٠ ، رقم ١ (١٩٣١) ص ١٠ .

(١٥٥) قانون الرؤساء ، ١٩٣١ ، جريدة حكومة السودان ، العدد ٥٤٩ ، ١٥ تموز ١٩٣١ .

(١٥٦) قانون المحاكم الوطنية ، ١٩٣٢ ، ١٥ أيلول ١٩٣٢ ، المجلد ٤ ، قوانين السودان .

(١٥٧) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٤ ، رقم ١ (١٩٣٥) ، ص ١٢ .

(١٥٨) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٦ ، رقم ١ (١٩٣٦) ص ١١–١٢ .

(١٥٩) ب . م . هولت ، تاريخ السودان الحديث (لندن ١٩٦١) ص ١٣٢ .

(١٦٠) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٥ ، رقم ٢ (١٩٢٦) ص ٤٧ .

(١٦١) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٦ ، رقم ٢ (١٩٢٧) ص ٨ .

(١٦٢) المصدر السابق ص ٧٣ .

(١٦٣) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٧ ، رقم ١ (١٩٢٩) ص ٨٠ .

(١٦٤) المصدر السابق ص ٨١ .

(١٦٥) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٢٨ ، رقم ٢ (١٩٢٩) ، ص ٩٤ .

(١٦٦) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٠ ، رقم ١ (١٩٣١) ص ٩٤ .

(١٦٧) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٦ ، رقم ١ (١٩٣٧) ص ٩٠ .

(١٦٨) معاهدة تحالف بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وبين الحكومة المصرية (١٩٣٦) .

(١٦٩) التقرير السنوي عن السودان للسنة ١٩٣٦ ، رقم ١ (١٩٣٧) ص ٧ .

الفصل الرابع

(١) W.C. Smith, Islam in the Modern World «الاسلام في العالم الحديث» (مطبعة جامعة برنستون١٩٥٧) وهذه النقطة ذاتها عبر عنها تقرير بعثة ملنر على النحو الآتي : « ان يحتل مسلم منصباً يكون فيه تابعاً سياسياً لمسيحي شيء مناقض لجوهر روح الاسلام . والعاطفة التي تولدها هذه الروح تبقى حية زمناً طويلا بعد ان يكون الشعور الديني القوي قد نقصت حدته كثيراً ... ان في الشرق وطنية دينية هي عاطفة اكثر تأصلا من وطنية الوطن والتقاليد » .
Report of the Special Mission to Egypt Cmd 1131, 1921

(٢) وجه الخليفة عبدالله رسائل الى شعوب كثيرة من المسلمين وغير المسلمين يدعوهم فيها الى اعتناق المهدية ، وان يكونوا من اتباعه ، وبين الذين وجهت اليهم مثل تلك الرسائل الملكة فكتوريا التي عرض عليها، لا خلاص نفسها فحسب، بل ايضاً الامل في أن تصبح زوجته .

(٣) الآية الكريمة : «قل هل تربصون بنا إلا احدى الحسنيين» ، وتفسيرها النصر او الشهادة .

(٤) في رسالة خاصة مهمة وجهها ونغيت الى غورست في ١٠ اذار ١٩٠٨ قال : «نسبة الى الوضع السياسي الحالي في مصر وفي انكلترا ، ارى ان يقال في التقارير الرسمية عن احراق منازل العصاة ووضعهم في القيود والسلاسل الخ . لذلك فاني سوف احذف الاشارات الى مثل ذلك من تقريري عند ارساله رسمياً وسأرفق به مذكرة ايضاحية اخرى الآن ارجو ان يكون لها اثرها في اسكات كل هذه الاقاويل عن اسرى الدراويش، من الكلام الفارغ الصادر عن علي يوسف

وشركاه » (الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد لسان حال الحزب الوطني المصري) . وبعد ذلك بأسبوعين كتب ونغيت الى غورست شاكراً له رده على اقتراحه بالموافقة واضاف قائلا : « ان سكوت وزارة الخارجية يدعو الى الارتياح ، واني لأمل ان يستمر طويلا » . (مذكرات ونغيت ، كلية الدراسات الشرقية ، درهام) .

(٥) ونغيت الى غورست ٢٤ ايار ١٩٠٨ (Wingate Papers, School of Oriental Studies, Durham)

(٦) ونغيت الى غورست ١٠ ايار ١٩٠٨ (Durham)

(٧) ونغيت الى غورست ٣ ايار ١٩٠٨ (Durham)

(٨) ونغيت الى كرومر ، ١٣ كانون الثاني ١٩٠١ ، درهام (Durham)

(٩) في ما يتعلق بالرقابة على نشاطات الارساليات المسيحية في المديريات الشمالية ، انظر اعلاه .

(١٠) كرومر الى ونغيت ، ٣ شباط ١٩٠٤ (درهام Durham) .

(١١) السيد علي الميرغني وقد اهدى اليه وسام القديسين مخائيل وجورج من درجة رفيعة في كانون الاول سنة ١٩٠٠ وقد كتب حينئذ لورد كرومر الى الملكة فكتوريا يقول : « ان لورد كرومر قد قلد باسم جلالتك الكولونيل جاكسون وسام « الحمام » وكلا من الماجور بيك باشا والشيخ الميرغني وسام القديسين مخائيل وجورج ، وان جلالتك قد تذكرين انه قد كان الفضل لحكمة الكولونيل جاكسون وللنفوذ الذي له على الجنود السود ، في الطاعة التي ظهرت منذ نحو عام مضى في الجيش الوطني لم تتطور الى تمرد خطر . اما الماجور بيك فقد واجه عقبات عظيمة وادى خدمات تدعو الى الاعجاب بقطعه النباتات الكثيرة على النيل المعروفة باسم « السدود » . ان الشيخ الميرغني رئيس طائفة دينية كبرى في السودان ، وله نفوذ محلي عظيم ، ويأمل لورد كرومر ويعتقد ان منحه الوسام المنعم عليه من جلالتك سيكون له اثر ممتاز ، فهو رجل قوي ، ذكي حسن الصفات وقد بدا انه شاكر كثيراً للتمييز الذي تفضلت جلالة الملكة وخصته به بمنحه هذا الوسام» . (من لورد كرومر الى الملكة في ٢٩ كانون الأول ١٩٠٠) .

(١٢) كرومر الى ساليزبري ، ٢٧ نيسان ١٩٠٠ . P.R.O. FO/633/6

(١٣) ترجمة رسمية لمقال نشر في اللواء يوم ٧ شباط ١٩٠٠ ارسله كرومر الى ساليزبري في ٨ شباط ١٩٠٠ . P.R.O. FO/75/5086

(١٤) كرومر الى لورد لانسدون ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٠٠ . P.R.O. FO/633/6

(١٥) كرومر الى ساليزبري ، ٢٥ شباط ١٩٠٠ . P.R.O. FO/633/6

(١٦) ونغيت الى غورست ٨ ايار ١٩٠٨ (Durham) .

(١٧) كانت اعظم كارثة اصابت البلد في عهد الخليفة المجاعة الشهيرة التي وقعت سنة ١٣٠٦ هجري وهي الآن جزء من الفولكلور السوداني . ان عدد الذين قتلوا في اثناء اعادة الفتح غير معروف ، ولكن عدد الخسائر في معركة ام درمان

وحدها قدر بنحو ١١،٠٠٠ ، وقد بدأت المعركة عند الفجر وانتهت نحو ظهر يوم ٢ ايلول ١٩٩٨ (تشرشل ، حرب النهر The River War لندن ١٨٩٩) ، الفصل ١٦ .

(١٨) انظر الفصل الثالث .

(١٩) ان الانصار ، الذين هم بالدقة ، حركة احياء عقيدة دينية اكثر منهم اخوية صوفية الاتجاه ، ليسوا في الواقع طريقة وان يكن ذلك الوصف يستعمل عادة بالاشارة اليهم كما يستعمل للطرق الصوفية الأصلية .

(٢٠) زعيم الطريقة الثالثة التي هي اصغر من الطرق الاخرى .

(٢١) تقرير الاستخبارات المؤرخ في ١٩-١٢-١٩٢١ P.G.R. Durham

(٢٢) زعماء المؤمنين او حرفياً « شيوخ الدين » .

(٢٣) خطاب الحاكم العام الى العلماء في ٨ تشرين الثاني ١٩١٤ (درهام واوراق ملنر ، الكلية الجديدة ، اكسفورد) . Durham and Milner Papers, New College, Oxford

(٢٤) كانت الصحف البريطانية والمصرية قد روت بعد معركة ام درمان ان القوات التي يقودها كيتشنر ارتكبت بعض فظائع بينها نبش جثة المهدي من قبره . وقد كتب كيتشنر الى كرومر يقول : « لقد رأيت أنه من المستحسن سياسياً ، نظراً الى حالة البلد، ان يهدم قبر المهدي ... وعندما غادرت ام درمان الى فاشودا امرت بهدمه ، وتم ذلك في غيابي . وقد القيت عظام المهدي في النيل واحتفظ بالجمجمة فقط التي سلمت الي للتصرف بها . ولم نحتفظ بأية عظام اخرى ..» (من رسالة من كرومر الى ساليزبري بتاريخ ١٢ ايار ١٨٩٩) P.R.O. FO/78/5022

(٢٥) تقرير استخبارات سري ، الخرطوم ١٠ ايلول ١٩١٦ (Durham)

(٢٦) الوضع السياسي ، الخرطوم ، ١٩ كانون الاول ١٩٢١ P.G.R. Durham, Report on Egypt and the Sudan 1914-1919 Egypt, No. 1 (1920) Cmd 957 p. 93

(٢٧) تقرير عن مصر والسودان ، ١٩١٤ – ١٩١٩ ، رقم ١ (١٩٢٠) . Report on Egypt and the Sudan Egypt No. 1 (1920) Cmd 957 p. 93

(٢٨) ستاك الى ونغيت ٢٣ شباط ١٩١٩ (Durham)

(٢٩) اعلاه ، الفصل الثالث .

(٣٠) ستاك الى ونغيت – مذكرة عن « نحو الاماني القومية في السودان » ٢٣ شباط ١٩١٩ (Durham) .

(٣١) ترجمة رسمية ، اوراق ملنر ، اكسفورد .

(٣٢) المصدر السابق .

(٣٣) كان يخشى في البداية ان اعتراضات عاطفية حساسة قد تجعل السيد عبد الرحمن زائراً غير مقبول في انكلترا (ستاك الى ونغيت ٨ ايار ١٩١٩ اكسفورد) ، غير ان ونغيت وكروزن تغلبا على هذه المخاوف (غراهام الى ونغيت ١٦

حزيران ١٩١٩ اكسفورد) .

(٣٤) قام ونغيت بمهمة الترجمان .

(٣٥) ترجمة ونغيت (Durham)

(٣٦) ونغيت الى لورد هاردنج ، ١ آذار ١٩٢٠ (درهام) .

(٣٧) ونغيت الى لورد هاردنج ، ١ آذار ١٩٢٠ (Durham)

(٣٨) ستاك الى ونغيت ، ٢٣ شباط ١٩١٩ (Durham) .

(٣٩) في ٣ نيسان ١٩١٩ ، كتب ونغيت الى كيرزون ، انه قد ظهر جلياً ان العداء العنصري بين السودانين والمصريين ... راسخ الجذور كثيراً بحيث لا تسهل ازالته . وقد صار واضحاً ان العمل تدريجاً على ايجاد سياسة تقول ان « السودان للسودانيين » هو افضل شيء ملائم لاحوال البلد (Durham)

(٤٠) حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني (الخرطوم ١٩٥٩) صفحة ٢٠ .

(٤١) المصدر نفسه ص١٩. منح السيد علي لقب سير سنة ١٩١٩ قبل عودة الوفد الى السودان .

(٤٢) في رسالتهم المشتركة الى المستر ويليس مدير المخابرات بتاريخ ١١ شباط ١٩٢٧ (محفوظات الخرطوم) .

(٤٢) احمد خير ، « كفاح جيل » . القاهرة ١٩٤٠ ص ٢٢ .

(٤٤) مقابلة مع السيد اسماعيل الازهري، في ام درمان، آب ١٩٦٠، ومع درديري محمد عثمان ايضاً ، « مذكراتي » ، الخرطوم ١٩٦١ ، ص . ٥٠ . وفي سنة ١٩٢٤ جاء في تقرير لادارة الاستخبارات ان خطة السودانيين نحو الخطط السياسية المصرية مضرة بمصالحهم الوطنية . ان « وحدة وادي النيل كله » ليست سوى تدبير موقت للتخلص من البريطانيين قبل التحول عن المصريين (محفوظات الخرطوم) .

(٤٥) تقرير ستاك (عن مقابلة مع الزعماء الدينيين الثلاثة) الى ونغيت في ٢٣ شباط ١٩١٩ (Durham) .

(٤٦) هذه اشارة الى الجزيرة حيث جرى شراء الارض بأسعار رسمية من اجل تأسيس المشروع .

(٤٧) ترجمة رسمية ، اوراق ملنر ، اكسفورد . خلاصات من الرسالة الاصلية كتبت بأسلوب عربي انيق واعيد نشرها في نجيلة .

The History of Politics and Political Agitation in Sudan (1919 - 1924)

(٤٨) تقرير ادارة الاستخبارات عن تاريخ الخطط السياسية والتحريض السياسي في السودان ١٩١٩ — ١٩٢٤ (محفوظات الخرطوم) .

(٤٩) المصدر نفسه ملحق ٧ .

(٥٠) « نجيلة » ، ص ٢١ — ٢٢ .

(٥١) خلاصة من مذكرات احمد فهمي الرياح ، اول مدير « للحضارة » في « نجيلة » .

(٥٢) تقرير الاستخبارات .

(٥٣) تقرير الاستخبارات .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) عن « العلاقات الانكليزية المصرية » ج.١٨٠٠–١٩٥٣ مارلو (لندن ١٩٥٤ ص . ٢٨٦ — ٩ (عن كتاب Anglo - Egyptian Relations J. Marlowe 1800 - 1953 (London, 1954) pp. 268 - 9

(٥٦) المصدر نفسه Appendix II .

(٥٧) مقابلة مع السيد عبد الله خليل، صيف١٩٦٠، وكذلك مع احمد خير ص٢٨ .

(٥٨) السكرتير المدني 119 L.F.I. مجلد محفوظات الخرطوم . وكانت كلمات المستر براون الفعلية هي : اعتقد ان هناك الآن اتفاقاً عاماً قائماً على اساس ما حدث في الهند ومصر ومؤداه انه علينا ان تكون لنا سياسة محددة ما لم نكن نريد ان تتكرر الظاهرة ذاتها في بلاد مثل السودان في اللحظة التي يستيقظون فيها على بعض بوادر الشعور الذاتي بالقومية . ان مهمتنا هي ان نقوي العناصر المتينة في البلد ، الشيوخ والتجار الخ ... قبل سيطرة الهيئات غير المسؤولة من الموظفين نصف المتعلمين والطلبة والرعاع على عقول الجمهور (١١٩–١٢٤– محفوظات الخرطوم) .

(٥٩) Int. Dept. Report of the history of Politics and Political Agitation in the Sudan 1919 - 24 (Archives, Khartoum)

(٦٠) ان شعور ومواقف هؤلاء المغامرين الشباب واصدقائهم المعجبين بهم في الخرطوم انعكست في الاشعار التي ينظمونها والتي نشر بعضها في « ملامح نجيلة » .

(٦١) الرسالة المشتركة التي وضعها م.ا. محجوب والدكتور عبد الحليم محمد (موت دنيا) ، الخرطوم ١٩٤٦ ص . ٢٦ — ٧٦ ، واحمد خير ص . ٣٣ — ٤ . هذه النقطة جرى التنوية بها من جميع الذين قابلتهم في الخرطوم في اثناء صيف ١٩٦٠ .

(٦٢) ادوار عطيه . An Arab tells His Story (London) P. 138

(٦٣) جمع نجيله عدداً منها في كتاب .

(٦٤) نجيله ، ص ١٧١ .

(٦٥) حديث يستشهد به كثيراً منسوب الى النبي (صلعم) .

(٦٦) محجوب وعبد الحليم ص . ٤١ — ٤٢ و ٨٦ — ٨٨ and MacMichael's Memorandum No. 222 (36/C/1/81) on 'The Attitudes of the sudanese Towards Egypt'

الخرطوم ١٠ ايلول ١٩٣٣Durban وقد كتب محرر الفجر في سنة ١٩٣٥ يقول : ان جيلنا يمثل الموقف الحي الواقعي للسودان الشاب . اننا نطمح الى ان نميز انفسنا بأن تكون لنا نظرة الى الحياة السياسية والاجتماعية والادبية . اننا نقف على مفترق الطرق وعلينا اما ان نسير على الطريق الصحيح او ان نضل عنه (ص ١٠١٩ رقم ١٠٢١ حزيران ١٩٣٥) .

(٦٧) احمد خير ص . ٢٥ .

(٦٨) اوضح محجوب هذه الفكرة على وجه افضل في خطاب عن الحركة الفكرية

في السودان سيرد ذكره في ما بعد . كذلك احمد خير ص ٣٥ – ٣٩ و ٥٠–٥٤ .

(٦٩) تقرير ادارة الاستخبارات ١٩١٩ – ١٩٢٤ محفوظات الخرطوم .
On the History of Politics and Political Agitation in the Sudan 1919 24 — (Archives, Khartoum)

(٧٠) « الفجر » عدد ١٨ ، أول نيسان ١٩٣٥ ، ص ٨٥٧ – ٦٤ ، وكذلك رده على الرسائل المتعلقة بالموضوع في « الفجر » عدد ٢٢ ، تاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٥ ص ١٠٤٠ – ٥ .

(٧١) « الحركة الفكرية في السودان : الى اين يجب ان تتجه » ، (الخرطوم ١٩٤١)

(٧٢) Memorandum on the Attitudes of the Sudanese Towards Egypt 1905 - 32 (no. 222/36/6/1/21) Khartoum, 10 Sept. 1932 (Durham)

(٧٣) المصدر نفسه .

(٧٤) تاريخ السودان السياسي ، ١٩٢٤ – ١٩٣١ (الامن العام) محفوظات الخرطوم.

(٧٥) محجوب وعبد الحليم ص . ١٤٦ . قالا ان الشعب لم يعتد انتقاد الحكومة او التعبير علنا عن الآراء الوطنية في ذلك الزمن الى درجة ان البعض خامرته الشكوك في ان « الفجر » قد اقدمت على نشر مثل تلك المقالات بموافقة ، او حتى بتأييد الحكومة . ولما كانت الحكومة لم تنظر بعين الاستياء الى « السودان للسودانيين » لأن ذلك ضد « وحدة وادي النيل » ، وهو موقف مماثل لموقف « الفجر » فمن المحتمل ان يكون ثمة شيء من الحقيقة في ذلك الزعم . وقد ابدى محمد خير بعض الملاحظات الانتقادية في صدد جماعة «الفجر » لاشتراكهم مع ادوارد عطيه التابع لادارة الاستخبارات في شؤون اجتماعية وثقافية (« كفاح الجيل » ص ٤٥) ، على انه لما كان اتحادي النزعة فان ملاحظاته في هذا الصدد لم تكن على الارجح غير منحازة .

(٧٦) « الفجر » عدد ١٩ ، اول ايار ١٩٣٥ ص ٩٢٥–٦ من هذا العدد وما بعد كانت الافتتاحية تترجم دائماً الى الانجليزية وتنشر في آخر المجلة . والقول المذكور اعلاه مقتبس من الترجمة المنشورة .

(٧٧) الفجر ، العدد ٢١ ، أول حزيران ١٩٣٥ ، ١٠١٨

(٧٨) الفجر ، العدد ٢٢ ، ١٦ حزيران ١٩٣٥ ، ص ١٠٦٥ – ١٠٦٦ .

(٧٩) محجوب وعبد الحليم ، ص ١٠٨ – ١١٠ ، وكذلك احمد خير ، « كفاح جيل » ، ص ٤٢ . ان عبارات مثل ، « يرجو » ، وخادمكم المطيع ، تحمل اذا ترجمت الى العربية معنى الخضوع .

(٨٠) احمد خير ، ص ٤٦ – ٥٠ ، و ص ٧٢ .

(٨١) عبد الرحمن علي طه ، « السودان للسودانيين » ، ص ٣٠ . يقول المؤلف الذي كان صديقاً حميماً للسيد عبد الرحمن ، إن السيد حين سأل الحكومة البريطانية عن السيادة تلقى الجواب الغامض المعتاد وهو ان « السيادة على السودان يمثلها العلمان » ، وانها « مشروحة في اتفاقية الحكم الثنائي » .

(٨٢) في صيف ١٩٦٠ قابلت نحو اثني عشر من الزعماء السياسين السودانيين البارزين الذين يمثلون الواناً مختلفة من الرأي العام . فأوردوا جميعاً هذه العبارة بغية الاتهام . ان فكرة كون « الحيوان يطمح الى ما يدعى الرفاهية ويقنع بها ، وان الرجل الحر لا يرضى بأقل من حريته » قد أجمعوا على ذكرها .

(٨٣) ملخص المخابرات السودانية الشهري ، رقم ٤٣ ، شهر آب ١٩٣٧ ، الملحق (ب) ، ملاحظات عن الشرق الأدنى (محفوظات الخرطوم) .

(٨٤) استشهد به في ملخص المخابرات السودانية الشهري رقم ٤٥ ، شهر تشرين الاول ١٩٤٧ (محفوظات الخرطوم) .

(٨٥) ان تقارير علي بك الجارم (من رجال وزارة المعارف المصرية) ولجنة دي لاوار ، قد نشرت في ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ .

(٨٦) Note on Administrative Purposes in the Anglo-Egyptian Sudan, Appendix IV, to the Annual Report of 1937 (Sudan, no. 1 (1938), Cmd (5895).

من اجل الاطلاع على رد الفعل السوداني راجع محجوب وعبد الحليم ص ١٣٢–٣. وقد نشر محرر « السودان » مقالا في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٦عنوانه « الحرية الدينية » طالب فيه بضرورة ازالة القيود المفروضة على الاسلام في السودان الجنوبي . وانتقد فيه الحكومة انتقاداً شديداً لمساعداتها المالية للارساليات المسيحية في الاقاليم الجنوبية بينما هي تفرض القيود على الدعوة الى الاسلام في ذلك الجزء من البلد . وقد نشر هذا المقال على نطاق واسع في الصحف المصرية واوجد ، فترة من الزمن ، موجة هياج عارمة وخصوصاً من قبل طلبة جامعة الازهر في القاهرة .

(٨٧) كتب مدير المخابرات في تلخيصه رد فعل السودانيين لعودة القوات المصرية الى السودان في سنة ١٩٣٧ يقول : « ان الجماهير ابدت حماسة هادئة لحادث غير عادي ينطوي على ما هو دائماً محجوب لدى الجماهير ، وهو عرض عسكري . والمولودون (السودانيون المصريون) اعربوا عن سرور طبيعي . ورحب تجار القطاعي بالجنود بصفتهم مصدرا جديداً للايراد غير ان المثقفين الشبان بصورة عامة نظروا الى عودة الجنود كجيش حليف آخر للاحتلال ، ووصولهم يؤكد اخضاع السودانيين للسيطرة الاجنبية . وتفسير هذا الموقف هو ان القومية السودانية قد طلقت مصر واوجدت كياناً مستقلا خاصاً بها . ويقول زعماء المثقفين « انه ليسرنا ان انكلترا ومصر صارتا صديقتين وانهما ، فوق كل شيء قد تعاهدتا على العمل معاً لخير السودانيين . فاذا ما نحن رحبنا بالجنود المصريين فانما ذلك لان عودتهم ترمز الى عهد جديد نأمل أن نحصل منه على بعض المنافع لا لأننا نعتبر عودتهم في حد ذاتها فرحاً سودانياً وطنياً . (ملخص المخابرات الشهرية رقم ٤٧ كانون اول ١٩٣٧ فقرة ١١٨٠ (محفوظات الخرطوم) .

(٨٨) ملخص المخابرات السودانية الشهري رقم ٤١ ، آب ١٩٣٧ ، فقرة ١٠٣٩ (محفوظات الخرطوم) .

(٨٩) المصدر نفسه – كان النادي قد قرر قبل ذلك قبول عرض مساعدة مالية تقدم بها السيد عبد الرحمن المهدي ، ولكي لا يفقدوا استقلالهم بقبول مثل هذه العروض آثر ممولا « الفجر » (محجوب وعبد الحليم بعد وفات عرفات) ان يستمروا في نشر المجلة بخسارة يسددانها من جيبيهما ومن ثم اغلقاها في اواخر ١٩٣٧ .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) ان فكرة « مؤتمر الخريجين العام » تكونت اولا بصورة صريحة من قبل جمعية ود مدني الادبية وهي احدى الحلقات الدراسية التي ازدهرت في العشرينات والثلاثينات (احمد خير ص ٥٩ ، ومحجوب وعبد الحليم ص ١٥٩ — ٦٠ و ١٧٤ — ٥ ، وكذلك احمد خير ص ٣٩ . ومن المتفق عليه بصورة عامة ان احمد خير كان اول من عرض ذلك الاقتراح .

(٩٢) في سنة ١٩٣١ قالت ادارة الاستخبارات : « ليس هناك شك في ان الشباب المتعلمين شديدو الاعجاب بغاندي ، وانهم عندما كانت الحركة في الهند في اعلى ذروتها ، كانوا يتتبعون الاخبار باهتمام عظيم ، ويبحثون في اجتماعاتهم الخاصة كفاءة سلاح المقاطعة . وقد اتفقوا على ان غاندي قد اكتشف في ذلك السلاح الوحيد الذي يستطيع الشرق الفقير والجاهل استخدامه بطريقة فعالة ضد الاستعماريين . ان نفوذ غاندي والسياسة الهندية يشاهدان بصورة لا شك فيها في اضراب كلية غوردون (سنة ١٩١١) ، وفي محاولة الطلاب لأن يقاطعوا السكر (تاريخ السودان السياسي ١٩٢٤ الى ١٩٣١ ، محفوظات الخرطوم) .

(٩٣) المصدر نفسه ص ٦٠ — ١ وملخص تقرير المخابرات الشهري رقم ٤٧ ، كانون الاول ١٩٣٧ (محفوظات الخرطوم) .

(٩٤) Sudan Monthly Intelligence Summary, no. 46 Nov. 1937.

(٩٥) لمن المفيد اجراء مقارنة بين الاتجاه الذي يرى به احمد خير هذه النقطة وبين رؤية ك.د. هندرسون لها . ففي حين ان الأول يقول ان وضع المؤهلات قد حدد عمداً لملاءمة استراتيجية المؤتمر الوطنية (اي اكتساب التأييد على نطاق واسع في اوساط السودانيين) فان هندرسون يقول ان العضوية « حصرت » في طلاب المدارس السابقين الذين هم فوق مستوى التعليم الابتدائي ، « غير انه كان هنالك نص غير صالح ، يسمح للجنة بأن تقبل « السودانيين المتعلمين في اماكن اخرى » مما يترك ثغرة للتلاعب في القوائم الانتخابية « كفاح جيل » ص ٦٥ ، و « السودان الحديث » ص ٥٣٦ .

(٩٦) نقلا عن Henderson pp. 536 - 7

(٩٧) هندرسون ، ص ٥٣٧ — ٨ ، وخير ص ٦٥ — ٦ .

(٩٨) ان هندرسون وخير متفقان على ان عدد الاعضاء المكتتبين بلغ رقماً قياسياً في سنة ١٩٤٢ ، لكن هندرسون يقول ان العدد كان في ذلك الحين ١٣٩٠ (ص ٥٣٨) ، وخير يقول ان العضوية في السنة ذاتها ارتفعت من ١٤٠٠ الى ٥٢٨٠ (ص ٧٩) .

(٩٩) هندرسون ص ٥٤٢ .

(١٠٠) النص العربي في خير ، ملحق ٣ . والنص الانكليزي في هندرسون ص ٥٤٢ — ٣

(١٠١) احمد خير ، ص ٢٢ .

(١٠٢) المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(١٠٣) المصدر السابق، ص ٩٩. منح السيد علي الميرغني وسام القديسين مخائيل وجورج من درجة.C.M.G رفيعة في سنة ١٩٠٠، ومنح الوسام ذاته من درجة فارس.C.M.G في سنة ١٩١٦ (سير). وكرم بعد ذلك بمنحه وسام .K.C.V.G في سنة ١٩١٩. وفي ١٩٢٦ منح السيد عبد الرحمن المهدي وسام الامبراطورية البريطانية من درجة فارس .K.B.E .

(١٠٤) في مقابلة جرت في ١٥ نيسان قال السيد علي الميرغني ان محاولات كثيرة بذلت لاقناعه بقبول منصب ملك على السودان غير انه ، لأسباب كثيرة ، رفض ذلك العرض واعترض على تنفيذه من قبل « آخرين » . قال ان الملك لا يمكن ان يعطى لاي كان ، ولو اعطي فانه لا يكون ملكاً صحيحاً ، بل يكون بدلا من مجرد « مخلب قط » لأولئك الذين نصبوه .

(١٠٥) عندما شكلت الجبهة الوطنية التي تسيطر عليها الختمية في سنة ١٩١٩ حدد هدفها بأنه اقامة « دومنيون » تحت التاج المصري مع حق الانسحاب . وانه لمن المفيد ان يذكر في هذا الصدد ان تأليف حزب الامة في شباط ١٩٤٥ الذي كان المفروض ان هدفه فرض ملكية مهدية على سودان مستقل ، كان في نظر الحاكم العام له اثر مزدوج وهو دفع كثيرين من المعتدلين الى معسكر « الاشقاء » وتأكيد تأييد الختمية التام لهم . وكأجراء ضد الملكية اتخذت لجنة الستين التابعة للمؤتمر قراراً مفاجئاً اعلنت فيه ان سياستها هي اتحاد السودان ومصر تحت العرش المصري (التقرير السنوي عن ١٩٤٥ رقم ١ (١٩٤٨) ٧٣١٦ ص ١٣٩). وكما سنرى في الفصل الثامن فان تصريح السيد عبد الرحمن في سنة ١٩٥٣ انه لا يفكر في الملكية ولكن يحبذ اقامة حكم جمهوري ديموقراطي في السودان كان عاملا مهما في تسهيل تقدم البلد في طريق الاستقلال .

(١٠٦) انظر الفصول اللاحقة .

(١٠٧) سيد بنيامين لوكي في مباحثة عن الحكم الذاتي جرت في الجمعية التشريعية في كانون الاول ١٩٥٠ (اجراءات الجمعية الاولى ، الدورة الثانية رقم ١٤ ٦ — ١٦ كانون اول ١٩٥٠ ص ٦١٠) .

(١٠٨) انه لمن المفيد ان يلاحظ ان الاكثرية الكبيرة من الشيوعيين واليساريين السودانيين كانوا من غير المهديين وكان اكثرهم من الختمية ، وقد يعود سبب ذلك جزئياً الى انه كان للمهديين الذين يحتشد أكثرهم في السودان الغربي وفي منطقة الجزيرة نظام ديني أكثر صرامة واشد ولاء واكثر مناعة تجاه التأثير الخارجي، بينما الختمية وغير المهديين الآخرين الذين سكنوا المديرية الشمالية وشرق السودان — وخصوصاً في المدن – كانوا اضعف تنظيماً وعلى اتصال أكثر بالعالم الخارجي. كذلك يرجع ذلك جزئياً الى أن غير المهديين ، وخصوصاً في الخرطوم ، قد نظروا الى المهديين تاريخياً بطريقة شبيهة بنظره الشيعة والاقليات الاسلامية الأخرى

الى الاكثرية السنية في سوريا والعراق . وكما ان هذه الأقليات (والاقليات الاخرى الدينية والعرقية) قد زودت الاحزاب الشيوعية واليسارية في سوريا والعراق بمعظم اتباعها كذلك فعل في السودان الختميون وغير المهديين . ومن المهم أن نلاحظ ، في هذه المناسبة أيضاً ، ان الحزب السوداني الشيوعي وان كان قد تحالف في الماضي مع حزب الأمة ، فان تحالفه مع الختمية بعد ثورة تشرين الاول ١٩٦٤ كانت أطول امداً وأبعد أثراً . أما الأخوان ، مقابل ذلك – وإن كانوا قد سعوا لتجاوز الانقسامات التقليدية بين الطرق الصوفية وكان لهم ، كحركة اسلامية ، أتباع بين الختميين والمهديين – فقد كانت لهم علاقات ودية بالختمية (وان كانت غير وثيقة بسبب تحالفهم مع الشيوعيين) ، بينما كانوا من ناحية أخرى ، ومن بعض الوجوه ، مرتبطين بحزب الأمة ، أو بذلك القسم منه الذي يتزعمه صادق المهدي . ويبدو ان هناك ، في الواقع ، درجة عالية من الارتباط بين انماط الولاء التقليدية وبين النوع الحديث من الحركات والاتحادات لا في السودان فحسب بل في سائر انحاء الشرق الأوسط أيضاً .

الفصل الخامس

(١) K.D.D. Henderson, the Making of the Modern Sudan (London, 1953), P. 553

(٢) مذكرة ايضاحية ، وقائع الدورة الاولى للمجلس الاستشاري ، الخرطوم ١٩٤٥ ص ١ .

(٣) انظر الفصل السابق .

(٤) هندرسون ص ٥٥٤ .

(٥) هندرسون ص ٥٥٣ . ان اللجنة الخاصة التي شكلها الحاكم العام للنظر في تأليف مجلس استشاري تأكدت من ضرورة اصدار تشريع بتأليف ذلك المجلس وأوصت بأن يعقد الاجتماع الاول لذلك المجلس قبل آخر ١٩٤٣ ، وانه لا ضرورة لانتظار تشكيل مجالس الاقاليم التي ينتخب منها اعضاء المجلس الاستشاري (المصدر السابق ص ٥٦٢) . وعندما تم تشكيل المجلس الاستشاري بادر الحاكم العام في خطابه الذي افتتح به الدورة الأولى الى وصفه بانه اول تعبير صميم للامة السودانية (وقائع الدورة الاولى من ١٥ الى ١٨ ايار ١٩٤٤ – الخرطوم ١٩٤٥ ص ١٨) .

(٦) نقلا عن هندرسون ص ٥٥٣ – ٦٠ .

(٧) نيوبولد الى ر. س. مايال ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ (المصدر السابق ص ٢٩٣) .

(٨) نيوبولد الى ر. س. مايال ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ (المصدر السابق ص ٣٠٣)

(٩) تاريخ ٤ اذار ١٩٤٣ (المصدر السابق ٣٠٣) .

(١٠) قانون المجالس الاستشارية ١٩٤٣ نشر في وقائع الدورة الأولى للمجلس الاستشاري (الخرطوم ١٩٤٥) ص ٤ .

(١١) السير دوغلاس نيوبولد توفي وهو في منصبه في سنة ١٩٤٤ ، وخلفه في منصب السكرتير المدني ونائب رئيس المجلس الاستشاري السير جيمز روبرتسون .

(١٢) انظر الفصل السابق .

(١٣) انظر الفصل السابق .

(١٤) نيوبولد الى كمبل ، ٣٠ ايلول ١٩٤٣ (هندرسن ، ص ٣٤٠) .

(١٥) من نص حديث اذاعه نيوبولد من راديو ام درمان في ١٤ حزيران ١٩٤٤ وهو ملحق «بوقائع الدورة الاولى للمجلس الاستشاري» ص ١٢–١٣ .

(١٦) رد السكرتير المدني على مذكرة المؤتمر المذكورة . انظر الفصل السابق .

(١٧) المذكرة الايضاحية لقانون المجلس الاستشاري ١٩٤٣ ، ولامر المجلس الاستشاري ١٩٤٣ .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) حديث اذاعي .

(٢٠) عبد الرحمن علي طه «السودان للسودانيين» (الخرطوم ١٩٥٥) ص ٣٢ .

(٢١) انظر الفصل السابع .

(٢٢) كفاح جيل ص ٨١ .

(٢٣) طبعت في وقائع الدورة الاولى للمجلس الاستشاري (الخرطوم ١٩٤٥) .

(٢٤) طه ، ص ٣٢ .

(٢٥) كفاح جيل ، ص ٨٢ .

(٢٦) المصدر السابق ص ٤٦ .

(٢٧) طه ، ص ٣٢ و ٦٥ .

(٢٨) هندرسون ص ، ٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥ .

(٢٩) وقائع الدورة الاولى ص ٢٠ .

(٣٠) وقائع الدورة الثانية ص ٤ – ٥ .

(٣١) وقائع الدورة الثانية للمجلس الاستشاري المنعقدة في القصر من ٥–١٠ كانون الاول ١٩٤٤ ص ٥–٧ . ثم ان الشروط التي سمح بالنهاية للصحافة بمقتضاها بدخول المجلس تضمنت ما يلي :

٦ (آ) ألا ينشر أصحاب الصحف في صحفهم في اليوم ذاته الذي جرت فيه المناقشة اي شيء غير الوصف العام لما حدث في المجلس . وذلك الوصف يشمل زمن انعقاد اجتماع المجلس ، عدد الاعضاء الحاضرين ، أي مواضيع جرى البحث فيها ونوع القرارات التي اتخذت وعدد المعارضة او غير ذلك من التي واجهتها الاقتراحات . غير ان مثل هذا الوصف لا يجوز ان يشمل اسماء الاعضاء ولا ينقل انباء ما قالوه ولا اي تعليقات او انتقادات .

٧ (ب) في استطاعة المحررين ان ينشروا في اليوم التالي مناقشات المجلس كما رووها هم ولهم الحرية في ان يعلقوا عليها وينتقدوها كما يريدون شرط أن ينشر في

العدد ذاته البيان الرسمي الكامل الذي سيرسله الى الصحف موظف المعلومات . (نقلا عن وقائع الدورة الخامسة ١٧–٢١ نيسان ١٩٤٦ ص ٤ وهذه الشروط جرى تخفيفها تدريجاً) .

(٣٢) ان نشرة حول هذا الموضوع مع مقدمات وضعها الحاكم العام ومفتي السودان والسيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي ، اعدتها المطابع الحكومية لفائدة اعضاء المجلس والجمهور ، وقد جرى ادماجها في وقائع جلسة المجلس الثالثة التي عقدت في ٢٣–٢٨ أيار ١٩٤٥ .

(٣٣) نشرة وقائع دورة المجلس الثالثة ٢٣–٢٨ ايار ١٩٤٥ صفحة ٢٨ .

(٣٤) المصدر السابق ص ٣٩ .

(٣٥) المصدر السابق ص ٣٨ .

(٣٦) المصدر السابق ص ٣٠ .

(٣٧) مآسي الانكليز في السودان – مجموعة مقالات نشرت في الاصل تحت اسم الوفد السوداني الى مصر، ١٩٤٦ في جريدة « الوفد المصري » المصرية واصدرت بعد ذلك كتيباً ينتقد الادارة البريطانية في السودان .

(٣٨) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٦ ، ص ١٠ .

(٣٩) وقائع الدورة الرابعة ٣–٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ ص ٩٧ .

(٤٠) صوت السودان (جريدة الخرطوم اليومية) ١٣ تشرين الاول ١٩٤٥ و ٢٠ اذار ١٩٤٦ وكذلك ص ٣٣ .

(٤١) مسودة معاهدة صدقي – بيفن المرفقة بسجل المباحثات رقم ١٧٥ و١٧٦ و١٧٩ الخ. لاجتماعات مجلس الامن حول النزاع الانكليزي – المصري ، ١٩٤٧ (مطبعة الحكومة الخرطوم) .

(٤٢) جريدة التايمز ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧ ، استشهد بها ماك ميتشيل ، «السودان» ص ١٩٦ .

(٤٣) « السودان : سجل من التقدم ١٨٩٨–١٩٤٧ » (حكومة السودان ١٩٤٧) ص . ١٣–١٤ .

(٤٤) سجل شفهي لمناقشات الاجتماعات ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٩ الخ. لمجلس الامن الخاصة بالنزاع الانكليزي – المصري، ١٩٤٧ .

(٤٥) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٦ ،ص ١٣٩والتقرير السنوي للسنة ١٩٤٧ ص ٩ .

(٤٦) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٦ ص ١١ .

(٤٧) يذكر طه ان صدقي باشا رفض ان يستقبل السيد عبد الرحمن المهدي في مصر بينما الصحف المصرية استمرت في مهاجمته واصفة السيد المذكور بانه تآمر ضد التاج ويستحق الاعدام . اما في لندن فقد اجتمع السيد عبد الرحمن الى المستر اتلي الذي اكد له ان بريطانيا لن توافق على وجهة نظر مصر في شأن السيادة على السودان (ص ٣٧–٩) .

(٤٨) في تقريره السنوي لسنة ١٩٤٧ ذكر الحاكم العام ان حوادث تلك السنة قد ادت الى اهتمام لا مثيل له في السابق بشؤون السودان بلغ في اتساع نطاقه

نسبة عالمية ورافقه اهتمام مماثل له متزايد من قبل السودانيين في المسائل العالمية (ص ٩) .

(٤٩) وقائع الدورة الخامسة من ١٧–٢١ نيسان ١٩٤٦ صفحة ١–٢ .

(٥٠) كانت الفئة الاولى تمثل الوظائف المهنية والادارية والفنية الكبيرة والفئة الثانية تمثل الوظائف الكتابية ووظائف مسك الدفاتر والوظائف الفنية الصغيرة . والفئة الثالثة تمثل الوظائف الفنية والكتابية ومسك الدفاتر (غير التقاعدي) الصغرى . تقرير لجنة سودنة الخدمة المدنية (الخرطوم ١٧ حزيران ١٩٤٨) ص ٥ .

(٥١) المصدر السابق ص ١٩ .

(٥٢) التقرير الاول لمؤتمر السودان الاداري المقدم الى سعادة الحاكم العام في ٣١ اذار ١٩٤٧ (الخرطوم) ص ٣ .

الفصل السادس

(١) وهو الذي صار في ما بعد حاكماً عاماً على نيجيريا .

(٢) من هؤلاء الخمسة ثلاثة مثلوا حزب الامة ، وواحد القوميين ، وآخر حزب الاحرار .

(٣) التقرير الاول عن مؤتمر السودان الاداري ، ٣١ آذار ١٩٤٧ (الخرطوم) ص ١١ .

(٤) التقرير الاول عن مؤتمر السودان الاداري ، ٣١ آذار ١٩٤٧ (الخرطوم) ص ٢ .

(٥) قدم التقرير رسمياً الى الحاكم العام في ١١ آذار ١٩٤٧ .

(٦) المصدر السابق ص ٣ .

(٧) المصدر السابق ص ٤ .

(٨) المصدر السابق ص ٨ .

(٩) وهكذا كتب السكرتير المدني المستر د. نيوبولد في رسالة الى ر. س. مايال في سنة ١٩٤٢ يقول : « ان اكثرية اعضاء المؤتمر هم من موظفي الحكومة ولا ينبغي لنا ان نسمح بنمو خدمة مدنية ذات تفكير سياسي» (هندرسون ص ٢٤٤ وايضاً ص ٥٥٥–٥٥٦) .

(١٠) التقرير ص ٦–٧ .

(١١) المصدر السابق ص ٧ .

(١٢) المصدر السابق ص ٣ .

(١٣) المصدر السابق ص ٦–٧ . بالاضافة الى الاعضاء الستين الذين كانوا ينتخبون بهذه الطريقة اوصى المؤتمر ، على ما يذكر ، بوجوب قيام الحاكم العام بتعيين عشرة منهم مباشرة .

(١٤) التقرير ص ٣ .
(١٥) المصدر السابق ص ٤ .
(١٦) المصدر السابق ص ٥ .
(١٧) وقائع الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري ، ٣–١٠ آذار ١٩٤٨ ، ص ٣١–٣٢.
(١٨) التقرير الأول لمؤتمر السودان الاداري ، ص ١٠ .
(١٩) المصدر السابق ص ٣ .
(٢٠) المصدر السابق ص ٩ .
(٢١) المصدر السابق ص ١٠ .
(٢٢) المصدر السابق ص ٦ .
(٢٣) المصدر السابق ص ١٠ .
(٢٤) وقائع دورة المجلس الاستشاري السابعة ، ٢٠–٢٤ أيار ١٩٤٧ ، ص ٧٨ . كان السكرتير القضائي قبل ذلك قد قدم مذكرة تليت في المجلس . وقد جاء في المذكرة أيضاً ان السكرتير القضائي في اثناء زيارته لبريطانيا لم يتعامل مع احد بصفته موظفاً في حكومة صاحب الجلالة . « واجهت اولئك الاشخاص بصفتهم مستشارين فنيين فقط » (ص ٧٥) .
(٢٥) وقائع دورة المجلس الاستشاري السابعة ص ٧٩ .
(٢٦) كانت الاكثرية ترغب في ان تظهر هذا بانه الغرض الواضح الذي ترمي اليه توصيتهم وهو انه ليس لدى شعب الشمال اي رغبة في السيطرة او في ممارسة نفوذ لا مبرر له على شعب الجنوب ، ولكن اذا كانت الفوائد التي يجنيها السودان الموحد ستكون متبادلة فعندئذ ينبغي لمسؤوليات اجزاء البلد الواحد بعضها تجاه بعض ان تكون متبادلة ايضاً . وهنا ، وان كان ذلك خارجاً عن مهمة المؤتمر ، ارادت اكثرية الاعضاء ان تسجل رأيها في ان توحيد الشعب السوداني يلقى مساعدة عظيمة بالغاء الامر الخاص برخص التجارة الصادر في ١٩٢٨ وباتخاذ سياسة تربوية واحدة للشمال والجنوب ، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب ، وتحسين المواصلات بين قسمي البلد ، وتشجيع نقل الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب ، وتوحيد نظام المؤسسات (ص ٤) .
(٢٧) من مفوض المنطقة الغربية الى حاكم اكواتوريا ، ٣٠ حزيران ١٩٤١ (محفوظات السكرتير المدني ، الخرطوم) .
(٢٨) من حاكم اكواتوريا الى مفوض المنطقة الغربية ، ١٤ آب ١٩٤١ (محفوظات السكرتير المدني ، الخرطوم) .
(٢٩) من حاكم اكواتوريا الى مفوض مناطق توريت ، وجوبا ، وياي ، وموره ، وزندى ، وواو ، ورومبيك ، وتونج ، ٢٥ أيار ١٩٤٦ (محفوظات السكرتير المدني ، الخرطوم) .
(٣٠) قال درديري محمد عثمان ، وهو قاض مركزي كان عضواً في لجنة فرعية ، ان سير جيمز روبرتسون وصف التقرير بانه قرار اتهام للحكومة وليس

تقريراً (مذكراتي ، الخرطوم ، ١٩٦١ ، ص ٤٠) .
(٣١) من السكرتير المدني الى السكرتيرين القضائي والمالي ومديري الدوائر وحكام المديريات الجنوبية ، ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ (محفوظات السكرتير المدني ، الخرطوم) .
(٣٢) من مفوض منطقة راجا الى مفوض المنطقة الغربية ، ١٢ شباط ١٩٤٧ (السكرتير المدني) . وقد كتب قبل ١٥ سنة الى حاكم بحر الغزال يقول : « اني لا اقول انه ليس من الملائم ان اصر على وجوب استعمالهم اسماءهم القبلية والتخلي عن اسمائهم الاجنبية (العربية) عندما يسمح للمبشرين بأن يعمدوهم باسماء أجنبية اخرى (ايطالية) . ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢ (محفوظات السكرتير المدني ، الخرطوم) .
(٣٣) ٢٣ كانون الاول ١٩٤٦ (محفوظات السكرتير المدني ، الخرطوم) .
(٣٤) من حاكم واو الى حاكم اكواتوريا ، ٦ كانون الثاني ١٩٤٧ (السكرتير المدني ، محفوظات الخرطوم) . فكرة الاتحاد التي حبذها حاكم واو وتبناها في ما بعد بعض السودانيين الجنوبيين .
(٣٥) رسالة السكرتير المدني تاريخ ١٠ اذار ١٩٤٧ (السكرتير المدني ، محفوظات الخرطوم) .
(٣٦) حاكم جوبا الى نائب حاكم واو ، ٣٠ نيسان ١٩٤٧ (السكرتير المدني ، محفوظات الخرطوم) .
(٣٧) مذكرة السكرتير المدني عن مؤتمر جوبا ، ١٥ ايار ١٩٤٧ (السكرتير المدني ، محفوظات الخرطوم) . من أجل توصيات مؤتمر السودان الاداري.
(٣٨) سجل مناقشات مؤتمر جوبا (السكرتير المدني ، محفوظات الخرطوم) .
(٣٩) وقائع الجلسة ٥٥٩ من جلسات مجلس الحاكم العام ، ٢٩ تموز ١٩٤٧ (محفوظات الخرطوم) .
(٤٠) وقائع الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري ، ٣–١٠ آذار ١٩٤٨ ، ص ٢٠ .
(٤١) اجراءات الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري ص ٢٠–٢٥ .
(٤٢) المصدر السابق ص ٢٦ .
(٤٣) المصدر السابق ص ٢٧ . وقد علقت « التايمز » قائلة : « يبدو ان هذه الاقتراحات المصرية تمثل محاولة للمزايدة على بريطانيا في تأييد اولئك السودانيين المتشوقين الى الحصول على نصيب من السلطة السياسية المباشرة ، ولكنها لا ترمي على الاطلاق الى افضل مصالح البلد كله . حتى لو كانت كذلك فان الاقتراحات الرامية الى اعطاء الجمعية التشريعية المقترحة سلطات أكثر جديرة بالبحث شرط ان يمثل اعضاء الجمعية ، في الواقع ، البلد كله لا الطبقات المدنية المتعلمة فقط . (٩ كانون الثاني ١٩٤٨) .
(٤٤) وقائع الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري ص ٥٤ .
(٤٥) المصدر السابق ص ٣٩ و ٥٨–٥٩ .
(٤٦) وقائع الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري ص ٧٣ .

(٤٧) المصدر السابق ص ٥٤ .

(٤٨) المصدر السابق ص ٤١ .

(٤٩) في هذا الصدد ذكر الشيخ ابو شامة عبد المحمود ، بحق ، ان العقبة الرئيسة في طريق التقدم نحو الحكم الذاتي الكامل هي وجود الحكم الانكليزي – المصري ، وانه ما لم يتخل الحاكم العام وحكومتا مصر وبريطانيا عن حقوقهم كحكام مشتركين فان البلد ينتقل من تجربة الى اخرى من دون الوصول فعلا الى الغاية المقصودة . وسأل قائلا : « اذا كانت سلطات الحاكم العام ستزول في النهاية فلماذا لا يتم ذلك الآن؟» فرد الرئيس على ذلك قائلا انه وان كانت آراء الشيخ ابو شامة ستسجل في الوقائع فليس باستطاعته بصفته موظفاً في الحكومة السودانية ان يدلي بأي رد عليها . (المصدر السابق ص ٦٣) .

(٥٠) ج . كيرك ، «عرض للشؤون الدولية في الشرق الاوسط ١٩٤٥–١٩٥٠» . (لندن ١٩٥٤ ، ص ١٤٢) .

(٥١) تقرير اللجنة الانتخابية السودانية ، السودان رقم ١ (١٩٥٤) ٩٠٥٨ ، ص ١٧ .

(٥٢) مذكرة عن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، ١٩٤٨ . تاريخها ٤ شباط ١٩٥٠ (ملف السودان المجلد ١ ، محفوظات الخرطوم) .

(٥٣) من السكرتير المدني الى جميع الحكام ، ومفوضي المناطق ، ومفوض بور سودان ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ (محفوظات الخرطوم) .

(٥٤) من السكرتير المدني الى حاكم بحر الغزال ، ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ (محفوظات الخرطوم) .

(٥٥) جريدة الرأي العام اليومية ، الخرطوم ٧ تشرين الاول ١٩٤٩ .

(٥٦) بيان السكرتير القضائي ، المذكور اعلاه .

(٥٧) يصف السير انطوني ايدن كيف ان حكومة الولايات المتحدة وخصوصاً ، بعد إلغاء الاتفاق الانكليزي – المصري ومعاهدة ١٩٣٦ في تشرين الاول ١٩٥١ ، استمرت في الالحاح على الحكومة البريطانية بان تعترف بالملك فاروق ملكاً على السودان – كجزء من اتفاقية عامة . انظر مذكرات سير انطوني ايدن (لندن ١٩٦٠) ، ص ٢٣٠–٢٣٨ .

(٥٨) لقد روى مراراً في ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ان السيد عبد الرحمن المهدي هو المحرك الاول او الضاغط الرئيس وراء هذه الحركة ، وان ليس جميع زعماء حزب الامة متفقين على ان الوقت قد حان لقيام حكم ذاتي كامل ، ولكن هو الذي يدفعهم على الطريق الموصل حالا إلى الحكم الذاتي .

(٥٩) مذكرة عن تعديل القانون الخاص بضمان مساهمة الختمية ، و. هـ. ت. لوس ، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ (ملف رقم ٢٠/٩ ، محفوظات الخرطوم) .

(٦٠) رسالة رقم ج . ا. / ١٠١٥ / ١٥ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٢ (ملف رقم ١أ٢٠/٩ محفوظات الخرطوم) .

(٦١) السكرتير المدني إلى الحاكم العام ، ٩ كانون الثاني ١٩٥٠ (ملف ١/١أ٢٠/٨ ، محفوظات الخرطوم) .

(٦٢) مذكرة عن تعديل القانون الخاص بضمان مساهمة الختمية المذكورة اعلاه .

(٦٣) م. ف. ا. كين ، ١٦ تموز ١٩٤٩ (ملف رقم ١/١أ– ٢٠/٩ المجلد ١ ، محفوظات الخرطوم) .

(٦٤) ان وجهات نظر الاشقاء ومؤتمر الخريجين في الموضوع لخصت بوضوح في مقال نشر في «المؤتمر» ، لسان حال مؤتمر الخريجين ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ تحت عنوان «تعديل قانون الجمعية التشريعية يزيد الحالة سوءاً» ، جاء فيه ان الحكم الانكليزي – المصري لن ينتهي ما لم يقرر الشعب مقاطعته ، ومع ذلك ففي نظر الامبريالية الساهرة دوماً من الضروري تمزيق تضامن الشعب ... وتحقيقاً لهذه الغاية فان الامبريالية قد انشأت المجلس الاستشاري ولجنة السودنة وغير ذلك من المبتكرات التي قاومها المواطنون بنجاح ... لذلك تخلت الامبريالية عن هذه المنظمات واوجدت هيئة جديدة هي الجمعية التشريعية التي عين فيها الوزراء ووكلاء الوزراء مع انها في الجوهر لا تختلف عن المجلس الاستشاري ... غير ان الامبريالية ستستمر في اجراء تبديلات وتعديلات لكي تكتسب مؤيدين جدداً من بين اولئك الذين كانوا حتى الآن متأثرين بالروح الوطنية ، وقد سموا انفسهم وطنيين . لذلك فان كل تبديل او تعديل يجعل الاحوال اكثر سوءاً في وجهة نظر القوميين . وعلى كل حال فان باستطاعة الامبريالية ان تجري تبديلات وتعديلات بسهولة . ولقد كان ضد هذه الاساليب ان ألقى اسماعيل الأزهري بيانه الشهير عن الجمعية : « لن ندخلها ولو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب » .

(٦٥) مذكرة عن تعديل القانون لضمان مساهمة الختمية ، المشار اليها اعلاه .

(٦٦) ترجمة رسمية عن النص الانجليزي .

(٦٧) نظراً إلى نقائص الجمعية والمجلس ، وفي محاولة لسبق التأثيرات المحتملة التي قد تكون للمفاوضات الانكليزية – المصرية القريبة ، ولتجنب خطر التأخر في تلبية طلبات اولئك الذين كانوا يميلون إلى التعاون مع الحكومة ، اقترح السكرتير القضائي في شباط ١٩٥٠ «وثبة جديدة» ساوره الأمل بانها قد تزيل عيوب النظام الحالي مع بقائها سليمة بصورة معقولة . قد كان مشروعه يقضي بان يعطى السودانيون جمعية منتخبة بكاملها ووزارة كلها سودانية مسؤولة تجاه الجمعية مع بقاء شؤون الدفاع والشؤون الخارجية مستثناة منها ، اي حكماً داخلياً تاماً ، وأن يكون هنالك زيادة في الدوائر الانتخابية لمصلحة المثقفين ... (ولكن) ... تكون شؤون الدفاع والشؤون الخارجية منوطة بالحاكم العام الذي تكون له سلطات مطلقة للتدخل ... في المسائل الجوهرية الخاصة بالمحافظة على القانون والنظام ووقف الافلاسات ومراقبة معاملة الجاليات الأجنبية معاملة عادلة (ومن ضمنهم الموظفون البريطانيون) . والدستور الذي وضع على هذه الصورة يستمر العمل به عشر سنين ، تقرر بعدها لجنة

دولية ، ويفضل ان تكون تابعة لهيئة الأمم المتحدة ، يكون احد اعضائها هندياً ، ما اذا كان البلد قد اصبح معداً للحكم الذاتي الكامل . واذا كان كذلك فهل الشعب في وضع يمكنه من ان يختار لنفسه ماذا ينبغي ان يكون نظامه في المستقبل ، واذا كان كذلك يجري الاستفتاء (محفوظات الخرطوم) .

(٦٨) مذكرة سرية ١٣ شباط ١٩٥٠ (محفوظات الخرطوم) .

(٦٩) مذكرة السكرتير المدني عن حديث مع ميرغني حمزه في ١٩ ايار ١٩٥٠ (محفوظات الخرطوم) .

(٧٠) وقائع الجمعية الأولى ، الدورة الثانية ، رقم ٩ ، ١–٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ (الخرطوم) ص ٣٨٠ .

(٧١) المصدر السابق رقم ١١ ، ١٥–٢١ تشرين الثاني ١٩٥٠(الخرطوم) ص٤٤٩–٥٠ .

(٧٢) صوت السودان ، الخرطوم ، ٢٠ نيسان ١٩٥٠ .

(٧٣) السكرتير المدني إلى الحكام ومفوض بور سودان ، ٤ كانون الثاني ١٩٥٠ (٢٠/٩ ، محفوظات الخرطوم) .

(٧٤) كانت وجهة نظر الحكومة في هذه المسألة قد ابديت بوضوح في المذكرة عن تعديل القانون لضمان مساهمة الختمية ، تاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ : ان مهمة البريطانيين في البلد هي تأخير موعد قيام الحكم الذاتي إلى ابعد ما يمكن ... وقد كان الرد البديهي على كل مطالبة بالحكم الذاتي في المستقبل القريب انه لم يحن الوقت للتحدث عن الحكم الذاتي بينما السودانيون منقسمون في ما بينهم ، وعدد كبير منهم غير مشترك في الهيئات الدستورية . فان غياب الختمية عن الجمعية كان لذلك سلاحاً مفيداً نقاوم به اي مطالبة في الوقت الحاضر بالحكم الذاتي . اننا قد نستطيع ان نساوم مع الختمية على اساس : « اننا لا نلح على تعديل القانون لادخال الختمية في الجمعية قبل ان تكون قد اجتازت سنتها الثالثة اذا كنتم لا تلحون علينا بالمطالبة بالحكم الذاتي » . قد تكون هذه سياسة مكيافيلية قليلا ولكن اظن ان علينا في هذه الايام ان نستعمل كل سلاح لدينا .

(٧٥) السيد بنيامين لوكي (اكواتوريا) في مناقشة الحكم الذاتي في كانون الاول ١٩٥٠) (وقائع الجلسة الثانية للجمعية الأولى رقم ١٤ ، ٦–١٦ كانون الأول ١٩٥٠ (الخرطوم ص ٦١٠) . كانت ملاحظات السيد بنيامين مماثلة لملاحظات الاعضاء الآخرين التابعين للاقاليم الجنوبية .

(٧٦) السكرتير المدني إلى جميع الحكام وإلى مفوض بور سودان (محفوظات الخرطوم) .

(٧٧) وقائع الجلسة الثانية من الجمعية الأولى رقم ١ ، ٦–١٤ آذار ١٩٥٠ ص ١٢ .

(٧٨) المصدر السابق رقم ١١ ص ١٥–٢١ تشرين الثاني ١٩٥٠ ص ٤٥٣ .

(٧٩) المصدر السابق رقم ١٤ ، ٦–١٦ كانون الأول ١٩٥٠ ص ٥٩٣ .

(٨٠) انظر اعلاه .

(٨١) وقائع الدورة الثانية للجمعية الأولى رقم ١٤ ، ٦–١٦ كانون الاول ١٩٥٠ ص ٥٩٤–٥٩٥. وفي كانون الثاني ١٩٥٠ وجد ان اقتراحاً لطلب الحكم

الذاتي لا ينبغي ان يبحث في الجمعية اذ ان ذلك « بصورة واضحة » موضوع « محتجز» ويمكن رفضه . السكرتير المدني إلى الحاكم العام ، ٩ كانون الثاني ١٩٥٠ . على ان رفض السماح ببحث الاقتراح في كانون الأول كان في رأي الحكومة قد يكون مضراً .

(٨٢) وقائع الدورة الثانية للجمعية الأولى رقم ١٤ ، ٦–١٦ كانون الأول ١٩٥٠ ص ٦٠٨ .

(٨٣) المصدر السابق ص ٦١٤ .

(٨٤) رسالة رقم ١٠١٥/ ١٥ ، تاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٢، (محفوظات الخرطوم).

(٨٥) وقائع الدورة الثانية للجمعية الأولى رقم ١٤ ، ٦–١٦ كانون الأول ١٩٥٠ ص ٥٧٠ ن .

(٨٦) رسالة من السكرتير المدني إلى الحاكم الدام في بور سودان بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥١ (محفوظات الخرطوم) .

(٨٧) تقرير عن عمل لجنة تعديل الدستور حتى تاريخ حلها من قبل رئيسها القاضي ر. ك. ستانلي بيكر ، ص ٣٨ .

(٨٨) السكرتير المدني إلى السكرتيرين المالي والقضائي ، ١٨ كانون الثاني ١٩٥١ (محفوظات الخرطوم ، التقرير عن عمل اللجنة ص ٣) .

(٨٩) المصدر السابق ص ٤ .

(٩٠) النص العربي للمفاوضات في « السودان » ، ١٣ شباط ١٩٣١ إلى ١٢ شباط ١٩٥٣ (رئاسة مجلس الوزراء في القاهرة ١٩٥٣ ص ٢٥٥–٦) .

(٩١) النص العربي للمفاوضات في «السودان» ص ٢٦٩ ومذكرات سير انطوني ايدن ، «الدائرة الكاملة » ص ٢٢٥–٣٠ .

(٩٢) «السودان» ص ٢٨٥–٢٨٨ .

(٩٣) ج . س . ر. دنكان ، « السودان» سجل لما حققه (ادنبره ولندن ١٩٥٢) ص ٢٤٨ .

(٩٤) وقائع الدورة الثالثة للجمعية الأولى رقم ٧ ، ٢٥–٣١ تشرين الأول ١٩٥١ ص ٣٤٠ .

(٩٥) السكرتير المدني بالنيابة عن الحاكم العام ، اقرأ بيان المستر ايدن عن الجمعية التشريعية في ١٩ كانون الأول .

(٩٦) السيد الدرديري محمد عثمان الذي كان واحداً من الاعضاء الأولين الذين حبذوا هذا الرأي يروي انه دعي بعد ذلك الى التحدث في الموضوع مع الحاكم العام،وانه في اثناء ذلك رفض ان يتزحزح قيد شعرة عن هذا الموقف . عندها سأله الحاكم العام ما اذا كان ينبغي للحكومة البريطانية في رأيه ان توقع الاتفاق الذي اقترحته الحكومة المصرية بخصوص تقرير المصير حالا للسودانيين ، فأجاب الدرديري : «نعم ، يجب ان توقعوا دون اي تردد» فسأله سير روبرت : لماذا ؟ فرد الدرديري « لأنه عندما جرى البحث في المسألة السودانية في لايك سكس واستمر النقراشي باشا في التحدث عن حق مصر في فتح السودان ووحدة وادي

النيل تحت التاج المصري وقف ممثلكم سير الكسندر كادوغان وقال ان السودانيين وحدهم لهم الحق في تقرير مستقبلهم بحرية . فهتف له مندوبو العالم الحر والممثل الروسي وقف اول مرة وهنأ ممثلكم . فماذا يكون موقفكم الآن اذا رفضتم الموافقة؟» واضاف الدرديري ان الحاكم العام لزم الصمت ثم صافحه وودعه . (مذكراتي ص ٤٣-٤) .

(٩٧) دنكان ص ٢٤٩ .

(٩٨) استشهد به دنكان ص ٢٤٩ .

(٩٩) تقرير عن عمل لجنة تعديل الدستور ص ٥ .

(١٠٠) المصدر السابق ص ٦٦ .

(١٠١) المصدر السابق ص ٤١ .

(١٠٢) المصدر السابق ص ٤٢ .

(١٠٣) دنكان ص ٢٤٩ .

(١٠٤) درديري ص ٥٣ .

(١٠٥) انظر اعلاه .

(١٠٦) ج . و . روبرتسون إلى جميع الحكام مع نسخ لمفوضي المناطق ١٢ شباط ١٩٥٢ (محفوظات الخرطوم) .

(١٠٧) روجر الين إلى ج . روبرتسون ، ٢٠ شباط ١٩٥٢ (محفوظات الخرطوم) .

(١٠٨) تقرير عن عمل لجنة الدستور ، ص. ١ . وقد قال دنكان خطأ ان اللجنه كانت في الواقع قد اتمت وضع تقريرها قبل حلها ، ص ٢٥٠ .

(١٠٩) انظر اعلاه .

(١١٠) تقرير عن عمل لجنة الدستور ص ٧ .

(١١١) المصدر السابق ص ١٨ .

(١١٢) المصدر السابق ص ١٤ .

(١١٣) المصدر السابق ص ٢١ .

(١١٤) قال السيد زين العابدين بك عبد التام ، في وقائع الدورة الثالثة للجمعية الأولى ٩ شباط ١٩٥٢ ص ٧٩٦ ، انه هو نفسه جنوبي ويشعر مع الاعضاء المحترمين الذين من الاقاليم الجنوبية ولكن اذا خلقت مشاكل الاقليات فان كيان الدولة بكامله قد ينهار ولهذا السبب فهو يعارض التوصية .

(١١٥) المصدر السابق ص ٧٩٤ .

(١١٦) الحاكم العام إلى السكرتير المدني ، في ٢ آذار ١٩٥٢ (محفوظات الخرطوم).

(١١٧) وقائع الدورة الثالثة للجمعية الأولى ، رقم ١٨ ، في ٧ نيسان ١٩٥٢ ، ص ٥٧ .

(١١٨) طه ، ص ٩١-٢ . وكذلك مذكرات السيد عبد الرحمن المهدي «جهاد في سبيل الاستقلال » (الخرطوم) ص ٩٣-٩٥ .

الفصل السابع

(١) الفصلان الثالث والخامس .

(٢) السير جيمز كوري Sir James Currie الفصل الثالث (اعلاه) .

(٣) وصف الدكتور ا. هـ. مارشال A. H. Marshall بعد ذلك السلطات الوطنية بانها كانت مجرد ابرازات لافكار مفوضي المناطق (تقرير عن الحكومة المحلية في السودان ، الخرطوم ١٩٤٩) ، صفحة ٧ .

(٤) محمد احمد محجوب ، «الحكومة المحلية في السودان» (القاهرة ١٩٤٥) ص ٧٢-٧٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٧١ .

(٦) مذاكرات لمحاضرة في المركز العربي في القدس ، تشرين الأول ١٩٤٤ (هندرسون ص ٥٣١-٥٣٢) .

(٧) في سنة ١٩٢١ انشىء مجلس الخرطوم البلدي بأمر الادارة المشتركة للخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان . وقد تألف المجلس من اعضاء بحكم الوظيفة تابعين للحكومة المركزية في المديرية و ١٦ عضواً معينين نصفهم من السودانيين . واعطي الحاكم العام سلطة إقالة اي عضو من الاعضاء . وكانت سلطات المجلس مجرد سلطات استشارية ، كما كان حاكم المديرية رئيس المجلس وله سلطة تعيين اللجان ، وما من موضوع يجوز البحث فيه من دون موافقته.وكانت جميع القرارات توضع باللغة الانكليزية ، غير انه يجوز للاعضاء باذن من الرئيس أن يخاطبوا المجلس بالعربية او بأي لغة اخرى ، كاليونانية . (قوانين السودان ، ١٩٤١ ، الطبعة الأولى ص ٢٩١-٢٩٣) . وانشىء مجلس مماثل لهذا ثلث اعضائه من السودانيين في بور سودان وهي مدينة اخرى فيها عدد كبير من الاجانب . ولا حاجة إلى القول انه لم تكن لاحد هذين المجلسين سلطة حكومية محلية كافية.

(٨) لم تكن في السودان جاليات اوروبية ، والذين ذكروا اعلاه كان معظمهم إما تجاراً (يونانيين خاصة) او اعضاء في السلك السياسي وعائلاتهم .

(٩) قوانين السودان ، ١٩٤١ ، الطبعة الأولى ، ص ٢٢١ و ٢٩٦ .

(١٠) المصدر السابق ص ٢٢٢-٢٢٣ و ٢٩٧-٢٩٨ .

(١١) المصدر السابق ص ٣٦٥ .

(١٢) المصدر السابق ص ٣٦٦ .

(١٣) التقرير السنوي لسنة ١٩٣٨ ، السودان رقم ١ (١٩٣٩) ٦١٣٩ ، ص ٩ .

(١٤) التقرير السنوي لسنة ١٩٣٧ ، السودان ، رقم ١ (١٩٣٨) ، ٥٩٨٥، ص ١٠.

(١٥) هندرسون ص ٥٣٣-٥٣٤ .

(١٦) تقرير عن السودان عن السنوات ١٩٤٢-١٩٤٤، السودان رقم ٢ (١٩٥٠) ٨٠٩٨ صفحة ١٢ .

(١٧) تقرير عن السودان للسنوات ١٩٤٢-١٩٤٤ ، السودان ، رقم ٢ (١٩٥٠) ٨٠٩٨ ، ص ١٢ .

(١٨) ص ٢ من المذكرة الايضاحية لقانون الحكومة المحلية (مجالس المديريات) سنة ١٩٤٣ (ملحق خاص بجريدة حكومة السودان ، عدد ٧٣١) .
(١٩) المصدر السابق عدد ١٣٧ .
(٢٠) البند ٦ من قانون الحكومة المحلية (قانون مجالس المديريات) ١٩٤٣ .
(٢١) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٧ ، السودان رقم ١ (١٩٤٩) ، ٧٨٣٥ ، ص ١٧ .
(٢٢) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٧ ، السودان ، رقم ١ ، ٧٨٣٥ ، ص ١٧–١٨ .
(٢٣) تقرير عن الحكومة المحلية في السودان (الخرطوم ١٩٤٩) ص ١٠ .
(٢٤) المصدر السابق ص ٩ .
(٢٥) المصدر السابق ص ٨ .
(٢٦) المصدر السابق ص ٨–٩ .
(٢٧) تقرير مؤتمر السودان الاداري وتقرير اللجنة الفرعية إلى المؤتمر عن الحكومة المحلية (الخرطوم ١٩٤٦) ص ١٧ .
(٢٨) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٧ ، السودان رقم ١ (١٩٤٩) ، ٧٨٣٥ ، ص ١٧ .
(٢٩) التقرير السنوي للسنة ١٩٤٨ ، السودان رقم ١ (١٩٥١) ، ٨١٨١ ، ص ٨ .
(٣٠) تقرير عن الحكم المحلي في السودان ص ٣ .
(٣١) المصدر نفسه ١٢–١٥ .
(٣٢) تقرير عن السودان في ١٩٥٠ – ١٩٥١ السودان رقم ١ (١٩٥٦) ٩٧٩٨ ص ١ .

الفصل الثامن

(١) محمد نجيب ، «مصير مصر» . (لندن ١٩٥٥) ص ٢٤١–٢٤٢ .
(٢) جون مارلو ، «العلاقات الانكليزية–المصرية»، ١٨٠٠–١٩٥٣ (لندن ١٩٥٤) ص ٣٩٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٠–٢٠٢ .
(٤) مما يذكر انه عندما كانت توصيات مؤتمر السودان الاداري في قيد البحث صرحت الحكومة المصرية بانها راغبة باخلاص ، كما اكدت في مناسبات عديدة ، في تمكين السودانيين من حكم انفسهم . وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٥١ تحدى وزير خارجية مصر في خطاب امام هيئة الأمم الحكومية البريطانية ان تسحب قواتها وعملاءها من السودان استعداداً لاجراء استفتاء في جو حر من كل تدخل خارجي .
(٥) نص الاتفاقية في «طه» ص ١٠٤–١٠٧ .
(٦) المصدر السابق ص ١٠٨–١١٠ .
(٧) ان انشاء حزب الاتحاد الوطني يعود إلى حد كبير إلى اللواء محمد نجيب والصاغ صلاح سالم .
(٨) السودان (رئاسة مجلس الوزراء ، مصر ١٩٥٣) ص ٢٩٧ – ٢٩٩ ، طه ص ١١٣–١١٥ ، درديري ص ٦٥–٧١ .

(٩) انظر الملحق السابع .
(١٠) ان نظام الحكم الذاتي ونص الاتفاقية نشرا معاً في ملحق تشريعي خاص بجريدة حكومة السودان عدد ٨٥٤ .
(١١) تقرير لجنة الانتخاب السودانية ١٩٥٣/٩٠٥٨ ص ٤ .
(١٢) الملحق ٢ الاتفاقية الانكليزية – المصرية .
(١٣) يقول ج. س. ر. دانكان ، وعن حق اننا تحت ضغط الرأي المحافظ في المديريات بالغنا في حماية الناخب فيها . طريق السودان إلى الاستقلال ، (ادنبره ولندن ١٩٥٧) ص ١٦١ .
(١٤) تقرير لجنة الانتخاب السودانية ص ٦–١٠ .
(١٥) المصدر السابق ص ١٧ .
(١٦) المصدر السابق ص ١٨ .
(١٧) دانكان ص ١٦٤ .
(١٨) دنكان – «السودان ، سجل التقدم» ص ٢٦٥ . في ١٨ آذار ١٩٤٧ نشرت جريدة البلاغ الوفدية وثيقة سرية لحكومة السودان تحمل رقم ٣٦ تاريخ ٩ نيسان ١٩٤٥ اعرب فيها السكرتير المدني عن رضاه عن حزب الامة الذي انشىء اخيراً بصفته «ترياقاً» للمؤتمر وللحركة الاتحادية . وقد اثبت ضابط العلاقات العامة في حكومة السودان صحة تلك الوثيقة التي استعملها بعد ذلك الاتحاديون على نطاق واسع لوصف حزب الأمة بانه اداة للسياسة البريطانية . على ان حزب الأمة بدأ من سنة ١٩٥٠ وما بعدها الالحاح على انهاء الحكم الانكليزي – المصري حالا ، وقد كان هناك في ذلك الحين شعور عام بان حكومة السودان بعد ان فشلت في تأمين مساهمة الختمية في الجمعية التشريعية بقصد مقاومة سياسة حزب الامة تبنت الحزب الجمهوري الاشتراكي ليكون بمثابة ترياق ضد الانصار ومطالبتهم بالاسراع في منح الحكم الذاتي وتقرير المصير . ولم يوقع زعيم الحزب الجمهوري الاشتراكي اتفاق الاحزاب السياسية المؤرخ في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ لان الحزب كان ممثلا باثنين من كبار أعضائه .
(١٩) كان رئيس لجنة الحاكم العام باكستانياً ، ورئيس اللجنة الانتخابية هندياً .
(٢٠) محاضر اجتماعات لجنة السودنة ، (محفوظات الخرطوم) .
(٢١) الملحق الثالث للاتفاقية الانكليزية – المصرية تاريخ ١٢ شباط ١٩٥٣ .
(٢٢) الخلاصة الأسبوعية لوقائع مجلس الممثلين ، العدد ٨ ، الدورة الثالثة ، الثلثاء في ١٦ آب ١٩٥٥ ، ص ٣٩٧ .
(٢٣) نص البيان في طه ص ١٢٠ .
(٢٤) صوت السودان ، ٣ كانون الثاني ١٩٥٥ .
(٢٥) صوت السودان ، ٤ كانون الأول ١٩٥٥ ، ومذكرات السيد عبد الرحمن المهدي ص ١٦٥ . في هذا البيان دعا السيدان ايضاً إلى تأليف حكومة ائتلافية من جميع الاحزاب ، وهو اقتراح كان قد ادلى به من قبل حزب الأمة ولكنه لقي مقاومة قوية من الأزهري ومن حزب الاتحاد الوطني الحاكم .

(٢٦) ان مدى عدم رضا عبد الناصر عن نجيب والاخوان المسلمين دل عليه الشعر الغريب المحبوب شعبياً الذي وضعه في اسلوب عربي عال ورنان الاستاذ محمد علي صالح ، وهو شخصية بارزة في الدوائر الادبية السودانية ، وقد عين في ما بعد عضواً في اللجنة العليا التي حلت محل الحاكم العام بصفتها الرئيس الدستوري للسودان المستقل . وقد كان عنوان القصيدة « إلى نجيب في عليائه » ، ونشر في جريدة الرأي العام (اليومية في الخرطوم) في عددها الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ .

(٢٧) في هذه الايام كان الحزب الشيوعي السوداني ايضاً ينتقد عبد الناصر لعقده المعاهدة الانكليزية -المصرية في سنة ١٩٥٤. لذلك فان الحزب الشيوعي السوداني لم ير فيه ديكتاتوراً فاشستياً فحسب بل ايضاً عميلا مأجوراً للامبريالية الانكليزية - الاميركية . وقد كان من جراء ذلك ان انضم الحزب الشيوعي السوداني إلى حزب الأمة في المطالبة باستقلال السودان ضد الوحدة مع مصر .

(٢٨) الراي العام ، ٢٧ تموز ١٩٥٥ .

(٢٩) ان فشل هذه السياسة جعل الرئيس عبد الناصر يتخلى عنها وان يعزل الرجل الذي كانت له صلة وثيقة بها وهو الصاغ صلاح سالم في اواخر سنة ١٩٥٥ ، على انه في ذلك الوقت كان قد فات الاوان ، وكان السودان قد اصبح في طريق الاستقلال .

(٣٠) صوت السودان ، ١٦ آذار ١٩٥٥ .

(٣١) المذكرة المقدمة من جبهة الاستقلال الى رئيس الوزراء . طه ص ١٤٦ .

(٣٢) السيد محمود نور الدين نائب رئيس حزب الاتحاد الوطني مع مجموعة صغيرة قصيرة العمر من المؤيدين انفصل عن الحزب بسبب تغيير سياسته ازاء مصر واستمر فترة من الزمن في تأييد الاتحاد بمصر . وقد اجرت جماعات اخرى اختبارات قصيرة مع هيئات ذوات آراء غير مفهومة (قد يقول البعض غير معقولة) مثل الاستقلال الاتحادي والاتحاد الاستقلالي قبل الانضمام في النهاية الى صفوف اولئك الذين ايدوا الاستقلال محرراً ومبسطاً .

(٣٣) المادة ١٢ .

(٣٤) الخلاصة الاسبوعية لوقائع مجلس الممثلين ، العدد ٨ ، الدورة الثالثة ، يوم الثلثاء ١٦ آب ١٩٥٥ ، ص ١٤٤ .

(٣٥) بعد ان كرسوا سنين كثيرة من حياتهم لتنفيذ السياسة الجنوبية القديمة وجد كثيرون من الاداريين البريطانيين من الصعب جداً عليهم ان يقبلوا بالسياسة الجديدة الرامية الى الوحدة بين الشمال والجنوب. ولذلك فان حاكم واو الذي اتهم السكرتير المدني في سنة ١٩٤٧ بانه ضحى بضميره قد استمر حتى بعد بداية فترة الانتقال في الاصرار على ان مديريات السودان الشمالية والجنوبية يجب ان تعامل معاملة مختلفة وان ما يطبق على الاولى لا يمكن العمل به في الثانية (ريتشارد اوين الى السكرتير المدني ، ٢٣ شباط ١٩٥٢) ، (محفوظات الخرطوم) .

(٣٦) المصدر السابق ص ١٩٦ .

(٣٧) الخلاصة الاسبوعية لوقائع مجلس الممثلين العدد ٩ ، الدورة الثالثة ، ٢٢ - ٢٩ آب ١٩٥٥ ، ص ٤٥٤ .

(٣٨) الخلاصة الاسبوعية لوقائع مجلس الممثلين ، العدد ١٤ ، الدورة الثالثة ، ١٩ - ٢٤ كانون الاول ١٩٥٥ ، ص ٥٨٦ .

(٣٩) المصدر السابق ص ٥٨٩ .

(٤٠) الخلاصة الاسبوعية لوقائع مجلس الممثلين العدد ١٤ ، الدورة الثالثة ، من ٢٦ كانون الاول ١٩٥٥ الى الاول من كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ٦٦٨ .

(٤١) في سياق حديث الى حلقة موظفي العلوم السياسية في جامعة الخرطوم ، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٧ روى السيد احمد متولي القباني - الذي بصفته النائب العام كان المسؤول الاول عن وضع الدستور الانتقالي - كيف كان اقتراح خمسة تعديلات قدمها حزب الامة اليوم الأخير موضوع مناقشات واخذ وعطاء استمرت حتى الساعة الاولى من صباح يوم ٣١ كانون الاول . وبعد التوصل في النهاية الى اتفاق كتبت التعديلات على الآلة الكاتبة بسرعة وطبعت نسخ عنها والصقت على صور المسودة الاصلية للدستور التي سلمت الى الاعضاء قبل بدء الاجتماع البرلماني المشترك الذي تمت فيه الموافقة النهائية على الدستور الانتقالي .

الملاحق

الملحق ١

مسودة كرومر الأهلية للوفاق الانجليزي المصري
سنة ١٨٩٩

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي ،

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن نشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق منطقتي وادي حلفا وسواكن اداريًا بالأقاليم المجاورة لهما ،

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة ١

ما لم يتم التفويض بخلافه تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

(١) الاراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢

أو

(٢) الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيًا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد

أو

(٣) الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا .

المادة ٢

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

المادة ٣

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة ٤

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز ان يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

لا تصدر منشورات الحاكم العام الا بموافقة سابقة من الجناب العالي الخديوي عملا بمشورة مجلس نظاره ، ومن حكومة جلالة الملكة البريطانية بواسطة وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية في القاهرة .

على أنه يجوز للفريقين المطلوبة موافقتهما أن يعفيا من وقت إلى آخر من واجب تسلم منشورات الحاكم العام الموافق عليها مسبقاً فيما يختص بأية مواد عن الشوؤن الادارية والتنفيذية كما تنص عليها أية اتفاقية تمنح هذا الاعفاء . والمنشورات التي تصدر دون موافقة سابقة بموجب الاعفاء يجب أن تبلغ على الفور إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي خلال فترة من تاريخ الصدور ، وتكون خاضعة للتنقيح أو النقض كما قد تحتاط لذلك الاتفاقية التي أوجدت الاعفاء .

المادة ٥

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة ٦

جميع دخل السودان يكون تحت تصرف الحكومة المصرية . وستكون الحكومة المصرية مسؤولة وحدها عن جميع النفقات المدنية والنفقات العسكرية العادية في السودان ، ولكن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تتعهد بتحمل جميع كلفة أي جنود بريطانيين قد يرابطون في السودان علاوة على قوة الحملة الخاصة .

وفي حالة حدوث ظروف استثنائية تتطلب ارسال حملة عسكرية بريطانية خاصة الى السودان فإن مسألة قسمة الكلفة ستكون موضع ترتيب خاص بين الحكومتين .

المادة ٧

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة ٨

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأرض المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء اخرى من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز ان تقرر عوائد تصدير على البضائع التي تخرج من السودان الى الأراضي المصرية أو سواها .

المادة ٩

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها بوجه من الوجوه .

المادة ١٠

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة ١١

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة ١٢

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة ١٣

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها .

الملحق ٢

الوفاق الانجليزي المصري سنة ١٨٩٩
وفاق بين حكومة جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن ادارة السودان في المستقبل

حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي ،

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف الذكر وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن اداريا بالاقاليم المفتتحة المجاورة لهما ،

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة ١

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولا – الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .

أو

ثانياً – الأراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

أو
ثالثاً – الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

المادة ٢

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

المادة ٣

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

المادة ٤

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام. وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ اي قانون او أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل قنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

المادة ٥

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

المادة ٦

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح

للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

المادة ٧

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية إلا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

المادة ٨

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المادة ٩

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة ١٠

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة ١١

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان او تصديره منه، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة ١٢

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

كرومر بطرس غالي

الملحق ٣

ملحق وفاق ادارة السودان
سنة ١٨٩٩

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على اي قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ،

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في اي وقت من الاوقات ، وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات ،

وحيث ان عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان ،

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه ،

فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضي والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الأولى

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا تاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل .

تحريراً بمصر في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ .

امضاء	امضاء
بطرس غالي	كرومر

الملحق ٤

مذكرة كتشنر الاولى الى المدراء

١ – ان ما قام به الدراويش من استئصال كلي لنظام الحكم القديم قد هيأ الفرصة لبدء إدارة جديدة أكثر انسجاماً مع حاجات السودان .

٢ – ان القوانين والأنظمة الضرورية ستدرس بدقة ، وتصدر بحسب الحاجة اليها ، لكن يجب الا ننظر الى سن القوانين ونشرها فقط من اجل تحسين البلد ومن اجل الحكم الصالح له .

٣ – ان المهمة التي أمامنا جميعاً ، وخصوصاً المدراء والمفتشين ، ان نكسب ثقة الشعب ، وننمي موارده ، ونرفعه الى مستوى أعلى . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق المفتشين الذين هم على اتصال وثيق بالطبقة المختارة من الأهالي التي قد نأمل بواسطتها أن نؤثر تدريجياً في جميع السكان . على المدراء والمفتشين أن يتعلموا كيف يعرفون شخصياً جميع الاعيان في مراكزهم ، وان يظهروا لهم بالمعاملات الودية والاهتمام بشؤونهم الفردية أن هدفنا هو زيادة ازدهارهم . فاذا ما أدركوا تماماً أن موظفينا يضمرون لا تقدم البلد عموماً فحسب بل أيضاً فلاح كل فرد يتصلون به ، تضاعف أثر حضهم على الصناعة والتحسين ، لأن أثر مثل هذا الحض يكون ضئيلا حين يصدر في البلاغات والمنشورات . فعلينا من أجل بعث السودان أدبياً وصناعياً أن نتطلع الى العمل الفردي للموظفين البريطانيين الذين يعملون مستقلين ، ولكن لغاية مشتركة ، في التأثير في افراد الأهالي الذين عليهم ان يكسبوا ثقتهم .

٤ – يجب ان يعلم الشعب أن الحقيقة منتظرة دائماً ، وانها ستقابل على قدم المساواة سواء اكانت سارة أو بالعكس . اننا لنرجو على مر الوقت ، بالاصغاء إلى الآراء الصريحة باحترام ، وبكبح الكاذبين والمتحلقين ، أن نتوصل الى شيء من التحسين في البلد في هذا الشأن .

٥– عليكم من أجل اقامة العدل في المديريات ان تكونوا حريصين جداً على أن تروا التمسك بالصيغ القانونية يجرى تماماً كما وضعت ، وذلك كي تلقى المحاكم المعينة احتراماً تاماً . وعليكم أن تحاولوا ، بالتحري الدقيق الذي تقوم به المحاكم في القضايا المعروضة عليها ، الإيحاء الى الشعب بالثقة المطلقة بأنه قد أعطي عدالة حقيقية . إنه لمن المهم جداً ألا تفعل الحكومة شيئاً يمكن أن يفسر بأنه دليل ضعف ، وكل تمرد يجب أن يقمع بسرعة وشدة . وفي الوقت ذاته يجب ان تكون الروح الأبوية في عقاب الجرائم

رائدكم في علاقتكم بالشعب ، وأن تظهروا الرأفة في معالجة الجريمة الأولى وخصوصاً اذا كانت نتيجة الجهل أو حين يعترف بها علناً . وفي الحالة الثانية يجب أن يكون العفو أكثر من نصف العقوبة تشجيعاً لقول الصدق .

٦ – احرصوا على عدم التدخل في المشاعر الدينية ، وعلى احترام الدين الاسلامي .

٧ – سيعاد بناء الجوامع في المدن الرئيسية . أما الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا ومقامات الشيوخ وسواها فلا يمكن ان يسمح بإعادة تأسيسها لأنها شكلت عموماً مراكز للتعصب المخالف لتقاليد السنة . وكل طلب لإذن في مثل هذه المواضيع يجب ان يحال الى السلطة المركزية .

٨ – لا يعترف بالرق في السودان ، لكن ما دام العبيد يقدمون الخدمة لأسيادهم طوعاً فلا ضرورة للتدخل في الأوضاع القائمة بينهم . على أنه اذا تعرض أي فرد لمعاملة قاسية ، واذا حدث تدخل في حريته أو حريتها ، يمكن محاكمة المتهم بناء على مثل هاتين التهمتين اللتين هما مخالفة للقانون . ويجب في حالات القسوة الخطيرة إنزال أشد العقوبات .

المفتشون

يجب أن تقسموا المديرية الى منطقتين متساويتين تقريباً ، وأن تجعلوا كل مفتش مسؤولا عن تنفيذ الأوامر والأنظمة في منطقته تنفيذاً تاماً .

واجبات المفتشين

ان المفتش هو ضابط ارتباط المدير المسؤول عن المنطقة التي عينه المدير لها . إنه مسؤول عن تنفيذ جميع الأوامر والأنظمة التي تصدر لإدارة المديرية في منطقته وفرضها عليها ، وعن براعة الشرطة وانتظامهم .

سيكون حريصاً على تنفيذ القانون كما وضع بصورة تامة ، وعن جعل المحكمة التي يرئسها محترمة ، وعن التأكد من أن المأمورين يفرضون العقوبات الصحيحة بناء على ما لهم من سلطة .

ستكون احدى واجباته المهمة الاشراف على أعمال الشرطة ، والتأكد من أنهم يحققون في جميع قضايا الجرائم بدقة ، وتشغيلهم بطريقة تضمن المحافظة على الأمن العام .

لن يكون صلة وصل بين المأمورين وبين المديرية ، أي أن المأمورين يوجهون الى المديرية رأساً جميع التقارير والكشوفات المطلوبة . لذلك لن يكون له موظفو مكتب ، ولكنه سيتعرف بنفسه الى عمل المأمورين في منطقته إما في المكتب المركزي أو في أثناء تفتيش المأموريات .

عليه ان يحرص جداً على التأكد من أنه لا ظلم في المنطقة ولا ضرائب غير قانونية .

عليه ان يرفع الى المدير تقريراً بأي موظف لا يكون قدوة حسنة في المنطقة بالسلوك الأخلاقي المحترم في حياته ، أو يظهر إهمالا في اداء واجباته أو عدم قدرة .

المأمورون

ان التعليمات للمأمورين هي كما سترد فيما يلي . ويجب أن يشار الى أنهم مسؤولون علاوة على واجباتهم المعينة ، عن مسح اراضي المأموريات وتسجيلها بصورة صحيحة .

تعليمات الى المأمورين

ان المنصب الجديد الذي توشكون أن تتولوه مهم وله مسؤولية .

على المأمور أن يذكر دوماً أنه وكيل الحكومة العادل الرؤوف في منطقته ، ولذلك فان عليه بصفته هذه ان يفعل ما في وسعه ليكسب ثقة واحترام السكان الذين يجب ان يجعلوا بدورهم ، يتطلعون الى الحكومة التي يمثلها ويحترمونها .

وكي تحصلوا على هذا المنصب وتحتفظوا به ، عليكم أن تذكروا النقاط التالية الضرورية للحكم الصالح في المنطقة .

يجب أن تتذكروا أن هذا البلد قد حرر منذ أمد قريب من أكثر الحكام ظلماً وطغياناً الذين نهبوا السكان واستعبدوهم وولدوا فيهم من الشعور بالخوف المعنوي والحسي ما تقتضي ازالته زمناً طويلا . لذلك يجب أن يكون هدفكم جعل حكومة المنطقة مناقضة ما أمكن لحكومة الدراويش . يجب أن يبذل كل جهد لحث السكان على الشعور بأنه قد جاء عهد عدالة ومعاملة لطيفة مع قمع شديد للجريمة ، في الوقت ذاته ، وعزم على القضاء بيد قوية على اي محاولة للشريرين أن يواصلوا مؤامراتهم التي يرجى أن تكون قد اختفت بفرار الدراويش .

لا شك أن الأهالي سيعرضون الرشى محاولين الفوز برضا حكامهم الجدد . يجب أن ترفض هذه العروض رفضاً باتاً مطلقاً ، وان يفهم الناس انهم لا يستطيعون الحصول على فوائد بمثل هذه الوسيلة ، بل الأرجح أن يعاقبوا بشدة ، وان يقنعوا في كل معاملاتهم مع الحكومة بوحدة غرضها وعدالتها . لذلك يجب الا يؤخذ منهم شيء دون دفع بالتعرفة المحددة ، وان يحثوا على احضار سلعهم ومنتوجاتهم الى الاسواق المحدودة حتى من المهم جداً التمسك بالسعر المفروض . عليكم ان تحاولوا ايضاً ، بكل ما لديكم من سلطة ، تشجيع السكان على زيادة كمية الفلاحة في المنطقة . ومن الضروري بصفة خاصة الا يساء الى النساء بأي طريقة ، وأن يكون مأمور المنطقة لا مثالا للانصاف والعدل فحسب بل أيضاً للاخلاق ، وذلك بعمل ما في وسعه لتحسين اخلاق السكان الذين في عهدته ، وجعلهم يفهمون أن عليهم ان يلجأوا إليه لعرض مظالمهم مقتنعين بأنه سيعمل ما فيه مصلحتهم وخيرهم وفقاً للعدالة .

يجب ان يبذل كل جهد لقمع الجريمة . وللمأمورين وضع المذنبين في السجن يوماً واحداً ، لكن اذا رأوا ان الذنوب المقترفة تستحق عقاباً أكثر صرامة ، عليهم ان يحيلوا القضايا الى اقرب قائد، فإما أن يبت فيها بموجب سلطاته العسكرية أو يرفعها الى سلطة أعلى . واذا اكتشف أنكم ، أو أي من موظفيكم ، قد أخذتم من الأهالي رشوة من أي نوع كان ، تصبحون عرضة للمحاكمة أمام محكمة عسكرية وللطرد من الخدمة .

في حالة وجود صعوبة أو شك عليكم ان ترجعوا حالا الى اقرب قيادة عسكرية وفقاً لتوجيهها العام وارشادها .

الملحق ٥

مرسوم مجلس الحاكم العام ، سنة ١٩١٠
لتأسيس مجلس يساعد الحاكم العام

حيث ان الوفاق المؤرخ ١٩ يناير ١٨٩٩ ، بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وبين حكومة الجناب العالي الخديوي قد فوضت الحاكم العام الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان مع السلطات الواردة في الوفاق نفسه ،

وحيث رأت الحكومتان المذكورتان بالاتفاق بينهما أن من الملائم اشراك مجلس مع الحاكم العام في تصريف سلطاته التنفيذية والتشريعية ،

فقد تقرر الآن بموجب ذلك ما يلي :

١ – يعلن هذا المرسوم كمرسوم مجلس الحاكم العام ، ١٩١٠ .

٢ – سيؤسس مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام مؤلف من المفتش العام ، والسكرتير المالي ، والسكرتير المدني ، ومن أعضاء بحكم المنصب ، وأعضاء اضافيين يعينهم الحاكم العام لا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد على اربعة .

كل عضو اضافي يعين لمدة ثلاث سنوات ويكون مؤهلا لإعادة تعيينه .

في أثناء غياب عضو بحكم المنصب عن المجلس في اجازة او لعدم القدرة بسبب يحل محله في المجلس أي موظف قادر عموماً على ان ينوب عنه ، إما بتعيين خاص أو بحكم وظيفته .

وفي أثناء غياب عضو اضافي أو عجزه عن الحضور بسبب المرض ، يجوز للحاكم العام ان يعين اي شخص آخر ليعمل في المجلس كعضو موقت .

٣ – يرئس الحاكم العام اجتماعات المجلس ، واذا لم يحضر فإن العضو الأرشد الحاضر في المجلس هو الذي يرئس وفقاً لما ورد في القسم ١٣ .

٤ – يمارس مجلس الحاكم العام ، في جميع الأمور التي تطلب الحكومة عملها بموجب هذا المرسوم أو أي مرسوم آخر ، السلطات المخولة له بالمرسوم فيما يتعلق بجميع الشؤون التي قد تعرض عليه ، ويتصرف كمجلس استشاري للحاكم العام .

٥ – جميع المراسيم والقوانين والأنظمة التي يصدرها الحاكم العام في منشور بنود المادة ٤ من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ سيقوم بها الحاكم العام في المجلس ، شرط ألا ينطبق على اي أنظمة يصدرها الحاكم العام بموجب أية سلطة يحفظها له بالاستقلال عن المجلس اي مرسوم نافذ المفعول في الوقت الحاضر .

٦ – الموافقة على الميزانية السنوية ومنح جميع القروض الاضافية سواء من الاحتياطي أو من الايراد الراهن يقوم بها الحاكم العام في المجلس .

٧ – جميع مثل هذه الأمور يجب ان يقوم بها الحاكم العام في المجلس كما يطلب عملها بموجب بنود أي مرسوم نافذ المفعول في الوقت الحاضر أو بموجب احكام يضعها لذلك الحاكم العام في المجلس .

٨ – بناء على ما ورد في القسمين ٩ و ١٠ ، جميع الأمور التي يطلب أن يحلها الحاكم العام في المجلس يجب أن تقرر بأصوات أكثرية الاعضاء الحاضرين . وفي حالة تعادل الأصوات يكون للحاكم العام أو للعضو الذي يرئس الاجتماع صوت ثان أو صوت مرجح .

يجب ان يحفظ سجل بقرارات المجلس وبأصوات الاعضاء في ذلك ، ويجوز لكل عضو يخالف قرار الأكثرية ان يطلب ادخال اسباب المخالفة في السجل .

٩ – يحق للحاكم العام ، سواء أحضر اجتماع المجلس أو لم يحضر ، لأسباب تدون في سجل وقائع المجلس ، أن ينقض قرارات أكثرية المجلس ، ولذلك يعتبر قرار الحاكم العام على الرغم من كل شيء قرار المجلس .

١٠ – يحق للحاكم العام ، سواء أحضر اجتماع المجلس أو لم يحضر ، أن يعلق عمل أي قرار يتخذه المجلس الى أن يتم الرجوع الى السلطتين المذكورتين في الفقرة ٢ من المادة ٤ من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ .

١١ – الاحكام التي لا تتعارض مع بنود هذا المرسوم يحق للحاكم العام أن يضعها في المجلس لتنظيم وقائع المجلس مثل الأماكن التي سيجتمع فيها المجلس ، وتعيين موظفي المجلس وواجباتهم .

١٢ – في أثناء غياب الحاكم العام في الاجازة ، أو في حالة عجزه عن أداء واجباته بسبب المرض ، وفي أثناء خلو منصب الحاكم العام أيضاً ، يعهد بجميع سلطات الحاكم العام الى مجلس الحاكم العام ما لم يكن الحاكم العام قد عين حاكماً عاماً بالوكالة يعمل نيابة عنه عموماً .

١٣ – كلما كان الحاكم العام ، وهو لا يزال يعمل كحاكم عام ، بعيداً عن مجلسه يحق له أن يعين موظفاً يرئس المجلس بدله ليمارس جميع سلطاته المذكورة في هذا المرسوم أو أي منها المخولة من قبل للحاكم العام فيما يختص بذلك .

١٤ – كلما كان الحاكم العام بعيداً عن مجلسه يحق له ، اذا فوض بقرار من المجلس أن يمارس شخصياً جميع سلطات الحاكم العام في المجلس أو أياً منها .

١٥ – لا شيء في محتويات هذا المرسوم يمكن تأويله بأنه يخول الحاكم العام في المجلس اي سلطة تكون ، اذا كانت مخولة للحاكم العام شخصياً ، مناقضة لبنود اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أو أي اتفاقية وضعت حتى الآن بين الحكومتين المصرية والسودانية .

الملحق ٦

مذكرة السكرتير المدني حول السياسة الجنوبية
١٩٣٠

مكتب السكرتير المدني

CS/I.C.I. — الخرطوم ، ٢٥ يناير ١٩٣٠

حاكم مديرية النيل الأعلى ، ملاكا

حاكم مديرية مونجالا ، مونجالا

حاكم مديرية بحر الغزال ، واي

١ – يأمر سعادة الحاكم العام الأوجه الرئيسة لسياسة الحكومة الموافق عليها لإدارة المديريات الجنوبية يجب أن يعاد نصها بعبارات بسيطة .

في المذكرة السرية جداً المرفقة بهذا الكتاب جرت محاولة لعمل ذلك ، وان تبين طبعاً أن نقاطاً تفصيلية لا تحصى ناشئة عن ذلك لم تعالج بالتسلسل .

٢ – يوجه انتباهكم الى القسم ٢ من المذكرة ، وأكون شاكراً اذا ما قدمتم بأسرع ما يمكن تعليقاتكم على المقاييس المقترحة ، وأية مقترحات ترغبون في إضافتها الى القائمة .

٣ – إن العمل بالسياسة كما وضعت قد يؤدي من حين الى آخر الى تورطات أو التزامات مالية مختلفة وان كان الأمل ألا تكون كبيرة .وانه لمما يسهل الأمور إبلاغ أي توقع من هذا القبيل الى السلطة المختصة للنظر فيه دون تأخير .

٤ – واضح ان تطبيق السياسة سيختلف تفصيلا وشدة بحسب المواقع . على أنه من الضروري ايضاح الهدف النهائي لجميع المسؤولين عن تنفيذ السياسة ، ولذلك يجب أن تدور المذكرة على جميع مفوضي المناطق التابعين لكم وأن يدرسوها . وقد ارسلنا طيه

نسخاً تكفي هذا الغرض . وكذلك ارسلت نسخ لمديري الدوائر في الخرطوم الذين لهم علاقة بالأمر .

السكرتير المدني

نسخ إلى : مدير الزراعة والأحراش
مدير الأشغال
مدير الخدمة الطبية في السودان
مدير المعارف
مدير دائرة البيطرة
مدير المساحة
مدير البرق والبريد
مدير عام السكك الحديد السودانية
السكرتير المالي
السكرتير القضائي

للاطلاع والاشارة الى الفقرة ٣ أعلاه . وإن كتاباً منفصلا حول هذه النقطة سيرسله الى رؤساء الدوائر سكرتير المعارف وسكرتير الصحة وسواهما .

CS/I.C.I
سري جداً

مذكرة

القسم ١

ان سياسة الحكومة في السودان الجنوبي هي تكوين سلسلة مستقلة من الوحدات العرقية والقبلية، يقوم تركيبها وتنظيمها على العادات المحلية والعرف والمعتقدات التقليدية الى الحد الذي تسمح به مقتضيات المساواة والحكم الصالح .
وفيما يلي الاجراءات التي اتخذت أو التي ستتخذ لتشجيع السياسة المذكورة اعلاه .

أ – تهيئة موظفين لا يتكلمون العربية (اداريين ، وكتبة ، وتقنيين) .

١ – الموظفون الاداريون :
تصفية المأمورين تدريجياً ، سواء اكانوا عرباً أو سوداً . لقد جرى البدء بهذا ، وفي النية أن تستمر عملية التصفية كلما سنحت الفرصة .

٢ – الكتبة :
كانت السياسة المعترف بها عدة سنوات ان يأخذ الموظفون الذين يعينون محلياً مكان الكتبة والمحاسبين الذين يؤتى بهم من الشمال ، وان تكون الانجليزية لغة مكاتب الحكومة .
تم في مديرية بحر الغزال التحول الى الانجليزية ، وعين عدد كبير من الشباب المحليين .
يجب ان تكون العملية تدريجية . واضح أن الشباب المحليين ليسوا اهلا لملء المراكز العليا في المكاتب الحكومية في الوقت الحاضر ، ويتوقف التزود بشباب يتكلمون الانجليزية على السرعة التي تستطيع بها المدرستان التبشيريتان المتوسطتان في مديرية مونجالا والمدارس المتوسطة في «واو» تخريجهم . ولا بد للارساليات التبشيرية من الاحتفاظ بعدد معين من هؤلاء الشباب كمعلمين في مدارسها الابتدائية (التي هي جزء أساسي من النظام التعليمي) . لكن بما أن توظيف الشباب المحليين في المكاتب الحكومية ناحية حيوية في السياسة العامة فيجب ان يلقى المسؤولون عن المدارس التبشيرية كل تشجيع للتعاون على هذه السياسة بارسال الشباب الى الخدمة الحكومية . على موظفي المديرية المسؤولين أن يحتفظوا بمورد ثابت من الأولاد للمدارس الابتدائية التي تغذي المدارس المتوسطة .

٣ – التقنيون :
ان الآراء المذكورة اعلاه تنطبق ايضاً ، بصورة عامة ، على توريد الأولاد للدوائر التقنية – الزراعية والطبية والأشغال العامة وسواها – ولكن قد لا يكون مهماً في بعض الحالات ان يتم الأولاد الذين سيذهبون الى هذه الدوائر الدراسة المتوسطة .

ب – الإشراف على هجرة التجار من الشمال .

تهدف الحكومة ، ما أمكن ذلك ، الى تشجيع التجار اليونان والسوريين لا الذين هم من نوع الجلابة . ويجب انقاص التصاريح للاخرين لا اعتباطاً بل تدريجياً على الا يسمح بالدخول إلا للنوع الافضل منهم الذي مصالحه تجارية محضة ويسعى لها بالطرق المشروعة. ومن الضروري تحديد تجارة الجلابة الى المدن أو على الطرق العامة .

ج – ضرورة أساسية للموظفين البريطانيين ان يطلعوا على معتقدات القبائل التي يديرون شؤونها وعلى عاداتها ولغاتها .

١ – المعتقدات والعادات :
تتطلب سياسة الحكومة ان يكون الموظفون في الجنوب ، وخصوصاً الاداريين منهم ، مطلعين تماماً على التركيب الاجتماعي للقبائل الوثنية وعلى معتقداتها وعاداتها وتقدمها العقلي . ان الدراسة في هذه الاتجاهات ذات اهمية حيوية لحل المشكلات الإدارية ، ونظراً الى ذلك وقع الاختيار على خبير عالي الكفاءة للعمل في الجنوب .

٢ – اللغة :
أوصى مؤتمر اللغة الذي عقد في «رجف» بتبني «لغات الاكثرية» لاستعمالها في المدارس . ومن الواضح انه يستحيل تطوير جميع لغات السودان الجنوبي ولهجاته ، وأن تطوير عدد محدود منها يؤدي الى زوال لغات الاقلية واحدة بعد الأخرى فتحل محلها لغات الأكثرية .

لاشك ان تبني هذا النظام يتضمن قيام سكان المناطق التي تستعمل فيها «لغات الأقلية» في الوقت الحاضر باختيار لغة جديدة أو جديدة جزئياً . ولا ريب انه لا مفر من مثل هذه النتيجة على مر الزمن لأنه لا بد للغات الأقلية من ان تميل الى الاختفاء دوماً .

واضح ايضاً في اماكن مثل «واو» ذاتها أن استعمال اللغة العربية عام بحيث اهملت اللغات المحلية كلياً . ان تنازلات خاصة في هذه الأماكن قد تكون ضرورية .

لم يعتبر مؤتمر «رجف» هذه العوامل ذات أثر خطير في سياسة «لغات الجماعة» ، وقد اعتبر أمراً ذا اهمية أولى أن تكون الكتب لدراسة «لغات الجماعة» متوفرة للمبشرين والموظفين ، وأن يعين اختصاصي لدراسة المسألة . لذلك عين الدكتور تكر ، الخبير اللغوي ، لمدة سنتين وكانت وظيفته الرئيسة تقديم المشورة في انتاج الكتب الملائمة . وقد وزع سكرتيرا المعارف والصحة مذكرة بواجباته .

ان وضع الكتب في النحو والمفردات يسهل دراسة اللغات العامية المحلية ، ولكن هذا يستغرق وقتاً بينما واجب موظفينا أن يؤيدوا سياسة الحكومة دون تأخير . لا يمكن التشديد بقوة زائدة على أن تكلم الإداري باللغة الطبيعية للسكان الذين يسوسهم هو أول واجباته . ان العربية ليست تلك اللغة ، ولا شك انها لمعظم سكان الجنوب لغة جديدة ، أو جديدة جزئياً . فعلى الموظفين أن يتجنبوا خطأ التفكير في أنهم بتكلمهم العربية يعملون بطريقة ما وفقاً للمبدأ القائل إن على الأداري أن يكلم الناس بلغتهم الخاصة .

د – استعمال اللغة الانجليزية حيث يستحيل الاتصال باللغة العامية المحلية :

لم يحن بعد وقت اتخاذ لغة مشتركة للسودان الجنوبي ، ولا يمكن التكهن ، ان جاء ذلك الوقت ، بما ستكون تلك اللغة .

هناك في الوقت ذاته ، دون شك ، مناسبات يكون استعمال العامية المحلية فيها مستحيلا كما ، مثلا ، في حالة الجماعات غير المتجانسة كقوة الدفاع أو الشرطة السودانية .

ان ادخال كلمات الأوامر العسكرية الانجليزية ، في الآونة الأخيرة ، الى فيالق الدفاع السودانية الاستوائية واستعمالها في قوى الشرطة في المديريات المعينة لهما خطوة في الاتجاه الصحيح ، ولكن المطلوب أكثر من ذلك . يجب ان يبذل كل جهد لجعل اللغة الانجليزية وسيلة الاتصال بين الرجال أنفسهم حتى تقصى العربية تماماً . ويقتضي هذا ، في الوحدات المختلفة ، فتح صفوف يتلقى فيها الرجال دروساً في اللغة الانجليزية ، ويبذل المسؤولون جهوداً مركزة للتأكد من استعمال الرجال اللغة الانجليزية حين لا يمكن استعمال العامية المحلية . ويعتقد ان رجال هذه القوى يستطيعون ، في وقت قصير نسبياً ، ان يتعلموا الانجليزية بقدر ما يعرفون الآن العربية .

ويرجى أن يساعد المسؤولون عن المدارس التبشيرية على توفير المعلمين للصفوف التي تقدمت الإشارة اليها .

كذلك على الموظف الذي لا يستطيع التكلم بالعامية المحلية ان يحاول استعمال الانجليزية حين يكلم موظفي الحكومة وخدمها ، حتى الزعماء والأهالي ان أمكن ذلك بأية طريقة . وعلى كل حال ، فإن استعمال المترجم يفضل على استعمال العربية إلى ان يصبح بالامكان استعمال اللغة المحلية .

ان الصعوبات الأولية لا يمكن تقليلها . ولا شك أن عدم القدرة على التحدث بطلاقة سيؤدي في بادىء الأمر الى بعض الخسارة في الفعالية . وكره كل انجليزي لاستعمال لغته الخاصة في التحدث مع الأهالي أمر واضح ، ولكن الصعوبات والكراهيات يجب أن تخضع للسياسة الرئيسة .

وفيما عدا أن حصر العربية مظهر أساسي للخطة العامة ، يجب ألا ينسى انه بما ان العربية ليست لغة الحاكمين ولا لغة المحكومين ، فانها ستضمحل تدريجياً ، ونوع العربية المستعمل حالياً اثبات رائع لذلك ، لأنه لا يمكن استعماله كوسيلة للاتصال في أي شيء سوى الأمور البسيطة جداً ، ولو كانت في بادىء الأمر غير معروفة ثم جرى تعلمها بطريقة أقل جفافاً واتخذت لغة التدريس في المدارس ، حينئذ فقط يمكن ان تعنى بمتطلبات المستقبل النامية .
أما اللغات العامية المحلية والانجليزية ، من ناحية أخرى ، فانها تكون في كل حالة لغة فريق أو فريقين يتحدثان ، ولذلك فان احد الفريقين يحسن دوماً الفريق الآخر (١) .

وخلاصة القول ، حيث أن العربية في الوقت الحاضر يعتبرها كثيرون من أهالي الجنوب اللغة الرسمية ولغة المجتمع الراقي ، يجب أن يكون هدف الجميع مقاومة هذه الفكرة بكل وسيلة عملية .

---

(١) بالمناسبة ، قد يحتج بأن مفوض المنطقة الذي يعمل في الجنوب اذا نقل الى الشمال كانت معرفته بعربية اهل الجنوب عائقاً في سبيل تعلمه عربية اهل الشمال لا مساعداً .

القسم ٢

تقدم السياسة :

ان فخامة المندوب السامي بموافقته على هذه السياسة قد اقترح الحاجة الى مقاييس لقياس تقدمها .

ونظراً الى هذه الغاية يراد ترتيب مختلف الأوجه المهمة لهذه السياسة في جدول وبيان التقدم في فترات معينة .

ويقترح ان تكون المواد التي سيشتمل عليها الجدول كما يلي :

(أ) عدد غير المسلمين بالنسبة الى مجموع موظفي الحكومة الاداريين والكتبة والتقنين ، مع تقرير عن استعمال موظفي الحكومة غير البريطانيين للغة الانجليزية .

(ب) عدد الموظفين البريطانيين الذين تعلموا اللغة المحلية .

(ج) عدد التجار المهاجرين من الشمال من مختلف الجنسيات .

(د) عدد المدارس التبشيرية ، الابتدائية ، والمتوسطة ، والتقنية على التوالي .

(هـ) عدد المدارس الحكومية .

(و) المبلغ المنفق على التعليم ومن ضمنه :
الاعانات المالية للمدارس التبشيرية .
كلفة المدارس الحكومية .
كلفة الموظفين المشرفين على التعليم .

(ز) ادخال كلمات الأوامر العسكرية الانجليزية الى القوات العسكرية أو قوات الشرطة ، مع تقرير عن مدى اختفاء العربية كاللغة المستعملة بين رجال هذه القوات .

(ح) ملاحظات عن استعمال الانجليزية بدل العربية حيث يكون الاتصال بالعامية مستحيلا .

(ط) التقدم في انتاج الكتب المدرسية بلغات الاكثرية لاستعمالها في المدارس ، والنحو والمفردات كي تستعملها المدارس التبشيرية والموظفون .

ويقترح اعطاء معلومات في التقرير السنوي تحت هذه العناوين للسنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، ولكل سنة تالية .

الملحق ٧

السودان في المعاهدة الانجليزية – المصرية
سنة ١٩٣٦

المادة الحادية عشرة ، وملحقها ، والمذكرة رقم ٣

١ – مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ – وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ – يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ – تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ – لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ – اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة

١ – ما لم والى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية

هو أنه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر ، وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك اذا أريد انهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

٢ – والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو انسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام اليها فيما بعد . وفي مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان . ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين . وفي حالة ما اذا اريد ان يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

٣ – واذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق واريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الإعلام اللازم لهذا الانهاء .

٤ – ومن المتفق عليه ان اشتراك السودان في اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

٥ – وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي اجراء قد يتفقان على انه مرغوب فيه لصالح السودان .

المذكرة ٣

من السير مايلز لامبسون الى دولة مصطفى النحاس باشا .

دار المندوب السامي
رمل الاسكندرية
تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

سيدي

في خلال مناقشتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة اقترح ندب خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم ، وأبدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصري سكرتيراً حربياً له . وقد علمنا بهذا الاقتراح والرغبة المشار اليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان الى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وتفضلوا الخ .   (توقيع)   مايلز و. لامبسون
المندوب السامي

الملحق ٨

مذكرة السكرتير المدني حول تنقيح السياسة الجنوبية ، ١٩٤٦

CS/SCR/I.C.I — مكتب السكرتير المدني
الخرطوم ، ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ .

الموضوع : سياسة السودان الجنوبي
سري

السكرتير المالي	(٢)
السكرتير القضائي	(٢)
القائد	(٣)
مدير الزراعة والاحراش	(٣)
مدير الاقتصاد والتجارة	(٢)
مدير المعارف	(٣)
مدير الخدمة الطبية	(٣)
مدير عام السكك الحديد السودانية	(٢)
مدير مصلحة البيطرة	(٢)
حاكم مديرية إكواتوريا	(١٢)
حاكم مديرية النيل الأعلى	(١٠)

ارجوالرجوع الى الكتاب السري رقم ٨٩ المؤرخ ٤ اغسطس ١٩٤٥ الذي ارسلت نسخ منه اليكم (أو الى الذين خلفوكم في المنصب) شخصياً تحت هذا الرقم .

٢ — ترون أن في الفقرة٢ من الرسالة دراسة لثلاثة احتمالات لمستقبل السودان الجنوبي السياسي . والجملة الحاسمة هي ما يلي :

« لا يمكن الا بالنتيجة الاقتصادية والتربوية تجهيز هذا الشعب للعناية بنفسه في المستقبل سواء اختار في النهاية الانضمام الى السودان الشمالي أو الى افريقيا الشرقية (أو الى كل منهما جزئياً) » .

٣ — منذ أن وضع الكتاب ، واتخذت القرارات في السياسة التي ينص عليها ، لم تتخذ قرارات أخرى بشأن سياسة الجنوب فحسب (مرفق قائمة بها) بل حدثت تغيرات عظيمة في مظهر البلد السياسي عموماً . ومهما تكن النتيجة الأخيرة ، داخل السودان ، لمفاوضات المعاهدة الحالية ، فمن المؤكد أن تقدم السودان الشمالي نحو الحكم الذاتي الذي ينطوي على إنقاص تدريجي للسلطة التنفيذية البريطانية ومناقشة علنية لمسألة السودان الجنوبي ، سوف يتصاعد . لذلك من الضروري ان تبلور باسرع ما يمكن سياسة للسودان الجنوبي وذلك بصورة يمكن شرحها ودعمها علناً ، ولهذا يجب أن تكون قائمة على مبادىء اجتماعية واقتصادية صحيحة وبناءة . ويجب الا تقوى هذه المبادىء على الدفاع فقط ضد المعارضة الحزبية بل أن تحصل أيضاً على تأييد السودانيين الشماليين المستعدين لتقبل وجهات النظر المنطقية الحرة . كذلك تخفيف الشكوك التي في اذهان موظفي الدوائر والموظفين السياسيين البريطانيين الذين يضعون مصالح الجنوب في قلوبهم أمر صالح ومهم.

٤ — ترون من الفقرة الماضية اني لا اقترح أن يتأثر مستقبل سكان الجنوب الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة باسترضاء سياسيي السودان الشمالي الذين ما زالوا غير ناضجين ومضللين . بيد ان السودانيين، من شماليين وجنوبيين ، هم الذين سيحيون حياتهم ويديرون شؤونهم في الاجيال القادمة في هذا البلد ، ولذلك يجب أن تتركز جهودنا على ابتداع سياسة لا تكون صحيحة في حد ذاتها فحسب ، بل يمكن أيضاً جعلها مقبولة وفي النهاية عملية في نظر السودانيين الوطنيين المعتدلين ، شماليين وجنوبيين على السواء .

٥ — فيما عدا التطور السياسي السريع في الشمال في الآونة الأخيرة ، برزت النتائج التالية منذ أن وضع كتاب فخامته ومرفقاته في سنة ١٩٤٥ :

(أ) . بالاشارة الى الملحق ١ بالكتاب ، القسم ٧ ، الجملة الأخيرة من الفقرة قبل الأخيرة ، عن مشاريع افريقيا الشرقية المتعلقة بتحسين طرق المواصلات مع السودان الجنوبي ، لقد وجدت غامضة ومتوقفة على سد بحيرة ألبرت . ومهما تكن الامكانات،لا سبب لدينا للتردد في تنمية التجارة بين الجنوب وبين افريقيا الشرقية ، وفي تنميتها بين السودان الجنوبي والشمالي . إن فرصتنا للنجاح تتوقف كما أظن على اقتصارنا على هدف واحد هو تنمية التجارة في الجنوب وبين الشمال والجنوب .

(ب) . اعتقد ، في التعليم ، أنه بينما يأمل الجنوب في أن تكون له مدارس ثانوية ، لا يستطيع أن يدعم التعليم ما بعد المرحلة الثانوية ، كما اعتقد أن على الجنوبيين أن يتلقوا ذلك في كلية غوردون . ان اللغة العربية ليست اساسية هناك ، ولكن أظن ان على الجنوبيين ان يتعلموها كموضوع من مستوى المدرسة المتوسطة فما فوق .

(ج) . التمييز في نسب الرواتب وفي الحالات الأخرى من الخدمة الحكومية ، والقواعد المصطنعة الخاصة بتعيين الجنوبيين في الشمال ،ومحاولات الفصل الاقتصادي ،وكل

التميزات المشابهة أخذت تزداد شذوذاً نظراً الى تزايد طلب الشماليين العمل في مشاريع تنمية الجنوب ، وسرعة نمو المواصلات والسفر بين الشمال والجنوب ، ومجرد تطبيق سياسة التقدم في الجنوب الذي يقضي على عزلة المديريات الجنوبية السابقة ويزيد في تصفية هذه التمييزات .

٦ — ان الفقرات السابقة محاولة لأن أظهر باختصار الأسباب التي جعلتني أفكر أن قراراً مهماً بشأن السياسة الجنوبية يجب أن يتخذ الآن . ان موعد التقرير الذي يرفع كل سنتين الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية أوائل السنة القادمة . وبناء على تعليقاتكم على هذا الكتاب ، اقترح الاشارة على فخامته أن يطلب في تقريره التالي الى الحكومة البريطانية موافقتها على إلغاء اثنين من الخيارات المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه كخطة سياسية عملية في الوقت الحاضر . قد يثبت في المستقبل أنه سيكون لفائدة بعض أكثر القبائل صفة جنوبية كالأوباري أو كاجوكاجي الانضمام الى اقربائهم في اوغندا . وقد يصبح الشعور الموجود الآن بين قليل من أكثر السودانيين الشماليين حكمة بأنه يجب ، حين يأتي الحكم الذاتي ، ألا يطلب منهم أن يتحملوا العبء المالي والمجتمعي اذ يعتقدون ان الجنوب سيظل دوماً كذلك ، خطة سياسية مهمة بينهم . لكننا يجب أن نعمل الآن على افتراض ان السودان سيظل واحداً كما هو مؤلف حالياً مع امكان تعديلات ثانوية في الحدود ، ولذلك علينا أن نعيد نص سياستنا الجنوبية ونعلنها كما يلي :

« ان سياسة حكومة السودان فيما يتعلق بالسودان الجنوبي هي العمل على أساس أن أهالي السودان الجنوبي افريقيون وزنوج بصورة مميزة ، ولكن الجغرافيا والاقتصاد مجموعين (كما يمكن ان ينتظر في الوقت الحاضر) يجعلانهم مرتبطين ارتباطاً لا انفصام له من حيث التنمية في المستقبل بالسودان الشمالي الشرق وسطي المستعرب ، ولذلك يجب التأكد من تجهيزهم بالتنمية التربوية والاقتصادية للعناية بأنفسهم في المستقبل كمساوين اجتماعياً واقتصادياً لشركائهم في السودان الشمالي في السودان المستقبل » .

٧ — أظن ان بعض التغيرات المفصلة في كل مجال من نشاط الحكومة في الجنوب يجب ان تتبع الموافقة على سياسة محددة وعلى نشر تلك السياسة . وقد ترغبون في ان تقترحوا بصورة موجزة النقاط الرئيسة .

٨ — أرجو ان تنظروا في هذا الأمر بدقة ، وان تستشيروا فيه كبار الموظفين لديكم (طبعاً اولئك الذين لديهم خبرة بالجنوب خاصة) ، وان احصل على آرائكم بما أمكن من الايجاز . وسنرحب ايضاً بآراء اي فرد من موظفيكم اذا رغبتم في ارسالها منفصلة مع تعليقاتكم .

ولكم ايضاً ان تطلبوا رأي كبار الموظفين السودانيين الذين تثقون بحكمهم وحكمتهم .

٩ — واخيراً اطلب ان تعيدوا قراءة مذكرة المرحوم سيردوغلاس نيوبولد رقم CS/SCR/I.C.I.4 ، المورخة ٣–٤–٤٤ التي قدمها الى المجلس ، والتي وقعت كملحق

ثالكتاب رقمه « ب » (١) ، وان تذكروا ان السرعة هي جوهر المشكلة . ليس لدينا وقت لنهدف الى ما هو مثالي : علينا أن نهدف الى عمل ما هو الأفضل لأهالي الجنوب في الظروف الحالية .

(توقيع) جي . دبليو . روبرتسون
السكرتير المدني

نسخ إلى : حكام : النيل الازرق
دارفور .
كسلا
الخرطوم — نسختان لكل منهما .
كوردوفان
الشمال
وكيل السودان في القاهرة (٢)
وكيل السودان في لندن (٢)

الملحق ٩

اتفاق بين الحكومة المصرية
و
حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا
بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان ايماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتي :

مادة ١ :

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ، في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد، فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلياً فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة ، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق

بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسؤولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي :

(أ) . السياسة الخارجية .

(ب) . اي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون .

(ج) . اي قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفي هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الأخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة نافذا إلا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة اعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندي ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتالف من :

(أ) . عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة اسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) . عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحت دون ان يكون له حق التصويت .
ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال الا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهي هذه الفترة على الوجه الآتي :

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول — ان تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

والثاني — أن تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل

السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح احكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اختامهم عليه .

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب)

لواء (أ. ح) . ختم

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا

توقيع (رالف اسكراين ستيفنسون) ختم

وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منهما محفوظات الحكومة المصرية وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا .

تعليق على المراسلات الانجليزية المصرية حول تطور السودان دستورياً وسياسياً ١٨٩٩–١٩٥٦

ان المراسلات الانجليزية المصرية في هذا الموضوع تعكس ، كما هو منتظر ، النزاع الانجليزي المصري على السودان . كانت الرسائل المصرية ، سواء ما صدر منها عن الناطقين الرسميين أو المواطنين المهتمين بعرض وجهة النظر المصرية القومية، تهدف الى غايتين رئيستين : انتقاد الوضع البريطاني والإدارة البريطانية في السودان وتشجيع وحدة وادي النيل تحت التاج المصري . وقد كانوا عموماً أكثر نجاحاً في تحقيق الغاية الأولى منهم في الثانية .

ان الضعف الأساسي في وحدة وادي النيل كما عرضت في هذه الرسائل هو أن دعاتها تكلموا دون تغيير بصوتين : أكدوا ، من ناحية ، الروابط الأخوية والثقافية التي تربط مصر بالسودان ، بينما اصروا ، من ناحية أخرى ، على أن وحدة وادي النيل قائمة على حق مصر الشرعي كدولة فاتحة بأن تكون سيدة على السودان وتحكم السودانيين . لذلك لم يجد الفرنسيون ، ثم البريطانيون ، واخيراً السودانيون دعاة الاستقلال ، صعوبة في تبين ثغرات في القضية المصرية من زاوية شرعية ، بينما المبالغات غير الضرورية في اظهار المصريين والسودانيين من خط الاستواء الى الدلتا كشعب واحد عرقاً وثقافة (كما أصر الدكتور محمد صلاح الدين ، مثلا) ، هيأت دعوة مفتوحة للمعلقين البريطانيين والناطقين باسمهم أن يسخروا من وجهة النظر البريطانية (١) . ثم ان المبالغات غير الضرورية والتي لا مبرر لها حول طبيعة ومدى الاتصالات التاريخية بين مصر والسودان من أقدم الأزمان الى الوقت الحاضر كان لها أثر مماثل في اضعاف وضع مصر ودعايتها لوحدة وادي النيل . وكانت النتيجة أن المصالح المصرية المشروعة ذاتها في السودان قد تأثرت لا بسبب ضعف موقف مصر المعنوي في البلد فحسب بل ايضاً باثارة شكوك قطاعات كبيرة من السودانيين وعداوتهم . وكان لذلك ، بين المهديين خاصة ، أثر في خلق حاجز سيكولوجي استمر بعد الاستقلال وحرب السويس ، حتى بعد الدعاية للوحدة الافريقية والوحدة العربية . كذلك كان أكثر ضرراً من وجهة النظر المصرية ان الحكومات المصرية المتعاقبة والناطقين باسمها كانوا جاهلين بصورة لا تصدق – واحياناً مضللين فعلا – لطبيعة السياسات السودانية عامة ، وللدوافع التي حملت بعض قطاعات الرأي العام السوداني على الوقوف بجانب الوحدة مع مصر ضد الاستقلال خاصة ، وكذلك لطبيعة الوحدة السودانية وحدودها كما تتميز من الوحدة المصرية . وهذا هو سبب ما استولى على

المصريين من الارتباك والغضب والشعور العميق بالكرامة المهانة حين اختار السيد اسماعيل الأزهري ، من بين الناس جميعاً ، أن يقود البلد الى الاستقلال بدلا من الوحدة مع مصر في سنة ١٩٥٥ .

اما الرسائل البريطانية عن السياسات والادارة السودانية خلال الفترة موضوع البحث فقد كانت ، كنظيراتها المصرية ، تهدف الى خدمة مصالح كتابها وبلادهم (٢). على انها كانت تمتاز ، عموماً ، بدقة وبراعة أكثر وتعكس معرفة أكثر بالسياسات السودانية والمجتمع السوداني . وقد نتج لذلك، عن هذا ، ان كانت الرسائل البريطانية أكثر نجاحاً في تحقيق أغراضها ، ومن أهمها تبرير السيطرة البريطانية على السودان ، أولا كوكيلة للحكومات المصرية ، ثم كشريكة لمصر في السودان بعد سنة ١٩١٩ . وقد كانت هذه دوماً ، كما رأينا ، مهمة صعبة ، ولكنها ازدادت صعوبة الى حد كبير بعد اندلاع الثورة المصرية ومنح مصر استقلالا شكلياً في سنة ١٩٢٢ . على انه كان مقياساً لنجاح الديبلوماسية والدعاية البريطانيتين ان التغيير الجذري في البنود التي تبرر وجود بريطانيا في السودان لم تكد تلاحظ أو تبحث ، وان فكرة النظام الانجليزي المصري في السودان التي كانت حكماً ثنائياً كانت مقبولة بالاجماع – وان كان غيائياً بصورة رئيسة – خارج دوائر المشرعين والسياسيين المصريين .

وكان اصعب من ذلك تبرير الإدارة البريطانية تجاه السودانيين . هنا تكرر استعمال الحجج المألوفة مثل الحكم الصالح ، وحماية السكان ، وتدريب السودانيين على إدارة شؤونهم الخاصة . وكان ضعف هذه الحجج وخداعها وتقلبها يزداد وضوحاً كلما أصبح السودانيون أقدر على التعبير عن آرائهم . ان فكرة قدوم البريطانيين من أوروبا كي يمدوا السكك الحديد ويبدأوا مشاريع كمشروع الجزيرة من أجل منفعة السودانيين كانت اول ما تعرض للهجوم ، بينما كان من الصعب قبول الادعاء بأن النظام قد أسس لتدريب السودانيين على فن الحكم الذاتي نظراً الى سير السودنة والتطور الدستوري سيراً بطيئاً ، كما كان من المستحيل التوفيق بينه وبين موقف الحكومة من التعليم (مثلا) بعد سنة ١٩٢٤ ، ومن ادخال الإدارة المحلية التي كانت تنطوي على إعادة القبلية الى السودان الشمالي .

لكن الأرجح أن الفشل الرئيس الذي منيت به الإدارة البريطانية في السودان انما كان في «سياستها الجنوبية» . والضعف الاساسي في الرسائل البريطانية في هذا الصدد لم يكن انها كانت تهدف الى تبرير السياسة المذكورة – ولا شك أنها مهمة صعبة بأي مقياس – بل لأنها كانت تهدف ، مع بعض استثناءات بارزة (٣) ، الى تغطية حقائق السياسة الجنوبية والادعاء بأنها لا وجود لها أبداً . فمثلا ، أورد سير هارولد مكمايكل ، أحد واضعي هذه السياسة الرئيسين ، بياناً رسمياً تحدث عن السياسة الجنوبية كحاجز حماية كان ضرورياً في الماضي لمقاومة استغلال التجار الشماليين وسواهم ، وكتب عن «الشك» الذي ساور الشماليين في أن الحكومة كانت تعمل للفصل بين إقليمي البلد (٤) . وكتب الدكتور ريتشارد جراي عن مشكلة السودان الجنوبي بلهجة مماثلة وأشار الى الادعاء بأن سياسة «الحماية» البريطانية في الجنوب ذهبت الى أبعاد سخيفة (الاسماء التوراتية والألبسة الانجليزية بدلا من الأسماء والألبسة العربية ... الخ.) بطريقة تتضمن أن الادعاء كان مجرد مبالغة شمالية لا تقديراً صحيحاً للوضع . كذلك كتب بالطريقة ذاتها عن نظام المناطق المغلقة كأنما لم

يضعه البريطانيون بل الحكومات السودانية (٥) .

في مقال لا يقل عن ذلك تضليلا ، نشرته التايمز في عدد ٢٤ يوليو ١٩٦٢ ، للمستر جي. أ. جيلان (الذي امضى سنوات كثيرة ، بصفته حاكم كوردوفان، في الاهتمام بتطبيق مبادىء الإدارة المحلية و السياسة الجنوبية في جبال النوبا) احتج الكاتب بأن الإدارة البريطانية في الجنوب كانت قائمة على التسامح مع المسلمين وعدم التدخل في ممارسة العرب للدين الاسلامي والدعاية له ذاكراً ، كدليل ، وجود مجتمعات عربية محترمة تحت الحكم البريطاني في كل مدينة جنوبية .

لكن أوقح وأجرأ محاولة لإنكار وجود السياسة الجنوبية قام بها رجل عمل في تنفيذها شخصياً سنوات طويلة من حياته ، لا كموظف صغير بل كحاكم لمديرية اكواتوريا في الفترة التي بلغت فيها سياسة الجنوب ذروتها . ورد بيان مستر مارتن بار في رسالة نشرتها صحيفة غارديان في عدد ١ يونيو ١٩٦٤ . وقد ظهر خطأ مستر بار المذهل في رد للكاتب الحالي نشرته الغارديان في عدد ٤ يونيو ١٩٦٤ ، وكان كما يلي :

«ان المستر بار (١يونيو) يرفض بغير حق بيان رايت (٢٨مايو) بأن ما يجري الآن في مديريات السودان الجنوبية الثلاث «هو جزء من موكب محزن من الحوادث بدأ في أثناء الإدارة البريطانية» على اعتبار انه مضلل وغير صحيح. وتأييداً لرأيه يقول مستر بار إن المديريات الجنوبية لم تحكم أبداً منفصلة ، وان الألبسة العربية والدين العربي (المفروض أنه يعني الدين الاسلامي) لم يمنعا أبداً،وان « الشماليين كانوا يقبلون دوماً في الوظائف» في المديريات الجنوبية .

«كل ما جاء في البيان كان خطأ . ذلك بأن المديريات الجنوبية كانت تحكم منفصلة على الأقل منذ ١٩٢٢ حين صدر قانون جوازات السفر والتصاريح واستعمل فيما بعد في تحويل هذه المديريات الى سلسلة من المناطق المغلقة حتى ١٩٤٧ حين وجد ، كما ورد في كلمات السكرتير المدني ، أن التمييز في نسب الرواتب وفي حالات الخدمة المدنية الاخرى ، والقواعد المصطنعة لتوظيف الجنوبيين في الشمال ، ومحاولات الفصل الاقتصادي وما شابه ذلك من التمييزات ، لا تقف في وجه الضغط القومي ، وبسبب تزايد طلب الشماليين أن يوظفوا في مشاريع التنمية الجنوبية . حتى ذلك الوقت لم تكن الملابس العربية ممنوعة في الجنوب فحسب بل انها أيضاً ، كما قال احد مفوضي المناطق في سنة ١٩٤١ ، قد أحرقت في العراء ، والتمييز الديني وان لم يعترف به كما كتب حاكم «واو» إلا انه في الواقع كان يمارس بصورة واسعة .

«لقد نقحت سياسة الفصل والتمييز في سنة ١٩٣٠ حين أخبر السكرتير المدني كبار الموظفين البريطانيين ان هدف الحكومة تشجيع التجار اليونان والسوريين (المسيحيين) ما أمكن ذلك لا الجلابة (أي التجار العرب المسلمين من السودان الشمالي) ، وان تنقص التصاريح للآخرين لا اعتباطاً بل تدريجاً ، وأن تحديد تجارة الجلابة الى المدن وعلى الطرق العامة أمر أساسي . وحيث ان الدين الاسلامي واللغة العربية واللباس العربي كانت حتى ذلك الحين منتشرة بين الطبقات العليا في الجنوب ، لذلك يجب مقاومتها بكل وسيلة عملية .

«لا شك أن مستر بار يعرف ، بصفته كان حاكماً في اثناء الفترة التي بلغت فيها سياسة الجنوب ذروتها ، كل هذه الأمور واموراً اخرى كثيرة علاوة عليها . انه يعرف

أيضاً أن هدف هذه السياسة – كما أعلن رسمياً في اوائل ١٩١٩ – إنما كان استيعاب مديريات الجنوب ضمن ممتلكات حكومة افريقيا الشرقية . وحين تم في سنة ١٩٤٦ إدراك حماقة هذه السياسة جاء إدراكها متأخراً كثيراً كما قال مستر رايت ذلك بحق (٢٧ مايو) . وحين استقل البلد في سنة ١٩٥٦ كانت المديريات الجنوبية بعيدة عن الاتحاد . ان الضرر الذي أنزلته سياسة الحكم الثنائي المتعصبة القسرية في السودان الجنوبي يفوق ذكريات تجارة الرقيق . وعلى الرغم من محاولات احياء – والمبالغةفي – تلك الذكريات السوداء ، فإن تجارة الرقيق في السودان معدومة حتى أكثر من انعدام نظيرتها الخيالية في الغرب ». (٦)

المراجع :

(١) بريطانيا العظمى ومصر ، ١٩١٤–١٩٥١ (المعهد الملكي للعلاقات الدولية ، لندن ١٩٥٢) ، ص ١٣٩ . من أجل عرض نموذجي لوجهة النظر المصرية انظر أ.ف. بدور : العلاقات السودانية المصرية (لاهاي ١٩٦٠) .

(٢) ارجع الى ر. هيل : «سلاطين باشا» (لندن ١٩٦٥) ، للاطلاع على وصف مشوق كيف ان ونغيت والقائد البريطاني للفيلق المصري استعملا المعلومات التي جمعتها دائرة الاستخبارات في إعداد سلسلة من الكتب والمقالات التي تتضمن كتاب سلاطين : «النار والسيف في السودان» ، وتعمدا وصم المهدية بأسوأ الصفات الممكنة كسلاح في حرب الدعاية .

(٣) المثل الرائع لهذا هو كتاب بي. م. هولت : تاريخ السودان الحديث (لندن ١٩٦١) ، اي خمس سنوات بعد استقلال السودان .

(٤) السودان (لندن ١٩٥٤) ، ص ١١٦–١١٧ .

(٥) انظر مقدمة : مشكلة السودان الجنوبي (لندن ١٩٦٣) . رسالة نشرت باسم جوزيف ادوهو ، ووليام دنج .

(٦) انظر الملحق ٦ .